الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر –باتنة01–

كلية العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

نيابة العمادة لما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الترجيحات الحديثية لابن المَوَّاق في كتابه بُغْيَةُ النُّقَّاد

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الإسلامية تخصص الحديث وعلومه

إعداد الطالب:
✓ محمد علي بوطالبي

إشراف الدكتورة:
سامية دردوري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
طروب كامل	أستاذ	جامعة باتنة–1	رئيسا
سامية دردوري	أستاذ محاضر–أ	جامعة باتنة–1	مقررا
جميلة قارش	أستاذ	جامعة باتنة–1	ممتحنا
عمر بلعربي	أستاذ محاضر–أ	جامعة باتنة–1	ممتحنا
بوبكر كافي	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر– قسنطينة	ممتحنا
نور الدين تومي	أستاذ محاضر–أ	جامعة الأمير عبد القادر– قسنطينة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1445هـ–1446/ 2023–2024م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر -باتنة ٠١-

كلية العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

نيابة العمادة لما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الترجيحات الحديثية لابن المواق في كتابه بغية النقاد

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الإسلامية تخصص الحديث وعلومه

إعداد الطالب:
✓ محمد علي بوطالبي

إشراف الدكتورة:
سامية دردوري

السنة الجامعية: ١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٣-٢٠٢٤م

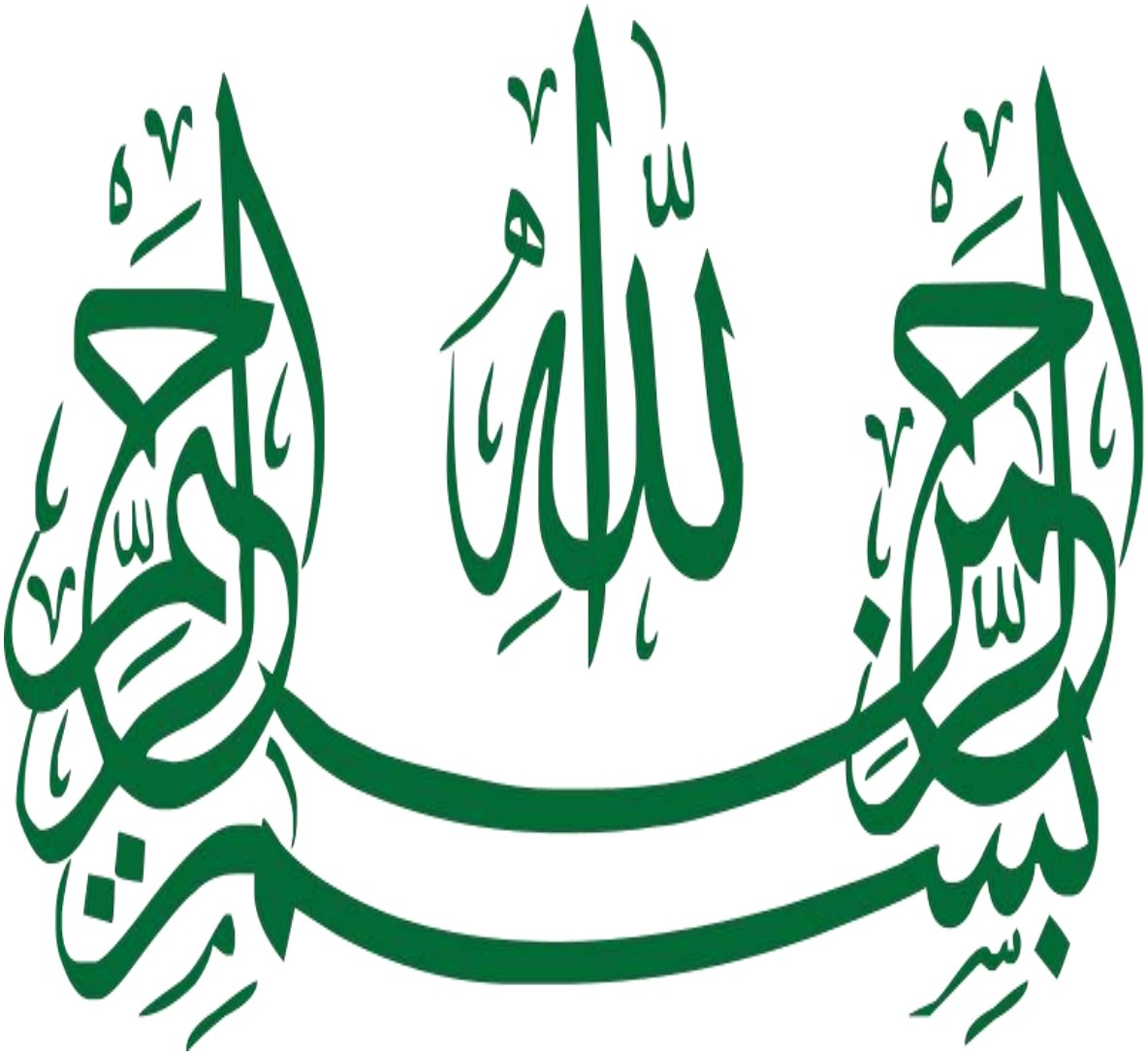
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الكريم الذي منّ علينا بالتوفيق والسداد، وبلغنا ختام هذا البحث المتواضع.

أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى الأستاذة سامية دردوري على إشرافها على البحث وما تكرمت به من توجيه.

وكل التقدير والعرفان إلى أساتذتي ومشايخي الأفاضل فمن وقتهم ما بخلوا، ومن علمهم ما جحدوا، جعلهم الله أعوانا للدين، وجندا من جنده.

دون أن أنسى كل من كانت له أياد سابغة في إخراج هذا العمل.

إهداء

إلى كل العلماء والمصلحين وإلى كل الأساتذة والمربين
الذين تعلمنا على أيديهم.
إلى كل من اشتغل بعلوم الشريعة عموما وعلوم السنة
النبوية خصوصا.
إلى كل المرابطين على ثغور هذا الدين تعلما وتعليما.
لكم مني الشكر الجزيل والثناء الجميل.
وإليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فلا يخفى على كل ذي عقل ما للسنة النبوية من مكانة عالية ومنزلة سامية بين المسلمين، كونها أصلا من أصول التشريع، وشارحة لأصل آخر من أصول التشريع وهو القرآن الكريم، وقد أدرك العلماء هذه الأهمية الكبيرة للسنة النبوية في أزمنة متقدمة، فدفعهم ذلك إلى بذل جهود كبيرة في الحفاظ عليها وخدمتها وصيانتها، وكانت نتيجة هذه العناية الكبيرة من العلماء بالسنة النبوية —وخاصة المحدثين منهم– ظهورُ ثروة علمية ضخمة، تمثلت في عدد كبير لا يحصى من المصنفات في شتى العلوم، فظهرت مصنفات في جمع الأحاديث والآثار كالموطآت والسنن والصحاح، ومصنفات في نقد الرواة والمرويات كتواريخ الرواة وكتب الجرح والتعديل وكتب العلل، إضافة إلى مصنفات كثيرة في علوم أخرى.

واستمرت حركة التأليف في التوسع والانتشار، فتنوعت المؤلفات والكتب، وتعددت المواضيع والمناهج بين جامع لما تفرق، أو محرر لما أشكل، وبين متمم أو مستدرك أو متعقب على من سبقه، إلى غير ذلك من ألوان التأليف وضروب التصنيف، وقد حظي اللون الأخير باهتمام كبير من طرف العلماء لما يحتويه من قيمة علمية كبيرة، إضافة إلى كونه بيانا للتكامل المعرفي عند المسلمين، ودليلا على الموضوعية العلمية في كتبهم ومؤلفاتهم.

وممن اعتنى بهذا اللون من التأليف علماء المغرب الإسلامي الذين ضربوا فيه بسهم وافر وأثروا المكتبة الإسلامية بالعديد من المؤلفات القيمة في هذا الباب، ومن أفضل النماذج في ذلك كتابان عظيمان هما " بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" لأبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن القطان الفاسي(٦٢٨هـ)، وكتاب "بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله" لأبي عبد الله محمد بن أبي يحي المعروف بابن المواق(٦٤٢هـ)، فبعد أن كتب الإمام عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي المعروف بابن الخراط(٥٨٢هـ) كتابا جمع فيه أحاديث الأحكام وأحاديث الترغيب والترهيب وغيرها من دواوين السنة، وذكرها بأسانيدها وتكلم أحيانا عن عللها ورجالها وسماه "الأحكام الكبرى"، اختصره في كتاب سماه "الأحكام الوسطى"، ثم اختصر الأحكام الوسطى في كتاب سماه "الأحكام الصغرى"، واعتنى العلماء بهذه الكتب عناية كبيرة خاصة "الأحكام الوسطى" التي حظيت بشهرة أكبر وعناية أكثر، وتميزت كتب عبد الحق الإشبيلي الثلاثة عموما والوسطى خصوصا بكلام كثير في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل، ووقعت له فيها بعض الأوهام كسائر البشر في النقل أو الفهم أو الترجيح، وهذا ما جعل كثيرا من العلماء

يستدركون عليه في ذلك ومنهم الإمام ابن القطان الفاسي في كتابه "بيان الوهم والإيهام" الذي أبدع فيه وأجاد، فقد أبان من خلاله عن سعة اطلاعه وبراعته ومُكنته في النقد الحديثي.

ولما كان علم النقد الحديثي علما دقيقا وعميقا فقد اعترى ابنَ القطان الفاسي نفسُ ما اعترى عبدَ الحق الإشبيلي من الوهم والخطأ في بعض المواضع، والإغفال لبعض الأوهام أو عدم الاستيعاب في ذكرها وبيانها، فجاء تلميذه ابن المواق فكتب كتابه "بغية النقاد النقلة" لأجل إصلاح الخلل وإكمال النقص كما سيتضح ذلك أكثر عند الكلام عن عنوان الكتاب وموضوعه.

إشكالية البحث:

وما سبق ذكره يدفعنا للبحث عن قيمة كتاب ابن المواق من خلال طرح السؤال الآتي: هل لابن المواق ترجيحات حديثية في كتابه بغية النقاد النقلة؟ وما قيمة هذه الترجيحات – إن وجدت – في ميزان النقد الحديثي؟

والإجابة عن الإشكالية المتقدمة تتطلب الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية منها:

_ كم عدد هذه الترجيحات في كتاب ابن المواق وما هي أنواعها؟

_ هل اعتمد ابن المواق في ترجيحه لقول من الأقوال على القواعد المطردة أم على القرائن المحيطة بكل مسألة؟

_ هل ترجيحات ابن المواق في كتابه دليل على تعدد مذاهب النقد وقواعده داخل المدرسة المغاربية؟

وهذه الأسئلة ضرورية للإجابة عن الإشكالية المطروحة، ولكن هناك أسئلة أخرى مهمة تتعلق بابن المواق وبكتابه تحتاج إلى جواب في هذا المقام لقلة من تعرض إليها أو عدم إيفائها حقها عند من تعرض إليها، ومن هذه الأسئلة:

_ من هو ابن المواق وما هي أبرز مميزات شخصيته العلمية؟

_ هل كتاب (بغية النقاد النقلة) ثابت النسبة لابن المواق؟ وهل هذا العنوان هو العنوان الصحيح للكتاب؟

_ كيف رتب ابن المواق كتابه؟ وما أثر ذلك في معرفة قدر الجزء المفقود من الكتاب؟

ومن الأسئلة المهمة التي ينبغي علينا أيضا أن نجيب عنها:

_ هل لهذا النوع من الدراسات فائدة في واقعنا اليوم؟

_ كيف يمكن أن نستثمر هذا النوع من الدراسات في الدفاع عن منهج المحدثين في النقد؟

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا البحث في جملة من الأمور أهمها:

_ كون كتاب ابن المواق من كتب العلماء المغاربة وهو ما يفرض علينا العناية به وخدمته.

_ أهمية الموضوع المدروس والذي يندرج تحت علم النقد الحديثي، وهو علم حفظ الله به السنة النبوية من التحريف والضياع.

_ قلة الأبحاث والدراسات حول ابن المواق وكتابه بغية النقاد خصوصا، وحول منهج النقد الحديثي عند المغاربة عموما.

أسباب اختيار الموضوع:

لاختيار هذا الموضوع أسباب كثيرة أبرزها أهمية الموضوع المدروس الذي سبقت الإشارة إليه قبل قليل، وهو ما دفعني لاختيار دراسته والعناية به.

أهداف الموضوع:

ويهدف هذا الموضوع إلى عدة أهداف هي:

_ بيان الشخصية العلمية لابن المواق وإبراز مكانته في علم النقد الحديثي.

_ بيان القيمة العلمية لكتاب ابن المواق، ودراسة بعض المواضع المشكلة فيه.

_ بيان منهج ابن المواق في الترجيح بين الأقوال المختلفة في علم الحديث.

_ المساهمة في بيان بعض ملامح منهج النقد الحديثي عند المغاربة من خلال دراسة واحد من أهم كتب النقد الحديثي عندهم وهو كتاب بغية النقاد النقلة.

الدراسات السابقة:

أما الدراسات السابقة التي وقفت عليها فهي:

١ ــ قسم الدراسة لمحقق كتاب بغية النقاد د. محمد خرشافي، وتحقيقه هو أطروحة دكتوراه في تخصص الحديث وعلومه بقسم الدراسات الإسلامية- كلية الآداب عين الشق- الدار البيضاء بتاريخ ٢٨ صفر ١٤١٨هـ الموافق ل ٤ جويلية ١٩٩٧م.

وقدم الباحث في قسم الدراسة دراسة وصفية كشفية جيدة لكتاب بغية النقاد، عَرَّف فيها بابن المواق وبكتابه وبالكتب التي لها علاقة بكتابه، وتكلم عن أهم معالم منهجه في كتابه، ورغم كل هذا الجهد الكبير إلا أن في هذه الدراسة بعض النقائص التي سنحاول إكمالها في هذه الرسالة.

٢ ــ الإمام ابن المواق وأقواله في الجرح والتعديل دراسة حديثية مقارنة، وهي رسالة ماجستير للطالب: أثير محمد مخلف، نوقشت يوم الثلاثاء ٢٠٢٠/١١/٢٤م بكلية العلوم الإسلامية، جامعة الأنبار، وموضوع الرسالة كما هو موجود في الموقع الرسمي لكلية العلوم الإسلامية لجامعة الأنبار: الرواة الذين تكلم عنهم ابن المواق جرحا وتعديلا، ومقارنة قوله بأقوال العلماء ثم الترجيح بينها وبيان مكانة ابن المواق في هذا العلم بناء على ذلك.

وعند البحث عن هذه الرسالة لم أقف عليها ووقفت على مقال لهذا الطالب عنوانه (الإمام ابن المواق وأقواله في الجرح والتعديل دراسة حديثية مقارنة) منشور في مجلة الجامعة العراقية الجزء ٢، العدد ٥٢، ولا أدري هل هذا المقال جزء من رسالته للماجستير أو لا؟

وعلى كل حال فموضوع المقال يتقاطع مع موضوع رسالتي في جزئية من جزئياتها وهو دراسة أقوال ابن المواق في الرواة ودراستها للوصول إلى القول الراجح فيها، ولكن كلام ابن المواق في الرواة قليل جدا وأغلبه نقل لكلام من سبقه من العلماء، وقليلة هي المواضع التي يستقل فيها ابن المواق بالحكم على الرواة، أو التي يرجح فيها قولا من الأقوال بناء على ما هو موجود بين أيدينا من كتابه، وإظهار مكانة ابن المواق في هذا العلم لا يكون بالاقتصار على جانب واحد من علوم الحديث، لأن كلامه في هذا العلم شامل لأنواع كثيرة من علوم الحديث، وهذا ما سنحرص على بيانه في هذه الرسالة، وهذا من حيث الموضوع العام.

أما من جهة التفصيل فيما كتبه هذا الباحث، فبحثه أشبه بدراسة وصفية لألفاظ الجرح والتعديل وللرواة الذين تكلم عنهم ابن المواق، والله أعلم.

المنهج المتبع:

وقد اتبعت في هذا البحث منهجا رئيسا هو المنهج التحليلي بأقسامه الثلاث: التفسير والنقد والاستنباط، من خلال تفسير الأقوال والآراء ونقدها واستنباط الفوائد والأحكام المترتبة عليها.

إضافة إلى الدراسة الاستقرائية للكتاب لاستخراج الترجيحات الحديثية منه، وقد كان استقراء الكتاب استقراء ناقصا لأن الكتاب ـ كما سيأتي إيضاحه أكثر ـ لم يصلنا منه إلا جزء واحد، ولعل هذا الأمر سيؤثر على الجزم ببعض النتائج في الخاتمة.

المصادر والمراجع:

تطلب هذا البحث الرجوع إلى الكثير من المصادر والمراجع القديمة والمعاصرة وعلى رأسها كتاب ابن المواق بغية النقاد، وكتاب ابن القطان بيان الوهم والإيهام، وكتب عبد الحق الإشبيلي الثلاثة: الأحكام الكبرى والوسطى والصغرى.

إضافة إلى الرجوع إلى دواوين السنة الأصلية وعلى رأسها الصحيحان والسنن الأربعة وموطأ مالك ومسند أحمد، وغيرها من دواوين السنة المختلفة.

ثم الرجوع إلى كتب العلل المختلفة كالعلل الكبير للترمذي وعلل ابن أبي حاتم وعلل الدارقطني.

وأيضا كتب الرجال المتنوعة بدءا بكتب الصحابة، كمعرفة الصحابة لابن منده ولأبي نعيم، وأيضا كتب الرجال العامة وعلى رأسها كتاب التاريخ الكبير للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم والكامل في الضعفاء لابن عدي، وكتب الذهبي كميزان الاعتدال، وكتب ابن حجر كلسان الميزان وتهذيب التهذيب.

كما تطلب هذا البحث الرجوع إلى كتب الأسماء والألقاب والكنى، والمتفق والمفترق ونحوها كالمؤتلف والمختلف للدارقطني والإكمال لابن ماكولا، وكتاب توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي وتبصير المنتبه لابن حجر، والكنى لمسلم، والأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم.

وأيضا كتب التواريخ كتاريخ الطبري وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي وتاريخ الإسلام للذهبي.

وكذا الرجوع إلى كتب علوم الحديث المختلفة كالمحدث الفاصل للرامهرمزي ومعرفة علوم الحديث للحاكم والإلماع للقاضي عياض وكتب الخطيب كالكفاية والجامع لأخلاق الراوي وعلوم الحديث لابن الصلاح وما كتب حولها من شروح واستدراكات واختصارات كالتقييد والإيضاح للعراقي ونكت ابن حجر عليها.

وأيضا الرجوع إلى شروح دواوين السنة كفتح الباري لابن حجر والمنهاج للنووي، وأيضا كتب تخريج الأحاديث كنصب الراية للزيلعي والتلخيص الحبير لابن حجر ونحوها.

وخلاصة القول: إن مصادر هذا البحث متنوعة وكثيرة يغلب عليها جانب الرواية والدراية في علوم الحديث المتقدمة والمتأخرة، وهذا راجع لطبيعة الموضوع وأصالته.

خطة البحث:

وقد قسمت هذا البحث بعد المقدمة إلى قسمين: قسم نظري وقسم تطبيقي، وبعدهما خاتمة

تكلمت في القسم النظري عن ابن المواق وعن كتابه وقسمته إلى تمهيد تكلمت فيه عن كتب التعقبات عند المغاربة إلى زمن ابن المواق، وخمسة مباحث هي: ترجمة ابن المواق، الشخصية العلمية لابن المواق، ترجمة عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي وابن رشيد السبتي، ثم تكلمت عن العنوان الصحيح للكتاب وصحة نسبته إلى ابن المواق، وختمت هذا القسم بالكلام عن ترتيب الكتاب وأثره في تحديد القدر المفقود منه.

وأما القسم التطبيقي فقد خصصته لدراسة الترجيحات الحديثية التي استقرأتها من كتاب ابن المواق وقسمته إلى عشرة مباحث بعدد أنواع علوم الحديث التي صنفت فيها الترجيحات التي جمعتها وهي:

الترجيحات في أسماء الرواة، الترجيحات في تحديد المقصود في السند، الترجيحات في حال الراوي، الترجيحات في سماع الرواة، الترجيحات في الحكم على الأحاديث، الترجيحات في تحديد علة الحديث، الترجيحات في الاتصال والانقطاع، الترجيحات في الرفع والوقف، الترجيحات في تحديد ألفاظ الحديث، الترجيحات في بيان هل الروايتان حديث واحد أو حديثان.

وبعد ذلك كله خاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

خطوات منهجية:

وقبل الدخول في دراسة هذا الموضوع لا بد من بيان بعض الأمور المنهجية التي اتبعتها في هذا البحث:

١ ــ أكتفي في التهميش بذكر اسم المصدر ورقم الجزء والصفحة فقط، وأما باقي المعلومات فأرجأتها إلى فهرس المصادر والمراجع.

٢ ــ بعض الكتب رجعت فيها إلى أكثر من طبعة بسبب اختلاف بعض المواضع الفارقة والفاصلة بين طبعة وأخرى للكتاب الواحد، فاحتجت أن أرجع إلى أكثر من طبعة للكتاب للبحث عن أقرب المواضع للصواب، ولذلك أضيف دار النشر في هذا النوع من المصادر.

٣ ــالتزمت في هذا البحث بذكر اسم الكتاب عند كل تهميش ولو كان الكتاب مكررا، ولا أقول (مصدر سابق) أو (المصدر نفسه) حتى أتجنب الإيهام الذي قد يحدث للقارئ عند ذكرها، وتفاديا للخلط الذي يحدث أحيانا عند ذكرها.

٤ ــ حرصت في هذا البحث على عدم التكرار قدر المستطاع، وإن تكرر شيء فلأهميته ولعدم القدرة على إهماله وإغفاله، ولذلك تجنبت إعادة أكثر ما كتبه محقق الكتاب في قسم الدراسة، وحرصت على الكتابة في المسائل التي لم يتطرق إليها أو المسائل التي لم يحررها كما ينبغي، ولذلك فإن هذه الرسالة في مجملها مكملة لعمل المحقق على الكتاب.

٥ ــ بناء على النقطة الرابعة التي ذكرتها فإني لم أترجم للأعلام المذكورين في هذا البحث اكتفاء بما قام محقق كتاب ابن المواق الذي بذل جهدا كبيرا في التعريف بكل الرواة والأعلام المذكورين في الكتاب، وهذا تجنبا للتكرار ولتضخم حجم الرسالة، ولذلك يحسن بقارئ هذه الرسالة أن يقرأها مع الكتاب الأصل.

٦ ــ منهجية دراسة الترجيحات في هذا البحث أنني أتبع الخطوات التالية: أنقل النص الذي رجح فيه ابن المواق قولا من الأقوال من كتابه، ثم أحاول تصوير المسألة من خلال الرجوع إلى أصلها، فأرجع إلى كتاب عبد الحق الإشبيلي ثم إلى كتاب ابن القطان الفاسي حتى يتضح موضع هذا الترجيح ووجهه، ثم أشرع بدراسة هذا الترجيح بما يناسبه.

٧ ــ بعض المسائل التي رجح فيها ابن المواق قولا من الأقوال أجد بعض المعاصرين قد درسها دراسة كافية وافية ليس عندي ما أزيده فيها، فإني ألخص ما ذكره فيها وأحيل القارئ على موضعها في كتابه.

٨ ــ أحيانا يتولى ابن المواق بيان وجهة نظره في المسألة بيانا كافيا وليس عندي ما أضيفه عليه، فأكتفي أيضا بتلخيص كلامه طلبا للاختصار وتجنبا للتكرار.

٩ ــ من المهم التنبيه في مقدمة هذا البحث أن هناك رموزا مستعملة في الكتاب وهي:

أ ــ ق~: والمقصود بها عبد الحق الإشبيلي.

ب ــ ع~: والمقصود بها ابن القطان الفاسي.

ج _ م~: والمقصود بها ابن المواق.

١٠ _ حاولت قدر المستطاع تذييل المطالب والمباحث بخلاصات مختصرة تبرز أهم النتائج المتوصل إليها فيه.

١١ _ كتبت هذا البحث بخط (traditional arabic) مقياس (١٧) للمتن و(١٣) للهامش.

١٢ _ وأختم الكلام هنا بالتنبيه إلى أن هذا الموضوع اضطرني إلى ترجيح قول على قول وقد يكون القول المرجوح مذهب كثير من العلماء الكبار، ولست أنا من يقف أمامهم أو يرد على أقوالهم ولكنني داخل تحت جناح العلماء الذين قالوا بخلاف قولهم، وحسبي أنني درست هذه المسائل على قدر الوسع والطاقة، فما كان من صواب فمن الله وحده وما كان من نقص فمن النفس والشيطان.

ونسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد في بيان المراد والحمد لله رب العالمين.

القسم النظري

تمهيد: كتب التعقبات عند المغاربة إلى زمن ابن المواق

قال الإمام النسائي رحمه الله تعالى عقب إخراج حديثٍ من طريق حجاج بن محمد المصيصي ثم من طريق عبد الله بن المبارك: "ابن المبارك أجل وأعلى عندنا من حجاج، وحديث حجاج أولى بالصواب عندنا، ولا نعلم في عصر ابن المبارك رجلا أجل من ابن المبارك ولا أعلى منه، ولا أجمع لكل خصلة محمودة منه، ولكن لا بد من الغلط، قال عبد الرحمن بن مهدي: الذي يبرئ نفسه من الخطأ مجنون، ومن لا يغلط؟"[١]

كلام الإمام النسائي السابق نموذج من نماذج كثيرة لكلام الأئمة حول عدم سلامة أي أحد من الخطأ مهما علا شأنه وارتفع ذكره، لأن السهو والخطأ جبلة في الإنسان لا ينفك عنها أحد وإن تفاوتوا بعد ذلك في مقداره قلة وكثرة، والناظر في تراث المسلمين العلمي يجد أن العلماء عامة والمحدثين خاصة سعوا جاهدين إلى محاولة تدارك هذا النقص من خلال بيان تلك الأخطاء والأوهام والتنبيه عليها نصيحة للمسلمين وحفظا لسنة النبي ﷺ من التحريف والتبديل، فظهرت الكثير من الكتب والمؤلفات في الاستدراك والتعقب وبيان الأخطاء، وبقي هذا النوع من التأليف مستمرا إلى يومنا هذا، ونتج عنه كم معرفي ثري وغني يدل على تقديس المسلمين للحق دون غيره، ويدل أيضا على الموضوعية العلمية التي تميزوا بها، وإن كانت بعض الردود والتعقبات قد خرجت عن مقصودها الأصلي الذي هو النصح وبيان الحق إلى التجريح والقدح بغير دليل علمي ولا مسوغ شرعي، فإن هذا لا ينقص من قيمة هذا النوع من التأليف وفائدته في حفظ الدين وتحرير العقول من الجمود والتقليد، ثم إن هذا القسم إذا ما قورن بغيره فهو قليل جدا، وكما قيل: الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

وقد كان لأهل الحديث المغاربة نصيبٌ كبيرٌ من التآليف في هذا الباب من العلم، وسأحاول من خلال هذا التمهيد ذكر كتب الردود والتعقبات إلى زمن ابن المواق (٦٤٢هـ) لا على سبيل الاستقصاء والاستيفاء، لأن الكتب كثيرة وأسماؤها مفرقة في كتب الفهارس والأثبات والكثير منها مفقود، وحصرها على سبيل الاستيعاب متعذر، وسأستعين في هذا المطلب بكتاب "تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه"[٢] لمحمد بن عبد الله التليدي، حيث جمع فيه المؤلف بعد البحث والتقصي أكثر من ألف ومئتي كتاب للمغاربة في الحديث وعلومه المختلفة ورتبها على حروف المعجم، وبعد جردٍ كاملِ الكتاب[٣] وقفت على عشرين (٢٠) كتابا من

---

[١] السنن الكبرى (١٣٣/٣).

[٢] وهو في الأصل رسالة ماجستير للباحث.

[٣] وقد رتب المؤلف في آخر الكتاب كل الكتب المذكورة بحسب الفنون ومنها: كتب التخريج والنقد والأسانيد (٣٤٠).

كتب الردود والتعقبات إما من خلال عنوانها أو نص المؤلف على موضوعها، لأن مؤلف كتاب تراث المغاربة وقف على كثير من مخطوطات تلك الكتب، وسأذكرها كما ذكرها مؤلف الكتاب مع زيادة ما لم يذكره إن وجد ككون الكتاب مطبوعا ونحو ذلك، لأن كتابه مطبوع سنة ١٩٥٥م، وقد طبعت بعد هذا التاريخ الكثير من الكتب، وعندما أذكر "الكتاب" غير منسوب أو "المؤلف" فإني أقصد كتاب تراث المغاربة ومؤلفه محمد بن عبد الله التليدي.

وكتب التعقبات والردود والاستدراكات مرتبة إلى زمن ابن المواق هي:

١ ـ أغاليط يحي بن يحي الليثي في الموطأ، لمحمد بن وضاح القرطبي (٢٨٧هـ)[١]، ولم أقف عليه مطبوعا.

٢ ـ ذيل طبقات المحدثين، لمسلمة بن القاسم القرطبي (٣٥٣هـ)[٢]، ولعله هو الذي قال فيه ابن حجر: "جمع تاريخا في الرجال، شرط فيه ألا يذكر إلا من أغفله البخاري في تاريخه، وهو كثير الفوائد في مجلد واحد"[٣]، ولم أقف على كتابه مطبوعا.

٣ ـ الرد على محمد بن عبد الله بن مسرة، لعبد الله بن محمد بن ثابت القرطبي (٣٩٩هـ) وقد ذكر المؤلف أنه رد عليه في مسائل العقيدة وأكثر في رده من الحديث المسند[٤]، ولم أقف عليه مطبوعا.

٤ ـ بيان غلط عثمان بن سعيد الأعور في المسند والمرسل، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم القرطبي (٤٥٦هـ)[٥]، ولم أقف عليه مطبوعا.

٥ ـ التنبيهات على كتاب الكلاباذي وعلى مؤتلف الداراقطني وعلى الكنى لمسلم، لهشام بن أحمد الوقَّشي (٤٨٩هـ)[٦]، ولم أقف عليه مطبوعا، وكتاب الكلاباذي المقصود هو "رجال صحيح البخاري، أو: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد".

---

[١] تراث المغاربة (٤٨)

[٢] تراث المغاربة (١٤٧).

[٣] لسان الميزان (٦١/٨).

[٤] تراث المغاربة (١٥٠).

[٥] تراث المغاربة (٨٤).

[٦] تراث المغاربة (٩٥).

٦ ـ التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٩٨هـ)[١]، وهو مطبوع باسم: "التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري" بتحقيق محمد أبو الفضل في مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٧ ـ الاستدراك على الاستيعاب لابن عبد البر، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٩٨هـ)[٢]، ولم أقف عليه مطبوعا.

٨ ـ إصلاح أوهام المعجم لابن قانع، لمحمد بن خلف بن فتحون الأوريولي (٥١٩هـ)[٣]، ولم أقف عليه مطبوعا.

٩ ـ الأوهام الواقعة في الاستيعاب لابن عبد البر، لمحمد بن خلف بن فتحون الأوريولي (٥١٩هـ)[٤]، ولم أقف عليه مطبوعا.

١٠ ـ الاستلحاق على الاستيعاب لابن عبد البر، لمحمد بن خلف بن فتحون الأوريولي (٥١٩هـ)[٥]، ولم أقف عليه مطبوعا.

١١ ـ لسان البيان عما في كتاب أبي نصر الكلاباذي من الإغفال والنقصان، لعبد الله بن أحمد بن يربوع الإشبيلي (٥٢٢هـ)[٦]، ولم أقف عليه مطبوعا.

١٢ ـ الإعلام بما في كتاب المؤتلف والمختلف للدارقطني من الأوهام، لعبد الله بن علي الرُّشاطي الأريولي (٥٤٢هـ)[٧]، ولم أقف عليه مطبوعا.

١٣ ـ الإعلام بالخيرة الأعلام من أصحاب النبي عليه السلام، لإبراهيم بن يحي بن الأمين القرطبي (٥٤٤هـ)، وهذا الكتاب نص مؤلف "تراث المغاربة" على أنه رد على كتاب الاستيعاب لابن عبد البر لأنه

---

[١] تراث المغاربة (٩٥).

[٢] تراث المغاربة (٦٦).

[٣] تراث المغاربة (٤٧).

[٤] تراث المغاربة (٧٧).

[٥] تراث المغاربة (٦٩).

[٦] تراث المغاربة (٢٣٩).

[٧] تراث المغاربة (٧٢).

اطلع على مخطوطاته[1]، والكتاب مطبوع باسم: "الاستدراك على الاستيعاب" تحقيق حنان الحداد، نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٤ ـ الاستدراك على الاستيعاب، لأبي الوليد يوسف بن عبد العزيز بن الدباغ القرطبي (٥٤٦هـ)[2]، ولم أقف عليه مطبوعا.

١٥ ـ الاستدراك على الاستيعاب، خلف بن عبد الملك بن بَشْكَوال القرطبي (٥٧٨هـ)[3]، ولم أقف عليه مطبوعا.

١٦ ـ الرد على ابن عبد البر والتنبيه على أغلاطه، لعقيل بن أبي عقيل بن عطية القضاعي الطُّرطوشي المراكشي (٦٠٨هـ)[4]، ولم أقف عليه مطبوعا.

١٧ ـ الاستدراك على الاستيعاب، لأبي القاسم محمد بن عبد الواحد الملاحي الغرناطي (٦١٩هـ)[5]، ولم أقف عليه مطبوعا.

١٨ ـ الرد على أبي محمد ابن حزم في كتاب المحلى مما يتعلق به من علم الحديث، لأبي الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي (٦٢٨هـ)[6]، ولم أقف عليه مطبوعا.

١٩ ـ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لعبد الحق، لأبي الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي (٦٢٨هـ)[7]، وهو مطبوع بتحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة للنشر، الرياض، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، وطبع طبعة ثانية في نفس الدار سنة: ٢٠١١م.

---

[1] تراث المغاربة (٧١).

[2] تراث المغاربة (٦٧).

[3] تراث المغاربة (٦٧).

[4] تراث المغاربة (١٥٠).

[5] تراث المغاربة (٦٧).

[6] تراث المغاربة (١٤٩).

[7] تراث المغاربة (٨٥).

٢٠ ـ الحافل في تذييل الكامل لابن عدي، لأبي العباس أحمد بن محمد بن الرومية الإشبيلي (٦٣٧هـ)[١]، ولم أقف عليه مطبوعا.

ويمكن إضافة كتاب ابن خلفون في ذكر أغاليط يحي بن يحي الليثي في الموطأ[٢].

وذكر صاحب "تراث المغاربة" لابن المواق كتابين، الأول جعله من تأليف ابن المواق وحده وهو: المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه بيان الوهم والإيهام من الإخلال أوالإغفال وما انضاف إليه من تتميم أو إكمال[٣]، والثاني جعله من تأليف ابن المواق وتحرير وتتميم ابن رشيد السبتي وهو: بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله[٤]، وهو مطبوع بتحقيق محمد خرشافي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، وسيأتي بيان هذه المسألة لاحقا في تحديد عنوان كتاب ابن المواق، وهل هما كتابان أم كتاب واحد.

وقد ذكر المؤلف تبعا لكتب التراجم التي ذكرت مؤلفات ابن المواق كتابا اسمه "شيوخ الدارقطني"[٥]، ولابن القطان الفاسي أيضا كتاب اسمه "شيوخ الدارقطني" فلا يُستبعد أن يكون كتاب ابن المواق تعقبا على كتاب ابن القطان أو استدراكا عليه، ولا يمكن الجزم بهذا لأن الكتابين مفقودان ولأني لم أقف في حدود بحثي على من نبه إلى هذا، والله أعلم.

خلاصة:

يستفاد من هذا التمهيد عدة فوائد أهمها:

١ ـ أن علماء الحديث المغاربة اعتنوا بكتب الردود والتعقبات في وقت مبكر.

٢ ـ تنوعت هذه التصانيف من حيث الموضوع فكانت:

أ ـ تعقبات على أشخاص معينين.

---

[١] تراث المغاربة (١٣٤).

[٢] ذكره ابن عبد الملك في الذيل والتكملة (١٤٢/٤).

[٣] تراث المغاربة (٢٤١).

[٤] تراث المغاربة (٨٢).

[٥] تراث المغاربة (١٩٩).

ب ـ أو على كتب معينة.

ج ـ أو على عدة كتب في نفس الوقت.

د ـ أو على مسائل معينة في علوم الحديث.

هـ ـ كما تنوعت من حيث الأسماء كالتنبيه والرد والاستدراك والاستلحاق والإصلاح والإعلام والتذييل وذكر الأغاليط وبيان الأوهام.

و ـ كما أن هذه التعقبات كانت على كتب المغاربة وعلى كتب المشارقة.

ز ـ وبعض الكتب كتب عليها أكثر من تعقب ككتاب الاستيعاب لابن عبد البر.

ح ـ وبعض العلماء له عدة تعقبات على عدة كتب.

٣ ـ ومما يلاحظ أيضا أن جل هذه الكتب غير مطبوعة لأن أغلبها مفقود أو في عداد المفقود، وهو ما يحتم على الباحثين بذل المزيد من الجهود في البحث والتنقيب عنها لاستخراج هذه الكنوز العلمية للناس، لأن هذا النوع من التأليف والتصنيف ساهم في إثراء المكتبة الحديثية الإسلامية عامة والمغربية خاصة بمؤلفات قيمة في باب النقد الحديثي كما سيتبين من خلال دراسة كتاب ابن المواق رحمه الله تعالى.

المبحث الأول: ترجمة ابن المواق:

مما اشتهر به المسلمون عموما والمحدثون خصوصا العناية بتراجم الأعلام من العلماء والشعراء والأمراء ومن تركوا في دنيا الناس مآثر ومحامد بل وحتى من عرفوا بأعمال شنيعة أثرت في حياة الناس، بذكر أسمائهم وأنسابهم وأخبارهم وما يتعلق بجوانب حياتهم المختلفة، من أجل إعطاء صورة واضحة لهذا العلم من حيث التعريف به، ومن حيث تأثره وتأثيره في بيئته ومجتمعه، ولذلك كانت الترجمة للأعلام وخاصة العلماء أمرا في غاية الأهمية خصوصا عند محاولة دراسة مصنفاتهم وكتبهم.

وقد تُرجمت العناية الفائقة للعلماء بتراجم المحدثين والفقهاء والمفسرين... إلى مئات الكتب المتخصصة في هذا الجانب، واختلفت هذه الكتب من حيث البسط والاختصار والترتيب...، إلا أن الناظر فيها أحيانا يلاحظ قلة المعلومات وندرتها في تراجم بعض الأعلام، ثم إذا تتبع تلك الترجمة في كتب أخرى وجدها جميعا ترجع إلى مصدر واحد تكرر ما قاله حرفا بحرف والقليل من يزيد، ومن أمثلة هذه التراجم ترجمة الإمام ابن المواق، فالمعلومات حوله شحيحة جدا ومعظم من ترجم له ينقل ما قاله فيه ابن عبد الملك في "الذيل والتكملة لكتاب موصول الصلة"، وهذا في الحقيقة أمر يحتاج إلى دراسة استقرائية واسعة لبيان أسباب هذه الظاهرة ثم بيان آثارها[1].

وسنحاول في هذا المبحث التعريف بابن المواق بحسب ما هو متاح من المعلومات في كتب التراجم، وبما يمكن استخلاصه من كتابه حول شخصيته وتكوينه العلمي، والله الموفق.

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو محمد بن أبي يحي أبي بكر بن خلف بن فَرَج بن صَاف الأنصاري، مراكشي، قرطبي الأصل قديما، فاسيه حديثا، أبو عبد الله ابن المواق، هكذا ساق اسمه ابنُ عبد الملك في "الذيل والتكملة"[2] وهو أقدم من ترجم لابن المواق في حدود بحثي.

---

[1] ومن آثارها وقوع الخطأ والخلط بين الأعلام وتوارد كثير من أهل العلم على الخطأ في كثير من الأحيان، وهذا ما سيتضح أكثر في ترجمة ابن المواق.

[2] الذيل والتكملة (٥/١٥٠).

ووافقه على اسمه واسم أبيه: ابن رشيد في "ملء العيبة"[١]، وتابعهما على هذا جماعة من المعاصرين[٢].

وممن وافقه في اسمه دون اسم أبيه: محمد بن جعفر الكتاني في "الرسالة المستطرفة"[٣]، والعباس بن إبراهيم السملالي صاحب كتاب "الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام فقالا: " محمد بن يحي بن خلف..."[٤]، وتابعهما على هذا جماعة من المعاصرين[٥].

وهذا القول فيه نظر لأن المعروف في اسم والد ابن المواق "أبو بكر" وكنيته "أبو يحي" كما سيأتي في ترجمته عند ذكر شيوخ ابن المواق[٦]، ولعل سبب هذا الوهم هو سقوط كلمة "أبي" في ترجمة ابن المواق عند ابن عبد الملك في الذيل والتكملة، فقد وضعها المحقق بين عارضتين وقال: "ناقصة بالأصل، وأبو يحي كنية والد المترجم، أما أبو بكر فهو اسمه"[٧]، فلعل من وهم في هذا الموضع نقل من المخطوطة التي فيها هذا النقص، والله أعلم.

وخالف في اسمه: حاجي خليفة في "كشف الظنون" وإسماعيل باشا البغدادي في "هدية العارفين"، ورضا كحالة في "معجم المؤلفين" فقالوا: "عبد الله بن المواق المغربي"[٨]، ولعل ذلك راجع إلا اختلاط اسمه بكنيته عندهم فجعلوا كنيته هي اسمه،

---

[١] ملء العيبة (٤٩/٥).

[٢] منهم: خالد بن منصور الدريس في كتابه موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا ... (٥٨)، وزين العابدين بن محمد بلا فريج محقق النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١٥٩/١).

[٣] الرسالة المستطرفة (١٧٨).

[٤] الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام (٢٣١/٤).

[٥] منهم: إبراهيم بن الصديق في كتابه "علم علل الحديث" (٢٧٤/١)، الحسين آيت السعيد في تحقيقه لبيان الوهم والإيهام (٧٩/١)، وماهر ياسين الفحل في تحقيقه للنكت على كتاب ابن الصلاح والعراقي (٢٨٠)، وفي تحقيقه للنكت الوفية بما في شرح الألفية (٢٢٤/١)، وفي تحقيقه لشرح التبصرة والتذكرة هو وعبد اللطيف الهميم (٥٤)، وعبد الكريم الخضير ومحمد بن عبد الله بن فهيد في تحقيقهما لفتح المغيث للسخاوي (١٦٨/١)، ومحمد سيدي محمد الأمين في تحقيقه للغاية شرح متن ابن الجزري الهداية في علم الرواية للسخاوي (٢٦).

[٦] ص (٢١)

[٧] الذيل والتكملة، الهامش ٥ (١٥٠/٥).

[٨] كشف الظنون (٢٥١/١)، هدية العارفين (٤٧٠/١)، معجم المؤلفين (٣٠٢/٢).

وهذا هو أقوى احتمال في المسألة لأن كل من ترجم له غيرَ هؤلاء كناه أبا عبد الله، ووقفت على تكنيته بـ "أبو عبيد الله" في المصباح على مقدمة ابن الصلاح المطبوع مع التقييد والإيضاح للعراقي[١]، ولعلها خطأ مطبعي بدليل تكرر الكنية الصحيحة "أبو عبد الله" عدة مرات في نفس الكتاب[٢]، والله أعلم.

أما لقبه فهو "ابن المواق" ويوافقه أو يشبهه في هذا اللقب جماعة منهم:

أ ـ محمد بن عبد الله بن عباس من أهل سرقسطة يعرف بابن المواق ويكنى أبا عبد الله، روى عن الباجي وابن سعدون القروي وغيرهما، وكان فقيها حافظا وأديبا ماهرا توفي سنة ثلاث وخمسمائة (٥٠٣هـ)، ذكره ابن الأبار وابن عبد الملك[٣].

ب ـ محمد بن أحمد الأنصاري من أهل غرناطة، يكنى أبا عبد الله، ويعرف بالمواق ولد سنة (٦٦٨هـ)، توفي سنة خمسين وسبعمائة (٧٥٠هـ)، ذكره لسان الدين بن الخطيب[٤].

ج ـ أحمد بن علي الأنصاري، ميورقي، أبو العباس بن المواق، ولد بميورقة سنة ثلاث وسبعين وخمسمئة (٥٧٣هـ)، ودخل بجاية سنة ثمان وعشرين وستمئة (٦٢٨هـ)، وتوفي في تونس سنة تسع وثلاثين وستمئة (٦٣٩هـ).

د ـ الفقيه المالكي محمد بن يوسف المواق، قال الكتاني: "وابن المواق هذا غير محمد بن يوسف المواق شارح مختصر خليل خلافا لما قد يتوهم"[٥]، وسبقه إلى التنبيه إلى مثل هذا العياشي في رحلته[٦]، ومحمد بن يوسف المواق توفي سنة (٨٣٨هـ)[٧]، وقيل (٨٩٤هـ)[٨]، وقيل (٨٩٧هـ)[٩]، وقد خلط بين المواق الفقيه وبين ابن

---

[١] المصباح على مقدمة ابن الصلاح مطبوع مع التقييد والإيضاح (٧٠).

[٢] المصباح على مقدمة ابن الصلاح (٣٩٢-١١٦-٤٦-٣٩).

[٣] التكملة لكتاب الصلة (٣٣٣/١)، الذيل والتكملة (٣١٣/٤).

[٤] الإحاطة في أخبار غرناطة (٢٣٠/٣).

[٥] الرسالة المستطرفة (١٧٩).

[٦] ينظر: الرحلة العياشية (٣٣٦/٢).

[٧] ينظر: الضوء اللامع (٩٨/١٠).

[٨] جذوة الاقتباس (٣١٩).

[٩] ينظر: شجرة النور الزكية (٢٦٢/١)، الأعلام للزركلي (١٥٤/٧).

المواق صاحب الترجمة بعض العلماء، فجعلوا صاحب الترجمة هو هذا الفقيه المالكي وجعلوا تاريخ وفاته (٨٩٧هـ)[١].

أما نسبته فباعتبار القبيلة هو أنصاري[٢]، وباعتبار أصل عائلته هو قرطبي[٣]، وباعتبار مولده هو فاسي[٤]، وباعتبار النشأة والوفاة هو مراكشي[٥] كما سيأتي عند الكلام على مولده ونشأته ووفاته.

واشتهر رحمه الله بابن المواق، وقد بذلت جهدي في البحث عن معنى هذه النسبة هل هي إلى مكان أو حرفة...، فلم أقف على أصلها ولا على معناها في كتب الأنساب التي وقفت عليها، لكن ربما تكون هذه النسبة إلى حرفة صناعة الموق، والله أعلم.

المطلب الثاني: مولده ونشأته:

لا نملك بين أيدينا حول مولد ابن المواق ونشأته إلا قول ابن عبد الملك: "واستقضي ببلنسية، وفاس، ومولده بها سنة ثلاث وثمانين وخمسمئة (٥٨٣هـ)، ونشأ بمراكش واستوطنها وبها توفي سنة ثنتين وأربعين وستمئة (٦٤٢هـ)"[٦].

وقد وهم محقق بغية النقاد في مكان مولده فقال: "ولد ابن المواق سنة ثلاث وثمانين وخمس مئة بمراكش وبها نشأ وتعلم وبها توفي سنة..."[٧] أي إنه مراكشي مولدا ونشأة ووفاة.

ولكن كلام ابن عبد الملك الذي تقدم نقله صريح في أن ابن المواق ولد بمدينة فاس وليس في مدينة مراكش، وأما مدينة مراكش فقد نشأ فيها ابن المواق واستوطنها ومات فيها، ولو كانت ترجمة ابن المواق مذكورة في أكثر من كتاب لأمكن القول إن العلماء اختلفوا في مكان ولادته وأن المحقق ربما اختار القول الذي يقول إنه ولد بمراكش...، ولكن ترجمة ابن المواق لا توجد إلا عند ابن عبد الملك كما تقدم، وكل من

---

[١] ذكر بعضَهم محققُ بغية النقاد محمد خرشافي في قسم الدراسة (١٦٣)، وأزيد عليه: عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين (٣٠٢/٢)، ومصطفى شيخ مصطفى محقق كتاب قواعد التحديث للقاسمي (١٤٦).

[٢] وهي نسبة إلى الأنصار الذين نصروا رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل المدينة، ينظر الأنساب للسمعاني (٣٦٧/١).

[٣] نسبة إلى مدينة قرطبة في إسبانيا.

[٤] نسبة إلى مدينة فاس بالمملكة المغربية

[٥] نسبة إلى مدينة مراكش بالمملكة المغربية.

[٦] الذيل والتكملة (١٥١/٥).

[٧] بغية النقاد النقلة، قسم الدراسة (١٦٤).

ترجم له بعد ذلك نقل كلامه، ولا شك أن المحقق نقل كلام ابن عبد الملك، ولكنه ربما أخطأ في فهمه، عفا الله عنا وعنه.

أما نشأته وطلبه للعلم فلا نملك بين أيدينا معلومات عنها أيضا، ولكن يمكن استنتاج بعض الأمور وهي:

أ _ أنه نشأ في أسرة علمية فأبوه عالم كبير ستأتي الترجمة له عند ذكر شيوخ ابن المواق.

ب _ وأيضا يمكن استنتاج أنه نشأ في أسرة غنية ميسورة الحال، فقد قال العباس بن إبراهيم السملالي التعارجي في ترجمة والد ابن المواق: "وحظي بخدمة السلطان بمراكش فنال دنيا عريضة واعتقل أموالا جليلة"[1].

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته

أولا: شيوخه

ذكر ابن عبد الملك لابن المواق سبعة عشر شيخا[2]، وزاد محقق "بغية النقاد" محمد خرشافي واحدا هو والده[3]، فترجم لوالده ولاثني عشر آخرين وذكر خمسة من غير ترجمة، وسأحاول الاختصار قدر المستطاع في الشيوخ الذين ترجم لهم المحقق إلا إذا دعت الحاجة للتفصيل كما في ترجمة والده أو لزيادة شيء لم يذكره، وسأحاول البحث عن تراجم الذين لم يقف عليهم المحقق، وسأذكر شيوخه كما سماهم ابن عبد الملك مترجما لهم حسب تاريخ وفاتهم، وهم:

١ ـ والده وهو: أبو بكر بن خلف الأنصاري الفقيه المستبحر، يعرف بالمواق وكنيته أبو يحي، روى عن أبي إسحاق بن قرقول وأبي عبد الله بن الرمامة وغيرهم، روى عنه أبو الحسن بن القطان وأبو الربيع بن سالم.

وكان حافظا حافلا في علم الفقه والخلاف، ملازما للتدريس تام النظر لا يدانيه أحد في ذلك، وله تنبيهات ومقالات مفيدة منها في المكاييل والأوزان، وعني بالحديث على جهة التفقه والتعليل والبحث عن الأسانيد والرجال والزيادات وما يعارض أو يعاضد، ولم يعن بالرواية.

وحظي بخدمة السلطان بمراكش، فنال دنيا عريضة واعتقل أموالا جليلة، وولي قضاء مدينة فاس وتوفي بها وهو يتولاه في آخر شوال سنة تسع وتسعين وخمسمئة (٥٩٩هـ)، ودفن بداره المعروفة به بدرب ابن صاف من داخلها.

---

[1] الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام (٤/٢٣٣).

[2] الذيل والتكملة (٥/١٥٠).

[3] بغية النقاد، قسم الدراسة (١٧٠).

هكذا ترجم ابن الأبار لأبي بكر بن خلف المواق ـ مع تصرف يسير ـ وكل من ترجم له بعد ذلك ينقل نفس كلام ابن الأبار بحروفه، إلا الذهبي فقد اختصر كلامه، وزاد الكتاني في اسمه "... بن خلف بن صافي" وكذا التنبيه إلى مكان قبره[1].

ولم أقف على من نص على تتلمذ ابن المواق على أبيه، ولا المحقق أيضا وقف على من نص على ذلك، وهو وإن لم ينبه إلى هذا إلا أن قوله وجيه، فالقول بتتلمذ ابن المواق على والده إنما هو باعتبار غالب أحوال الأسر العلمية، حيث يبدأ الطفل التعلم على أحد أفراد العائلة خصوصا إذا كانوا علماء، ووالد ابن المواق عالم كبير، وكان ملازما للتدريس كما تقدم في ترجمته، ولما توفي سنة (٥٩٩هـ) كان عمر ابنه ستة عشر سنة، فلا يبعد بعد هذا أن يكون ابن المواق قد تتلمذ عليه، والله أعلم.

٢ ـ أبو ذر بن أبي ركب: هو مصعب بن مسعود بن عبد الله بن مسعود الخشني من أهل جيان، يكنى أبا ذر ويعرف بابن أبي ركب، كان رئيسا في صناعة العربية عالما بها، أخذ عن عبد الحق الإشبيلي وجماعة، وأخذ عنه ابن المواق وذكره في موضعين من كتابه بقوله "شيخنا أبو ذر"[2]، ولد سنة خمس وقيل سنة ثلاث وثلاثين وخمس مئة والأول أصح كما قال ابن الأبار، وتوفي ضحى يوم الإثنين الحادي عشر من شوال سنة أربع وستمئة (٦٠٤هـ) ودفن بعدوة القرويين بمدينة فاس[3].

٣ ـ أبو علي الرندي: هو عمر بن عبد المجيد بن عمر بن يحي بن خلف بن موسى الأزدي، مالقي رندي الأصل، كنيته أبو حفص وأبو علي وهي المشهورة، روى عن إسحاق بن قرقول وابن بشكوال وجماعة كثيرة ذكرها ابن عبد الملك في الذيل والتكملة، وروى عنه ابن المواق وابن علي بن عساكر وغيرهم، وكان من أهل التفنن في العلوم والتوسع في المعارف، أقرأ القرآن ودرس العربية والأدب طويلا بسبتة، ثم استدعاه أهل مالقة بعد ارتحال أبي القاسم السهيلي عنها ـ وقيل بعد موته ـ للتدريس بها والإقراء مكانه، فأجابهم إلى ذلك واستقر بها إلى أن توفي، وتوفي سنة (٦١٦هـ) وقيل سنة (٦١٠هـ)، وعاش ٧٣ سنة[4].

٤ ـ أبو محمد عبد الحق الزهري: وقد صرح المحقق أنه لم يقف على ترجمته، وترجمته موجودة بحمد الله، وهو: عبد الحق بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن علي الزهري، يكنى أبا محمد، وسكن بلنسية.

---

[1] ينظر في ترجمته: التكملة لابن الأبار (٣٥٣/١)، تاريخ الإسلام للذهبي (١١٨٩/١٢)، جذوة الاقتباس للمكناسي (١٠٦)، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام (٢٣٣/٤)، سلوة الأنفاس للكتاني (٢٤٦/١).

[2] بغية النقاد (٨٧/٢ و٢٨١).

[3] التكملة لابن الأبار (٢٤٣/٢)، سير أعلام النبلاء (٤٧٧/٢١) والمستملح (١٧٢) كلاهما للذهبي،

[4] ينظر: التكملة لابن الأبار (٣٠٥/٣)، الذيل والتكملة لابن عبد الملك (٣٧٤/٣)، المستملح (٢٩٣) وتاريخ الإسلام (٤٨٢/١٣) كلاهما للذهبي، الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين ابن الخطيب (١٠٧/٤).

سمع من أبي طاهر السلفي في رحلته للحج، وأجاز له أبو ذر الخشني وغيره، سمع منه ابن الأبار وأبو محمد وأبو سليمان ابنا حوط الله، وعمر وأسن حتى ساوى الصغار في الأخذ عن الكبار.

ولد سنة سبع أو ثمان وثلاثين وخمسمئة، وتوفي ببلنسية سنة اثنين وعشرين وستمئة (٦٢٢هـ)[١].

٥ ــ أبو القاسم بن بقي: وهو أحمد بن أبي الوليد يزيد بن عبد الرحمن القرطبي المالكي، وينتهي نسبه إلى حافظ الأندلس بقي بن مخلد، سمع أباه وجده وابن بشكوال وجماعة.

ولد سنة (٥٣٧هـ) وتوفي سنة (٦٢٥هـ)[٢].

٦ ـ أبو الحسن ابن القطان: وهو من أبرز شيوخه الذين تتلمذ عليهم وتأثر بهم، وستأتي ترجمته مفردة في موضعها[٣]

٧ ـ أبو العباس العزفي: وهو أحمد بن محمد بن أحمد اللخمي الفقيه المحدث الرئيس، أبو العباس بن الخطيب أبو عبد الله السبتي المعروف بالعزفي بالعين مفتوحة والزاي مفتوحة والفاء، سمع من أبي عبد الله محمد بن سعيد بن زرقون وأجاز له ابن بشكوال، وروى عنه وكان ذا فضل وصلاح، صنف كتابا في مولد النبي ﷺ وجوده، واسم كتابه "أعذب الموارد وأطيب الموالد"، وألف في الحديث أجزاء مفيدة، وكان ذا فنون وكان زاهدا إماما مفتيا متقنا، توفي سنة ثلاث وثلاثين وستمئة (٦٣٣هـ)[٤].

٨ ـ أبو الربيع بن سالم: وهو سليمان بن موسى بن سالم بن حسان الحميري الكلاعي، من أهل بلنسية، يكنى أبا الربيع، سمع من أبي الوليد بن رشد وابن أبي زمنين وجماعة كثيرة، وأخذ عنه ابن الأبار وابن المواق وغيرهم. عني أتم العناية بالتقييد والرواية، وكان إماما في صناعة الحديث بصيرا به، حافظا حافلا، عارفا بالجرح والتعديل ذاكرا للموالد والوفيات، يتقدم أهل زمانه في ذلك وفي حفظ أسماء الرجال، ولد سنة خمس وستين وخمسمئة (٥٦٥هـ)، وتوفي سنة أربع وثلاثين وستمئة (٦٣٤هـ) شهيدا في كائنة أنيشة قرب مدينة بلنسية[٥].

٩ ـ أبو مروان الباجي: وهو محمد بن أحمد بن عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الملك اللخمي الباجي الإشبيلي، أبو مروان قاضي الجماعة، سمع أبا بكر بن الجد وأبي إسحاق بن ملكون وغيرهم، وأخذ عنه ابن

---

[١] ينظر: التكملة لابن الأبار (٢٦٦/٣)، المستملح (٢٨٢) وتاريخ الإسلام (٧١٠/١٣) كلاهما للذهبي.

[٢] سير أعلام النبلاء (٢٧٤/٢٢)، شجرة النور الزكية (١٧٩).

[٣] ص (٥١).

[٤] ينظر: الذيل والتكملة لابن عبد الملك (٥٦٤/١)، المشتبه للذهبي (٤٥٣)، الوافي بالوفيات للصدفي (٢٢٨/٧)، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي (٢٣٢/٢)، تبصير المنتبه لابن حجر (١٠٠٥/٣).

[٥] ينظر: التكملة لابن الأبار (٦٤/٤)، الذيل والتكملة لابن عبد الملك (٨١/٢)، المستملح للذهبي (٣٨٦)، الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب (٢٩٥/٤).

أحمد الرندي وابن المواق وجماعة، كان مثابرا على تلاوة القرآن حافظا للحديث، ولد بإشبيلية سنة أربع وستين وخمسمئة (٥٦٤هـ)، ومات سنة خمسة وثلاثين وستمئة (٦٣٥هـ) بمصر عند رجوعه من الحج[١].

١٠ ـ أبو عبد الله بن خَلَفون: **ذكر المحقق أنه لم يقف على ترجمته، وترجمته موجودة بحمد الله**، وهو: محمد بن إسماعيل بن محمد بن عبد الرحمن بن مروان بن خلفون الأزدي، يكنى أبا بكر وأبا عبد الله والثانية أشهر، وسكن إشبيلية.

سمع أبا عبد الله بن سعيد بن زرقون، وأجاز له جماعة منهم أبو ذر بن أبي ركب وجماعة، وروى عنه جماعة كثيرة منهم ابن المواق وابن غلبون.

وكان بصيرا بصناعة الحديث، حافظا لأسماء رواته متقدما في معرفتهم وتمييز طبقاتهم وأحوالهم، وله الكثير من المصنفات في علوم الحديث المختلفة استوعب ذكرها أبا عبد الملك ومنها: أغاليط يحي بن يحي الأندلسي في موطأ مالك روايته عنه، التقريب في علوم الحديث وشروطه وصفة رواته، وغير ذلك من التآليف الكثيرة.

ولد سنة خمسة وخمسين وخمسمئة (٥٥٥هـ)، ومات سنة ست وثلاثين وستمئة (٦٣٦هـ)[٢].

١١ ـ أبو العباس النباتي: وهو أحمد بن محمد بن أبي الخليل مفرج النباتي، من أهل إشبيلية، يكنى أبا العباس، ويعرف بالعشاب وبابن الرومية.

سمع أبا بكر بن الجد وأبا ذر الخشني وجماعة، وأخذ عنه أبو عبد الله بن سعيد اللوشي وابن المواق وقد ذكره في كتابه وقال "شيخنا أبو العباس النباتي"[٣].

كان نسيج وحده وفريد دهره وغرة جنسه، إماما في الحديث حافظا ناقدا ذاكرا تواريخ المحدثين وأنسابهم وموالدهم ووفاتهم وتعديلهم وتجريحهم، وكان فقيها ظاهريا، وكانت له معرفة بالنبات وتمييز العشب، له الكثير من المصنفات منها "الحافل في تذييل الكامل".

ولد سنة إحدى وستين وخمسمئة (٥٦١هـ) وقيل اثنين وستين، وتوفي بإشبيلية سنة سبع وثلاثين وستمئة (٦٣٧هـ)[٤].

---

[١] ينظر: التكملة لابن الأبار (٣٤٥/٢)، الذيل والتكملة لابن عبد الملك (٥٨١/٣)، المستملح للذهبي (١٣٩)، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام للتعارجي (٢٠٤/٤).

[٢] ينظر: التكملة لابن الأبار (٣٥١/٢)، الذيل والتكملة لابن عبد الملك (١٤١/٤)، المستملح (١٤٢) وتاريخ الإسلام (٢٢٢/١٤) كلاهما للذهبي.

[٣] بغية النقاد (١٧٢/١).

[٤] ينظر: التكملة لابن الأبار (٢٢٨/١)، الذيل والتكملة لابن عبد الملك (٦٤٠/١)، الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب (٢٠٧/١)، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام (١٣٨/٢).

١٢ ـ أبو أمية بن عفير: وهو إسماعيل بن سعد السعود بن أحمد بن هاشم بن إدريس بن عفير الأموي، يكنى أبا أمية، من أهل لبلة وسكن إشبيلية.

روى عن والده وعن أبي بكر بن صاف المقرئ، وذكر ابن الخطيب أنه رثى شيخه أبا العباس النباتي، وقال ابن الأبار: "وكان من أهل العلم والأدب مع النباهة والنزاهة، حدث وأخذ عنه أصحابنا"، والمعلومات حول هذا الشيخ قليلة جدا.

ولد سنة ثمان وخمسين وخمسمئة (٥٥٨هـ)، وتوفي سنة سبع وثلاثين وستمئة (٦٣٧هـ) وقيل تسع وثلاثين[١].

١٣ ـ أبو عبد الله بن داودش: وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن عيسى بن دادوش اليفرني، من أهل مدينة فاس، يكنى أبا عبد الله، روى عن ابن أبي جمرة وابن أبي زمنين وجماعة، وروى عنه أبو الحسن الرعيني وابن المواق وغيرهما، وكان فقيها حافظا ذاكرا الآداب والتواريخ.

ولد بفاس سنة تسع وستين وخمسمئة (٥٦٩هـ) ومات بسبتة سنة تسع وثلاثين وستمئة (٦٣٩هـ)[٢].

١٤ ـ أبو الوليد بن الحاج: **ذكر محقق بغية النقاد أنه لم يجد ترجمته، وترجمته موجودة**، فقد ترجم له ابن عبد الملك في الذيل والتكملة، وابن رشيد في ملء العيبة، والذهبي في المستملح من كتاب التكملة وكناه "أبو يحي"، والتعارجي في الإعلام وكناه "أبو الحسين"، وسأنقل في ذكر اسمه ونسبه كلام ابن رشيد الذي ذكره عند الترجمة لأبي إسحاق بن الحاج وهو ابنه فقال: "وممن لقيته بتونس ـ حرسها الله ـ مقدمي عليها من بلاد المغرب الشيخ الفقيه الفاضل الحسيب الأصيل ذو البيت المثيل والمجد الأثيل، الكاتب البارع الكامل أبو إسحاق إبراهيم ابن الشيخ الفقيه القاضي الشهير الكبير المحدث البارع الضابط المتقن أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن خلف بن إبراهيم بن لب بن بِيطَيْر بن خالد بن بكر التجيبي شهر بابن الحاج"[٣].

---

[١] ينظر: التكملة لابن الأبار (٣١٢/١)، تاريخ الإسلام للذهبي (٢٨٩/١٤)، الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب (٢١٤/١).

[٢] ينظر: صلة الصلة لأبي جعفر الغرناطي (٣/١٢)، الذيل والتكملة لابن عبد الملك (٢٠٠/٥).

[٣] ينظر: الذيل والتكملة (٤٥/٤)، ملء العيبة (١٢٧/٢)، المستملح من كتاب التكملة (١٥٣)، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام (٢٣١/٤).

روى عن جماعة من العلماء منهم: أبو الحسين بن الربيع وأبو سليمان بن حوط الله وجماعة آخرون، وروى عنه: ابنه وأبو بكر بن أحمد بن سيد الناس وأبو الحسن بن يحي الكناني، ولم أقف على ذكر ابن المواق في تلاميذه، والله أعلم.[١]

أما تاريخ ولادته ووفاته فقد قال ابن عبد الملك: "فنزل إشبيلية فتولى قضاءها إلى أن توفي بها في أوائل جمادى الأولى سنة إحدى وأربعين وستمئة (٦٤١هـ)، ومولده بقرطبة إما آخر سبع وإما أوائل ثمان وخمسين وخمسمئة (٥٥٨هـ)"[٢].

١٥ ـ أبو الحسن الشآري: وهو علي بن محمد بن علي بن محمد بن يحي الغافقي، سبتي شاري الأصل، يكنى أبا الحسن، روى عن أبي عبد الله التجيبي وأبي إسحاق السنهوري وجماعة، روى عنه ابن الأبار وأبو الحسن الرعيني وغيرهما.

كان محدثا راوية مكثرا ثقة عدلا ناقدا، ذاكرا للتواريخ وأخبار العلماء وأحوالهم وطبقاتهم قديما وحديثا.

ولد بسبتة عام إحدى وسبعين وخمسمئة (٥٧١هـ)، ومات بمالقة عام تسع وأربعين وستمئة (٦٤٩هـ)[٣].

١٦ ـ أبو الحسن بن قطرال: وهو علي بن عبد الله بن محمد بن يوسف بن يوسف بن أحمد الأنصاري، يعرف بابن قطرال، ويكنى أبا الحسن، من أهل قرطبة.

روى عن أبي بكر ابن الجد وابن أبي زمنين وأبي الحجاج بن الشيخ وجماعة كثيرة، روى عنه ابن الأبار وابن صالح الشاطبي وغيرهما.

وكان محدثا راوية عدلا فيما يأثره، ثقة فيما يحدث به صحيح السماع.

ولد بفاس سنة ثنتين وستين وخمسمئة (٥٦٢هـ) وقيل ثلاث وستين، وتوفي سنة إحدى وخمسين وستمئة (٦٥١هـ) بمراكش[٤].

١٧ ـ محمد بن سلمون: **ذكر المحقق أنه لم يقف على ترجمته، وترجمته موجودة بحمد الله،** وهو: محمد بن أحمد بن محمد بن إسماعيل بن سلمون، يكنى أبا الحسن، من أهل بلنسية.

---

[١] ينظر لمعرفة شيوخه وتلاميذه: الذيل والتكملة (٤/٤٥).

[٢] الذيل والتكملة (٤/٤٦).

[٣] ينظر: التكملة لابن الأبار (٣/٤١٦)، الذيل والتكملة لابن عبد الملك (٤/٥٤)، المستملح (٣٤١)، الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب (٤/١٨٧)، جذوة الاقتباس للمكناسي (٤٨٥).

[٤] ينظر: التكملة لابن الأبار (٣/٤٠٢)، الذيل والتكملة لابن عبد الملك (٥/٥)، صلة الصلة لأبي جعفر الغرناطي (٣/٣٠٢)، المستملح للذهبي (٣٣٥)، الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب (٤/١٩٠).

روى عن أبي الحسن بن هذيل وأخذ عنه قراءة ورش وسمع منه الموطأ وصحيح البخاري والتيسير لأبي عمر وأجاز له وغيره، روى عنه ابن الأبار وأبو الفضل ابن الغرابيلي وأبو العباس بن الغماز.

وكان شيخا صالحا مقرئا مجودا ورعا فاضلا، ولكن لم يكن له علم بالحديث.

ولد سنة سبع وأربعين وخمسمئة (٥٤٧هـ)، وتوفي ببلنسية عام أربعة وعشرين وستمئة (٦٢٤هـ)[١].

فهذه تراجم (١٧) شيخا من شيوخ ابن المواق، وبقي شيخ واحد لم أقف على ترجمته وهو: أبو بكر يحي بن عبد الرحمن بن ثابت.

ثانيا: تلاميذه

ذكر ابن عبد الملك لابن المواق (١١) تلميذا، وقد تمكن محقق بغية النقاد من الترجمة لأربعة منهم فقط ولم يقف على تراجم السبعة الباقين، وبعد البحث والتنقيب لم أتمكن من الوقوف إلا على ترجمة واحدة منهم، فصار مجموع المترجم لهم خمسة وهم:

١ ـ أبو الحسن الرعيني: وهو علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن هيصم الرعيني، أبو الحسن بن الفخار، إشبيلي.

روى عن جمع غفير من العلماء منهم ابن قطرال وابن دادوش، وابن المواق وذكره في برنامجه[٢]، وممن روى عنه ابن عبد الملك صاحب الذيل والتكملة.

ولد بإشبيلية سنة اثنين وتسعين وخمسمئة (٥٩٢هـ)، وتوفي بمراكش سنة ست وستين وستمئة (٦٦٦هـ)[٣].

٢ ـ أبو محمد بن القاسم الحرار: وهو عبد الله بن قاسم بن عبد الله بن محمد بن خلف اللخمي، يكنى أبا محمد ويعرف بالحرار، من أهل إشبيلية.

---

[١] ينظر: التكملة لابن الأبار (٣٣٠/٢)، الذيل والتكملة لابن عبد الملك (٣٨/٤)، المستملح (١٢٩) وتاريخ الإسلام (٧٨١/١٣) كلاهما للذهبي، غاية النهاية لابن الجزري (٨٢/٢).

[٢] برنامج الرعيني (١٧٩).

[٣] ينظر: الذيل والتكملة (٢٧٢/٣)، صلة الصلة (٣/٣٠٤)،

سمع أكثر من مئتي شيخ منهم عبد الرحمن بن علي الزهري وأبو محمد بن حوط الله.

ولد سنة إحدى وتسعين وخمسمئة (٥٩١هـ) وتوفي في حصار الروم لإشبيلية سنة ست وأربعين وستمئة (٦٤٦هـ)[١].

٣ ـ أبو الحجاج بن علي ابن عشرة: وهو يوسف بن علي بن عشرة، أبو الحجاج.

روى ببلنسية عن أبي عبد الله ابن المواق، وكان ذا حظ من رواية الحديث والفقه[٢].

هكذا ذكره ابن عبد الملك في الذيل والتكملة، ولم أقف على ترجمته في مكان آخر، والله أعلم.

٤ ـ أبو محمد بن مطروح: وهو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي يحي بن مطروح التجيبي، يكنى أبا محمد، من أهل بلنسية وأصله من سرقسطة.

سمع من أبيه ومن أبي ذر الخشني وأبي محمد بن حوط الله وجماعة كثيرة.

ولد سنة أربع وسبعين وخمسمئة (٥٧٤هـ)، ومات ببلنسية سنة خمس وثلاثين وستمئة (٦٣٥هـ)[٣].

٥ ـ محمد بن عتيق بن علي: وهو محمد بن عتيق بن علي بن سعيد بن عبد الملك بن موسى بن عبد الله العبدري، يكنى أبا الحسن، بلنسي.

روى عن أبيه وعن ابن المواق، وكان فقيها جليل القدر مشاركا في أصول الفقه والطب.

توفي بشاطبة سنة ست وثلاثين وستمئة (٦٣٦هـ)[٤].

وأما بقية تلاميذه الذين لم نقف على تراجمهم فهم:

٦ ـ أبو بكر بن عثمان بن السلجماني:

٧ ـ أبو الخطاب سهل بن زغبوش:

---

[١] ينظر: التكملة لابن الأبار (١٠٥/٣)، المستملح (٢٢٥) وتاريخ الإسلام (٥١٨/١٤) كلاهما للذهبي.

[٢] الذيل والتكملة (٣٤٧/٥).

[٣] ينظر: التكملة لابن الأبار (١٠٢/٣)، المستملح (٢٢٤).

[٤] ينظر: الذيل والتكملة (٤٧١/٤).

٨ ـ أبو زكريا بن عبد الله بن يعقوب:

٩ ـ أبو عبد الرحمن بن عبد الله بن زغبوش:

١٠ ـ أبو جعفر بن محمد بن عبد الحميد:

١١ ـ أبو الفضل الغرابيلي:

فائدة:

ذكر محقق بغية النقاد أن ابن رشيد السبتي أثناء عودته من رحلته إلى الحرمين وعبوره بتونس ذكر عددا من الشيوخ الذين التقى بهم وأجازوه الإجازة العامة فذكر ابن المواق من جملتهم، ثم ذهب المحقق إلى مناقشة هذا القول مستدلا باستحالة لقائهما فابن رشيد مولود سنة (٦٥٧هـ) وابن المواق توفي سنة (٦٤٢هـ)، ثم ذكر أن ابن رشيد ربما يقصد شخصا آخر يشبهه في الاسم ولكنه استبعد هذا الاحتمال لأن هذا الشخص الذي يشبهه في الاسم متوفى سنة (٥٨٥هـ)، ثم خلص في الأخير إلى أن ابن رشيد يقصد ابن المواق صاحب بغية النقاد وأنه وهم في ذلك[١].

والحقيقة أن الوهم واقع من المحقق وليس من ابن رشيد، وبيان ذلك أن الذي ذكر ابنَ المواق في شيوخه ليس ابن رشيد وإنما هو أبو إسحاق إبراهيم بن الحاج، فقد ذكر ابن رشيد أنه لما قدم على تونس لقي أبا إسحاق إبراهيم ابن الحاج، ثم ذكر أنه أجازه، ثم ذكر أنه نقل من خطه تسمية أشياخه فقال: "وكتب لي مجيزا بخطه البارع...، ونقلت من خطه تسمية أشياخه رحمهم الله تعالى في إجازاته لصاحبنا المحدث المكتب الراوية المكثر المقيد المتقن أبي عبد الله محمد بن حيان الشاطبي حفظه الله تعالى، ونصها بعد البسملة والتصلية: يقول إبراهيم..."[٢] ثم ذكر نص الإجازة وهي إجازة طويلة فيها أسماء عدد كبير من الشيوخ، وذكر منهم ابن المواق فقال: "والقاضي أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن خلف الأنصاري هو ابن المواق"[٣]، ثم قال ابن رشيد في آخر نقله: "انتهى ونقلته من خط شيخنا أبي إسحاق المذكور وعارضته به"[٤].

---

[١] ينظر: بغية النقاد، قسم الدراسة (١٨٢).

[٢] ملء العيبة (١٢٨/٢).

[٣] ملء العيبة (١٣٣/٢).

[٤] ملء العيبة (١٤١/٢).

فتبين بهذا أن الذي ذكر ابن المواق في شيوخه هو أبو إسحاق إبراهيم ابن الحاج في إجازته لأبي عبد الله محمد بن حيان الشاطبي، وليس ابن رشيد، وسبب هذا الوهم من المحقق هو طول الإجازة وعدم رجوعه إلى بداية الكلام، فظنه من كلام ابن رشيد، والله أعلم.

ونستنتج من هذا تلميذا آخر لابن المواق لم يذكره أي أحد ممن ترجم له وهو:

١٢ ـ أبو إسحاق ابن الحاج: قال فيه ابن رشيد: " الشيخ الفقيه الحسيب الأصيل، ذو البيت المثيل والمجد الأثيل، الكاتب البارع الكامل أبو إسحاق إبراهيم ابن الشيخ الفقيه القاضي الشهير الكبير المحدث البارع الضابط المتقن أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد... التجيبي، شهر بابن الحاج"[١].

وذكر في إجازته التي نقل منها ابن رشيد جماعة من شيوخه منهم والده، ومنهم ابن المواق.

وذكر ابن رشيد أنه التقى به عام أربعة وثمانين وستمئة (٦٨٤هـ) وبالتالي فإن وفاته ستكون بعد هذا التاريخ، والله أعلم.

خلاصة:

بعد بذل الوسع في الترجمة لشيوخ وتلاميذ ابن المواق يمكن الوصول إلى بعض النتائج التي يمكن من خلالها الوقوف على بعض جوانب حياته العلمية، ومن ذلك:

١ ـ كل شيوخ ابن المواق مغاربة، أو أندلسيون دخلوا المغرب، وهذا يدل على عدم رحلته في طلب العلم، ولعل سبب هذا هو نشأته في مدينة مراكش التي كانت حاضرة من حواضر العلم في ذلك الوقت، وكانت مدينة يقصدها العلماء وطلاب العلم من كل مكان فلم يحتج إلى الرحلة، والله أعلم.

٢ ـ أكثر شيوخ ابن المواق من المتقنين لعلم الحديث، ولعل هذا عامل من عوامل اهتمامه بهذا العلم واشتغاله به.

٣ ـ أكثر شيوخ ابن المواق في نفس طبقته تقريبا، وجلهم أكبر منه بقليل فقط، وهذا يدل على تأخره في طلب العلم، أو على اكتفائه في بداية الطلب بحضور مجالس والده دون غيره من العلماء.

---

[١] ملء العيبة (١٢٧/٢).

٤ ـ ابن عبد الملك هو الوحيد الذي ذكر شيوخا لابن المواق، ولعله استفاد ذكرهم من اطلاعه على كتاب ابن المواق، فقد قال في ترجمته: " وله تعقب على كتاب شيخه ابن القطان...، وقد عنيت بالجمع بين هذين الكتابين..."[١]، ومما يؤكد هذا أن ابن المواق يذكر شيوخه في كتابه كما تقدم في ترجمة أبي ذر بن أبي ركب وأبو العباس النباتي، ولعل بقية شيوخه مذكورون في القسم المفقود، وكل هذا يدل على عدم شهرة ابن المواق.

٥ ـ ومما يدل على عدم شهرته أيضا قلة تلاميذه، وأكثرهم لا يعرفون (في حدود ما وقفت عليه)، وحتى المشهورون منهم لا يذكرون ابن المواق في أبرز شيوخهم، كأبي الحسن الرعيني في برنامجه الذي ترجم لأكثر من مئة شيخ، ثم سرد بعد ذلك بقية شيوخه بذكر أسمائهم فقط، وممن ذكرهم بالاسم فقط ابن المواق.

٦ ـ قلة تلاميذ ابن المواق تدل على انشغاله عن التدريس والتعليم، ولعل انشغاله كان بسبب التأليف أو بسبب الوظيفة وهي القضاء كما سيأتي في ذكر وظائفه، والله أعلم.

ثالثا: مؤلفاته

لم يصل إلينا من كتب ابن المواق إلا تعقبه على كتاب ابن القطان، وسيأتي الكلام عنه وعن عنوانه، أما بقية مؤلفاته فلا نعرف إلا بعض أسمائها التي ذكرها ابن عبد الملك عندما قال: "ولأبي عبد الله أيضا مصنفات غير ما ذكر منها: شيوخ الدارقطني، وشرح مقدمة مسلم، ومقالات كثيرة في أغراض شتى حديثية وفقهية وتنبيهات مفيدة، ووقفت على جملة من شرح الموطأ له في غاية النبل وحسن الوضع"[٢]، وهذا النص هو عمدة الكلام في ذكر مصنفات ابن المواق.

وذكر الدكتور محمد بن عبد الله التليدي في كتابه "تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه" لابن المواق كتابا آخر هو "شرح صحيح مسلم"[٣]، ومما يدل على عدم خلطه بين شرح مقدمة صحيح مسلم وبين شرح صحيح مسلم هو أنه ذكر الكتابين معا: شرح مقدمة صحيح مسلم وشرح صحيح مسلم[٤].

---

[١] الذيل والتكملة (٥/١٥١).

[٢] الذيل والتكملة (٥/١٥١).

[٣] ينظر: تراث المغاربة (١٨٩).

[٤] ينظر: تراث المغاربة (١٩٠).

ولكن عدم خلطه بين الكتابين لا يدل على أنه مصيب في كلامه، فالدكتور التليدي جعل نفس الكتاب كتابين اثنين بعنوانين مختلفين، والذي يدل على وهمه وأنه لم يقف على الكتاب في مكان آخر هو إحالته هذا الكتاب إلى ابن عبد الملك في الذيل والتكملة[١]، وقد تقدم أن ابن عبد الملك لم يذكر إلا كتابا واحدا حول مسلم هو: شرح مقدمة صحيح مسلم.

ولذلك نقول: لا يُعرف لابن المواق كتبا ومؤلفات سوى الكتب والمؤلفات التي ذكرها ابن عبد الملك، والله أعلم.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه

ذكر محقق بغية النقاد كل ما قيل في ابن المواق من ثناء ومدح[٢]، ولم أقف على كلام آخر زائد عليها، ولا بأس بإعادتها هنا لفائدتها في بيان مكانة ابن المواق:

قال ابن عبد الملك: "وكان فقيها حافظا محدثا مقيدا ضابطا متقنا، نبيل الخط بارعه، ناقدا محققا ذاكرا أسماء الرجال وتواريخهم وأحوالهم"

وقال أيضا في وصف تعقبه على كتاب ابن القطان: "ظهر فيه إدراكه ونبله ومعرفته بصناعة الحديث واستقلاله بعلومه، وإشرافه على علله وأطرافه، وتيقظه وبراعة نقده واستدراكه"

وقال أيضا بعد ذكر مصنفاته: "وكل ذلك شاهد بوفور معارفه وتبريزه"[٣].

وقال ابن رشيد السبتي: "الحافظ الناقد أبو عبد الله بن الإمام أبي يحي بن المواق"[٤].

وقال الكتاني لما ذكر كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان: "وقد تعقب كتابه هذا في توهيمه لعبد الحق تلميذه الحافظ الناقد المحقق أبو عبد الله محمد بن الإمام يحي بن المواق في كتاب...، تعقبا ظهر فيه كما قال الشيخ القصار: إدراكه ونبله وبراعة نقده"[٥].

---

[١] ينظر: تراث المغاربة (١٨٩).

[٢] ينظر: بغية النقاد، قسم الدراسة (١٨٤).

[٣] ينظر: الذيل والتكملة (٥/١٥٢-١٥١-١٥٠).

[٤] ملء العيبة (٥/٥٠).

[٥] الرسالة المستطرفة (١٧٨)، وسيأتي الكلام عن هذه العبارة في موضعها عند ذكر العنوان الصحيح للكتاب (٥٨).

خلاصة:

هذه النقول على قِلتها شاهدة بإمامة ابن المواق وتمكنه من علم الحديث، ولو تأملنا في هذه الأقوال سنلاحظ أن أكثر هذه الأقوال قيلت فيه بعد الاطلاع على كتبه ومؤلفاته، وكل هذا يؤكد ما توصلنا إليه قبل قليل من أن ابن المواق لم يكن مشهورا عند أهل عصره، ويدل أيضا على قيمة هذه المؤلفات والكتب التي جعلت الناظرين فيها يثنون عليه الثناء الحسن ويشهدون له بالعلم والتمكن، والله أعلم.

المطلب الخامس: وظائفه ومذهبه الفقهي والعقدي

أولا: وظائفه

قال ابن عبد الملك: "واستقضي ببلنسية وفاس"[١]، ولا تعرف لابن المواق وظيفة أخرى غير القضاء، وقد وصفه بالقاضي جماعة منهم ابن رشيد[٢] وأبو إسحاق ابن الحاج[٣].

ثانيا: مذهبه الفقهي والعقدي

تكلم محقق بغية النقاد عن مذهبه الفقهي ونسبه إلى المذهب المالكي[٤]، واستدل لذلك بشيوع مذهب مالك في المغرب، وبدفاع والده عن المذهب المالكي، وبتصريح ابن المواق بمذهبه في مسألة الحج هل هو على الفور أم على التراخي فقال: "ومن أصحابنا من قال على التراخي"[٥]، وما ذهب إليه المحقق هو الصواب الذي تؤيده الأدلة المذكورة والتي لم نقف على غيرها، والله أعلم.

أما مذهبه العقدي فليس لدينا دليل يدل على مذهبه في العقيدة، والقرينة الوحيدة التي يمكن الاستدلال بها على مذهبه العقدي هي مذهب أهل بلده في ذلك الوقت، وأهل المغرب عموما في ذلك الوقت كانوا على مذهب الأشاعرة، والله أعلم.

المطلب السادس: وفاته

---

[١] الذيل والتكملة (١٥١/٥).

[٢] ينظر: ملء العيبة (٥٤/٥).

[٣] ينظر: ملء العيبة (١٣٣/٢).

[٤] ينظر: بغية النقاد، قسم الدراسة (١٨٤).

[٥] بغية النقاد (٤٢٦/١).

ذكر ابن عبد الملك أن ابن المواق توفي بمدينة مراكش سنة ست مئة واثنين وأربعين (٦٤٢هـ) فقال: " واستقضي ببلنسية، وفاس، ومولده بها سنة ثلاث وثمانين وخمسمئة (٥٨٣هـ)، ونشأ بمراكش واستوطنها وبها توفي سنة ثنتين وأربعين وستمئة (٦٤٢هـ)"[١].

وكل من ترجم له ـ في حدود بحثي ـ لم يزد على هذا، إلا ما كان من بعض المعاصرين الذين ترجموا له في تحقيقات بعض الكتب وجعلوا تاريخ وفاته (٧٢١هـ)[٢].

ومنشأ هذا الوهم هو كلام الكتاني في الرسالة المستطرفة عندما قال: " وقد تعقب كتابه هذا في توهيمه لعبد الحق تلميذه الحافظ الناقد المحقق أبو عبد الله محمد بن الامام يحي بن المواق في كتاب سماه بكتاب المآخذ الحفال السامية ... إلا أنه تولى تخريج بعضه من المبيضة ثم اخترمته المنية ولم يبلغ من تكميله الامنية فتولى تكميل تخريجه مع زيادة تتمات وكتب ما تركه المؤلف بياضا أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد السبتي الفهري المالكي صاحب الرحلة المشهورة في ست مجلدات وغيرها من التصانيف وتوفي سنة إحدى أو اثنتين وعشرين وسبعمائة (٧٢١هـ)"[٣]، فظنوا أن تاريخ الوفاة لابن المواق وهو في الحقيقة لابن رشيد[٤]، والله أعلم.

---

[١] الذيل والتكملة (٥/١٥١).

[٢] منهم: مازن السرساوي في تحقيقه لتدريب الراوي (١/٢٣٠)، عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل في تحقيقهما للتبصرة والتذكرة للعراقي (٥٤)، ومحمد سيدي محمد الأمين في تحقيقه للغاية شرح متن ابن الجزري الهداية في علم الرواية للسخاوي (٢٦).

[٣] الرسالة المستطرفة (١٧٨).

[٤] ينظر تاريخ وفاة ابن رشيد في: الإحاطة في أخبار غرناطة (٣/١٤٣).

المبحث الثاني: الشخصية العلمية لابن المواق من خلال كتابه[1]

تقدمت الإشارة في ترجمة ابن المواق إلى شح المعلومات عنه وعن حياته الشخصية والعلمية وما يتعلق بذلك من تفاصيل وأحداث، وأمام هذه الندرة في المعلومات لا ينبغي للباحث أن يبقى مكتوف اليدين لا يحرك ساكنا، بل ينبغي عليه أن يجتهد وأن يبذل وسعه في محاولة معرفة ما يمكن معرفته من خلال آثاره العلمية.

وابن المواق كتب كتبا كثيرة ولكنها ـ مع كل أسف ـ لم تصل إلينا إلا جزءا من كتاب "بغية النقاد النقلة"، ورغم هذا النقص الكبير في المعلومات والمصادر سنحاول بيان ما يمكن بيانه من جوانب التميز والنبوغ في شخصيته، من خلال قراءة هذا الجزء اليسير من كتابه قراءةً إنتاجية متأنية متفحصة.

وسيكون الكلام على هذه الجوانب من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: النقد العقلي في كتاب ابن المواق

مما يُلمز به أهل الحديث أنهم أناس: حرفيون، جامدون، لا يفقهون ما ينقلون، لا يستخدمون عقولهم في نقد ما يروون، معتمدهم الوحيد في الحكم على الأحاديث هي ظواهر الأسانيد، يصححون المتون المنكرة المخالفة للعقل لأن أسانيدها صحيحة...، إلى غير ذلك من التهم الكثيرة التي يُفهم منها أن المحدثين أناس أغبياء لا يستخدمون عقولهم.

وسبب هذه التهم ـ زيادة على بغض السنة ومحاولة إسقاط أعلامها الذين جمعوها ودافعوا عنها وتشويه صورتهم ـ هو الجهل بحال علماء الحديث، وعدم الاطلاع على كتبهم ومؤلفاتهم التي لو قرؤوها بإنصاف لما تفوهوا بتلك التهم الباطلة.

---

[1] عقد محقق كتاب (بغية النقاد النقلة) الدكتور محمد خرشافي في نهاية قسم الدراسة فصلا سماه (الفصل الخامس: متفرقات) وذكر فيه: التعقيب وآدابه عند ابن المواق، ضوابط النقل عند ابن المواق، ضوابط التخريج عند ابن المواق، وبعض الملح والفوائد المستفادة من الكتاب، وهي أمور تخدم ما نحن بصدد الكلام عنه هنا، ولكن المحقق لم يركز على هذه الجوانب المهمة في إبراز الشخصية العلمية لابن المواق، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا المبحث.

وقد كتبت مقالا في هذا المعنى سميته "الضوابط التربوية والمنهجية للرد ابن المواق نموذجا" وهو مقال يبرز الجانب التربوي الإصلاحي في شخصية ابن المواق مقرونا بالجانب العلمي المنهجي، وسأذكر هنا ما لم أذكره هناك.

فالجانب العقلي في تعامل المحدثين مع السنة النبوية ومع علوم الحديث المختلفة جانب بارز وواضح لكل ذي عقل ولب، ومن أراد أن يطلع على بعض ملامح هذا الأمر فليطالع الكتب التي ألفت حول مناهج المحدثين[1]، وسيرى من خلالها مقدار الذكاء والنبوغ التي تميز به أهل الحديث، وسيقف في ثناياها على كيفية استثمار المحدثين للقواعد العقلية والضوابط المنطقية في تعاملهم مع السنة النبوية وعلومها المختلفة، وكيف استطاعوا التوفيق بين الأدلة النقلية والأدلة العقلية في عملية النقد الحديثي...

وحتى لا يبقى الكلام مجرد تنظير خال من الدليل سأذكر بعض النماذج والأمثلة من كتاب (بغية النقاد النقلة) والتي سلك ابن المواق في بيانها النقد العقلي:

أ ـ قال ابن المواق في الموضع (٢٣٩) منتقدا عبد الحق الإشبيلي: "وذكر من طريق أبي أحمد... عن جابر بن عبد الله قال: قال رجل يا رسول الله مم أضرب يتيمي؟ فقال: (ما كنت ضاربا ولدك غير واق ماله بمالك، ولا متأثلا من ماله مالا)، هكذا ذكره، **وفيه وهم بين لا خفاء به**، وهو قوله: (غير واق ماله بمالك)، وصوابه: (غير واق مالك بماله)، كذلك وقع عند أبي أحمد، وكذلك ذكره علي ابن عبد العزيز في "المنتخب"؛ أن رجلا قال للنبي ﷺ مم أضرب يتيمي، فذكره بمثله، **ولا يصح أن يكون إلا كذلك لانعكاس المعنى المقصود في اللفظ الذي ذكره**"[2].

فابن المواق رحمه الله تعالى في هذا المثال نقد الحديث نقدا عقليا راعى فيه معنى الحديث، فالكلام فيه عن وقاية مال الأب بمال اليتيم لا العكس، وهذا الموضع حَدَث فيه تغيير لحرفين فقط هما كاف الخطاب وهاء الضمير وهو تغيير طفيف لا ينتبه له من هَمُّه نقل المباني دون مراعاة المعاني، وابن المواق رحمه الله تعالى لم يكن كذلك فانتبه لهذا الخطأ وبَيَّنه، بل وقال مؤكدا كلامه بقوله: "ولا يصح أن يكون إلا كذلك" أي لا يصح عقلا أن يكون إلا كذلك.

ب ـ قال ابن المواق في الموضع (٢٤٤) منتقدا عبد الحق الإشبيلي: "من ذلك أن ق~ ذكر حديث أبي بكر الصديق في قصة أسماء بنت عميس زوجه لما نفست بمحمد بن أبي بكر، وهي محرمة، وفيه: فأتى أبو بكر النبي ﷺ – فأخبره، فأمره رسول الله ﷺ أن تغتسل ثم تهل بالحج وتصنع ما يصنع الناس إلا أنها لا تطوف بالبيت).

---

[1] ومن أمثل هذه الكتب كتاب الشريف حاتم العوني: الأسس العقلية لمنهج نقد المحدثين.

[2] بغية النقاد النقلة (٢/٤٦).

ثم قال: (زاد أبو داود: وترجل)، هكذا ذكره ق~، ثم نقله ع~ فذكره في باب الزيادات المردفة على الأحاديث، فذكره كما ذكره ق~ سواء، ولم يتنبه لما فيه من الوهم؛ وذلك في قوله: (وترجل)، وصوابه: (وترحل) بالحاء المهملة، وعلى الصواب وقع عند أبي داود، **وهو بين لا خفاء به، لأن المحرم لا يجوز له إلقاء التفث، وإنما يجوز له الإغتسال فقط**"[1].

وهذا الموضع استدل فيه ابن المواق على وقوع الخطأ بالدليل النقلي والعقلي، فالنقلي هو مخالفة هذه اللفظة لما ثبت عند أبي داود في كتابه، وأما العقلي فهو مخالفة مضمون تلك اللفظة لما هو معلوم أن الحاج يحرم عليه إلقاء التفث، وأنه لا يجوز له إلا الغسل، ولذلك فإن الصواب في تلك اللفظة هو (وترحل) بالحاء المهملة، ثم أكد كلامه أخيرا بقوله: "وهو بَيِّن لا خفاء به" أي بين عقلا، ولا خفاء به عقلا.

ج ـ قال ابن المواق في الموضع (٢٤٩) منتقدا عبد الحق الإشبيلي: " وذكر من طريق أبي أحمد من حديث عمر بن موسى بن وجيه عن واصل بن أبي جميل عن مجاهد عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يكره أكل سبع من الشاة: المثانة والمرارة والغدة والأنثيين والحياء والدم، وهكذا ذكر هذا أيضا وفيه أوهام ثلاثة كلها من هذا الباب:

- أحدها إسقاط واحد من السبع المذكورة في الحديث، وهي: (والذكر).

- **والثاني تغيير لفظة منه، وهي قوله (الدم)، وصوابه: والدبر، فأما الدم فلا وجه لذكره فيها لأنه معلوم التحريم بنص القرآن...**"[2].

استدل ابن المواق على وقوع الخطأ في هذه الرواية أيضا بالدليل النقلي والعقلي، فالدليل النقلي هو رجوعه إلى المصدر الأصلي الذي نقل منه عبد الحق الإشبيلي...، وأما الدليل العقلي فهو استدلاله على وقوع التصحيف والتغيير بأنه لا حاجة إلى ذكر الدم في هذا الحديث لأنه معلوم التحريم في القرآن الكريم، وهذا الحديث فيه ذِكرٌ لسبعة أمور غير مذكورة في القرآن الكريم، وهذه قرينة عقلية على وقوع الخطأ في هذه الرواية، ولذلك قال: "فلا وجه لذكره فيها" أي لا وجه يمكن استنباطه عقلا من ذكر الدم بين هذه الأمور السبعة لاختصاص هذا الحديث بذكر ما لم يرد في القرآن الكريم، وأما الدم فمحرم في القرآن الكريم في مواضع كثيرة.

د ـ قال ابن المواق في الموضع (٢٥٠) منتقدا ابن القطان الفاسي: " فصل في الإخلال الواقع عند ع~ الكائن من هذا الباب، من ذلك أنه ذكر في باب ما أعله براو وترك غيره ما هذا نصه: وذكر من طريق الترمذي حديث خالد بن إلياس بسنده إلى أبي هريرة، قال: كان رسول الله ﷺ ينهض في الصلاة على ظهور

---

[1] بغية النقاد النقلة (٢/٥٠).

[2] بغية النقاد النقلة (٢/٥٦).

قدميه، **قال م~: هكذا ذكره، والوهم فيه بَيِّن لا خفاء به، وذلك في قوله: (على ظهور قدميه)؛ فإنه لا يتأتى النهوض كذلك، وصوابه: (على صدور قدميه)، وعلى الصواب وقع في جامع الترمذي، وفي كتاب الأحكام**"[1].

استدل ابن المواق على وقوع الخطأ في هذه الرواية بدليل عقلي خالص، وهو مخالفة مضمون الحديث للواقع، وذلك أن الإنسان لا يمكنه النهوض عادة على ظهور قدميه بل على صدورهما، ولذلك قال: "والوهم فيه بين لا خفاء به" أي بين عقلا، وأن كل عاقل يدرك خطأ هذه الرواية.

هـ _ قال ابن المواق في الموضع (١٨٦) منتقدا عبد الحق الإشبيلي: " فصل في الإغفال الكائن من هذا الباب؛ من ذلك أن ق~ ذكر في أحاديث المذي بعد حديث علي: كنت رجلا مذاء الحديث...، ما هذا نصه: "وذكر الدارقطني أيضا من حديث عبد الملك بن مهران عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس أن رجلا قال: يا رسول الله إني كلما توضأت سال، فقال رسول الله ﷺ: "إذا توضأت فسال من قرنك إلى قدمك فلا وضوء عليك".

ثم قال: "عبد الملك ضعيف، ولا يصح الحديث. وقال أبو حاتم في عبد الملك: "مجهول") **هكذا ذكر ق~ هذا الحديث في أحاديث المذي كما وصفت؛ كأنه عنده وارد في ذلك، وهو وهم بين؛ فإنه لو تدبره لم يكتبه هنالك، فإن قوله فيه: "من رأسك إلى قدمك" يأبى عليه أن يكون في المذي؛ وإنما هو في الناصور، وهو بين بنفسه، ويزيده بيانا أنه وقع مبينا في الحديث: قال أبو جعفر العقيلي...**"[2].

ومن تأمل هذا المثال علم مقدار ذكاء المحدثين وفطنتهم، فابن المواق استدل على وقوع الخطأ في الرواية باستحالة نزول المني من الرأس إلى القدم، لأن موضع خروجه ليس هو رأس الإنسان كما هو معلوم، ولذلك قال: "وهو وهم بين، فإنه لو تدبره لم يكتبه هناك، فإن قوله (من رأسك إلى قدمك يأبى عليه أن يكون في المذي وإنما هو في الناصور) فالعاقل يدرك خطأ هذه الرواية لأنها مخالفة للواقع المشاهد المعلوم، ثم أكد ابن المواق هذا الاستدلال العقلي بالدليل النقلي وهو رجوعه إلى أصل الحديث في مصادره الأصلية.

_ قال ابن المواق في الموضع (٢٦٣) مستدلا على رأيه: "وأرى الصواب فيه (معقل)؛ فإن هؤلاء الأئمة الذين تعرضوا لتقييد مثل هذا لم يذكروه، وذلك لكثرة اسم معقل، فلو كان (مغفلا) أو (مغفلا) لذكروه لأنه قليل؛

---

[1] بغية النقاد النقلة (٥٨/٢).

[2] بغية النقاد النقلة (٤١٣/١).

فإنهم لم يذكروا ممن يسمى مَغْفِلا إلا هُبَيب بن مَغْفِل الذي كان بطريق الإسكندرية، وهو أحد الصحابة – رضي الله عنهم –، ولا ممن يسمى (مُغْفِلا) إلا والد عبد الله بن مُغْفِل وعَقِبُه"[1].

استدل ابن المواق على ما ذهب إليه بقرينة عقلية وهي قلة اسم (مغفل) في الناس، فهو قليل ولا يعرف به إلا راويان اثنان، ولو كان الصواب في اسم ذلك الراوي (مغفل) لقيده العلماء واعتنوا به، لأن هذا الاسم في الناس قليل، وكل شيء قليل فإن العلماء يعتنون به ويضبطونه لأنه محصور، وأما الاسم الشائع في الناس فإنهم يمثلون له فقط لأن حصره متعذر، وهذه قرينه عقلية استدل بها ابن المواق على ما ذهب إليه.

خلاصة:

من خلال ما تقدم بيانه نقول:

١ ــ اعتمد ابن المواق رحمه الله تعالى في نقده لعبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي على الأدلة العقلية مثلما اعتمد على الأدلة النقلية.

٢ ــ اعتماد ابن المواق على الأدلة العقلية والنقلية دليل على اعتناء المحدثين بالدليلين معا، وليس كما يشيعه ويذيعه المرجفون أن المحدثين لا يعتمدون إلا على النقل فقط، وأنهم لا يستخدمون عقولهم.

٣ ــ من خلال ما تقدم تتأكد لنا المقولة المشهورة: النقل الصحيح لا يعارض العقل الصريح، فالأدلة العقلية والنقلية يقوي بعضها بعضا، والأمثلة السابقة خير دليل على ذلك.

المطلب الثاني: العناية بدواوين السنة:

من خلال القراءة في كتاب ابن المواق نلاحظ أن هذا الرجل رجل خبير بكتب الحديث، عالم بمضامينها وأحاديثها، وهذه ميزة لا يمكن أن نفهمها إلا إذا تصورنا أن زمن ابن المواق ليس فيه وسائل حديثة تمكن الباحث من الوصول إلى المعلومة بضغطة زر، وليس في زمن ابن المواق أيضا كثير من كتب التخريج المساعدة في البحث كتحفة الأشراف للمزي مثلا، ولذلك فإن وصول ابن المواق إلى كثير من الأحاديث التي لم يهتدي إليها ابن القطان الفاسي دليل على سعة علمه وشدة بحثه وتمكنه الكبير من هذه الكتب ومضامينها، ومن الأدلة على ذلك ما يلي:

أ ــ عنايته بصحيح البخاري:

[1] بغية النقاد النقلة (٢/٧٩).

_ قال في الموضع (١٥) منتقدا عبد الحق الإشبيلي: "من ذلك أن ق~ ذكر في البيوع من طريق البخاري عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره). هكذا ذكره حاذفا منه أول إسناده مما لا يجوز أن يحذف إلا وهمًا وغلطا، وإنما يرويه النبي ﷺ عن ربه جل وعلا، كذلك وقع عند البخاري الذي نقله ق~ من عنده في موضعين من جامعه؛ قال في أحدهما: نا بشر بن مرحوم، وفي الآخر: نا يوسف بن محمد..."[١].

فابن المواق رجع إلى المصدر الأصلي وهو صحيح البخاري ووقف على الحديث الذي ذكره عبد الحق الإشبيلي واكتشف خطأه في النقل، وليس هذا فقط، بل ذكر ابن المواق موضعا آخر في صحيح البخاري لهذا الحديث، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عناية ابن المواق بصحيح البخاري واطلاعه على أحاديثه وأبوابه.

_ قال في الموضع (٦٨) منتقدا ابن القطان الفاسي: "قال م~: انتهى ما قصدت من كلامه، وهو الصواب كله إلا ما أنكر من اللفظة أنها ليست عند البخاري، فإنه وهم في ذلك إذ الحديث مذكور عند البخاري، في غير الموضع الذي وقف ع~ عليه، فإن البخاري ذكر هذا الحديث في موضعين من كتابه: في كتاب التمني، وفي كتاب المرضى، فنقله ع~ من كتاب التمني، ولم تقع هنالك فيه لفظة (خيرا)، ووقعت في الموضع الآخر، قال البخاري في كتاب المرضى: (نا أبو اليمان..."[٢].

وهذا الموضع أيضا دليل على تمكن ابن المواق من صحيح البخاري واعتنائه به واستحضاره لأحاديثه، ولذلك وقف ابن القطان على هذا الحديث في غير الموضع الذي وقف عليه ابن القطان الفاسي.

ب _ عنايته بصحيح مسلم:

_ قال في الموضع (٨١) منتقدا عبد الحق الإشبيلي: "... هكذا نسب أبو محمد هذا اللفظ إلى كتاب مسلم، وليس كذلك وإنما وقع بهذا اللفظ عند البخاري. فإن الحديث عند مسلم انتهى إلى قوله: (فيصلي إليها) ولم يذكر ما بعده من قوله: (قلت أفرأيت) إلى آخره..."[٣].

وهذا الموضع دليل على عنايته بصحيح البخاري وصحيح مسلم معا، كما يدل على دقته في ضبط الألفاظ وملاحظة الفروق بين الأحاديث والروايات.

---

[١] بغية النقاد النقلة (١/٤٧).

[٢] بغية النقاد النقلة (١/١٤١).

[٣] بغية النقاد النقلة (١/١٧٥).

ـ وقال في الموضع (٣٤٤) منتقدا ابن القطان الفاسي: " قال ع~: وهذا لم يذكره مسلم، وإنما هو عند الترمذي، ولم يقل: "بما آتاه"، وقال فيه: حسن صحيح.

قال م~: بل ذكره مسلم بنص ما ذكره ق؛ قال مسلم: نا أبو بكر بن أبي شيبة..."[١].

فابن القطان الفاسي وهو من هو علما وجلالة واطلاعا لم يقف على هذا الحديث في صحيح مسلم ونفى وجوده فيه، بمعنى أنه استنفد وسعه في البحث فيه ولم يجده، ولذلك نفى وجود هذا الحديث في صحيح مسلم، ولكن ابن المواق لشدة عنايته بصحيح مسلم واستحضاره لأحاديثه وقف عليه ووجده.

ج ـ عنايته بسنن أبي داود:

ـ قال في الموضع (٨٨) منتقدا عبد الحق الإشبيلي: "هكذا نسب أبو محمد هذا المتن إلى أبي داود، والحديث وإن كان قد خرجه أبو داود، فليس بهذا اللفظ؛ ليس فيه قوله: (فمن يواريه؟)، ولا قوله: (حدثا)، وإنما خرجه بهذا اللفظ النسائي..."[٢].

وهذا الموضع دليل على عناية ابن المواق بسنن أبي داود وسنن النسائي، ودليل على دقته وملاحظته للفروق بين الألفاظ والروايات.

ـ وقال في الموضع (٣٤٢) منتقدا ابن القطان الفاسي: " قال ع~: هذا لا أعرفه عند أبي داود، وهو عند مسلم من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد بقريب من هذا اللفظ.

قال م: وهذا الحديث ذكره أبو داود بالنص الذي ذكره سواء، في كتاب اللباس، في باب ما جاء في الكبر، قال: نا موسى بن إسماعيل..."[٣].

والكلام عن هذا الموضع يشبه الكلام عن المثال الثاني في عنايته بصحيح مسلم، فابن القطان لم يقف عليه وابن المواق وقف عليه لشدة عنايته بسنن أبي داود.

د ـ عنايته بجامع الترمذي:

ـ قال في الموضع (٨٠) منتقدا عبد الحق الإشبيلي: " وذكر من طريق الترمذي "عن عائشة قالت: صلى رسول الله ﷺ في مرضه خلف أبي بكر قاعدا في ثوبه متوشحا به. قال: هذا حديث حسن صحيح".

قال م~: قوله في هذا الحديث: (عن عائشة) وهم، وإنما ذكره الترمذي من حديث أنس بن مالك، أعني هذا اللفظ، وإن كان الترمذي قد ذكر في الباب من حديث عائشة، لكن ليس فيه: (في ثوبه متوشحا به).

---

[١] ينظر: بغية النقاد النقلة (١٩٥/٢).

[٢] بغية النقاد النقلة (١٨٩/١).

[٣] بغية النقاد النقلة (١٩١/٢).

وأنا أورد الحديثين بإسنادهما من جامع الترمذي ليتحقق عند الناظر في هذا صواب ما قلته..."[١].

وكلام ابن المواق هذا دليل على عنايته بكتاب الترمذي ودقته الكبيرة في النقل والتمييز بين الروايات.

هـ _ عنايته بسنن النسائي:

_ قال في الموضع (١٦٥) منتقدا عبد الحق الإشبيلي: "هكذا ذكر هذا الحديث الثاني مردفا له على حديث النسائي مفهما أنه كتبه من طريقه، وليس كذلك، وإنما خرجه أبو داود في سننه... وهذا الحديث لم يخرجه النسائي فيما أعلم"[٢].

_ وقال في الموضع (١٧٣) منتقدا ابن القطان الفاسي: "... فوهم في ذلك؛ فإن ق~ لم يذكره من طريق النسائي؛ وإنما ذكره من طريق أبي داود، ثم إن الحديث لم يقع في سنن النسائي أصلًا، فاعلمه"[٣].

وهذان الموضعان دليل على ضبط المواق لسنن النسائي وأبي داود.

و _ صحيح ابن حبان:

قال في الموضع (٢٢١) منتقدا عبد الحق الإشبيلي: " وذكر من طريق أبي داود...، هكذا وقع عنده: (أن تأكل)، ولم يقع كذلك عند أبي داود، وإنما وقع عنده: (إن الله حرم على الأرض أجساد الأنبياء). وإنما وقع بهذا اللفظ عند الترمذي فى العلل (٢)، وذكر أبو حاتم البستي في الصحيح؛ قال البستي: نا محمد بن إسحاق بن خزيمة..."[٤].

ومن تأمل هذا الموضع علم قدر ابن المواق وتعبه وشدة بحثه، فكتاب ابن حبان ليس كتابا كباقي الكتب، فقد سماه (الأنواع والتقاسيم) ورتبه ترتيبا يعسر على الناظر فيه الوصول إلى بغيته بسهولة، وابن المواق نقل من كتابه قبل أن يرتبه ابن بلبان الفاسي الذي ولد في سنة (٦٧٥هـ) أي بعد وفاة ابن المواق ب (٣٣سنة).

وكل هذا يدلنا على عنايته بهذا الكتاب وتمكنه منه وشدة بحثه وتمحيصه ودقته رحمه الله تعالى.

ز _ سنن الدارقطني:

_ قال في الموضع (٢٥٩) منتقدا ابن القطان الفاسي: "وذكر في باب ما أعله براو وترك غيره حديث التكبير في أيام التشريق وتكلم عليه كلاما حسنا، ثم أورد رواية نائل بن نجيح... من كتاب الدارقطني فقال: كان رسول الله ﷺ إذا صلى الصبح غداة عرفة أقبل على أصحابه، فيقول: "على مكانكم"، ويقول: الله أكبر،

---

[١] بغية النقاد النقلة (١/١٧٣).

[٢] بغية النقاد النقلة (١/٣٤٣).

[٣] بغية النقاد النقلة (١/٣٧٠).

[٤] بغية النقاد النقلة (٢/٢٥).

الله أكبر، الله أكبر. الحديث ...، هكذا ذكر التكبير ثلاث مرات، وهو وهم، فإن لفظه عند الدارقطني لم يزد على مرتين، وكذلك نقله ق~ في الأحكام على الصواب، فاعلمه"[1].

ولولا عناية ابن المواق بسنن الدارقطني لَعَسُر عليه الانتباه لهذا الملحظ الدقيق.

ح _ عنايته بمسند البزار:

_ قال ابن المواق في الموضع (٣٣٥) منتقدا ابن القطان الفاسي: "قال ع~: هذا الحديث والكلام بعده ليس في مسند حديث عبد الله بن مسعود من كتاب البزار، ولعله نقله من بعض أماليه التي تقع له مجالس مكتوبة، في أضعاف كتابه، في بعض النسخ، ولعله يعثر عليه بعد إن شاء الله).

قال م~: قد عثر عليه والحمد لله وهو كما قدره، فإن البزار ذكره في آخر المسند في المشايخ المقلين عقب حديث وابصة بن معبد في إملاء ذكره هنالك، قبل الترجمة في ذكر العواصم، وساقه بغير إسناد موصل، قال البزار..."[2].

_ وقال أيضا في الموضع (٣٣٧) منتقدا ابن القطان الفاسي: "قال ع~: وهذا الحديث أيضا كذلك لا ذكر له في حديث عمر من كتاب البزار، ولعله من بعض أماليه، وإنما أعرفه هكذا عند ابن السكن، ثم ذكره ع~ من طريق ابن السكن وأغفله عند البزار...، وإنما لم يعثر عليه لأن البزار لم يترجم باسم الراوي عن ابن عباس، بل ضمنه تحت ترجمة نافع بن جبير، عن ابن عباس، قال البزار..."[3].

ولولا خبرة ابن المواق بمسند البزار لما اهتدى إلى هذه الأحاديث الموجودة في غير مظانها في الكتاب، وعثوره عليها في غير مظانها دليل على عنايته بمسند البزار عناية كبيرة.

ط _ عنايته بكتاب الصحابة لابن السكن:

قال في الموضع (٣٤٧) منتقدا ابن القطان الفاسي: "قال ع~: هذا أَيضًا لم أجده لأبي علي، لا في سننه، ولا في كتاب الصحابة، فابحث عنه، ولم أبعده، ولكني أخبرتك أني لم أجده، قال م~: هو موجود، والحمد لله، ذكره ابن السكن في كتاب الصحابة، في ذكر عبد الله بن مربع من رواية الواقدي قال: نا عبد الله بن يزيد..."[4].

---

[1] بغية النقاد النقلة (٢/٦٧).

[2] ينظر: بغية النقاد النقلة (٢/١٧٥).

[3] ينظر: بغية النقاد النقلة (٢/١٧٣).

[4] ينظر: بغية النقاد النقلة (٢/٢٠٠).

ووقوف ابن المواق على هذا الحديث في الكتاب الذي بحث فيه ابن القطان الفاسي ولم يجده لا أقول دليل على تقصير ابن القطان الفاسي في البحث فهو إمام كبير شديد البحث والتنقيب، ولكني أقول إنه دليل على عناية ابن المواق بكتاب السكن واستحضاره لأحاديثه ورواياته.

خلاصة:

من خلال ما تقدم بيانه نلاحظ عناية ابن المواق الفائقة بكتب الحديث ودواوين السنة المطهرة وتمكنه منها واستحضاره لمضامينها، ويتجلى هذا الأمر في النقاط الآتية:

١ ــ وقوفه على الحديث في أكثر من موضع في الكتاب الواحد.

٢ ــ وقوفه على الحديث في الكتاب الذي صرح غيره بأنه لم يقف عليه فيه.

٣ ــ وقوفه على الحديث في الكتاب في غير مظانه.

٤ ــ حرصه على التمييز بين روايات الحديث ونسبة كل لفظ إلى صاحبه.

وكل هذا يؤكد على شدة بحثه وتنقيبه في كتب الحديث، وعلى دقته في النقل والتمييز بين الألفاظ والروايات المختلفة.

المطلب الثالث: العناية بفقه الحديث

تقدمت الإشارة في المطلب الأول من هذا المبحث أن المحدثين قد اتهموا بأنهم ليسوا سوى ناقلين للأخبار، وأنهم لا يعلمون معناها ولا يفقهون فحواها، والحقيقة أن هذه الشبهة يكذبها الواقع العَمَلي والمنتوج العِلْمِي لعلماء الحديث، ولإثبات هذا الأمر سنذكر بعض الأمثلة التطبيقية من كتاب بغية النقاد النقلة لابن المواق، والتي اعتنى فيها رحمه الله تعالى بفقه الحديث:

أ ــ اعتناؤه ببيان الأثر الفقهي لاختلاف ألفاظ الحديث:

اللغة العربية لغة دقيقة جدا، فكل حرف في مبنى الكلمة له أثر في معناها، بل تغير الحركة على الحرف الواحد في الكلمة الواحدة مؤثر في المعنى، ولذلك اهتم العلماء بضبط ألفاظ الروايات والأحاديث وبيان الفروق بينها، ثم ماذا يترتب على ذلك الاختلاف من الفقه، ومن الأمثلة على ذلك:

ــ قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي: " الثالث: وهم وقع له في متن حديث ابن السكن وهو قوله: (حاجتك خير من حوائجهم) وليس لفظ الخبر كذلك عند ابن السكن؛ وإنما هو: (حاجتك من خير حوائجهم) وهكذا روايته فيه في كتاب الحروف لابن السكن عن الشهيد أبي الربيع سليمان بن سالم الكلاعي

رحمة الله عليه وعن غيره، وكذلك في أصل القاضي أبي عبد الله بن مفرج بخط يده، **وفرق كبير بين معنى اللفظين**"[1].

وهذا تنبيه دقيق من ابن المواق لا يتفطن له إلا الفقيه، فقوله: حاجتك خير من حوائجهم، إثبات لأفضلية حاجته على حوائج غيره، أما قوله: حاجتك من خير حوائجهم، ليس فيه إثبات لأفضلية حاجته على حوائج غيره، ولو لم يكن لابن المواق فهم لما ينقل أو لو لم تكن له عناية بالفقه لما تنبه لهذا الفرق بين اللفظين.

ـ وقال منتقدا ابن القطان الفاسي أيضا: " الدرك الخامس: تغيير وقع له في متن حديث القاسم هذا، وهو قوله فيه: (ولا تقطع شجرة ثَمَرٍ)، والصواب: (شجرة مُثْمِرة) حسب ما أوردته في متن الحديث لما ذكرته من المراسيل.

وفرق كبير بين اللفظين في الفقه: فإن النهي إنما وقع عن قطع الشجر المثمر –يعني حال ما تكون الثمرة عليه– ويعطي ذلك اللفظ المُغَيَّر: ألا يقطع شجرة من الشجر التي شأنها أن تثمر وإن لم تكن مثمرة في الحال، والله أعلم"[2].

وهذا مثال واضح على فقه ابن المواق ودقة فهمه رحمه الله، فاختلاف اللفظ قليلا ينبني عليه اختلاف الحكم الفقهي، فالأول معناه النهي عن قطع الشجرة التي فيها ثمر، بينما الثاني معناه النهي عن قطع كل شجرة من شأنها أن تثمر ولو لم تكن في تلك اللحظة مثمرة.

وقال منتقدا عبد الحق الإشبيلي: " ذكر من مراسيل أبي داود عن الحسن أن النبي ﷺ كان إذا أراد الخلاء قال: " اللهم إني أعوذ بك من الخبيث المخبث الرجس النجس الشيطان الرجيم " هكذا ذكره، وإنما لفظه في المراسيل: (كان إذا دخل)، **وبين اللفظتين فرق في فقه الحديث؛ فإن لفظَ (دخل) يستفاد منه إباحة هذا القول في الخلاء، ولا يستفاد ذلك من لفظة: (أراد)**"[3].

ومثل هذا التنبيه لا ينتبه له إلا فقيه.

---

[1] بغية النقاد النقلة (١/٣٥).

[2] بغية النقاد النقلة (١/٤٥٣).

[3] بغية النقاد النقلة (١/٤٥٨).

ب _ عنايته بمختلف الحديث:

قد يظهر للقارئ أحيانا وجود تعارض بين حديثين صحيحين، والحقيقة أن ذلك التعارض تعارض ظاهري وليس تعارضا حقيقيا، ولذلك سعى العلماء إلى التوفيق بين هذه الأحاديث وإزالة التعارض عنها، وقد كان لابن المواق في كتابه نصيب من هذا العمل، ومن أمثلة ذلك:

_ قال ابن المواق في بيان الراجح في تعيين من سقى النبيّ ﷺ ماء زمزم[1]: " ويمكن أن يجمع بين الحديثين بأن يكون العباس هو الذي نزع الدلو، وتناوله منه ابنه، وناوله النبي ﷺ، والله أعلم"[2].

_ وقال منتقدا عبد الحق الإشبيلي: " هذا نص الحديث عند مسلم، ومقتضاه أخص مما ذكره ق~، فإن هذا إنما يقتضي حق الممالك خاصة، واللفظ الذي أتى به أعم إذ يدخل فيه مع الممالك: الزوجات والأولاد والوالدون..."[3].

والكلام عن العموم والخصوص والجمع بين الروايات بأن بعضها عام والآخر خاص من علامات الفقيه المتمكن.

ج _ شرح الغريب:

حرص علماء الحديث كثيرا على بيان معاني الأحاديث والآثار إما ببيان المعنى الكلي للحديث أو ببيان معاني ألفاظه، أو بالجمع بينهما معا، وكل ذلك داخل في العناية بفقه الحديث، وقد كان لابن المواق في كتابه شرح لبعض الألفاظ الغريبة ومن أمثلة ذلك:

_ قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي: "الدرك الثاني: وهم وقع في لفظ الحديث الذي جاء به ق~ من مصنف سعيد بن منصور، وذلك أنه قال: (ويشهد شرار خلق الله، ويبايعون كل مضطر ألا إن بيع المضطر حرام" الحديث، فقوله (ويشهد) وهم، وصوابه: (وينهد شرار خلق الله، يبايعون كل مضطر) هكذا من النهود وهو النهوض..."[4].

---

[1] وهذا الموضع موجود في القسم التطبيقي ص١٧٤

[2] بغية النقاد النقلة (٢/٢٠٢).

[3] بغية النقاد النقلة (٢/٢١٥).

[4] بغية النقاد النقلة (١/٤٠٨).

ولو كان ابن المواق ناقلا لا يفقه ما ينقل لما عرف معنى هذا اللفظ ولا بَيَّنه.

_ وقال منتقدا ابن القطان الفاسي أيضا: " وقال: (بحبل أورق)، وصوابه: (أبرق) كما ذكرته...، والأبرق في كلام العرب: كل شيء اجتمع فيه سواد وبياض، فأما الأورق فمن ألوان الجمال، وهو الذي فيه بياض يميل إلى سواد..."[1]

د _ اطلاعه على المذاهب الفقهية:

ومن ذلك أن ابن المواق لما انتقد ابن القطان الفاسي في قوله إنه لا يعرف قائلا بأن من فسد حجه يجب عليه الحج من قابل مع قوله بأن الحج واجب على التراخي لا على الفور، فقال رحمه الله: "وأما الإغفال ففي تسليمه ما ذكره من أنه لا يعرف قائل: بأن من فسد حجه يجب عليه الحج من قابل، مع القول بأن وجوب الحج في الأصل على التراخي، وهو مذهب الشافعي.

أمَّا أن الحج عنده على التراخي فقد نص على ذلك في كتبه واحتج له، وهو أيضا مسطور في كتب المناظرات عند الشافعية والحنفية فلا نطيل به.

وأما قوله بوجوب الحج من قابل على من فسد حجه، فإن الشافعي ذكر قصة أبي أيوب مع عمر رضي الله عنهما لما فات الحج أبا أيوب، وقول عمر ابن الخطاب له: (اصنع ما صنع المعتمر، ثم قد حللت، فإذا أدركت الحج من قابل فاحجج، واهد ما استيسر من الهدي) وقصة هبار بن الأسود، أيضا في مثل ذلك مع عمر، ثم قال الشافعي إثر ذلك: (وبهذا نأخذ) ذكره أبو إبراهيم المزني في المختصر"[2].

وهذه المسألة دليل على فقه ابن المواق وعلى حسن تصوره للمسائل الفقهية في المذاهب المختلفة والعلم بمظانها ومضامينها.

خلاصة:

من خلال ما تقدم بيانه تتبين لنا بعض ملامح الشخصية الفقهية لابن المواق وأنه فقيه متمكن، ولعل هذا الملحظ يتضح أكثر إذا استحضرنا أن كتابه كتاب خاص بالنقد الحديثي، أي بالكلام عن الرواة جرحا وتعديلا وعن الأحاديث تصحيحا وتعليلا...، فليس غرضه في هذا الكتاب شرح الأحاديث وبيان معانيها، ولكنه مع ذلك أشار إشارات كثيرة إلى فقه الحديث، والعالم إذا كان مشتغلا بالحديث وتكلم عن الفقه دل على عنايته بالفقه، والفقيه إذا كان مشتغلا بالفقه وتكلم عن علوم الحديث دل على عنايته بعلم الحديث، والاشتغال بعدة علوم ليس أمرا مستغربا عند العلماء، والشاهد من هذا الكلام أن ابن المواق محدث فقيه،

---

[1] بغية النقاد النقلة (٢/٦٦).

[2] بغية النقاد النقلة (١/٤٢٤).

وهو عينة من العينات الكثيرة للمحدثين الذين اشتغلوا بالفقه، فالاشتغال بعلم من العلوم والتخصص فيه لا يعني جهل ذلك العالم بغيره من العلوم، والله الموفق.

خلاصة المبحث:

من خلال هذا المبحث المعقود لبيان الشخصية العلمية لابن المواق من خلال قراءة القطعة الموجودة من كتابه بين أيدينا قراءة إنتاجية أمكن الوصول إلى بعض الملامح الجديدة في شخصيته وهي:

١ ـ عناية ابن المواق في نقد الحديث بالأدلة العقلية وعدم اكتفائه بالأدلة النقلية.

٢ ـ عناية ابن المواق بكتب الحديث ودواوين السنة واستحضاره لمضامينها وأماكن وجود الأحاديث فيها، وهو دليل على سعة علمه وضبطه لعلم الحديث.

٣ ـ عناية ابن المواق بفقه الحديث من خلال العناية بشرح الغريب والجمع بين مختلف الحديث وبيان أثر اختلاف الألفاظ في الأحكام المترتبة عنها، وكذا اطلاعه على المذاهب الفقهية المختلفة.

٤ ـ وفائدة هذا المبحث زيادة على بيان الشخصية العلمية لابن المواق هو الرد على بعض الشبهات المثارة حول المحدثين كجهلهم بفقه الحديث وعدم استعمال عقولهم في نقد الحديث...، وقد تبين من خلال هذا المبحث بطلان تلك الشبهات بحمد الله تعالى.

المبحث الثالث: ترجمة عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي وابن رشيد السبتي

سبقت الإشارة في مقدمة هذا البحث إلى أنني سأحاول تجنب التكرار قدر المستطاع لعدم وجود الجديد فيه، ولكن هناك مواضع تجب الإشارة إليها والتنبيه عليها لأهميتها في الدراسة، ومن هذه المواضع المهمة بيان تراجم الأئمة الثلاثة الآخرين الذين لهم علاقة بكتاب ابن المواق وهم:

١ ـ عبد الحق الإشبيلي مؤلف الأحكام الوسطى.

٢ ـ ابن القطان الفاسي مؤلف بيان الوهم والإيهام.

٣ ـ ابن رشيد السبتي الذي سيأتي بعد قليل التنبيه إلى أن بعض العلماء جعلوه هو مؤلف كتاب (بغية النقاد النقلة).

وتراجم هؤلاء الأئمة معلومة معروفة، وهي موجودة في أكثر من كتاب، وقد ترجم لهم جميعا محقق كتاب بغية النقاد النقلة الدكتور محمد خرشافي في قسم الدراسة[١]، ولذلك سنكتفي بأهم ما ينبغي معرفته عنهم مع إحالة القارئ المريد للاستزادة إلى بعض المظان التي أفادت وأجادت واستوعبت تراجم هؤلاء الأئمة.

ثم سنختم هذا المبحث بالإشارة إلى مسألة مهمة أيضا، وهي الأحكام التي تعقبها ابن القطان الفاسي وكتب عليها كتابه (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام) هل هي الأحكام الكبرى أم الوسطى أم الصغرى، وهذه المسألة أيضا مدروسة في عدة كتب ولذلك سأحاول الاختصار في بيانها قدر المستطاع.

المطلب الأول: ترجمة عبد الحق الإشبيلي:

وسيكون التعريف به من خلال النقاط الآتية [٢]:

اسمه ونسبه:

هو عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد بن إبراهيم الأزدي الإشبيلي.

---

[١] ينظر: بغية النقاد النقلة، قسم الدراسة (٢٥ وما بعدها).

[٢] تنظر ترجمته في: عنوان الدراية للغبريني (٢٠)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢٩٢/١)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩٨/٢١) وغيرها.

كنيته ولقبه:

كنيته أبو محمد، ولقبه: ابن الخراط، واشتهر به، أو بـ: عبد الحق الإشبيلي.

مولده:

ولد عبد الحق الإشبيلي في ربيع الأول سنة (٥١٠هـ) وقيل سنة (٥١٤هـ)

شيوخه:

تتلمذ عبد الحق الإشبيلي على يد جماعة من العلماء أشهرهم:

١ ـ محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الأندلسي (٥٤٣هـ).

٢ ـ علي بن الحسن أبو القاسم ابن عساكر (٥٧١هـ).

٣ ـ أحمد بن محمد أبو طاهر السلفي (٥٧٦هـ).

تلاميذه:

وتلاميذه رحمه الله تعالى كثيرون من أشهرهم:

١ ـ أحمد بن يحي أبو جعفر الضبي (٥٩٩هـ).

٢ ـ أحمد بن محمد أبو جعفر الحصار (٦٠٩هـ).

٣ ـ سهل بن محمد الأزدي أبو العباس الغرناطي (٦٤٠هـ).

مؤلفاته:

لعبد الحق الإشبيلي مؤلفات كثيرة أشهرها الأحكام الثلاثة: الكبرى والوسطى والصغرى.

ثناء العلماء عليه:

قال النووي: "هو الإمام الحافظ الفقيه الخطيب أبو محمد عبد الحق".

وقال الذهبي: "الإمام الحافظ البارع المجود العلامة أبو محمد..."

وفاته:

توفي رحمه الله تعالى ببجاية في أواخر شهر ربيع الآخر سنة (٥٨١هـ) وقيل سنة (٥٨٢هـ).

المطلب الثاني: ترجمة ابن القطان الفاسي

وسيكون التعريف بابن القطان الفاسي أيضا تعريفا مختصرا، لأن ترجمته معلومة مشهورة ومبسوطة في كثير من الكتب، وممن ترجم له ترجمة علمية موسعة الدكتور الحسين آيت السعيد محقق كتاب بيان الوهم والإيهام[١].

ولذلك سنذكر ترجمة مختصرة من خلال النقاط الآتية[٢]:

اسمه ونسبه:

هو علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن محمد بن إبراهيم بن خصلة بن سماحة الحميري الكتامي

كنيته ولقبه:

كنيته أبو الحسن، ويلقب بابن القطان واشتهر به حتى صار لا يكاد يعرف إلا به

مولده:

ولد ابن القطان بمدينة فاس المغربية يوم عيد الأضحى سنة (٥٦٢هـ).

نشأته:

نشأ في مدينة فاس وبدأ طلب العلم فيها ثم انتقل إلى مدينة مراكش واستوطنها وأكمل مسيرته العلمية فيها.

شيوخه:

تتلمذ ابن القطان الفاسي على عدد كبير من العلماء أبرزهم:

---

[١] ينظر: بيان الوهم والإيهام، قسم الدراسة (٥٧ وما بعدها).

[٢] تنظر ترجمته في: الذيل والتكملة (١٦٥/٨)، سير أعلام النبلاء (٣٠٦/٢٢) وغيرها.

١ ــ محمد بن الفخار أبو عبد الله المالقي (٥٩٠هـ).

٢ ــ محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله التجيبي (٦١٠هـ).

٣ ــ أبو بكر بن خلف الأنصاري المعروف بالمواق، وهو والد ابن المواق صاحب بغية النقاد النقلة ().

تلاميذه:

تتلمذ على ابن القطان الفاسي عدد كبير من التلاميذ من أشهرهم:

١ ــ محمد بن أبي بكر بن خلف الأنصاري المشهور بابن المواق (٦٤٢هـ).

٢ ــ يوسف بن موسى أبو الحجاج بن لاهية (٦٤٩هـ).

٣ ــ محمد بن أحمد أبو عبد الله الرندي (٦٥٣هـ).

مؤلفاته:

ألف ابن القطان رحمه الله تعالى مؤلفات كثيرة أشهرها:

١ ــ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام.

٢ ــ الإقناع في مسائل الإجماع.

ثناء العلماء عليه:

ــ قال ابن عبد الملك: وكان ذاكرا للحديث مستبحرا في علومه بصيرا بطرقه عارفا برجاله عاكفا على خدمته، ناقدا مميزا صحيحه من سقيمه"

ــ وقال الذهبي: "الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد المجود".

وفاته:

توفي رحمه الله تعالى بسجلمانة سنة (٦٢٨هـ).

المطلب الثالث: ترجمة ابن رشيد السبتي

وسيكون التعريف بابن رشيد السبتي تعريفا مختصرا من خلال النقاط الآتية[1]:

اسمه ونسبه:

محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن إدريس ابن رشيد الفهري السبتي.

كنيته ولقبه:

كنيته أبو عبد الله، وله لقبان: محب الدين، وابن رشيد وبه يعرف.

مولده:

ولد بمدينة سبتة سنة (٦٥٧هـ).

شيوخه:

تتلمذ ابن رشيد على عدد كبير من الشيوخ أشهرهم:

١ ـ محمد بن أحمد قطب الدين القسطلاني (٦٨٦هـ).

٢ ـ عبيد الله بن أبي الربيع (٦٨٧هـ).

٢ ـ أبو الفتح محمد بن مجد الدين المشهور بابن دقيق العيد (٧٠٢هـ).

تلاميذه:

رغم إمامة ابن رشيد في العلم وكثرة رحلاته إلا أن كتب التراجم لم تذكر لنا من تلاميذه ـ في حدود ما وقفت عليه ـ إلا ثلاثة[2] وهم:

---

[1] تنظر ترجمته في: الإحاطة في أخبار غرناطة (١٣٥/٣)، الديباج المذهب لابن فرحون (٢٩٧/٢) وغيرها، وقد ترجم له الحبيب بن خوجة ترجمة مختصرة في مقدمة تحقيقه لكتاب "ملء العيبة" ثم ذكر (٣٨) مصدرا من مصادر ترجمته، فليرجع إليها من أراد الاستزادة، ينظر: ملء العيبة (٢٦).

[2] ذكرهم ابن فرحون في الديباج المذهب (٢٩٧/٢).

١ ــ محمد بن أحمد ابن جزي الغرناطي (٧٤١هـ).

٢ ــ أبو البركات ابن الحاج (ولم أقف على ترجمته).

٣ ــ محمد بن عبد الرحمن بن سعد التميمي (ولد سنة (٦٩٠هـ).

مؤلفاته:

أكثر ابن رشيد رحمه الله من تأليف الكتب ومن أشهرها:

١ ــ السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن.

٢ ــ إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح.

ثناء العلماء عليه:

قال لسان الدين ابن الخطيب: "الخطيب المحدث، المتبحر في علوم الرواية والإسناد، كان رحمه الله فريد دهره عدالة وجلالة، وحفظاً وأدباً، وسمتاً وهدياً، واسع الأسمعة، عالي الإسناد، صحيح النقل، أصيل الضبط، تام العناية بصناعة الحديث، قيماً عليها بصيراً بها، محققا فيها، ذاكراً فيها للرجال، جماعة للكتب، محافظاً على الطريقة، مضطلعاً بغيرها، من العربية واللغة والعروض، فقيهاً أصيل النظر، ذاكراً للتفسير، ريان من الأدب، حافظاً للأخبار والتواريخ، مشاركاً في الأصلين، عارفاً بالقراءات...".

وفاته:

مات رحمه الله تعالى بمدينة فاس في اليوم الثامن من شهر محرم سنة (٧٢١هـ).

المطلب الرابع: الأحكام التي تعقبها ابن القطان الفاسي في كتابه

مما سبق ذكره في ترجمة عبد الحق الإشبيلي أنه ألف ثلاثة كتب في الأحكام: كبرى ووسطى وصغرى، وقد اختلف العلماء في تعيين الأحكام التي تعقبها ابن القطان الفاسي، هل هي الكبرى أو الوسطى أو الصغرى؟

وقد تكلم عن هذه المسألة جماعة من الباحثين وبينوها بيانا حسنا كالدكتور إبراهيم بن الصديق في كتابه علم العلل بالمغرب، والدكتور محمد خرشافي محقق بغية النقاد النقلة، والدكتور الحسين آيت السعيد محقق بيان الوهم والإيهام[1].

ولذلك سأكتفي في هذا المقام بتلخيص كلامهم فأقول:

إن العلماء اختلفوا في تعيين الأحكام التي تعقبها ابن القطان الفاسي في كتابه على ثلاثة أقوال هي:

١ ــ هي الأحكام الصغرى: وممن قال بهذا القول أبو العباس الغبريني حيث قال: "وقد كتب أبو عبد الله بن القطان مزوار الطلبة بالمغرب على **الأحكام الصغرى** نكتا واستلحاقا..."[2].

٢ ــ هي الأحكام الكبرى: وممن قال بهذا القول:

ــ الذهبي في تذكرة الحفاظ: حيث قال: "طالعت كتابه المسمى بالوهم والإيهام الذي وضعه **على الأحكام الكبرى** لعبد الحق..."[3].

ــ السيوطي في طبقات الحفاظ: حيث قال في ترجمة ابن القطان الفاسي: "صنف الْوَهم والإيهام على **الْأَحْكَام الْكُبْرَى** لعبد الْحق"[4].

ــ الكتاني في الرسالة المستطرفة: حيث قال: "وككتاب **الأحكام الشرعية الكبرى** لأبي محمد...، ست مجلدات انتقاها من كتب الأحاديث، **وقد وضع عليها**... المعروف بابن القطان...**كتابه المسمى**: ببيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام"[5].

وغير هؤلاء من العلماء الذين قالوا بنفس هذا القول.

---

[1] ينظر: علم العلل بالمغرب (١٠٢/١)، بغية النقاد النقلة، قسم الدراسة (١٤٩)، بيان الوهم والإيهام، قسم الدراسة (٢٠٦/١).

[2] عنوان الدراية (٤٣).

[3] تذكرة الحفاظ (١٤٠٧/٤).

[4] طبقات الحفاظ (٤٩٨).

[5] الرسالة المستطرفة (١٧٨).

٣ ــ هي الأحكام الوسطى: وعلى هذا رأي الباحثين الثلاثة الذين تقدمت الإشارة إليهم، ومن حججهم فيما ذهبوا إليه:

أ ــ قال ابن القطان الفاسي: "... وعلمت ذلك إما بأن رأيته قد كتبه في **كتابه الكبير الذي يذكر فيه الأحاديث بأسانيدها الذي اختصر منه هذا**"[١].

ب ــ وقد قال الدكتور الحسين آيت السعيد: "انتقد ابن القطان على أبي محمد في الأحكام الوسطى أكثر من ألفي وثمانمئة حديث بالمكرر، وقد تتبعتها حديثا حديثا وكلمة كلمة من الأحكام الوسطى...، ونفس الكلام الذي في الوسطى هو الذي ينقله ابن القطان بحروفه وألفاظه ويتعقبه، وهذا دليل ملموس لا نحتاج معه إلى زيادة"[٢].

وما قاله الدكتور الحسين آيت السعيد وقفت عليه أيضا من خلال كلام ابن المواق الذي كان ينقل كلام عبد الحق الإشبيلي، وكلامه الذي ينقله عنه مطابق لما هو موجود في الأحكام الوسطى.

وهذا القول هو الراجح إن شاء الله تعالى وهو الموافق لواقع الكتب الثلاثة ـ أعني: الأحكام الوسطى وبيان الوهم والإيهام وبغية النقاد النقلة ـ ومن طالع هذه الكتب وقارن بينها علم ذلك.

وقد ذكر الدكتور محمد خرشافي وجها للجمع بين من قال إنها الكبرى وبين من قال إنها الوسطى بأن هناك بعض العلماء أطلقوا على الأحكام الوسطى اسم الأحكام الكبرى في سياق مقارنتها بالأحكام الصغرى، وأن هذا الإطلاق انتشر حتى غلب على أصل التسمية، وبهذا الجمع لا يكون هناك تعارض بين من قال إنها الأحكام الكبرى وبين من قال هي الأحكام الوسطى لأن مرادهم واحد وهو الأحكام الوسطى[٣].

خلاصة:

من خلال هذا المبحث المختصر الذي سبق التنبيه في بدايته إلى أنه مجرد إشارات إلى تراجم هؤلاء الأئمة الأعلام يمكننا القول:

---

[١] بيان الوهم والإيهام (٢/١٥).

[٢] ينظر: بيان الوهم والإيهام، قسم الدراسة (١/٢١٠).

[٣] ينظر: بغية النقاد النقلة، قسم الدراسة (١٥٠).

١ ــ إن المكانة العلمية لعبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي دليل على أن من تعقب كتابيهما ــ وهو ابن المواق ــ لا يقل مكانة عنهما، فتعقبه عليهما دليل على علو كعبه في علم الحديث وتمكنه منه.

٢ ــ مناسبة الترجمة لابن رشيد السبتي في هذا الموضع أن بعض العلماء نسب إليه تأليف كتاب بغية النقاد النقلة ابتداء أو إكمالا لما بدأه ابن المواق كما سيأتي بيانه في تحقيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

٣ ــ الأحكام التي تعقبها ابن القطان الفاسي وبعده ابن المواق هي الأحكام الوسطى، ومن ذكر أنها الكبرى يمكن تفسير قوله بأن بعض العلماء يطلق على الأحكام الوسطى اسم الأحكام الكبرى عند مقارنتها بالأحكام الصغرى، فاشتهرت الأحكام الوسطى عند بعض العلماء بالأحكام الكبرى وحصل بسبب ذلك الخلل في تعيينها.

المبحث الرابع: العنوان الصحيح لكتاب ابن المواق

يقول الشريف حاتم العوني: "العنوان في حقيقته هو الكلمة أو الكلمات التي تختصر الكتاب بصفحاته ومجلداته...، ولذلك فإن أقدر الناس على مثل هذه المهمة الجليلة (أي وضع عنوان الكتاب) كاتب الكتاب ومنشئه، إذ هو الذي فكر في تأليفه وهو الذي وضع عناصره وقسم أبوابه وفصوله وحرر قضاياه ومسائله..."[1]، وتتضح أهمية العنوان أكثر من خلال البحث الذي كتبه عبد الفتاح أبو غدة بعنوان "تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي" فالأسماء الصحيحة لهذه الكتب الثلاثة تعطي للناظر فيها ابتداء تصورا شاملا عن موضوع الكتاب ومحتواه ومنهجه وشرطه[2].

ولأجل أهمية العنوان وقيمته فقد اهتم به العلماء منذ القديم سواء من جهة تسمية مؤلفاتهم والتنصيص عليها، أو من جهة ذكر أسماء مؤلفات غيرهم، ونسبة الكتب بأسمائها الصحيحة إلى مؤلفيها الأصلين، لأن كثيرا من الكتب تغيرت عناوينها إما بسبب:

١ ـ التحريف.

٢ ـ أو التصحيف.

٣ ـ أو الاختصار.

٤ ـ أو التصرف من قبل النساخ.

٥ ـ أو وضع المؤلف لأكثر من عنوان لكتابه.

٦ ـ أو لتغيير المؤلف لعنوان كتابه.

إلى غير ذلك من الأسباب التي تؤدي إلى ذكر عناوين خاطئة أو ناقصة، وإلى نسبة بعض الكتب إلى غير مؤلفيها، وما سبق ذكره من الأسباب للتمثيل لا الحصر.

---

[1] العنوان الصحيح للكتاب (١٨).

[2] وقد أجاد وأفاد عبد الفتاح أبو غدة في بيان هذه المسألة في رسالته المذكورة إفادة كبيرة.

وقد كان لكتاب ابن المواق نصيب من هذا الاختلاف، فقد اختلف في عنوانه واختلف في نسبته إليه، مع اتفاق الجميع على أن لابن المواق تعقبا على كتاب "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان، وقد تناول هذه المسألة بالدراسة جماعة من المعاصرين وقفت على ثلاثة منهم وهم:

أ ـ محمد خرشافي محقق كتاب "بغية النقاد" لابن المواق[١].

ب ـ الحسين آيت السعيد محقق كتاب "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان[٢].

ج ـ إبراهيم بن الصديق في كتابه "علم علل الحديث"[٣].

وذَكَرَه غير هؤلاء عرضا، وسيأتي ذِكر أقوال الجميع وبيان مذاهبهم، ثم محاولة الوصول إلى أقرب الأقوال إلى الصواب.

المطلب الأول: عنوان الكتاب

ذُكِر لكتاب ابن المواق عنوانان هما:

أ ـ "بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله".

ب ـ "المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم من الإخلال أو الإغفال وما انضاف إليه من تتميم أو إكمال".

مصدر التسميتين:

أ ـ التسمية الأولى لم أقف عليها كاملة إلا في نهاية مخطوطة الكتاب الموجودة وصورتها كالتالي:

---

[١] بغية النقاد: قسم الدراسة (١٩٣).

[٢] بيان الوهم والإيهام (٣٢٨/١).

[٣] علم علل الحديث (٣٩٢/١).

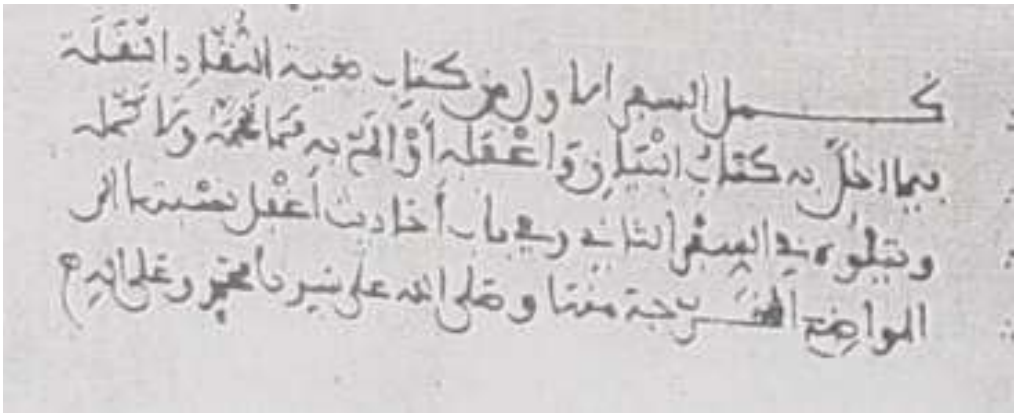

مكتوب: كمل السفر الأول من كتاب "**بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله**"، ويتلوه السفر الثاني، وفي باب أحاديث أغفل نسبتها إلى المواضع المخرجة منها، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله، اهـ.

وذكرها كثير من العلماء مختصرة عند نسبة كلام ابن المواق إلى كتابه فيقولون: "بغية النقاد لابن المواق" أو "قال ابن المواق في بغية النقاد" كعلاء الدين مغلطاي والزركشي وبرهان الدين الأبناسي وابن الملقن والعراقي وابن حجر والبقاعي والسخاوي[1].

وبعضهم سماه "**بغية النقاد في أصول الحديث**" كحاجي خليفة وإسماعيل باشا البغدادي وعمر رضا كحالة[2]، ولعل زيادة "في أصول الحديث" في هذا العنوان هي لبيان موضوع الكتاب، وليس لأنها من العنوان الأصلي، والله أعلم.

ب ـ أما التسمية الثانية فمصدرها ابن رشيد في كتابه "ملء العيبة" حيث قال عند الكلام عن صُحْبة عبد الله الصنابحي والخلاف فيه: "وقد وقفت على كلام جيد في المحاكمة بين هذين القولين في كتاب "**المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم من الإخلال أو الإغفال وما**

---

[1] ينظر: علاء الدين مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (١/١٨١)، الزركشي في النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٥٠٥- ٢/ ٢٨ و٣٥ و٨١ و١٠٥ و٥٤٥)، برهان الدين الأبناسي في الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١٢٦ و١٦٤)، ابن الملقن في المقنع في علوم الحديث (٢٤٧ و٢٤٨)، العراقي في التقييد والإيضاح (٣٩ و٤٦ و٧٠ و١١٦ و٣٩٢) وفي شرح التبصرة والتذكرة (٢٢٤ و٣٣٤) وفي ذيل ميزان الاعتدال (٢٩٢)، ابن حجر في فتح الباري، كتاب التعبير، باب القيد في المنام (١٢/٥٦٤)، البقاعي في النكت الوفية (٢٢٧ و٢٦٠)، السخاوي في الغاية في شرح الهداية (١٩١).

[2] ينظر: كشف الظنون (١/٢٥١)، هدية العارفين (١/٤٧٠)، معجم المؤلفين (٢/٣٠٢).

انضاف إليه من تتميم أو إكمال" مما تولى تعليقه الحافظ الناقد أبو عبد الله محمد بن الإمام أبي يحيى بن المواق رحمه الله..."[١].

ونقل كلامَ ابنِ رشيدٍ بحروفه العياشيُّ في رحلته [٢]، ونقل هذه التسمية أيضا الكتانيُّ في الرسالة المستطرفة مع تغيير طفيف في بعض الكلمات التي سأنبه عليها بسطر تحتها، فقال بعد ذكر كتاب ابن القطان: "وقد تعقب كتابه هذا في توهيمه لعبد الحق تلميذه الحافظ الناقد المحقق أبو عبد الله محمد بن الإمام يحيى بن المواق في كتاب سماه بكتاب **المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال وما انضاف إليه من تتميم وإكمال**"..."[٣].

منشأ الخلاف في اسم الكتاب:

يرجع سبب الخلاف في اسم كتاب ابن المواق إلى أمرين هما:

أ ـ موت ابن المواق قبل إتمام إخراج الكتاب من مبيضته.

ب ـ إكمال ابن رشيد تخريج كتاب ابن المواق من المبيضة مع زيادة تتمات (وهذا جعل بعض العلماء يقولون بأن مؤلف كتاب بغية النقاد هو ابن رشيد كما سيأتي تفصيله بعد قليل).

قال ابن رشيد: "وتولى رحمه الله تخريج بعضه من المبيضة ثم اخترمته المنية ولم يبلغ من تكميله الأمنية، فتوليت تكميل تخريجه مع زيادة تتمات وكتب ما تركه المؤلف بياضا، والله ينفع بذلك"[٤].

وهذا النص من ابن رشيد يدل على أن ابن المواق كتب تعقبه على ابن القطان ولكنه لم يكمل تخريجه لأن الوفاة لحقته قبل ذلك، فتولى هو تخريجه من المبيضة وتكميل المواضع التي تركها ابن المواق بياضا.

المطلب الثاني: عرض مذاهب المعاصرين حول هذا الكتاب وعنوانه ومؤلفه

---

[١] ملء العيبة (٤٩/٥).

[٢] ينظر: الرحلة العياشية (٣٣٦/٢).

[٣] الرسالة المستطرفة (١٧٨).

[٤] ملء العيبة (٥٠/٥).

وسنبدأ الكلام بعرض مذاهب من أفرده بالدراسة وقد تقدمت الإشارة إليهم في بداية هذا المبحث، ثم نردفهم بمن اكتفى بالإشارة إليه:

أ ـ الدكتور محمد خرشافي وهو محقق هذا الكتاب: فقد ذكر أن في اسم هذا الكتاب إشكالا، هل هو: المآخذ الحفال...؟ أو: بغية النقاد...، ثم قال:

"فالجواب: أولا إذا أخذنا بقول ابن رشيد وغيره فإننا سنذهب إلى أن اسم الكتاب: المآخذ الحفال...، ثم إن ابن رشيد قد نقل نصا طويلا من هذا الكتاب بالذات (أي المآخذ الحفال) وقال في آخر نقله عنه (انتهى كلام القاضي أبي عبد الله...)، ومن المعلوم أن أبا عبد الله بن المواق قد توفي رحمه الله قبل أن يتم إخراج كتابه من المبيضة، فتولى إخراجه وتتميمه ابن رشيد السبتي...

فيظهر لي أن ابن رشيد هو الذي سمى الكتاب بعد تبييضه (بغية النقاد...)"[1].

ثم أثار المحقق إشكالا آخر قائلا: "لكن يبقى أن يقال: ما هو الفرق بين الكتابين؟ يعني "المآخذ الحفال" و"البغية"، ثم إلى أي مدى تصح نسبة الكتاب إلى ابن رشيد أو إلى ابن المواق..."[2].

وحاول المحقق معالجة هذا الإشكال وتوصل في الأخير إلى النتيجة التالية:

"والخلاصة أن الكتاب الموجود بين أيدينا هو لابن المواق أصلا، لكن يبقى لابن رشيد فضل إخراجه من المبيضة، وتتميم ما كان محتاجا إلى تتميم...، ولهذا إذا قيل إن "بغية النقاد" لابن رشيد فهي نسبة مجازية باعتبار جهوده في تبييض الكتاب وإخراجه إلى الناس لينتفعوا به وعلى هذا محمل من نسبه إليه"[3].

ب ـ الدكتور الحسين آيت السعيد، محقق كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان: فقد تكلم على كتاب ابن المواق عند حديثه عن الكتب المصنفة حول كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان فقال:

" أ ـ كتاب ابن المواق تلميذ المؤلف الذي سبقت ترجمته، وسمى كتابه "المآخذ الحفال السامية..."، وهذا الكتاب الذي انتقد فيه ابن المواق كتاب شيخه ابن القطان لم يقدر له أن يتمه ولا أن يبيضه كله، فبقي ناقصا في مسوداته...، ثم قام العلامة المحقق محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد السبتي بتتمة هذا

---

[1] بغية النقاد، قسم الدراسة (١٩٣).

[2] بغية النقاد، قسم الدراسة (١٩٤).

[3] بغية النقاد، قسم الدراسة (١٩٨).

الكتاب على النسق الذي سار عليه ابن المواق، ثم قام ابن عبد الملك بالجمع بين تعقبات ابن المواق وبيان الوهم والإيهام..."[1].

ثم ذكر الدكتور الحسين آيت السعيد الكتاب الثاني فقال:

" ب ـ بغية النقاد النقلة...، وهذا الكتاب ظاهر من عنوانه أنه موضوع على بيان الوهم والإيهام، ولكن فيه إشكالا من جهة تعيين مؤلفه هل هو ابن المواق أو هو ابن رشيد؟

فقد أضافه لابن المواق كل من العراقي وزكرياء الأنصاري وغيرهما، بينما يذكرون لابن المواق "المآخذ الحفال"، وأنه هو الذي وضعه على كتاب شيخه "بيان الوهم والإيهام"، ويستبعد أن يصنف ابن المواق مصنفين على كتاب واحد، إلا على تقدير تقدم أحدهما وتأخر الآخر، أو على اعتبار اختصار أحدهما من الآخر، وإذا كان الأمر على هذا المعنى فبغية النقاد اختصار من المآخذ الحفال لأن اسم المآخذ الحفال ينبئ بكبر حجمه وبغية النقاد حجمه صغير نوعا ما.

ويمكن أن يكون بغية النقاد اسما أطلقه ابن رشيد على كتاب ابن المواق بعد تهذيبه وإضافته فيه ما أضاف، فيكون مسمى بهذا الاسم من قبل ابن رشيد باعتبار أن له دخلا في الكتاب، وهذا هو الذي يترجح عندي لأمور..."[2].

ج ـ الدكتور إبراهيم بن الصديق في كتابه ـ وهو رسالته للدكتوراه ـ "علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن بن القطان الفاسي": حيث ذكر الكتب التي تعقبت كتاب ابن القطان فقال:

" أولا: تعقبات ابن المواق: وتقدم التعريف بالحافظ أبي عبد الله بن المواق...، واسم الكتاب تقدمت الإشارة إليه هنالك " المآخذ الحفال..." وقد أخرج الكتاب من مسودته وأكمله وأضاف إليه زيادات وتتمات: ابن عبد الملك المراكشي صاحب الذيل والتكملة، وابن رشيد السبتي"[3].

ثم قال بعد ذلك:

---

[1] بيان الوهم والإيهام (٣٢٨/١).

[2] بيان الوهم والإيهام (٣٣٠/١).

[3] علم علل الحديث (٣٩٢/١).

ثانيا: تعقبات ابن رشيد: وهو الحافظ...، وعمل ابن رشيد بالنسبة إلى كتاب ابن المواق هو كما تقدم تبييضه وتتميمه...، وقد عثر الأستاذ الباحث الشيخ محمد بن إبراهيم الكتاني رئيس قسم المخطوطات بالخزانة العامة بالرباط على قطعة يفترض أنها من كتاب ابن رشيد هذا، وصورها لي وسمح لي شكر الله سعيه وأجزل له المثوبة بتصويرها، وقد كتب على واجهة القطعة التي عثر عليها ما يلي: "السفر الأول من كتاب بغية النقاد النقلة..."، وسماه ابن رشيد في الجزء الخامس من ملئ العيبة "المآخذ الحفال..." هذا ما كتبه الأستاذ الكتاني على واجهة القطعة.

وواضح أن ا"لمآخذ الحفال..." اسم كتاب ابن المواق، أما تكملة ابن رشيد فيمكن أن يكون اسمها "بغية النقاد النقلة" كما أثبته الأستاذ.

إلا أنه تقدم في ترجمة ابن المواق في تلامذة ابن القطان أن له كتابا اسمه "بغية النقاد في أصول الحديث" ينقل منه الحافظ العراقي...، ويبعد أن يسمي ابن رشيد كتابه هذا باسم كتابٍ لمؤلف الأصل، إذ إن ذلك سيوقع في الخلط بينه وبين ابن المواق، اللهم إلا إن كان لا يعلم أن لابن المواق كتابا بهذا الاسم، على أن المهم هنا هو أنه لا يمكن الجزم بأن القطعة المعثور عليها هي من كتاب ابن رشيد، إذ يمكن أن تكون من كتاب ابن عبد الملك الذي قام بنفس العمل أيضا بالنسبة إلى كتاب ابن القطان كما سيأتي قريبا.

وليس في القطعة المعثور عليها ما يحمل على القطع بأنها لأحدهما، وإنما يترجح ذلك فقط من خارجها، وذلك لأن وصف ابن عبد الملك الآتي لكتابه يخالف منهج القطعة المعثور عليها، وهو وحده يرجح أنها من كتاب ابن رشيد"[1].

ثم قال بعد ذلك:

" ثالثا: جمع ابن عبد الملك بين كتب عبد الحق وابن القطان وابن المواق: ... فقد قال ابن عبد الملك عن كتابه هذا: "وقد عنيت بالجمع بين هذين الكتابين (كتاب ابن القطان وكتاب ابن المواق) مضافين إلى

[1] علم علل الحديث (١/٣٩٣ -٣٩٥).

سائر أحاديث الأحكام، وعلى ترتيبها وتكميل ما نقص منها..." وكلام ابن عبد الملك مما يستأنس به لكون القطعة السابقة هي لابن رشيد..."[١].

من اكتفى بالإشارة إليه فقط: وهم جماعة من الباحثين وقع لهم ذكر ابن المواق وكتابه عَرَضا في أبحاثهم ورسائلهم ومن الذين وقفت عليهم:

أ ـ الدكتور فاروق حمادة في تحقيقه لكتاب "نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام": حيث قال عندما تكلم عن ابن القطان وكتابه بيان الوهم والإيهام:

" وقد وقع منه أخطاء وأوهام وقصور في هذا الكتاب ـ وهي مغمورة في واسع علمه ـ تتبعها العلماء وبينوها، وفي طليعتهم تلميذه الحافظ ابن المواق...، وكتابه يسمى "المآخذ الحفال..."، وقد حفظ له كتاب في خزانة الأسكوريال تحت عنوان "بغية النقاد" وهو الذي اقتبس الحافظ زين الدين العراقي منه في التقييد والإيضاح، ولا أستبعد أن يكون هذا الثاني مختصرا من الأول كما يبدو من خلال سياق الحافظ العراقي، أو أن تكون تتمة ابن رشيد الآتي ذكره وزياداته هي المسماة بهذا الاسم"[٢].

ب ـ الدكتور محمد بن عبد الله التليدي في كتابه "تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه": حيث ذكر في حرف الباب كتاب "بغية النقاد..." وذكر من ألفه قائلا: " أبو عبد الله محمد بن يحي بن المواق القرطبي المراكشي (٦٤٢هـ) ومحمد بن عمر بن رشيد السبتي (٧٢١هـ)" ثم قال: "صنف ابن المواق كتابه "المآخذ الحفال" وسيأتي في "الميم" في نقد بيان الوهم والإيهام لابن القطان، ومات دون تحريره فقام ابن رشيد السبتي بإخراجه من مبيضته وتحريره وزاد فيه زوائد وسماه "بغية النقاد" كما في المخطوطة المتقدمة، ولعل هذه النسخة هي التي اعتمدها المشارقة ونسبوها لابن المواق..."[٣].

ثم ذكر في حرف الميم كتاب "المآخذ الحفال..." ونسبه إلى ابن المواق، ثم أحال على الموضع الذي ذكر فيه بغية النقاد[٤].

---

[١] علم علل الحديث (١/٤٠١).

[٢] نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام (٤٣).

[٣] تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه (٨٢).

[٤] ينظر: تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه (٢٤١).

ج ـ الدكتور خالد بن منصور الدريس في كتابه "موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا...": عندما ترجم لابن المواق، ومما قاله في ترجمته: "وله تعقبات على كتاب بيان الوهم والإيهام سماه "المآخذ الحفال السامية" ومن مصنفاته: بغية النقاد وشيوخ الدارقطني و..."[1].

د ـ الدكتور محمد مصلح الزعبي في بحث له بعنوان "ابن القطان الفاسي وأثره في مدرسة الحديث في المغرب": لما تكلم عن الكتب التي استدركت على كتاب ابن القطان فقال: "أول من نقد ابن القطان من أهل المغرب...، ابن المواق في كتاب سماه "المآخذ الحفال..." ولم نعرف من الكتاب إلا بعض النقول التي ذكرها ابن رشيد...، وذكر الكتاني أن ابن المواق تولى تخريج كتابه هذا من المبيضة ثم اخترمته المنية...، كما ذكر أن الحافظ... ابن رشيد السبتي... تولى تكميل تخريجه مع زيادة تتمات...، ولعل هذه التتمة هي بغية النقاد..."[2].

خلاصة:

من خلال ما تقدم يمكن تلخيص مذاهب المعاصرين حول اسم الكتاب وتعيين مؤلفه، وكذا ما ذكروه من احتمالات في النقاط الآتية:

١ ـ اسم الكتاب "المآخذ الحفال السامية..."لابن المواق، ثم سماه ابن رشيد بعد تبييضه "بغية النقاد..." ونسبته إلى ابن رشيد هنا نسبة مجازية باعتبار جهده في إخراجه من مبيضته، وإلا فإن الكتاب لابن المواق في الأصل.

٢ ـ كتاب "المآخذ الحفال..." لابن المواق، وكتاب "بغية النقاد..." لابن رشيد، لأن ابن رشيد لما أخرج كتاب ابن المواق من مبيضته زاد عليه زيادات وتتمات... وسمى الكتاب عند انتهائه من كل ذلك "بغية النقاد..."، ونسبته لابن رشيد في هذه الحالة نسبة حقيقية.

٣ ـ كتاب "المآخذ الحفال..." لابن المواق، أما كتاب "بغية النقاد..." فهو تكملة ابن رشيد على كتاب ابن المواق، والفرق بين هذا القول والذي قبله أن هذا القول يُفهم منه أن "بغية النقاد..."كتاب مستقل وضع

---

[1] موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا (٥٨).

[2] ابن القطان الفاسي وأثره في مدرسة الحديث في المغرب (٢٢).

تكميلا لكتاب ابن المواق، أما القول الذي قبله فمعناه أن "بغية النقاد..." هو جهد ابن رشيد في إخراج كتاب ابن المواق من مبيضته وزيادة تتمات عليه

٤ ـ كتاب "بغية النقاد..." هو اختصار لكتاب "المآخذ الحفال...".

٥ ـ لابن المواق كتابان: الأول "المآخذ الحفال..."، والثاني "بغية النقاد...".

٦ ـ هناك كتابان باسم "بغية النقاد..." الأول لابن المواق والثاني لابن رشيد.

٧ ـ لا يمكن الجزم أن الكتاب الموجود الآن لابن رشيد أو لابن عبد الملك لأن كليهما قاما بنفس العمل على كتاب ابن المواق الأصلي وهو إخراجه من مبيضته.

المطلب الثالث: مناقشة الأقوال في تعين اسم الكتاب ومؤلفه

بعد استعراض مذاهب القدامى والمعاصرين حول اسم هذا الكتاب ومؤلفه نلاحظ اختلافا بينهم في ذلك، مع كثرة ذكر الاحتمالات والافتراضات، وسأحاول من خلال هذا المطلب مناقشة هذه الأقوال وأدلتها.

مناقشة الاحتمالات المذكورة حول الكتاب:

كل الاحتمالات المذكورة حول عنوان الكتاب فيها نظر، وبيان ذلك كالآتي:

أ ـ لابن المواق كتابان هما "المآخذ الحفال" و "بغية النقاد": وهذا قول فيه نظر، فالاختلاف في الاسم لا يدل على تعدد المسمى، كما أن من ترجم لابن المواق لم يذكر له إلا تعقبا واحدا على كتاب شيخه ابن القطان، ورد الحسين آيت السعيد هذا الاحتمال بقوله: "ويستبعد أن يصنف ابن المواق مصنفين على كتاب واحد، إلا على تقدير تقدم أحدهما وتأخر الآخر، أو على اعتبار اختصار أحدهما من الآخر، وإذا كان الأمر على هذا المعنى فبغية النقاد اختصار من المآخذ الحفال لأن اسم المآخذ الحفال ينبئ بكبر حجمه وبغية النقاد حجمه صغير نوعا ما"، وقول الدكتور الحسين آيت السعيد في استبعاد تصنيف مصنفين على كتاب واحد صحيح، غير أن الاحتمالين الذين ذكرهما بعيدان عن الواقع:

. فقوله: " إلا على تقدير تقدم أحدهما وتأخر الآخر" لا دليل عليه، وهو مخالف لما ذكره ابن رشيد من أن ابن المواق كتب مسودة كتابه ثم وافته المنية قبل إكمال تبييضه فأكمل هو تبييضه[1]، فالكتاب واحد غير متعدد، له مسودة ثم مبيضة، وليسا كتابين أحدهما متقدمٌ والآخر متأخرٌ.

ب . "بغية النقاد" مختصر من "المآخذ الحفال": وهو الاحتمال الثاني الذي ذكره الحسين آيت السعيد في قوله المتقدم ومال إليه أيضا الدكتور فاروق حمادة، وهذا أيضا قول فيه نظر، ثم إن قول الدكتور الحسين آيت السعيد إن "المآخذ الحفال" كبير الحجم و "بغية النقاد" صغير الحجم استنادا إلى اسم الكتابين غير صحيح، فهذا القول يحتاج إلى النظر في الكتابين ومقارنتهما ببعضهما البعض، أما نحن فلا نملك إلا نسخة واحدة لكتاب ابن المواق، وبالتالي فإن القول باختصار أحد الكتابين من الآخر مجرد تخمين بعيد لا دليل عليه.

ج . "بغية النقاد" هو اسم لكتابين أحدهما لابن المواق والثاني لابن رشيد، وهذا الاحتمال ذكره الدكتور إبراهيم بن الصديق واستبعده قائلا: "ويبعد أن يسمي ابن رشيد كتابه هذا باسم كتابٍ لمؤلف الأصل، إذ إن ذلك سيوقع في الخلط بينه وبين ابن المواق، اللهم إلا إن كان لا يعلم أن لابن المواق كتابا بهذا الاسم"[2]، وقوله صحيح في بيان خطأ هذا الاحتمال، ولكنه غير صحيح في نسبته كتابا مستقلا لابن رشيد مهما كان عنوانه كما سيأتي في مناقشة أدلة من نسبوا الكتاب إلى ابن رشيد.

د . مخطوطة الكتاب التي عثر عليها لا يمكن الجزم بنسبتها هل هي لابن رشيد أم هي لابن عبد الملك: وهذا القول ذكره الدكتور إبراهيم بن الصديق وهو قول بعيد عن الصواب، أما النسبة إلى ابن رشيد فستأتي مناقشتها في محلها، وأما النسبة إلى ابن عبد الملك فلا أساس لها من الصحة، فابن عبد الملك قال في ترجمة ابن المواق لما ذكر كتاب ابن القطان وتعقب ابن المواق عليه: "وقد عنيت بالجمع بين هذين الكتابين مضافين إلى سائر أحاديث الأحكام وعلى ترتيبها وتكميل ما نقص منها..."[3]، وما ذكره ابن عبد الملك لا ينطبق

---

[1] ينظر: ملء العيبة (٥/٥٠).

[2] علم علل الحديث (١/٣٩٥).

[3] الذيل والتكملة (٥/١٥١).

تماما على ما هو موجود في المخطوطة الموجودة من الكتاب، وقد رد هذا القول أيضا الدكتور الحسين آيت السعيد إلا أنه رجح أنها لابن رشيد[١]، وستأتي مناقشة قوله هذا في موضعها.

مناقشة الأدلة التي استدل بها المعاصرون على ترجيح نسبة الكتاب لابن رشيد حقيقة أو مجازا:

ترجع أدلة من نسب الكتاب إلى ابن رشيد إلى دليلين:

الدليل الأول: هو القول الذي نقله الكتاني في الرسالة المستطرفة عند حديثه على كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان قائلا: " وقد تعقب كتابه هذا... تلميذه الحافظ... ابن المواق... تعقبا ظهر فيه كما قال الشيخ القصار إدراكه ونبله وبراعة نقده، إلا أنه تولى تخريج بعضه من المبيضة ثم اخترمته المنية ولم يبلغ من تكميله الأمنية، فتولى تكميل تخريجه مع زيادة تتمات وكتب ما تركه المؤلف بياضا... ابن رشيد السبتي..."[٢].

وهذا القول في الحقيقة مزيج بين قولين أحدهما لابن عبد الملك، والثاني لابن رشيد.

قال ابن عبد الملك في ترجمة ابن المواق: "وله تعقب على كتاب... ظهر فيه إدراكه ونبله ومعرفته بصناعة الحديث واستقلاله بعلومه وإشرافه على علله وأطرافه وتيقظه وبراعة نقده واستدراكه"[٣].

وقال ابن رشيد عند كلامه على ابن المواق وكتابه: "وتولى رحمه الله تخريج بعضه من المبيضة ثم اخترمته المنية ولم يبلغ من تكميله الأمنية، فتوليت تكميل تخريجه مع زيادة تتمات وكتب ما تركه المؤلف بياضا، والله ينفع بذلك"[٤].

أما الشيخ القصار الذي ذكر الكتاني أنه قال هذا القول فلم أقف عليه ولم أعرف من هو، فلعله حدث تصحيف، والله أعلم.

---

[١] ينظر: بيان الوهم والإيهام (٣٣٢/١).

[٢] الرسالة المستطرفة (١٧٨).

[٣] الذيل والتكملة (١٥١/٥).

[٤] ملء العيبة (٥٠/٥).

وقد اختلفت فهوم المعاصرين لهذا القول، وكلها راجعة إلى أن ابن رشيد زيادةً على إكمال إخراج كتاب ابن المواق من المبيضة قام بإتمام هذا الكتاب إما في كتاب مستقل أو مع الكتاب الأصلي:

. فقال الدكتور محمد خرشافي: "ومن المعلوم أن أبا عبد الله بن المواق قد توفي رحمه الله قبل أن يتم إخراج كتابه من المبيضة، **فتولى إخراجه وتَتِمَّتَهُ ابن رشيد السبتي**، وهذا ما ذكره ابن القصار بقوله..."[١].

. وقال الدكتور الحسين آيت السعيد بعد نقله لكلام الكتاني السابق: "ثم قام العلامة المحقق... ابن رشيد السبتي **بتتمة هذا الكتاب على النسق الذي سار عليه ابن المواق**"[٢]، وقال بعدها في موضع آخر: "ويمكن أن يكون بغية النقاد اسما أطلقه ابن رشيد على كتاب ابن المواق **بعد تهذيبه وإضافته فيه ما أضاف**..."[٣].

. وقال الدكتور إبراهيم بن الصديق: "ثانيا: تعقبات ابن رشيد... وعمل ابن رشيد بالنسبة إلى كتاب ابن المواق هو كما تقدم تبييضه **وتتميمه، قال في "المستطرفة" عن كتاب ابن المواق**..."[٤].

. وقال الدكتور محمد مصلح الزعبي: "وذكر الكتاني أن ابن المواق تولى تخريج كتابه هذا من المبيضة ثم اخترمته المنية...، كما ذكر أن الحافظ... ابن رشيد السبتي... تولى تكميل تخريجه مع زيادة تتمات...، **ولعل هذه التتمة هي بغية النقاد**..."[٥].

مناقشة هذه الأقوال والفهوم:

كل هذه الأقوال فيها تحميل لقول ابن رشيد ما لا يحتمله، فابن رشيد قال: " فتوليت تكميل تخريجه مع زيادة تتمات وكتب ما تركه المؤلف بياضا"[٦]، فعمل ابن رشيد يتمثل فيما يلي:

أ. إكمال تخريج الكتاب وتبييضه، وهذه لا إشكال فيها.

---

[١] بغية النقاد النقلة، قسم الدراسة (١٩٤).

[٢] بيان الوهم والإيهام (٣٢٩/١).

[٣] بيان الوهم والإيهام (٣٣٠/١).

[٤] علم علل الحديث (٣٩٤/١).

[٥] ابن القطان الفاسي وأثره في مدرسة الحديث في المغرب (٢٢).

[٦] ملء العيبة (٥٠/٥).

ب ـ كتب ما تركه المؤلف بياضا، ومعناه كتابة النصوص أو الأحاديث التي بيض لها المؤلف، أي ترك مكانها بياضا، وهذا أيضا لا إشكال فيه وهو تابع لإكمال تخريج الكتاب.

ج ـ زيادة تتمات، وهنا يكمن الإشكال، وهذه اللفظة هي التي حُمِّلت فوق ما تحتمل، فابن رشيد زاد تتمات لكن ما مقدار هذه التتمات؟ هل هي قليلة أم كثيرة؟

والذي يظهر أنها مواضع قليلة، فإن قوله "مع زيادة تتمات" إشارة إلى قلتها، وواقع المخطوطة الموجودة شاهد بذلك، فتتمات ابن رشيد الموجودة في القطعة المعثور عليها عددها ثلاثة فقط[1]، ومُشَارٌ إليها بالرمز (ش)، فكيف يمكن أن يقال إن ابن رشيد كتب تتمة على كتاب ابن المواق، أو أنه هذب كتابه، أو أنه تمم كتابه وسار على نفس منواله...، فقول ابن رشيد لا يحتمل كل هذا، ثم إن واقع المخطوطة المعثور عليها يفند ذلك.

فإن قيل: إن القطعة المعثور عليها من الكتاب مبتورة من أولها وآخرها، فيمكن أن تكون التتمة في آخر الكتاب وفقدت مع الجزء المفقود.

والجواب أن هذا الاحتمال بعيد وكلام ابن رشيد يرده، فابن رشيد ذكر أنه أكمل تخريج كتاب ابن المواق وتبييضه، وهذا فيه دليل على أن ابن المواق أكمل كتابه في المسودة، ثم لما بدأ بتبييضه مات قبل أن يكمل ذلك فأكمل ابن رشيد عمله، ولو كان الكتاب ناقصا لذكر ابن رشيد أنه أكمله، لأن ابن رشيد بَيَّنَ ما قام به بدقة وهو:

أ ـ إكمال تخريجه.

ب ـ كَتْب ما تركه المؤلف بياضا.

ج ـ زيادة تتمات.

وهذه التتمات الثلاث الموجودة بين أيدينا هي عبارة عن تعقبات واستدراكات على ابن القطان وابن المواق، ولو قدرنا أن الجزء المفقود من بغية النقاد هو النصف فإن التتمات ستكون بالتقريب ضعف الموجود

[1] ذكر الدكتور محمد خرشافي موضعين في قسم الدراسة (١٩٦)، وغفل عن موضع آخر موجود في اللوحة رقم (٦) من المخطوط.

أو أكثر بقليل، ولذلك يقال: إن ابن رشيد لما أكمل إخراج كتاب ابن المواق تعقب مواضع يسيرة ولم يجعلها في أثناء الكتاب بل اكتفى بالتنبيه عليها في الهامش كما هو موجود في المخطوط، والله أعلم.

الدليل الثاني: وهذا الدليل استدل به الدكتور إبراهيم بن الصديق في نسبة كتاب بغية النقاد" لابن رشيد السبتي، ودليله هو ما كتب على مخطوطة موجودة الآن على شبكة الألوكة ضمن مكتبة الدكتور محمد بن تركي التركي، وصورة اللوحة الأولى منها مكتوب فيها:

"بقية السفر الأول من "كتاب بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب (البيان) وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله" للإمام المحدث الراوية المتفنن الضابط محب الدين محمد بن رشيد الفهري السبتي المتوفى بفاس سنة ٧٢١ هـ رحمه الله ورضي عنه".

وهذه هي صورة اللوحة الأولى من هذه المخطوطة:

بغية النقاد (الأول من كتاب)
بُغْيَةُ النُّقَّادِ النُّقَلَةِ
بما اخل به كتاب (البيان) واغفله
أو ألم به مما تممه ولا كمله
للإمام المحدث الراوية المتقن الضابط عماد الدين
محمود رشيد بن اسمعيل التنوخي العامري سنة 721
رحمه الله ورضي عنه

وسماه مؤلفه في ترجمته من تاريخه (ملء العيبة) الآخذ بحجال السامية من ثمر مآخذ الاشكال، من شرح ما تضمنه كتاب (بيان الوهم من الاخلال والاغفال وما انطوى اليه من تتميم واكمال، مما نزل تعليقه الحافظ الناقد ابو عبد الله محمد ابن الامام يحيى ابي الوزان رحمه الله، على كتاب (بيان الوهم والايهام الواقعين في كتاب (الاحكام) الزمنبعه المحدث الحافظ ابو الحسن بن القطان، ونزل له ابو الوزان رحمه الله تخريج بعض ما البيضة، ثم اخترمته المنية، ولم يبلغ من تكميله الامنية فتوليت تكميل تخريجه، مع زيادة تتمات، وكتب ما تركه النزل بياضا، والله ينفع بذلك ... ما الجزء الخامس كثير الورقة العاشرة ووجه الورقة ١١ (الاسكوريال رقم ١٧٤٩ ما وجد على اول ورقة من الصورة المأخوذة عن الاصل المحفوظ بالاسكوريال ما الكتاب بخط الاستاذ الباحث ابراهيم الكتاني .م

مناقشة هذا الاستدلال:

أولا: لا بد من التنبيه إلى أن هذه المخطوطة ليست نسخة ثانية من الكتاب، بل هي نسخة مكتوبة عن النسخة الفريدة الموجودة للكتاب والموجودة في مكتبة الأسكوريال تحت رقم ١٧٤٩، وقد قارنت بين النسختين فوجدت أن المخطوطة الموجودة في مكتبة الدكتور تركي منقولة عن نسخة الأسكوريال حرفيا، وليس فيها أي زيادة أو نقصان، والفرق الوحيد بينهما أن نسخة الأسكوريال فيها (١٣٠) لوحة، أما نسخة الدكتور تركي ففيها (١٦٤) لوحة لأن خطها أكبر، أما المحتوى فمتطابق.

ثانيا: اللوحة الأولى التي تقدمت صورتها كتبت بخط مخالف للوحة الثانية التي فيها بداية المخطوط، مما يدل على أن كاتب اللوحة الأولى ليس هو ناسخ المخطوط.

ثالثا: كاتب هذه اللوحة هو الأستاذ: إبراهيم الكتاني كما ثبت في آخر فقرة من اللوحة الأولى التي تقدمت صورتها ومكتوب فيها: "بخط الأستاذ الباحث إبراهيم الكتاني".

كما أن الأستاذ إبراهيم بن الصديق صرح بذلك أيضا عندما قال: " وقد عثر الأستاذ الباحث الشيخ محمد بن إبراهيم الكتاني رئيس قسم المخطوطات بالخزانة العامة بالرباط على قطعة يفترض أنها من كتاب ابن رشيد هذا، وصورها لي وسمح لي شكر الله سعيه وأجزل له المثوبة بتصويرها، وقد كتب على واجهة القطعة التي عثر عليها ما يلي: "السفر الأول من كتاب بغية النقاد النقلة..."، وسماه ابن رشيد في الجزء الخامس من ملئ العيبة "المآخذ الحفال... هذا ما كتبه الأستاذ الكتاني على واجهة القطعة"[1]، ولعل الدكتور إبراهيم بن الصديق وَهِم في اسمه فقال: محمد بن إبراهيم الكتاني، لأن المثبت في المخطوطة بخط يده: إبراهيم الكتاني، والله أعلم.

وبالتالي فإنه لا دليل في هذه المخطوطة على أن كتاب "بغية النقاد" من تأليف ابن رشيد، بل هو رأي الباحث إبراهيم الكتاني.

المطلب الرابع: القول الراجح في اسم الكتاب ومؤلفه

بعد استعراض مذاهب العلماء والباحثين حول الكتاب وعنوانه ومؤلفه، نلاحظ اختلافا شديدا واضطرابا كبيرا في الأقوال والاحتمالات، وبعد النظر في أقوال هؤلاء العلماء ومناقشتها ثم النظر في مخطوطة الكتاب الموجودة وتأملها وتفحصها توصلت إلى نتيجة . أراها الأقرب للصواب . مغايرة لجميع الأقوال السابقة وهي:

كتاب "بغية النقاد النقلة..." من تأليف ابن المواق، والكتاب بهذا الاسم هو مسودة الكتاب التي كتبها ابن المواق ابتداء.

كتاب "المآخذ الحفال..." هو نفسه كتاب "بغية النقاد النقلة..."، وابن المواق هو الذي غَيَّر اسمه عند إخراج الكتاب وتبييضه.

ولذلك يقال إن "بغية النقاد النقلة" هو عنوان مسودة الكتاب، و"المآخذ الحفال..." هو عنوان مبيضة الكتاب.

---

[1] علم علل الحديث (١/٣٩٤).

أدلة هذا القول:

١ ـ عند النظر في المخطوطة نلاحظ مجموعة من الأقوال والعبارات التي سنذكرها ثم نبين ماذا تفيدنا في مسألتنا، ومن هذه الأقوال والعبارات:

أ ـ كتب في نهاية المخطوطة: "كمل السفر الأول من كتاب "**بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله**"، ويتلوه السفر الثاني، وفي باب أحاديث أغفل نسبتها إلى المواضع المخرجة منها، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله، اهـ."

ثم كتب بجانبها: "عُورض بأصله فصح بصحته إن شاء الله تعالى والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى".

ب ـ كُتِب في نهاية اللوحة السادسة الوجه (ب): "ثبت هنا بخط المؤلف رحمه الله: اكتبه بكماله، إشارة إلى الحديث".

ج ـ كُتب في نهاية تعقيب ابن رشيد الذي كان مكتوبا في وريقة صغيرة مع أصل المؤلف ـ ولما نسخ الناسخ الأصل كتبه بعد الموضع الذي تعقب فيه ابن رشيد في أثناء الكتاب ـ: "اهـ من خط ابن رشيد، قلت: سمعت...، قاله ابن التجيبي وفقه الله" وهذا التعقيب موجود في اللوحة (٢٦) الوجه (ب)، واللوحة (٢٧) الوجه (أ).

د ـ كتب في بداية الحديث الأول في اللوحة الأولى من المخطوطة في الهامش: "يُؤَخَّر".

هـ ـ كتب في اللوحة (٧) الوجه (أ) في الهامش: "يكتب هنا حديث... من الأصل"، (والتتمة غير واضحة).

و ـ كتب في اللوحة (٨) الوجه (أ) في الهامش: "حديث (إذا قاء أحدكم) مقدم على حديث (السواك) وحديث (مضاجعة الحائض) من الأصل" (التتمة غير واضحة، وقد استعنت على قراءة هذا الهامش وغيره بمخطوطة الأستاذ تركي).

ز ـ كتب في اللوحة (١٨) الوجه (ب) في الهامش: "ثبت إخبارة في الأصل نصها: يُثبت قبل الفصل قوله (وذكر فيما رده بالانقطاع) إلى قوله (لكان الحديث منقطعا) ثم يتصل به قوله ..."وهو نص طويل، ثم كتب خلفه: "ثبت في الأصل: هنا موضع الحديث (العلم...)" (التتمة غير واضحة).

ح ـ كتب في اللوحة (٤٤) الوجه (ب) في الهامش: "كان هذا الحديث مكتوبا إثر حديث (كفن حمزة في نمرة) وكتب عليه المؤلف: يقدم في أول الفصل...".

والهوامش كثيرة ومتنوعة ونكتفي منها بما نقلنا، ونستفيد من هذه النقول ما يلي:

ـ أن هذه المخطوطة معارضة بأصل المؤلف الذي هو ابن المواق، والدليل أن الناسخ كان ينقل ما يجده في الأصل كقوله (كذا في الأصل) أو (وكتب عليه المؤلف)... ، ولما نقل تعقيب ابن رشيد قال (اهـ من خط ابن رشيد)، فدل على أن المؤلف هو ابن المواق وأن الأصل المنقول منه لابن المواق، ولو كان لابن رشيد لما احتاج أن يميز نقله وتعقيبه، وأيضا فإن هناك مواضع يصرح فيها مؤلف الكتاب بتتلمذه على ابن القطان كقوله: "وهكذا تلقيناه عن شيخنا عند قراءة كتاب (البيان) عليه"[1]، ومعلوم أن ابن المواق هو تلميذ ابن القطان وليس ابن رشيد.

أما ناسخ المخطوطة فيغلب على الظن أنه ابن التجيبي، ولم أظفر بترجمته، والله أعلم

ـ نستفيد أيضا دقة الناسخ في نقل كل ما يجده في الأصل من تنبيه أو إشارة إلى تقديم موضع أو تأخيره...، وإذا كانت عنايته بالهوامش فائقة فإن عنايته بمتن الكتاب وعنوانه أكبر، وعنوان الكتاب "بغية النقاد..." مذكور في آخر المخطوطة المقابلة بالأصل، ولا يتصور أن يضعه الناسخ من تلقاء نفسه، بل هو عنوان مكتوب في الأصل الذي نقل منه وهو أصل المؤلف، فدل على أن المؤلف هو واضع العنوان.

ـ نستفيد من كثرة الهوامش التي فيها التقديم والتأخير لأحاديث الكتاب أن هذه النسخة مسودة، وهي التي كتبها ابن المواق ابتداء، ومعلوم أن المسودة يكثر فيها التغيير والتبديل والتقديم والتأخير لأنها اللبنة الأولى للكتاب.

---

[1] بغية النقاد النقلة (١/٣٠٥).

. نستفيد من قول الناسخ "كمل السفر الأول..." أن مسودة الكتاب التي نقل منها كاملة، لأنه نسخ السفر الأول كاملا ثم قال يتلوه السفر الثاني في باب...، وهذا دليل على أن ابن رشيد لم يجد كتاب ابن المواق ناقصا فأكمله وتممه، وإنما قام بإكمال إخراجه فقط وكتب تعقيبات في مواضع رأى فيها رأيا مخالفا أو تنبيها مهما....

٢ ـ أما الدليل الثاني فهو قول ابن رشيد الذي تقدم ذكره ونعيده هنا لفائدته وأهميته، قال رحمه الله: "وقد وقفت على كلام جيد في المحاكمة بين هذين القولين في كتاب "**المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم من الإخلال أو الإغفال وما انضاف إليه من تتميم أو إكمال**" مما تولى تعليقه الحافظ الناقد أبو عبد الله محمد بن الإمام أبي يحيى بن المواق رحمه الله على كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، الذي صنفه المحدث الحافظ أبو الحسن ابن القطان، وتولى رحمه الله تخريج بعضه من المبيضة ثم اخترمته المنية ولم يبلغ من تكميله الأمنية، فتوليت تكميل تخريجه مع زيادة تتمات وكتب ما تركه المؤلف بياضا، والله ينفع بذلك""[1].

. ونستفيد من هذا النص أن تسمية الكتاب بـ "المآخذ الحفال..." كان من طرف مؤلفه وهو ابن المواق، وهي نسبة صحيحة من ابن رشيد وهو عالم محقق مدقق وقف على الكتاب وعَايَنَهُ.

. ونستفيد من هذا النص أيضا أن ابن رشيد نقل كلامه من مبيضة الكتاب، سواء كان الكلام الذي نقله من الجزء الذي بيضه المؤلف أو من الجزء الذي أكمل هو تبييضه، فإن العنوان "المآخذ الحفال..." هو عنوان مبيضة الكتاب التي وقف عليها وأكمل تبييضها.

٣ ـ أما الدليل الثالث فهو التشابه بل التماثل في مضمون العنوانين المذكورين للكتاب مما يدل على خروجهما من مشكاة واحدة، وبيان ذلك كالتالي:

. " **بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله**".

. "**المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم من الإخلال أو الإغفال وما انضاف إليه من تتميم أو إكمال**".

---

[1] ملء العيبة (٥/٤٩).

أ ـ "بغية النقاد النقلة" تقابل "المآخذ الحفال السامية" وهما يفيدان أن موضوع الكتاب تعقب واستدراك وَرَدٌّ.

ب ـ "فيما أخل به كتاب البيان وأغفله" تقابل "عن مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم من الإخلال أو الإغفال"، وهما يفيدان أن الكتاب المردود عليه هو كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي، ويفيدان أن موضوع الرد سيكون في المسائل التي أخل أو أخطأ ابن القطان في بيانها أو المواضع التي أغفل بيانها أصلا.

ج ـ "أو ألم به فما تممه ولا كمله" تقابل "وما انضاف إليه من تتميم أو إكمال" وهما يفيدان أن الجانب الثاني من موضوع هذا الكتاب هو تتمة وتكملة المواضع التي بينها ابن القطان بيانا صحيحا ولكنه لم يكمل بيانها أو لم يستوعب بيانها.

ومن خلال ما سبق يتبين تطابق مضمون العنوانين، ويدل على أن كاتبهما واحد، والله أعلم.

اعتراض وجوابه:

قد يقال إن عادة ابن المواق في تسمية كتبه الاختصار وعدم التطويل كما تقدم في ذكر مؤلفاته: شرح الموطأ، شرح مقدمة مسلم، شيوخ الدارقطني، أما ابن رشيد فعناوين كتبه طويلة كـ "ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة" وكـ "السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن"...، وغيرها من مؤلفاته، والعنوانان المذكوران لكتاب ابن المواق على شاكلة عناوين ابن رشيد، فلعل ابن رشيد هو من وضع العنوانين.

والجواب أن هذا الاحتمال بعيد جدا والدليلان السابقان ينفيانه، ثم إن مؤلفات ابن المواق تتابع الناس على ذكرها نقلا عن ابن عبد الملك، وابن عبد الملك فيما ظهر لي ـ والله أعلم ـ لم يقصد ذكر عناوين كتبه، وإنما قصد بيان مواضيع ومضمون كتبه، والدليل على ذلك أنه لما ذكر كتاب ابن المواق الذي نحن بصدد تحقيق عنوانه قال: "وله تعقب على كتاب شيخه..."[1]، ولم يذكر اسمه ولو اختصارا، ولذلك فإن الاحتمال المذكور مردود، والله أعلم.

[1] الذيل والتكملة (٥/١٥١).

خلاصة:

من خلال ما تقدم بيانه نلاحظ أن هناك اختلافا كبيرا في ضبط عنوان كتاب ابن المواق هل هو "بغية النقاد النقلة" أو "المآخذ الحفال السامية"، وهل مؤلفه هو ابن المواق أو ابن رشيد أو ابن عبد الملك، أو أن ابن المواق ألف كتابا وابن رشيد ألف الكتاب الثاني، أو أن ابن المواق ابتدأ التأليف ولم يكمله فأكمله ابن رشيد، إلى غير ذلك من الأقوال المختلفة.

وبعد الدراسة المتأنية المتفحصة أمكن الوصول إلى نتيجة يمكن القول إنها أقرب الأقوال، وأنها نتيجة تجمع شتات الأقوال وتنفي الغموض والاضطراب عنها، وهي أن ابن المواق كتب مسودة الكتاب ووضع لها عنوانا هو "بغية النقاد النقلة..." ثم بيَّض الكتاب وغير له عنوانه إلى "المآخذ الحفال السامية..." ولكنه توفي قبل أن يكمل تبييض الكتاب، فتولى مهمة إكمال تبييض الكتاب . وليس إكمال الكتاب لأن الكتاب كامل . ابن رشيد السبتي، وقد رأى ابن رشيد بعض النقص في كتاب ابن المواق فتعقبه في تلك المواضع، وهذه التعقبات هي التتمات التي أضافها للكتاب.

وبهذا القول تجتمع الأقوال ويزول الإشكال بإذن الواحد المتعال، والله أعلم.

المطلب الخامس: شرح العنوان

تقدم الكلام في تحقيق اسم الكتاب الموجود بين أيدينا أنه (بُغْية النُّقَّاد النَّقَلَة فيما أَخَلَّ به كتاب البيان وأهمله أو أَلَمَّ به فما تَمَّمَه ولا كَمَّله) ومن تمام البيان والفائدة سنقوم بشرح مفردات هذا العنوان، ثم نحاول بعد ذلك معرفة هل يتطابق مضمون الكتاب مع عنوانه أم لا؟

وأول ما نبدأ به هو شرح مفردات العنوان:

ـ **بغية:** والبُغيةُ: مصدر الابتغاء، تقول: هو بُغْيَتي، أي: طلبتي، وبَغَيْتُ الشّيء أَبغيه بُغاء، وابتغيته: طلبته[1].

وتوجد كتب كثيرة بهذا الاسم مثل: بغية الوعاة، بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس لأبي جعفر الضبي (٥٩٩هـ)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والوعاة للسيوطي (٩١١هـ).

---

[1] ينظر: العين (٤/٤٥٣)

ـ **النقاد**: جمع ناقد، من النقد، ويرجع معنى النقد في اللغة إلى معنيين هما:

أ ـ التمييز: قال ابن منظور: " النَّقْدُ تَمْيِيزُ الدراهِم...، ونَقَدْتُ الدَّرَاهِمَ وانتَقَدْتُها إِذا أَخْرَجْتَ مِنْهَا الزَّيْفَ"(١).

ب ـ المناقشة: قال زين الدين الحنفي: "(نَقَدَ) الدَّرَاهِمَ وَ (انْتَقَدَهَا) أَخْرَجَ مِنْهَا الزَّيْفَ وَبَابُهُمَا نَصَرَ...، وَ (نَاقَدَهُ) نَاقَشَهُ فِي الْأَمْرِ"(٢).

وقد استعمل المحدثون هذا المصطلح في كلامهم، ومن ذلك ما رواه الخطيب البغدادي بإسناده إلى عمرو الناقد أنه قال: " قدم سليمان الشاذكوني بغداد فقال لي أحمد بن حنبل: اذهب بنا إلى سليمان نتعلم منه نقد الرجال"(٣).

ولكثرة دوران هذا المصطلح عند المحدثين نظريا وتطبيقيا سمي المشتغل به ناقدا، قال السمعاني: "الناقد: بفتح النون وكسر القاف وفي آخرها الدال المهملة، هذه اللفظة لجماعة من نقاد الحديث وحفاظه، لقبوا به لنقدهم ومعرفتهم..."(٤).

ومن الكتب التي تحمل هذا اللفظ كتاب ابن شاهين (٣٨٥هـ): ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه.

ـ **النقلة**: جمع نَاقِل من نَقَل، قال الزبيدي: "(نَقَلَهُ) يَنْقُلُهُ نَقْلاً: حَوَّلَهُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلى مَوْضِعٍ فَانْتَقَلَ"(٥)، وقال الزمخشري: "ومن المجاز: نقل الحديث، وهم نقلة الأخبار"(٦).

ومن الكتب التي في أسمائها هذه اللفظة: المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم لعبد الغني الأزدي (٤٠٩هـ)، التكملة لوفيات النقلة للمنذري (٦٥٦هـ).

---

(١) لسان العرب (٤٢٥/٣).

(٢)(٢) مختار الصحاح (٣١٧/١).

(٣) تاريخ بغداد (٥٥/١٠).

(٤) الأنساب (١٦/١٣).

(٥) تاج العروس (٢٣/٣١).

(٦) أساس البلاغة (٣٠١/٢).

ـ **أخل**: قال الفيومي: "و"أَخَلَّ" الرجل بكذا تركه ولم يأتِ به و"أَخَلَّ" بالمكان تركه ذا خلل منه و"أَخَلَّ" بالشيء قصّر فيه"[١]، وقال أبو عبد الله بن بطال الركبي (٦٣٣هـ): "الإخلال: الإفساد"[٢].

فالإخلال بالشيء يطلق على التقصير فيه، أو على إفساده.

ومن الكتب التي وقفت عليها وفيها هذا اللفظ: قوارع القرآن وما يستحب ألا يخل بقراءته كل يوم وليلة لأبي عمرو الجوري النيسابوري (٤٢٧هـ) والإخلال في هذا الموضع هو التقصير.

ـ **كتاب البيان**: هو كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي.

ـ **أهمله**: من أهمل الشيء قال الأزهري: "وأمرٌ مُهْمَل: مَتْرُوك"[٣].

ومن الكتب التي في عناوينها هذه اللفظة: تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي عليّ الغساني.

ـ **أَلَمَّ به**: قال الفيومي: "وَأَلَمَّ الرَّجُلُ بِالْقَوْمِ إلْمَامًا أَتَاهُمْ فَنَزَلَ بِهِمْ، وَمِنْهُ قِيلَ: أَلَمَّ بِالْمَعْنَى إذَا عَرَفَهُ"[٤].

ومن الكتب التي في عنوانها هذه اللفظة كتاب: الإلمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق العيد (٧٠٢هـ).

ـ **تممه**: من تَمَّ يُتِمُّ، قال ابن فارس: "(تم) التاء والميم أصلٌ واحدٌ منقاس، وهو دليلُ الكمال. يقال تمَّ الشيءُ، إذا كَمَل"[٥].

ـ **ولا كمله**: من الكمال، قال الزبيدي: "الكَمَال: التَّمامُ، وهما مُتَرادِفان، كَمَا وَقَعَ فِي الصِّحاح وغيرِه، وَقد فَرَقَ بَينهمَا بعضُ أربابِ الْمعَانِي..."[٦]، وقال في موضع آخر: "وَقَالَ جماعةٌ: التّمامُ: الإِتْيانُ بِمَا نَقَص من الناقِص، والكَمالُ: الزِّيادةُ على التَّمامِ..."[٧].

---

[١] المصباح المنير (٩٦).
[٢] النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب (١/١٣٠).
[٣] تهذيب اللغة (٦/١٧٠).
[٤] المصباح المنير (٢/٥٥٩).
[٥] مقاييس اللغة (١/٣٣٩).
[٦] تاج العروس (٣٠/٣٥٢).
[٧] تاج العروس (٣١/٣٣٢).

والكتب التي في عناوينها هذه اللفظة كثيرة جدا، لأن من أغراض التأليف الإتمام والإكمال، وقَلَّ مصنف إلا وفيه نقائص كملها من جاء بعده إما في كتاب مستقل وإما في كتاب يسميه إكمالا للكتاب الأصل، ومن أمثلة ذلك: إكمال تهذيب الكمال لعلاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (٧٦٢هـ)، وتكملة إكمال الإكمال في الأسماء والأنساب والألقاب لابن الصابوني (٦٨٠هـ).

ومن خلال ما تقدم يتضح أن ابن المواق يقصد من عنوان كتابه أنه كتاب يجد فيه علماء الحديث والمهتمون بنقد أسانيد الأحاديث ومتونها بغيتهم وما يطلبونه من المسائل التي غفل عن بيانها ابن القطان الفاسي في كتابه (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام) أو المسائل التي أخل بها وقصر في بيانها، أو المسائل التي نبه إليها ولكنه لم يكمل بيانها ولم يستوف دراستها، كل هذا سيجده الناقد المحدث في هذا الكتاب، وإذا أردنا أن نتأكد من هذا الأمر سنحاول ضرب بعض الأمثلة من الكتاب:

١ ــ قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي: " كل ما ذكر ع~ في هذا صحيح، ولكنه أغفل وهما آخر من هذا الباب..."[١].

٢ ــ وقال أيضا: " وأما ما ذكره رابعا فصواب أيضا، ولكنه لحقه في إغفال لرواية كان إليها شديد الحاجة، فأردت التنبيه على ما أغفل منها"[٢]

٣ ــ وقال أيضا: " وقع له في هذا الحديث إخلال، وفي الكلام عليه إغفال: أما الإخلال...، وأما الإغفال..."[٣].

٤ ــ تقدم أن العلماء اختلفوا هل التمام والكمال بمعنى واحد أم أن بينهما اختلافا، وتقدم أن الزبيدي قال: " وَقَالَ جماعةٌ: التّمامُ: الإِتْيانُ بِمَا نَقَص من الناقِص، والكَمالُ: الزِّيادةُ على التَّمامِ..."[٤]، وعلى هذا التفريق يكون الكمال زيادة على التمام، ومن الأمثلة في كتاب ابن المواق على هذا قوله: " وقوله فيه (روح أبو شبيب)، قد تولى ع~ بيانه في باب التغيير في الأسماء والأنساب، وسيأتي هنالك مزيد بيان في هذا الحديث إن شاء الله"[٥].

---

[١] بغية النقاد النقلة (٣٧/١).

[٢] بغية النقاد النقلة (١٤٥/١).

[٣] بغية النقاد النقلة (٤٢٤/١).

[٤] تاج العروس (٣٣٢/٣١).

[٥] بغية النقاد النقلة (٢٦٤/١).

فابن القطان أَلَمَّ بالمسألة وبَيَّنها أي إنه بينها بيانا تاما، ولكن ابن المواق وعد بمزيد بيان، وهو زيادة على التمام.

٥ ــ ذكر ابن المواق أن ابن القطان الفاسي بين خطأ عبد الحق الإشبيلي فقال: "وقال في حديث ابن عباس... قولا حسنا بين فيه وهم ق~ بيانا شافيا فأجاد -رَحِمَهُ اللهُ- ما شاء، ولكن بقي عليه فيه أمران: أحدهما خلل وقع في اسم راو من رواته، والثاني: الكلام على هذا الحديث وتبيين علته، أما الأول..."[1].

وهذا الموضع إذا أردنا تصنيفه صنفناه في باب الإتمام على القول بالتفريق بين الإتمام والإكمال أو في باب الإتمام والإكمال على مذهب من لا يفرق بينهما، فابن المواق رأى كلام ابن القطان كلاما حسنا ولكنه كلام ناقص تنقصه بعض الأمور فزادها عليه وتممها.

وهذه نماذج وأمثلة من كتاب ابن المواق تدل على مطابقة العنوان للمضمون مطابقة تامة، وهذه الأمثلة ليست سوى نماذج قليلة لجهد ابن المواق في كتابه وإبداعه فيه، فالناظر في هذا الكتاب يجد فيه بغيته في جميع أبوب علوم الحديث المختلفة: مصطلح الحديث، فقه الحديث، علل الحديث، علم الرجال والجرح والتعديل...، ويجد في هذا الكتاب أيضا تطبيقا عمليا لكثير من القواعد النظرية في علوم الحديث المختلفة.

والخلاصة أن كتاب ابن المواق كتاب حافل مفيد، وسيأتي في ثنايا الرسالة ما يبين هذا الأمر بوضوح أكبر إن شاء الله تعالى.

---

[1] بغية النقاد النقلة (١/١٥٢).

المبحث الخامس: تقسيم وترتيب كتاب بغية النقاد

قيمة الكتاب ترتبط أساسا بموضوعه ومحتواه، والمكتبة الإسلامية مليئة بالكتب الثمينة والمصنفات القيمة في موضوعها ومحتواها، ولكن كثيرا من هذه الكتب نقصت قيمتها لأمور خارجية، وهي أمور شكلية فنية ترجع إلى سوء التبويب والترتيب... مما يشتت ذهن القارئ ويُصَعِّب عليه الاستفادة من الكتاب، وهذا ما جعل العلماء منذ القديم يصنفون مصنفات يهذبون فيها كتب غيرهم من العلماء أو يرتبونها أو... بهدف تسهيل الانتفاع بها.

ومن الأمور الشكلية والفنية المعاصرة التي تنقص من قيمة الكتاب وتصعب الاستفادة منه سوء الطباعة والإخراج، وكم من كتاب عظيم أفسدته المطابع التجارية، وأفسده المحققون الذين لا يهمهم إلا الدنانير التي يجنونها من وراء ما يسمونه تحقيقا وهو في الحقيقة...

وكتاب "بغية النقاد النقلة" لابن المواق من الكتب التي لا نقول أفسدها المحققون، فمحقق الكتاب الدكتور محمد خرشافي قام بجهد كبير في إخراج الكتاب وتحقيقه، ولكن رغم كل هذا الجهد الكبير فقد اعترت الكتاب بعض النقائص التي جعلت الاستفادة من الكتاب صعبة نوعا ما، ومن ذلك أن المحقق أخرج الكتاب سَرْدًا كما هو موجود في المخطوطة، من غير فصل بين الأحاديث بأبواب أو فصول مع أن في صنيع ابن المواق في كتابه ما يدل على أن له ترتيبا معينا سار عليه.

ورغم أن المحقق ذكر في قسم الدراسة فصلا سماه "أنواع التعقبات في كتاب بغية النقاد" وذكر فيه أنواع التعقبات مع ذكر رقم الأحاديث التي تدخل تحت ذلك النوع، فمثلا يقول:

الزيادة في الأسانيد وقعت في النصوص التالية: ١ – ٢ – ٣ ...

النقص في الأسانيد أو ادعاؤه يوجد في النصوص التالية: ٦ – ١٢ ...[١]

رغم هذا الجهد الطيب في بيان أنواع التعقبات في كتاب ابن المواق وبيان مواضعها إلا أن ذلك التقسيم الذي ذكره لم نجد له أثرا في النص المحقق، إضافة إلى أن المحقق لم يبين في قسم الدراسة منهج ابن المواق في ترتيب كتابه، والكتاب كما هو معلوم لا توجد منه إلا نسخة واحدة وهي ناقصة من أولها ومن آخرها وهو

[١] ينظر: بغية النقاد النقلة، قسم الدراسة (٢٠٥).

ما يحتم علينا بيان منهجه في ترتيب كتابه حتى نعطي مفاتيح تعين القارئ وتسهل له الاستفادة من هذا الكتاب.

وسنحاول في هذا المبحث معالجة هذه القضية من خلال المطالب الأربعة الآتية:

المطلب الأول: طريقة ترتيب ابن القطان لكتابه:

ألف ابن القطان كتابه "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" لبيان أوهام عبد الحق الإشبيلي في كتابه "الأحكام الوسطى"، وقسم كتابه هذا إلى قسمين هما: الأوهام التي ترجع إلى نقله، والأوهام التي ترجع إلى نظره، وهذا التقسيم ذكره ابن القطان في مقدمة كتابه ونص عليه[1]:

أولا: الأوهام التي ترجع إلى نقله: وقسمه إلى اثني عشر بابا هي:

١. باب الزيادة في الأسانيد.

٢ . باب ذكر النقص في الأسانيد.

٣ – باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها.

٤ – باب ذكر أحاديث، يوردها من موضع عن راو، ثم يردفها زيادة أو حديثا، من موضع آخر، موهما أنها عن ذلك الراوي، أو بذلك الإسناد، أو في تلك القصة، أو في ذلك الموضع، وليس كذلك.

٥ – باب ذكر أحاديث، يظن من عطفها على أخر، أو إردافها إياها أنها مثلها في مقتضياتها، وليست كذلك.

٦ – باب أشياء مفترقة تغيرت في نقله أو بعده عما هي عليه.

٧ – باب ذكر رواة تغيرت أسماؤهم، أو أنسابهم، عما هي عليه.

٨ – باب ذكر أحاديث أوردها ولم أجد لها ذكرا، أو عزاها إلى مواضع ليست هي فيها، أو ليست كما ذكر.

٩ – باب ذكر أحاديث أوردها على أنها مرفوعة، وهي موقوفة أو مشكوك في رفعها.

١٠ – باب ذكر ما جاء موقوفا، وهو في الموضع الذي نقله منه مرفوع.

١١ – باب ذكر أحاديث أغفل نسبتها إلى المواضع التي أخرجها منها.

---

[1] ينظر: بيان الوهم والإيهام (١٣/٢).

١٢ – باب ذكر أحاديث أبعد النجعة في إيرادها، ومتناولها أقرب وأشهر.

ثانيا: الأوهام التي ترجع إلى نظره: وقسمه إلى تسعة عشر بابا هي:

١ – باب ذكر أحاديث أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة أو مشكوك في اتصالها.

٢ – باب ذكر أحاديث ردها بالانقطاع وهي متصلة.

٣ – باب ذكر أحاديث، ذكرها على أنها مرسلة لا عيب لها سوى الإرسال، وهي معتلة بغيره، ولم يبين ذلك منها.

٤ – باب ذكر أحاديث أعلها برجال، وفيها من هو مثلهم، أو أضعف، أو مجهول لا يعرف.

٥ – باب ذكر أحاديث أعلها بما ليس بعلة، وترك ذكر عللها.

٦ – باب ذكر أحاديث، أعلها ولم يبين من أسانيدها مواضع العلل.

٧ – باب ذكر أحاديث سكت عنها مصححا لها، وليست بصحيحة.

٨ – باب ذكر أحاديث سكت عنها، وقد ذكر أسانيدها أو قطعا منها، ولم يبين من أمرها شيئا.

٩ – باب ذكر أحاديث، أتبعها منه كلاما يقضى ظاهره بتصحيحها، وليست بصحيحة.

١٠ – باب ذكر أحاديث، أتبعها منه كلاما لا يبين منه مذهبه فيها، فنبين أحوالها، من صحة، أو سقم، أو حسن.

١١ – باب ذكر أحاديث أوردها على أنها صحيحة أو حسنة، وهي ضعيفة من تلك الطرق، صحيحة أو حسنة من غيرها.

١٢ – باب ذكر أحاديث ضعفها من الطرق التي أوردها منها وهي ضعيفة منها، صحيحة أو حسنة من طرق أخر.

١٣ – باب ذكر أحاديث ضعفها، وهي صحيحة أو حسنة، وما أعلها به ليس بعلة.

١٤ – باب ذكر أحاديث ضعفها، ولم يبين بماذا؟ وضعفها إنما هو الانقطاع أو توهمه.

١٥ – باب ذكر أمور جميلة من أحوال رجال يجب اعتبارها، فأغفل ذلك أو تناقض فيه.

١٦ – باب ذكر رجال لم يعرفهم، وهم ثقات، أو ضعاف، أو مختلف فيهم.

١٧ – باب ذكر أحاديث، عرف ببعض رواتها، فأخطأ في التعريف بهم.

١٨ – باب ذكر رجال ضعفهم بما لا يستحقون، وأشياء ذكرها من غيره محتاجة إلى التعقب.

١٩ – باب ذكر أحاديث، أغفل منها زيادات مفسرة، أو مكملة، أو متممة.

المطلب الثاني: استفادة ابن المواق في ترتيب كتابه من ترتيب كتاب ابن القطان:

لما كان الخطأ ملازما للإنسان مهما علا كعبه وارتفع شأنه فقد وقع ابن القطان أيضا في بعض الأوهام والأخطاء في رده على عبد الحق الإشبيلي، فتعقبه تلميذه ابن المواق في كتاب سماه: "**بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله**"، وسنحاول بيان استفادة ابن المواق في ترتيب كتابه من ترتيب ابن القطان تنظيرا ثم تطبيقا.

أولا: استفادته منه بناء على النظر:

وهو ما يمكن استنتاجه من عنوان كتاب ابن المواق، فعنوان كتابه يوحي بأنه سلك مسلك شيخه ابن القطان وحذا حذوه في ترتيب كتابه، وبيان ذلك ما يلي:

. قوله: "فيما أخل به كتاب البيان وأغفله" يفهم منه أن ابن القطان حدث له خلل عند بيان بعض الأحاديث، وحدث له أيضا إغفال لبعض المواضع والأحاديث التي يصح أن تدخل في الأبواب التي عقدها لبيان الأوهام فيها، ولا شك أن إصلاح هذا النقص وبيان ذلك الإغفال من قبل ابن المواق سيكون على نفس شاكلة رد ابن القطان على عبد الحق الإشبيلي وبنفس ترتيبه.

قوله: "أو ألَمَّ به فما تممه ولا كمله" يفهم منه أن ابن القطان ذكر بعض الأوهام لكنه لم يكمل بيانها أو لم يستوعب دراستها، فكملها وتممها ابن المواق، ولا شك أن هذا الإكمال والإتمام سيكون في نفس تلك الأبواب التي لحق فيها النقصُ ابنَ القطان، ومعنى هذا أن ترتيب كتابه سيكون مثل ترتيب كتاب شيخه ابن القطان.

ثانيا: استفادته منه بناء على واقع الكتاب:

قد يبدو الكلام السابق في بيان استفادة ابن المواق من كتاب ابن القطان بناء على النظر كلاما نظريا فضفاضا يحتاج إلى أدلة تثبته، وأن مثل هذا الكلام يستأنس به فقط وليس دليلا في نفسه، لأن الدليل هو واقع الكتاب، وهذا كلام صحيح، ولكني تعمدت تقديم ذلك الكلام على الأدلة التطبيقية من الكتاب حتى أبين دقة ابن المواق في اختيار عنوان كتابه وتوفيقه في ذلك، حتى صار عنوانه مرآة لكتابه سواء من حيث الموضوع أو المضمون أو الترتيب.

أما الأدلة التطبيقية التي تثبت وتؤكد ذلك الكلام فهي عبارات ابن المواق في كتابه والتي تدل على ما ذكرناه، ومن تلك العبارات:

ـ قوله: "وقد بينته بيانًا مستوفى حيث وقع من الباب المذكور، وإنما ذكرت هذا في هذا الباب لأنه ذكر مثله فيه، وإلا فباب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها أولى به، لأن فيه نقصًا وزيادة، فلم يتخلص لهذا الباب، ولا للباب الذي بعده، وفيه بلا شك نسبة الحديث إلى غير راويه، وهنالك نذكر ما أغفله من هذا النوع إن عثرنا لك عليه إن شاء الله"[١]، وهذه الأبواب كلها ترجع إلى الخطأ في النقل وهي نفسها الأبواب الثلاثة الأولى التي ذكرها ابن القطان في الأبواب الخاصة بأوهام النقل وهي: باب الزيادة في الأسانيد، باب النقص في الأسانيد، باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها.

ـ قوله: "وسنذكر هذا الحديث في باب رجال لم يعرفهم، وهم ثقات، أو مختلف فيهم..."[٢]، وباب ذكر رجال لم يعرفهم وهم ثقات أو ضعاف أو مختلف فيهم هو نفسه الباب السادس عشر من الأبواب الخاصة بأوهام النظر التي ذكرها ابن القطان الفاسي.

ـ قوله: "وسنذكر إسناده في الأغفال من باب الأحاديث المصححة بالسكوت عنها، وليست بصحيحة، إن شاء الله"[٣]، وباب ذكر أحاديث سكت عنها مصححا لها وليست بصحيحة هو الباب السابع من الأبواب الخاصة بأوهام النظر التي ذكرها ابن القطان الفاسي.

ـ قوله: "وسنذكر الخبر بإسناده في باب إبعاد النجعة، فهو أولى به إن شاء الله"[٤]، وباب ذكر أحاديث أبعد النجعة في إيرادها ومتناولها أقرب وأشهر هو الباب الحادي عشر من الأبواب الخاصة بأوهام النقل التي ذكرها ابن القطان الفاسي.

---

[١] بغية النقاد النقلة (١/٢٢).

[٢] بغية النقاد النقلة (١/٦٤).

[٣] بغية النقاد النقلة (١/٣٥٥).

[٤] بغية النقاد النقلة (١/٣٧٥).

ـ قوله: "فصل في الإغفال الواقع عند ع~ من جنس ما تعقبه في هذا الباب"[1]، وهذا النص واضح وصريح في أن ابن المواق عقد نفس الأبواب التي عقدها شيخه ابن القطان وتعقبه فيها كما تعقبَ هو عبدَ الحق الإشبيلي.

والنصوص كثيرة غير هذه، ونكتفي منها بما تقدم نقله، ولا شك أنها كافية في بيان بِنْيَة كتاب ابن المواق وعناوين كتبه وأنها مطابقة لتقسيم وترتيب ابن القطان الفاسي.

ويبقى أمر واحد علينا أن نثبته وهو أن عناوين أبواب كتاب ابن المواق قد تكون موافقة لعناوين أبواب كتاب ابن القطان، لكن هذا لا يعني أن ترتيبها من حيث التقديم والتأخير هو نفسه ترتيب كتاب ابن القطان، والجواب أن هذا الأمر سيتضح في المطلب الثالث الذي سنقوم فيه بإسقاط هذه الأبواب على أحاديث كتاب ابن المواق، وفائدة الإجابة عن هذا الإشكال هو محاولة معرفة قدر السقط في كتاب ابن المواق، ومعرفة الأبواب الناقصة منه.

المطلب الثالث: عناوين الأبواب في كتاب ابن المواق

من خلال النظر في كتاب ابن المواق نجد مواضيع التعقبات كالتالي:

١. الأحاديث الأربعة (٤) الأولى موضوعها بيان أوهام الزيادة في الأسانيد الواقعة عند عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي.

. بعد الانتهاء من الحديث الرابع قال ابن المواق: "فصل فيما وقع عند ع~ خاصة من جنس ما تعقبه في هذا الباب"[2] وذكر عشرة (١٠) أحاديث في بيان أوهام الزيادة في الأسانيد الواقعة عند ابن القطان الفاسي فقط.

. ومن خلال ما تقدم يتبين أن ابن المواق ذكر أربعة عشر (١٤) حديثا في باب الزيادة في الأسانيد.

٢ . بعد ذلك قال ابن المواق: "فصل في الإغفال الكائن من هذا الباب"[3] وذكر فيه تسعة وعشرين (٢٩) حديثا موضوعها بيان أوهام النقص في الأسانيد الواقعة عند عبد الحق الإشبيلي فقط.

---

[1] بغية النقاد النقلة (٢٣٤/١).

[2] بغية النقاد النقلة (٢١/١).

[3] بغية النقاد النقلة (٤٧/١).

. ثم بعد ذلك قال ابن المواق: "فصل في الإغفال الواقع لهما معا من هذا الباب"[١] وذكر فيه ستة (٦) أحاديث موضوعها بيان أوهام النقص في الأسانيد الواقعة عند عبد الحق الإشبيلي وابن القطان معا.

. ثم بعد ذلك قال ابن المواق: فصل في الإغفال الواقع عند ع~ من جنس ما تعقبه في هذا الباب"[٢] وذكر فيه تسعة وعشرين (٢٩) حديثا موضوعها بيان أوهام النقص في الأسانيد الواقعة عند ابن القطان الفاسي فقط.

. ومن خلال ما تقدم يتبين أن ابن المواق ذكر أربعة وستين (٦٤) حديثا في باب النقص في الأسانيد.

٣ . ثم قال ابن المواق بعدها: "فصل في الإغفال من هذا الباب"[٣] وذكر فيه سبعة وعشرين (٢٧) حديثا موضوعها بيان أوهام نسبة الأحاديث إلى غير رواتها عند عبد الحق الإشبيلي فقط.

. ثم قال بعدها: "فصل في الإخلال الواقع عند ع~ الكائن من جنس ما تعقبه في هذا الباب"[٤] وذكر فيه اثنا عشر (١٢) حديثا موضوعها بيان أوهام نسبة الأحاديث إلى غير رواتها عند ابن القطان الفاسي فقط.

. ومن خلال ما تقدم يتبين أن ابن المواق ذكر تسعة وثلاثين (٣٩) حديثا في باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها.

٤ . ثم قال ابن المواق: "فصل: قال محمد وفقه الله: نذكر في هذا الفصل ما تيسر مما وقع لكل واحد منهما من الأقوال المعزوة إلى غير قائليها، فإن هذا الباب أولى بها من غيره، ولم أر أن أكتبها مع الأحاديث غير مميزة لأنها ليست منها، وقد ذكر ع~ شيئا من هذا الجنس في هذا الباب وفي غيره"[٥] وذكر فيه ثلاثة عشر (١٣) حديثا موضوعها بيان أوهام نسبة أقوال إلى غير قائليها عند عبد الحق الإشبيلي فقط.

---

[١] بغية النقاد النقلة (١/١٠٢).

[٢] بغية النقاد النقلة (١/١١٢).

[٣] بغية النقاد النقلة (١/١٧٢).

[٤] بغية النقاد النقلة (١/٢٣٤).

[٥] بغية النقاد النقلة (١/٢٥٥).

. ثم قال بعد ذلك: "ومما وقع عند ع~ من هذا الجنس..."[١] وذكر فيه واحدا وعشرين (٢١) حديثا موضوعها بيان أوهام نسبة أقوال إلى غير قائليها عند ابن القطان الفاسي فقط.

ومن خلال ما تقدم يتبين أن ابن المواق ذكر أربعة وثلاثين (٣٤) حديثا في باب نسبة أقوال إلى غير قائليها، وقد ذكر كما تقدم أن هذا الباب تابع لباب نسبة أحاديث إلى غير رواتها لكنه متميز عنه بأن هذه أقوال وتلك أحاديث، أما ابن القطان فلم يفرد لهذا النوع بابا مستقلا بل ذكر بعضه في باب نسبة أحاديث إلى غير رواتها وبعضه في أبواب أخرى كما قال ابن المواق فيما تقدم نقله عنه في هذه الجزئية الرابعة.

٥ . ثم قال ابن المواق: "فصل في الإغفال الكائن من هذا الباب"[٢] وذكر فيه ثمانية عشر (١٨) حديثا موضوعها بيان أوهام ذكر أحاديث يوردها من موضع عن راو، ثم يردفها زيادة أو حديثا من موضع آخر، موهما أنها عن ذلك الراوي أو بذلك الإسناد أو في تلك القصة أو في ذلك الموضع وليس كذلك، الواقعة عند عبد الحق الإشبيلي فقط.

. ثم قال بعد ذلك: "فصل فيما اشتركا فيه من الوهم اللاحق لهما أو لأحدهما من هذا الباب"[٣] ذكر فيه ثلاثة (٣) أحاديث اشترك في الوهم فيها عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي معا.

. ثم قال بعد ذلك: "فصل فيما انفرد به ع~ من الوهم اللاحق له من هذا الباب"[٤] ذكر فيه حديثين (٢) وقع الوهم فيهما لابن القطان الفاسي فقط.

. ومن خلال ما تقدم يتبين أن ابن المواق ذكر ثلاثة وعشرين (٢٣) حديثا في باب ذكر أحاديث يوردها من موضع عن راو، ثم يردفها زيادة أو حديثا من موضع آخر، موهما أنها عن ذلك الراوي أو بذلك الإسناد أو في تلك القصة أو في ذلك الموضع وليس كذلك.

٦ . ثم قال ابن المواق: "فصل: لما فرغ ع~ من ذكر ما عثر عليه من مضمن هذا الباب قال: واعلم أن هذا الذي نبهت عليه في هذا الباب... قد يقع له عكسه . أعني أن يتوهم من ذكره الشيء في موضع عدمه في

---

[١] بغية النقاد النقلة (٢٧٤/١).

[٢] بغية النقاد النقلة (٣١٨/١).

[٣] بغية النقاد النقلة (٣٥٩/١).

[٤] بغية النقاد النقلة (٣٦٨/١).

غيره ...."[1] ثم قال ابن المواق: "وقد أغفل من هذا النوع ما ينبه عليه الآن"[2] وذكر فيه أحد عشر (١١) حديثا موضوعها بيان أوهام هذا الباب المذكور.

٧ ـ ثم قال ابن المواق: "فصل في الإغفال الكائن من هذا الباب"[3] وذكر فيه ثلاثة عشر (١٣) حديثا موضوعها بيان أوهام ذِكر أحاديث يُظن من عطفها على أُخَر أو إردافها إياها أنها مثلها في مقتضياتها، وليست كذلك، وهذا الفصل ذكر فيه ابن المواق في الأحاديث الثلاثة الأولى ما وقع فيه عبد الحق الإشبيلي فقط من الوهم، وبقية الأحاديث لما وقع فيه ابن القطان الفاسي من الوهم.

. ومن خلال ما تقدم يتبين أن ابن المواق ذكر ثلاثة عشر (١٣) حديثا في باب ذِكر أحاديث يُظن من عطفها على أُخَر أو إردافها إياها أنها مثلها في مقتضياتها، وليست كذلك.

٨ ـ ثم قال ابن المواق: "فصل في الإغفال الكائن من هذا الباب"[4] ذكر فيه ستة وأربعين (٤٦) حديثا موضوعها بيان أوهام أشياء متفرقة تغيرت في النقل عما هي عليه وقع فيها عبد الحق الإشبيلي فقط.

. ثم قال بعد ذلك: "فصل فيما اشتركا فيه من الوهم اللاحق لهما من هذا الباب"[5] ذكر فيه ستة أحاديث موضوعها بيان أشياء متفرقة تغيرت في النقل عما هي عليه وقع فيها عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي معا.

. ثم قال بعد ذلك: "فصل في الإخلال الواقع عند ع~ الكائن من هذا الباب"[6] ذكر فيه سبعة عشر (١٧) حديثا موضوعها بيان أشياء متفرقة تغيرت في النقل عما هي عليه وقع فيها ابن القطان الفاسي فقط.

. ومن خلال ما تقدم يتبين أن ابن المواق ذكر تسعة وستين (٦٩) حديثا في باب ذكر أشياء متفرقة تغيرت في النقل عما هي عليه.

٩ ـ ثم قال ابن المواق: "فصل في الإغفال الكائن من هذا الباب"[7] ذكر فيه ثلاثة وعشرين (٢٣) حديثا موضوعها بيان أوهام ذكر رواة تغيرت أسماؤهم أو أنسابهم عما هي عليه وقع فيها عبد الحق الإشبيلي فقط.

---

[1] بغية النقاد النقلة (٣٧١/١).

[2] بغية النقاد النقلة (٣٧٣/١).

[3] بغية النقاد النقلة (٤١٣/١).

[4] بغية النقاد النقلة (٤٥٨/١).

[5] بغية النقاد النقلة (٥٠/٢).

[6] بغية النقاد النقلة (٥٨/٢).

[7] بغية النقاد النقلة (٨٧/٢).

. ثم قال بعد ذلك: "فصل فيما اشتركا فيه من الوهم اللاحق لهما من هذا الباب"[١] ذكر فيه ستة (٦) أحاديث موضوعها بيان أوهام ذكر رواة تغيرت أسماؤهم أو أنسابهم عما هي عليه وقع فيها عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي معا.

. ثم قال بعد ذلك: "فصل في الإخلال الواقع عند ع~ الكائن من هذا الباب"[٢] ذكر فيه ثلاثة وخمسين (٥٣) حديثا موضوعها بيان أوهام ذكر رواة تغيرت أسماؤهم أو أنسابهم عما هي عليه وقع فيها ابن القطان الفاسي فقط.

. ومن خلال ما تقدم يتبين أن ابن المواق ذكر اثنين وثمانين (٨٢) حديثا في باب ذكر رواة تغيرت أسماؤهم أو أنسابهم عما هي عليه.

١٠ . ثم قال ابن المواق: "فصل في الإغفال الكائن من هذا الباب"[٣] ذكر فيه ستة عشر (١٦) حديثا موضوعها بيان أوهام ذِكر أحاديث أوردها ولم أجد لها ذكرا، أو عزاها إلى مواضع ليست هي فيها، أو ليست كما ذكر وقع فيها عبد الحق الإشبيلي فقط.

. ثم قال: "فصل في الإخلال الواقع عند ع~ الكائن من هذا الباب"[٤] ذكر فيه ثلاثة عشر (١٣) حديثا موضوعها بيان أوهام ذِكر أحاديث أوردها ولم أجد لها ذكرا، أو عزاها إلى مواضع ليست هي فيها، أو ليست كما ذكر وقع فيها ابن القطان الفاسي فقط.

. من خلال ما تقدم يتبين أن ابن المواق ذكر تسعة وعشرين (٢٩) حديثا في باب ذِكر أحاديث أوردها ولم أجد لها ذكرا، أو عزاها إلى مواضع ليست هي فيها، أو ليست كما ذكر.

١١ . ثم قال ابن المواق: "فصل في الإغفال الكائن من هذا الباب"[٥] ذكر فيه أربعة (٤) أحاديث موضوعها بيان أوهام ذكر أحاديث أوردها على أنها مرفوعة، وهي موقوفة أو مشكوك في رفعها وقع فيها عبد الحق الإشبيلي فقط.

---

[١] بغية النقاد النقلة (١١٧/٢).

[٢] بغية النقاد النقلة (١٢٤/٢).

[٣] بغية النقاد النقلة (٢٠٤/٢).

[٤] بغية النقاد النقلة (٢٣٣/٢).

[٥] بغية النقاد النقلة (٢٧٠/٢).

. ثم قال: "ومما وقع عند ع~ من الإخلال الكائن من هذا الباب"[١] ذكر فيه حديثين (٢) موضوعها بيان أوهام ذكر أحاديث أوردها على أنها مرفوعة، وهي موقوفة أو مشكوك في رفعها وقع فيها ابن القطان الفاسي فقط.

. من خلال ما تقدم يتبين أن ابن المواق ذكر ستة (٦) أحاديث في باب ذكر أحاديث أوردها على أنها مرفوعة، وهي موقوفة أو مشكوك في رفعها.

١٢ . ثم قال ابن المواق: "فصل فيما أغفل مما هو من جنس ما ذكر في هذا الباب"[٢] ذكر فيه حديثين (٢) موضوعهما بيان أوهام ذكر ما جاء موقوفا وهو في الموضع الذي نقله منه مرفوع وقع فيها عبد الحق الإشبيلي فقط.

. ثم قال بعد ذلك: "ومما وقع لهما من هذا الباب"[٣] ذكر فيه حديثا واحدا (١) موضوعه بيان أوهام ذكر ما جاء موقوفا وهو في الموضع الذي نقله منه مرفوع وقع فيها عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي معا.

ثم قال بعد ذلك: "ومما وقع عند ع~ خاصة من جنس المذكور في هذا الباب"[٤] ذكر فيه حديثا واحدا (١). موضوعه بيان أوهام ذكر ما جاء موقوفا وهو في الموضع الذي نقله منه مرفوع وقع فيها ابن القطان الفاسي فقط.

. من خلال ما تقدم يتبين أن ابن المواق ذكر أربعة (٤) أحاديث في باب ذكر ما جاء موقوفا وهو في الموضع الذي نقله منه مرفوع.

١٣ . وعند هذا الحد من الأحاديث انتهى الجزء الموجود من كتاب بغية النقاد، وكتب في آخره: "كمل السفر الأول من كتاب "بغية النقاد النقلة فيما أحل به كتاب البيان وأغفله، أو ألم به فما تممه ولا كمله"، ويتلوه السفر الثاني، وفي باب أحاديث أغفل نسبتها إلى المواضع المخرجة منها"[٥] وهذا يعني أن الباب التالي هو باب أحاديث أغفل نسبتها إلى المواضع المخرجة منها.

خلاصة:

في نهاية هذا المطلب يمكن القول إن ترتيب كتاب ابن المواق موافق لترتيب كتاب ابن القطان الفاسي، والدليل هو واقع الكتاب الذي قسمه إلى ما يلي:

---

[١] بغية النقاد النقلة (٢/٢٧٧).

[٢] بغية النقاد النقلة (٢/٢٨١).

[٣] بغية النقاد النقلة (٢/٢٨٥).

[٤] بغية النقاد النقلة (٢/٢٨٥).

[٥] بغية النقاد النقلة (٢/٢٨٦).

١ ـ باب الزيادة في الأسانيد وذكر فيه أربعة عشر (١٤) حديثا.

٢ ـ باب النقص في الأسانيد وذكر فيه أربعة وستين (٦٤) حديثا.

٣ ـ باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها وذكر فيه تسعة وثلاثين (٣٩) حديثا، وأضاف له بابا ملحقا به وهو: باب نسبة الأقوال إلى غير قائليها وذكر فيه أربعة وثلاثين (٣٤) حديثا.

٤ ـ باب ذكر أحاديث يوردها من موضع عن راو، ثم يردفها زيادة أو حديثا من موضع آخر، موهما أنها عن ذلك الراوي أو بذلك الإسناد أو في تلك القصة أو في ذلك الموضع وليس كذلك، وذكر فيه ثلاثة وعشرين (٢٣) حديثا، ثم أضاف له بابا آخر مضمونه عكس مضمون هذا الباب وهو باب ذكر ما يُتَوهم من ذكر الشيء في موضع عدمه في غيره، وذكر فيه أحد عشر (١١) حديثا.

٥ ـ باب ذِكر أحاديث يُظن من عطفها على أُخَر أو إردافها إياها أنها مثلها في مقتضياتها، وليست كذلك، وذكر فيه ثلاثة عشر (١٣) حديثا.

٦ ـ باب ذكر أشياء متفرقة تغيرت في النقل عما هي عليه، وذكر فيه تسعة وستين (٦٩) حديثا.

٧ ـ باب ذكر رواة تغيرت أسماؤهم أو أنسابهم عما هي عليه، وذكر فيه اثنين وثمانين (٨٢) حديثا.

٨ ـ باب ذِكر أحاديث أوردها ولم أجد لها ذكرا، أو عزاها إلى مواضع ليست هي فيها، أو ليست كما ذكر، وذكر فيه تسعة وعشرين (٢٩) حديثا.

٩ ـ باب ذكر أحاديث أوردها على أنها مرفوعة، وهي موقوفة أو مشكوك في رفعها، وذكر فيه ستة (٦) أحاديث.

١٠ ـ باب ذكر ما جاء موقوفا وهو في الموضع الذي نقله منه مرفوع، وذكر فيه أربعة (٤) أحاديث.

المطلب الرابع: قدر السقط في الكتاب

بعد معرفة تقسيم كتاب ابن المواق وترتيبه يمكننا تقدير حجم السقط ونوعه، ويمكن تقسيم هذا السقط إلى قسمين هما:

١ ـ السقط في بداية الكتاب: وهذا السقط يتضح جليا بالنظر في منهج ابن المواق، فمن خلال المطلب الثالث المتقدم وجدنا ابن المواق يقسم الباب إلى ثلاثة أجزاء:

أ ـ الجزء الأول يسميه: "فصل في الإغفال الكائن من هذا الباب" ويذكر فيه أوهام عبد الحق الإشبيلي التي أغفل ابن القطان بيانها والتنبيه إليها.

ب ـ الجزء الثاني يسميه: "فصل في الإغفال الواقع لهما من هذا الباب" ويذكر فيه الأوهام التي اشترك فيها عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي.

ت ـ الجزء الثالث يسميه: "فصل في الإخلال الواقع عند ع~ من جنس ما تعقبه في هذا الباب" ويذكر فيه الأوهام التي وقع فيها ابن القطان الفاسي وحده.

وإذا نظرنا إلى الباب الأول في الكتاب نجده يبدأ بذكر أربعة أحاديث فقط من القسم الثاني وهو ما اشترك فيه عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي من الوهم، وبالتالي فإن الساقط من بداية الكتاب هو:

١ ـ الفصل المتعلق بذكر أوهام عبد الحق الإشبيلي وحده.

٢ ـ جزء من الفصل المتعلق بذكر الأوهام التي اشترك فيها عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي.

ـ ولتأكيد وجود السقط في بداية الكتاب سوف ننقل بعض العبارات التي وقعت في بغية النقاد والتي يفهم منها وجود سقط في بدايته وهي:

ـ قال ابن المواق أثناء دراسة الحديث الثاني في الكتاب: "وهذا مثل ما تقدم في الحديثين الذيْن قبله"[١]، ولا يوجد في الكتاب الموجود الآن إلا حديث واحد قبله، مما يعني أن أحد الحديثين ساقط.

ـ قال ابن المواق في الحديث رقم (١٠٧) وهو حديث عمرو بن العاص في صلاته حين أجنب دون اغتسال، مبينا أحد أوهام ابن القطان: "أحدهما قد تقدم ذكره في باب الزيادة في الأسانيد وهو قوله...، وقد بينت هذا فيما اتفقا عليه من الوهم في ذلك الباب..."[٢]، ونستفيد من هذا النص وجود سقط في الفصل الخاص بالأوهام المشتركة بين عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي، وأن أحد هذه الأحاديث الساقطة هو حديث عمرو بن العاص في صلاته حين أجنب دون اغتسال.

ـ بعد بيان السقط في أول باب من الكتاب بقي شيء آخر يغلب على الظن سقوطه من الكتاب وهو المقدمة، ولم أقف في حدود بحثي على دليل يقيني يثبت وجود مقدمة للكتاب، ولكن هناك بعض الأدلة والقرائن التي ترجح وجود مقدمة للكتاب وهي:

أ ـ جرت عادة كثير من العلماء وخاصة المتأخرين منهم بعد ذِكرِ عنوان الكتاب ذِكرَ مقدمة تتضمن تفصيل ما جاء مجملا في العنوان، إضافة إلى بيان المنهج المتبع في الكتاب وشرطه...، وابن المواق من علماء القرن السابع، فلا يبعد ولا يستغرب وضعه مقدمة لكتابه، بل الذي يبعد ويستغرب هو عدم وضع مقدمة لكتابه.

ب ـ صَدَّر عبد الحق الإشبيلي كتابه الأحكام الوسطى بمقدمة بين فيها موضوع كتابه وشرطه وطريقة ترتيبه...، وكذلك فعل ابن القطان في بيان الوهم والإيهام الذي رد فيه عليه، فلا يَبْعُد أن يكتب ابن المواق أيضا مقدمة يبين فيها ما بينه سابقاه، خاصة وأنه وضع كتابه في بيان أوهامهما.

---

[١] بغية النقاد النقلة (١/١٣).

[٢] بغية النقاد النقلة (١/٢٣٦).

ج ـ ذَكر ابن المواق في بعض المواضع عدوله عن منهجه في الترتيب إلى منهج آخر لسبب من الأسباب، وهذا يدل على أنه بَيَّن منهجه في المقدمة، فلما أراد العدول عنه بينه حتى لا يُعترض عليه بأنه خالف منهجه أو ما اشترطته على نفسه، ومثال ذلك قوله لما انتقد عبد الحق الإشبيلي في إخراجه حديثا من طريق البخاري: "هكذا ذكره وفيه وهم وهو قوله (غيرها) فإنه ليس عند البخاري..." وبين أن الحديث بهذا اللفظ إنما هو عند مسلم ثم قال ـ وهو محل الشاهد ـ: "وإنما لم نكتب هذا الحديث في باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها لأن لفظ الخبر كله منقول من كتاب البخاري إلا هذه اللفظة، وليس باللفظ الواقع عند مسلم"[1]، فقوله هذا مُشعر أنه اشترط على نفسه شروطا في المقدمة فلما عدل عنها لسبب من الأسباب بَيَّن سبب ذلك حتى لا يُعترض عليه في ذلك، وهو نفسه صرح بذلك في موضع آخر حيث قال: "فنقول وبالله التوفيق: فإذ وقد عمل ع~ على إدخال الأقوال في هذا الباب، فلنعمل بحَسَبِه فنذكر فيه ما عُثِرَ عليه من هذا القبيل إن شاء الله تعالى، فلا يَتَعَسَّف مُتَعَسِّفٌ بإنكار ما يجد فيه من هذا الأسلوب"[2].

ومن خلال ما تقدم يترجح أن ابن المواق صَدَّر كتابه بمقدمة، والله أعلم.

٢ ـ السقط في آخر الكتاب: من خلال ما تقدم في المطلب الثالث تبين أن الجزء الموجود من بغية النقاد انتهى في باب ذكر ما جاء موقوفا وهو في الموضع الذي نقله منه مرفوع، وأثبت في آخر المخطوط: "...ويتلوه السفر الثاني، وفي باب أحاديث أغفل نسبتها إلى المواضع المخرجة منها"[3]، ومن خلال ما تقدم إثباته من أن ترتيب كتاب ابن المواق وتبويبه مطابق لترتيب وتبويب كتاب ابن القطان الفاسي يمكن القول إن الجزء الثاني المفقود من كتاب بغية النقاد النقلة يحتوي على:

أ ـ البابين الأخيرين المتعلقين بالأوهام التي ترجع إلى النقل وهي: باب ذكر أحاديث أغفل نسبتها إلى المواضع التي أخرجها منها، وباب ذكر أحاديث أبعد النجعة في إيرادها، ومتناولها أقرب وأشهر.

ب ـ جميع الأبواب التسعة عشر التي ترجع إلى النظر والتي تقدم ذكرها عند بيان ترتيب وتبويب ابن القطان لكتابه بيان الوهم والإيهام.

ج ـ أبواب جديدة أضافها ابن المواق وزادها على الأبواب التي ذكرها ابن القطان الفاسي، والدليل على هذا بعض العبارات التي وردت في بغية النقاد وهي:

---

[1] بغية النقاد النقلة (٢/٣٧).

[2] بغية النقاد النقلة (١/١٥٩).

[3] بغية النقاد النقلة (٢/٢٨٦).

. قال ابن المواق في نهاية الحديث (٢٢): "وسنذكر هذا الحديث في باب رجال لم يعرفهم وهم ثقات أو مختلف فيهم، وفي باب المدرج في النقل من جملة الأبواب التي أضفناها إلى هذا الكتاب..."[١]، وهذا نص صريح في إضافة أبواب أخرى لم يذكرها ابن القطان في كتابه، ومنها: باب المدرج في النقل.

. قال ابن المواق في نهاية الحديث (٣٨٤): "... ووهم في الرواية الواقعة في إسناده وهما بيناه هنالك، وهي أيضًا وهم وقعت كذلك في مصنف النسائي، نذكره في بابه من جملة الأبواب الملحقة آخر الكتاب، إن شاء الله"[٢]، وهذا أيضا نص صريح في إضافة ابن المواق في كتابه أبوابا أخرى لم يذكرها ابن القطان الفاسي.

إشكال وجوابه:

. قد يقول قائل إن فيما تقدم بيانه مواضع للنظر، وذلك أن بعض الأحاديث وقعت في غير بابها، فما قام به محقق بغية النقاد من بيان أنواع التعقبات في الكتاب يقدح في النتائج المتوصل إليها، وذلك أنه عندما بين أنواع التعقبات لم تكن مرتبة كما تقدم في مطلب ترتيب كتاب ابن المواق، إضافة إلى وجود أبواب تَقَدَّم الحكم بعدم وجودها، فمثلا قال المحقق: "أوهام تتعلق بموقع الحديث ووجوده أو عدم وجوده، وكذا إبعاد النجعة: وهذه وقعت في النصوص الآتية: ١٢ - ٧٣ - ٧٦ - ٧٧ - ١٤٧ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ٢٦١ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٧ — ٣٧٦"[٣]، فالأحاديث المتحدة في الموضوع غير مرتبة، إضافة إلى وجود باب إبعاد النجعة الذي تقدم أنه غير موجود؟

والجواب عن هذا من عدة أوجه:

أ . بعض الأحاديث قد تكون فيها أوهام كثيرة فيذكرها في أكثر من باب، ولذلك قال ابن المواق في عدة مواضع إنه سيكرر الكلام على الحديث في موضع آخر، مثل قوله في نهاية الحديث رقم (١٩٦): " وسنعيد الكلام على هذا الحديث في باب ما أعله برجال وترك غيرهم"[٤]، وكقوله أيضا في الحديث رقم (٦): " وإنما ذكرت هذا في هذا الباب لأنه ذكر مثله فيه، وإلا فباب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها أولى به، لأن فيه نقصًا وزيادة، فلم يتخلص لهذا الباب ولا للباب الذي بعده، وفيه بلا شك نسبة الحديث إلى غير راويه، وهنالك نذكر ما أغفله من هذا النوع إن عثرنا لك عليه إن شاء الله"

---

[١] بغية النقاد النقلة (٦٤/١).

[٢] بغية النقاد النقلة (٢٨٣/٢).

[٣] بغية النقاد النقلة، قسم الدراسة (٢٠٨).

[٤] بغية النقاد النقلة (٤٤٦/١).

ب ـ النسخة الموجودة من بغية النقاد هي مسودة الكتاب وليست مبيضته كما تقدم في عنوان الكتاب، وهذا الإشكال دليل آخر على أنها النسخة الموجودة هي مسودة الكتاب، ووجود بعض الأحاديث في غير بابها أمر موجود، والسبب أن الكتاب لم يبيض بعد، وابن المواق كتب في هامش نسخته تنبيهات كثيرة يشير فيها إلى تقديم بعض الأحاديث وتأخير أخرى مثل قوله على هامش الحديث رقم (١٨): "حديث إذا قاء أحدكم مقدم على حديث السواك وحديث مضاجعة الحائض، من هامشه"[١]، وقال في هامش الحديث ٥٠): "ثبتت إخبارة في الأصل نصها: "يثبت قبل الفصل قوله: وذكر في باب...، ثم يتصل به قوله: فصل في الإخلال...، ويثبت بعده: وذكر في الباب المذكور حديث جابر في النظر إلى المخطوبة، وبعده: وذكر هنالك حديث ابن مسعود فيمن قرأ سورة الواقعة..."[٢]، وهكذا في مواضع كثيرة يشير إلى التقديم والتأخير، لأن الكتاب لم ينقح ولم يبيض بعد، ولذلك فإن وجود بعض الأحاديث في غير بابها راجع إلى هذا الأمر، ثم إن هذه المواضع قليلة وليست كثيرة.

ج ـ القول بوجود أبواب حكمنا بعدم وجودها قول خاطئ، فهذه المواضع التي ورد فيها كلام على أنواع من الأوهام تندرج في أبواب أخرى غير موجودة، جاء الكلام عليها عرضا، ولم يعقد ابن المواق لها بابا في القسم الموجود من الكتاب، فمثلا قال ابن المواق في نهاية الحديث (٧٦): "وسنذكره في باب إبعاد النجعة إن شاء الله"[٣]، فنجد المحقق وضع الحديث رقم (٧٦) في التعقبات التي موضوعها إبعاد النجعة كما تقدم نقله عنه قبل قليل، وبالتالي فإن الأبواب الموجودة الآن في الكتاب هي الأبواب التي تقدم ذكرها فقط، والله أعلم.

خلاصة عامة:

من خلال ما تقدم بيانه يمكن القول إن:

١ ـ كتاب ابن المواق موافق في الترتيب والتبويب لكتاب ابن القطان الفاسي.

٢ ـ قسم ابن المواق كل باب إلى ثلاثة أقسام: فالأول يتكلم فيه عن أوهام عبد الحق الإشبيلي وحده، والثاني عن أوهام عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي معا، والثالث عن أوهام ابن القطان الفاسي وحده.

٣ ـ السقط في كتاب ابن المواق الموجود بين أيدينا سقطٌ من جهتين في أول الكتاب وآخره:

أ ـ ففي أول الكتاب سقطت:

ـ المقدمة.

ـ أوهام الزيادة في الأسانيد الخاصة بعبد الحق الإشبيلي.

---

[١] مخطوطة بغية النقاد، اللوحة ٨.

[٢] مخطوطة بغية النقاد، اللوحة ١٨.

[٣] بغية النقاد النقلة (١٦٨/١).

ـ جزء من باب الزيادة في الأسانيد الخاص بأوهام عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي معا.

ب ـ وفي آخر الكتاب سقط:

ـ البابان الأخيران من الأوهام المتعلقة بالنقل.

ـ جميع أبواب الوهم المتعلقة بالنظر.

ـ الأبواب الجديدة الملحقة التي أضافها ابن المواق في آخر الكتاب ومنها: باب المدرج في النقل.

٤ ـ ما توصلنا إليه من قدر السقط في الكتاب يدلنا على قيمة الجزء المفقود من كتاب ابن المواق، فالجزء الأول من كتاب ابن المواق تكلم عن الأوهام المتعلقة بالنقل وهي في غالبها أمور فنية تقنية كالزيادة والنقص...، ومع ذلك رأينا فيها دررا وفوائد وتحريرات وترجيحات كما سيأتي في القسم التطبيقي من هذه الرسالة، فكيف بالقسم الثاني من الكتاب الذي تحدث فيه عن الأوهام التي ترجع إلى النظر، وهذا القسم هو الذي يمكن من خلاله الوقوف على الشخصية العلمية لابن المواق ومنهجه النقدي واختياراته الحديثية... بوضوح أكبر، ووجود الإبداع في القسم الأول دليل على وجود إبداع أكثر في القسم الثاني، ولذلك نقول: إن القسم الثاني من كتاب بغية النقاد النقلة هو كنز ثمين مفقود، يَسَّر الله إيجاده وإخراجه.

القسم التطبيقي

هذا القسم من الرسالة هو المقصود الأصلي منها، وسأحاول في هذا القسم جمع الترجيحات الحديثية الموجودة في القطعة التي وصلتنا من بغية النقاد النقلة لابن المواق ثم دراستها ومقارنتها بكلام العلماء، ومحاولة معرفة صواب ما ذهب إليه ابن المواق من عدمه.

معنى الترجيحات الحديثية:

وقبل ذلك يجب علينا في هذا المقام بيان المقصود بـ "الترجيحات الحديثية" وحتى لا نتوسع كثيرا في بيان هذا الأمر سنكتفي بنقل تعريف جامع مبين للمقصود والمراد:

١ ـ الترجيحات: جمع مفرده ترجيح، قال المناوي: " **الترجيح لغة:** زيادة الموزون، تقول رجحت الميزان ثقلت كفته بالموزون، ورجحت الشيء بالتثقيل: فضلته.

وعرفا: تقوية أحد الدليلين بوجه معتبر، وعبر بعضهم بزيادة وضوح في أحد الدليلين، وبعضهم بالتقوية لأحد المتعارضين أو تغليب أحد المتقابلين"[١].

فالترجيح إذن هو المقابلة بين قولين أو دليلين أو أكثر ودراستها للوصول إلى أقوى الدليلين أو أقوى القولين.

٢ ـ الحديثية: نسبة إلى الحديث، قال التهانوي: " الحديث لغة: ضد القديم ويستعمل في قليل الكلام وكثيره" ولأن تعريفه اصطلاحا يختلف باختلاف العلم والفن الذي سيعرف فيه قال التهانوي: "وفي اصطلاح المحدّثين قول الرسول ﷺ وحكاية فعله وتقريره"[٢].

فالحديثية إذن نسبة إلى حديث النبي ﷺ، فيدخل في حديث النبي ﷺ أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخلقية، وتدخل في حديث النبي ﷺ أيضا جميع علوم الحديث التي وضعها العلماء من أجل صيانة أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته... من التبديل والتحريف ودخول الضعيف مع الصحيح...، ولذلك فإن قولنا: الحديثية، شامل لكل أنواع علوم الحديث.

ومن خلال هذين التعريفين الجامعين المختصرين يمكننا القول إن المراد بالترجيحات الحديثية:

المسائل المتعلقة بعلوم الحديث التي وقع فيها الخلاف بين عالمين أو أكثر، ولكل قول دليله الذي يستند إليه، فكل مسألة حديثية ذكرها ابن المواق في كتابه (بغية النقاد النقلة) وكان فيها خلاف ومال إلى أحد الأقوال فيها فهي داخلة في الترجيحات الحديثية التي هي موضوع هذه الدراسة.

---

[١] ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف (٩٥/١).

[٢] ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون (٦٢٧/١).

تنبيه ١:

وبناء على ما سبق لا يدخل في مسمى الترجيحات الحديثية الخطأ المحض الذي وقع بسبب سهو أو وهم واضح، وضابطه: أنه لا يمكن لأحد بعد ذلك أن يستدل بذلك القول ويقول: مذهب فلان في المسألة الفلانية هو كذا وكذا، لأنها خطأ محض، وليست ترجيحا لذلك القول من طرف ذلك الإمام.

ولذلك لم أدخل في الترجيحات الحديثية التي جمعتها كثيرا من المواضع التي يقول فيها ابن المواق "والصواب كذا" لأن قوله هذا لا يدل دائما على وجود رأيين أو قولين في المسألة، ففي مواضع كثيرة يقول "والصواب كذا" لبيان الخطأ المحض الذي وقع فيه عبد الحق الإشبيلي أو ابن القطان الفاسي، ومن أمثلة ذلك قوله في الموضع (١٨) منتقدا عبد الحق الإشبيلي: " في كلام ق~ هذا وهمان:

أحدهما قوله: والصحيح في هذا الحديث عن ابن جريج مرسلا، فإنه أسقط منه والد ابن جريج، والصواب فيه: عن ابن جريج عن أبيه مرسلا، **كذلك وقع في الوضع الذي نقله منه من قول الدارقطني"**[1].

فهذا الموضع ليس ترجيحا قطعا، لأن عبد الحق الإشبيلي وهم في النقل من كتاب الدارقطني، ولذلك لا يقال إن ابن المواق في هذا الموضع رجح أن ابن جريج روى هذا الحديث عن أبيه.

تنبيه ٢:

ولأجل هذا الملحظ ينبغي التنبيه إلى أنه لا توجد ألفاظ خاصة يستعملها ابن المواق في بيان المسائل التي يرجح فيها قولا من الأقوال، فقد يقول في بعضها: الصواب كذا، وقد لا يقول ذلك، فبعضها منطوق وبعضها مفهوم.

ولذلك فإن طريقة معرفة الترجيحات الحديثية في كتاب ابن المواق هي القراءة المتأنية الفاحصة لكلام ابن المواق ومقارنتها بكلام غيره من العلماء وعلى رأسهم عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي، وقد استفدت كثيرا في إحصاء هذه الترجيحات وجمعها من تعليقات الدكتور محمد خرشافي الذي ينبه إلى الخلاف والأقوال في مواضع كثيرة.

---

[1] بغية النقاد النقلة (١/٥٤).

وإحصاء هذه الترجيحات مبني على الاجتهاد والنظر، ولذلك قد يخالفني الناظر في الرسالة في عَدّ أحد المواضع من الترجيحات، كما يمكن للناظر فيها أن يستدرك عليّ مواضع لم أدرجها ضمن الترجيحات التي درستها.

وبعد استقراء الكتاب وقراءته مرات وكرات تمكنت من جمع (٦١) ترجيحا، قسمتها بحسب موضوعاتها وأنواعها إلى عشرة مباحث هي:

١ ـ الترجيحات في أسماء الرواة.

٢ ـ الترجيحات في تحديد المقصود في السند.

٣ ـ الترجيحات في حال الرواة.

٤ ـ الترجيحات في سماع الرواة.

٥ ـ الترجيحات في الحكم على الحديث.

٦ ـ الترجيحات في تحديد علة الحديث.

٧ ـالترجيحات في بيان الاتصال والانقطاع.

٨ ـالترجيحات في بيان الوقف والرفع.

٩ ـالترجيحات في بيان ألفاظ الحديث.

١٠ ـ الترجيحات في بيان هل الروايتان حديث واحد أو حديثان.

وهذا الترتيب المذكور ليس ترتيبا اعتباطيا، بل هو ترتيب منطقي بحسب المراحل التي يسلكها المحدث من أجل الوصول إلى غايته النهائية، فأول ما يبدأ به المحدث دراسته هو التحقيق في أسماء الرواة المذكورين في سند الحديث، ثم إن هؤلاء الرواة قد يتشابهون في الأسماء فينبغي عليه أن يحدد من هو المقصود في السند، فإذا علم المقصود في السند ذهب يبحث عن حاله هل هو ثقة أو ضعيف، وبعد معرفة حاله ينبغي عليه أن يتأكد من سماع هذا الراوي من شيخه، فإذا قام بكل هذا أمكنه الحكم على الحديث صحة أو ضعفا، والمحدث إذا ضعف الحديث عليه أن يبين علة هذا الحديث، ومن أنواع العلل بيان الانقطاع في الأسانيد، فإذا

انتهى من كل هذا انتقل إلى الكلام عن نوع هذا الحديث هل هو مرفوع أو موقوف لأن الحكم الذي ينبني على المرفوع ليس هو الحكم الذي ينبني على الموقوف، وهنا أيضا يتكلم عن ألفاظ هذه الأحاديث ومعانيها، فإذا انتهى من كل هذا قد تعرض له رواية أخرى تشبه الرواية التي درسها فيبحث هل هما حديث واحد أو حديثان.

وعلى كل حال فهذا الترتيب ترتيب اجتهادي يمكن تغييره بحسب الملحظ الذي يلحظه الناظر فيه، كما أنه يمكن دمج بعض المباحث مع بعضها لاشتراكها مع بعضها في كثير من الأمور.

وقد ذكرت تحت كل مبحث ما وقفت عليه من ترجيحات داخلة في ذلك النوع، وجعلت لكل ترجيح مطلبا خاصا، وجعلت لكل مطلب عنوانا يتناسب مع موضوع الترجيح حسب الإمكان، لأن التعبير عن مضمون بعض الترجيحات بدقة يحتاج شيئا من التطويل في العبارة، وهو غير مناسب للعناوين، والله الموفق.

المبحث الأول: الترجيحات في الأسماء

وسأذكر في هذا المبحث الترجيحات التي يرجع مضمونها إلى الاختلاف في أسماء بعض الرواة أو أنسابهم، ووقفت في هذا المبحث على (١١) ترجيحا هي:

المطلب الأول: هل الطائي الذي ذكره ابن حزم كنيته أبو عمر أو أبو عمير؟

١/نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا عبد الحق الإشبيلي في الموضع (٤٠): " **الثاني قوله: (عن أبي عمر) هكذا مكبرا، فإني لم ألفه عند ابن حزم إلا مصغرا: هكذا (أبي عمير)**"[١].

٢/صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند ابن حزم حديث قطن عن عدي عن النبي ﷺ قال: "ما كان من كلب ضار أمسك عليك فكل" قال: قلت: وإن أكل؟ قال: "نعم".

ثم قال: "وذكر في الباب عن أبي النعمان عن أبيه، قال وأبو النعمان مجهول، وفي إسناده الواقدي عن أبي عمر الطائي، قال: وهو مجهول"[٢].

فتعقبه ابن المواق بأنه أسقط راويا بين الواقدي وأبي عمر الطائي، ثم بين أن الطائي هذا اسمه (أبو عمير) بالتصغير وليس (أبو عمر) مكبرا، وهذا الموضع قد يبدوا أنه ليس ترجيحا وإنما هو خطأ وقع فيه عبد الحق الإشبيلي، وهذا أمر صحيح.

ولكن الذي دفعني إلى دراسته كترجيح هو قول ابن المواق بعد ذلك: "وهكذا عندي في نسختي من كتاب (المحلى) (أبي عمير) ولا أُحقه، فحقّقْهُ إن عثرت عليه من نسخ (المحلى)، ومن أصل أبي جعفر الطبري"[٣].

---

[١] بغية النقاد النقلة (٩٦/١).

[٢] ينظر: الأحكام الوسطى (١١٢/٤).

[٣] بغية النقاد النقلة (٩٧/١).

وبما أن ابن المواق لم يقطع في هذا الموضع لاحتمال ورود هذا الاسم موافقا لما نقله عبد الحق الإشبيلي، فإننا سنحاول دراسته والبحث فيه للوصول إلى الصواب.

٣/ دراسة الترجيح:

لدراسة هذا الموضع لا بد أولا من تخريج هذا الحديث من طريق أبي عمر أو أبي عمير الطائي، لكن بعد البحث لم نقف على تخريج هذا الحديث من تلك الطريق إلا عند ابن سعد في الطبقات وابن حزم في المحلى:

أما ابن سعد فقال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ **عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ الطَّائِيِّ** عَنْ أَبِي النُّعْمَانِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَافِدًا فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي، يَعْنِي: سَعْدَ هُذَيْمٍ، وَقَدْ أَوْطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَلَبَةً وَأَدَاخَ الْعَرَبَ، فَأَسْلَمْنَا وَبَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَيْدِينَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَصْحَابُ قَنْصٍ وَصَيْدٍ، وَلَنَا كِلَابٌ ضَوَارِي، وَكِلَابٌ غَيْرُ ضَوَارِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَقَتَلَ، فَكُلْ» , قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ أَكَلَ آكُلْ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَلَمَّا أَرَدْنَا الِانْصِرَافَ أَمَرَ بِلَالًا فَأَجَازَنَا بِأَوَاقٍ مِنْ فِضَّةٍ , لِكُلِّ رَجُلٍ مِنَّا، فَرَجَعْنَا إِلَى قَوْمِنَا، فَرَزَقَهُمُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْإِسْلَامَ"[١]

وأما ابن حزم فقال: وَمِن طريق محمد ابن جرير الطبري حدثني الحارث، حَدَّثَنا محمد بن سعيد، حَدَّثَنا محمد بن عمر الواقدي، حَدَّثَنا محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري، **عَن أبي عمير الطائي**، عَن أبي النعمان عن أبيه... بنحو الحديث قبله[٢].

من خلال تخريج الحديث في الموضعين المذكورين وجدنا أن اسم هذا الراوي هو (أبو عمير) وليس (أبو عمر).

وإذا أردنا توسيع البحث من خلال البحث في أسماء الرواة نجد أن هذا الراوي لم يذكره الأئمة في كتب الرجال لا باسم (أبي عمير الطائي) ولا باسم (أبي عمر الطائي)، والذي وقفت عليه هو قول ابن سعد في

---

[١] طبقات ابن سعد (٦/٣١٥).

[٢] ينظر: المحلى (٧/٤٧١).

الطبقات عندما أخرج حديثا آخر من طريقه حيث قال: "عن أَبي بَكر بن عَبد الله بن سَبرَةَ، عَن **أَبي عُمَيرٍ الطّائيّ**، وكانَ يَتيمَ الزُّهريّ"[1].

ونستفيد من هذا النقل معلومة جديدة عن هذا الراوي وهو أنه كان يتيما للزهري، وأن اسمه (أبو عمير) بالتصغير وليس (أبو عمر) مكبرا.

خلاصة:

ومن خلال ما سبق يتبين أن الوارد في سند هذا الحديث هو أبو عمير الطائي (بالتصغير)، وأن ابن المواق مصيب في تعقبه وأن الثابت عند ابن حزم هو أبو عمير لوجود من وافقه على مثل ذلك وهو ابن سعد في الطبقات، ولعدم وجود من سماه (أبو عمر الطائي) مكبرا، والله أعلم.

المطلب الثاني: الاختلاف في محمد بن سالم هل هو السعدي أو السعيدي؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٦٥) منتقدا ابن القطان: "**أحدهما قوله: ورواه محمد بن سالم[2] السعيدي، والصواب السعدي**"[3].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند الدارقطني حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "في الهلال إذا سقط قبل الشفق فهو لليلة، وإذا سقط بعد الشفق فهو: لليلتين"[4].

---

[1] طبقات ابن سعد (٦٣٧/١).

[2] هكذا في الكتاب المطبوع، وفي مخطوطة بغية النقاد: "سلام" الورقة ٢١، الوجه (ب)، والعجيب أن المحقق أشار في الهامش قائلا: وفي بيان الوهم (سلام)، وهذه صورتها في المخطوط:، 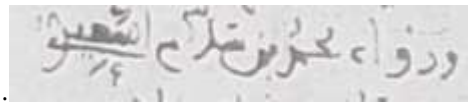 .

[3] بغية النقاد النقلة (١٣٦/١).

[4] الأحكام الوسطى (٢١٠/٢)

فتعقبه ابن القطان الفاسي بأن الحديث غير متصل، واستدل لذلك بكلام للدارقطني ومنه قوله: "ورواه محمد بن سلام السعيدي"[١].

فتعقبه ابن المواق بأن الصواب في نسبته "السعدي" وليس "السعيدي".

٣/ دراسة الترجيح:

لم أقف – في حدود بحثي – على من أخرج الطريق التي ذكرها الدارقطني في علله.

ولم أقف – في حدود بحثي – على من ترجم لمحمد سلام (أو سالم) السعدي أو السعيدي.

وهذه الرواية من طريق هذا الراوي انفرد الدارقطني بذكرها في علله[٢]، ونقلها عنه ابن القطان، وعند الرجوع إلى علل الدارقطني المطبوع نجد أن نقل ابن القطان صحيح ولا وجه للاعتراض عليه، فقد جاء في العلل المطبوع: "محمد بن سلام السعيدي"[٣]، فما وجه اعتراض ابن المواق على ابن القطان إذن؟؟

من المعلوم أن "علل الدارقطني" المطبوع الآن اعتمد في تحقيقه على عدة نسخ خطية[٤]، وليست في هذه النسخ نسخة للمؤلف أو لأحد تلاميذه، وكلها ناقصة ومبتورة...، ولذلك عند حدوث خلاف بين النسخ يثبت المحققان ما وقع في النسخة التي جعلاها أصلا وهي نسخة دار الكتب المصرية باعتبارها أقدم نسخة (تاريخ نسخها ٧٠٨هـ) ثم ينبهان إلى الاختلاف في الهامش، ومن الأمثلة على ذلك ما وقع من الخلاف في اسم راو ذكره الدارقطني، فأثبت المحقق في المتن "أبو مليكة" ثم نبه في الهامش قائلا: "في (هـ): أبو مليك"[٥]، وهذا المثال بعينه سيدرس في الترجيح في الحديث (٣٠٤)[٦].

---

[١] بيان الوهم والإيهام (٥١٠/٢).

[٢] علل الدارقطني (٣١٧/١٢).

[٣] علل الدارقطني (٣١٧/١٢).

[٤] ينظر الكلام عليها في مقدمة تحقيق العلل للدكتور محفوظ الرحمن السلفي (١٣٩/١)، وتكملة تحقيق الكتاب للدكتور محمد بن صالح الدباسي (١٩/١٢).

[٥] علل الدارقطني (٢١١/٦).

[٦] ينظر: (١٣٤).

والشاهد من هذا المثال أن ابن المواق قال فيه: "...صوابه (عن أبي مليك) **هكذا ألفيته في نسخة عتيقة من علل الدارقطني**"[١]، فنسخة ابن المواق من علل الدارقطني نسخة عتيقة، وابن المواق توفي سنة (٦٤٢هـ)، وبما أنه وصفها بأنها عتيقة فإن تاريخ نسخها سيكون قبل تاريخ وفاته بكثير، ولذلك فإن نقل ابن المواق من علل الدارقطني مقدم على ما هو موجود في النسخة المطبوعة من علل الدارقطني.

ونرجع إلى تعقب ابن المواق على ابن القطان في نسبة محمد بن سلام، فابن القطان نقل اسمه ونسبته من علل الدارقطني، فتعقبه ابن المواق بأن الموجود في علل الدارقطني (السعدي) وليس (السعيدي)، والترجيح بين هذين القولين صعب لما يلي:

. لم نقف على ذكر هذا الراوي إلا عند الدارقطني في علله، ولذلك لا نملك أي قرينة خارجية ترجح إحدى النسبتين.

. لا يمكن الاستدلال بما هو موجود في علل الدارقطني المطبوع على ترجيح قول ابن القطان الفاسي، فقد تقدم أن نسخة ابن المواق مقدمة على الكتاب المطبوع.

. يمكن أن يقال إن ابن القطان الفاسي نقل أيضا من نسخة عتيقة فيها (السعيدي) وليس (السعدي).

لكن رغم كل ما سبق يظهر ـ والله أعلم ـ أن قول ابن المواق هو الراجح، لأن ابن القطان أخطأ في النقل في مواضع كثيرة من كتابه تعقبه فيها ابن المواق منها هذا الموضع، وابن المواق تعقبه في هذا الموضع مرتين، الأول هو ما نحن بصدد دراسته، والثاني قال فيه: "قوله (فرجع الحديث إلى هلال بن معلى) والصواب (معلى بن هلال)"[٢]، فابن القطان أخطأ في النقل مرتين في هذا النص، وهذا الموضع الثاني الذي أخطأ فيه ابن القطان موجود في علل الدارقطني المطبوع كما ذكره ابن المواق[٣]، وهذا يؤكد على أن ابن القطان لم يطلع على نسخة عتيقة أخرى من علل الدارقطني لأن سياق الحديث يقطع بخطئه في هذا الموضع، فلم يبق إلا القول إنه أخطأ في النقل، والله أعلم.

---

[١] بغية النقاد (١٣٦/٢).

[٢] بغية النقاد (١٣٦/١).

[٣] ينظر: علل الدارقطني (٣١٨/١٢).

ثم إن اعتناء ابن المواق بنقل هذا الموضع أكثر من اعتناء ابن القطان، لأن ابن القطان كان بصدد نقل كلام الدارقطني ـ وهو نص طويل ـ وكان الغرض منه بيان عدم اتصال ذلك الحديث وليس غرضه ضبط اسم ذلك الراوي، أما ابن المواق فكان غرضه ضبط اسم هذا الراوي ونسبته كما ذكره الدارقطني، ولذلك فإن احتمال السهو وسبق القلم عند ابن القطان كبير بينما يكاد ينعدم عند ابن المواق، والله أعلم.

خلاصة:

من خلال ما تقدم يترجح قول ابن المواق أن الراوي الذي ذكره الدارقطني نسبته "السعدي" وليس "السعيدي"، ويبقى الاحتمال المرجوح قائما لثبوته في نسخ أخرى من العلل وهي التي حُقِّق عليها الكتاب المطبوع الآن، والله أعلم.

المطلب الثالث: الاختلاف في ابن أبي ربيعة هل هو الحارث بن عبد الله أو عبد الله بن الحارث؟

١ /نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٧٥) في سياق ذِكر ما أغفله ابن القطان في انتقاده لعبد الحق: "**الثاني: في التعريف بأمر ابن ربيعة هذا، فاعلم أنه يختلف في اسمه:**

فمنهم من يقول فيه كما ذكره ق~ (عبد الله بن الحارث)، ومنهم من يقول (الحارث بن عبد الله) وهو عندي أصحها"[1].

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند النسائي حديث عصمة بن مالك وعبد الله بن الحارث بن أبي ربيعة أن مملوكا سرق على عهد رسول الله -ﷺ -، فرفع إلى رسول الله -ﷺ- فعفى عنه، ثم سرق الثانية والثالثة والرابعة، ففي كل مرة يرفع إليه فيعفو عنه، ثم رفع إليه الخامسة وقد سرق فقطع يده،

[1] بغية النقاد (١/١٦٤).

ثم رفع إليه السادسة فقطع رجله، ثم رفع إليه السابعة فقطع يده، ثم رفع إليه الثامنة فقطع رجله وقال رسول الله – ﷺ –: "أربع بأربع" [١].

فتعقبه ابن القطان بأن هناك وهما في نسبة هذا الحديث إلى النسائي[٢].

فوافقه ابن المواق على هذا، ثم تكلم على ما أغفل الكلام عليه في هذا الحديث، ومنها ذكر الصواب في اسم عبد الله بن الحارث بن أبي ربيعة.

٣/ دراسة الترجيح:

سبب الخلاف في اسم هذا الراوي هو الحديث المروي من طريقه، فقد ورد في بعض الطرق باسم عبد الله بن الحارث وفي بعضها الآخر: الحارث بن عبد الله، وبيان ذلك ما يلي:

أ. الطريق التي فيها عبد الله بن الحارث:

أخرجها الحارث بن أسامة في مسنده[٣] من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي أمية عن عبد الله بن الحارث بن[٤] أبي ربيعة قال: "أُتي النبي ﷺ بسارق فقالوا: يا رسول الله هذا غلام لأيتام من الأنصار، والله لا نعلم لهم مالا غيره فتركه، ثم أتي به الثانية فتركه، ثم أتي به الثالثة فتركه، ثم أتي به

---

[١] ينظر: الأحكام الوسطى (٤/٩٨).

[٢] ينظر: بيان الوهم والإيهام (٢/٩١).

[٣] الحارث بن محمد بن أبي أسامة داهر الإمام أبو محمد التميمي البغدادي الحافظ صاحب المسند، ومسنده لم يرتبه، ولد سنة ست وثمانين ومائة، سمع يزيد بن هارون... وخلائق. وعنه أبو جعفر الطبري... وخلق كثير. وثقه إبراهيم الحربي مع علمه بأنه يأخذ الدراهم، وأبو حاتم بن حبان، وقال الدارقطني: صدوق، وأما أخذ الدراهم على الرواية فكان فقيرا كثير البنات، وقال أبو الفتح الأزدي وابن حزم ضعيف، قلت: عاش سبعا وتسعين سنة وتوفي يوم عرفة سنة اثنتين وثمانين ومائتين، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/٦١٩).

وهذا المسند مفقود، ولم يطبع منه إلا زوائده التي جمعها الهيثمي في كتابه "بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث" وطبع الكتاب بتحقيق الدكتور حسين أحمد صالح الباكري، وهذا الحديث غير موجود في هذا الكتاب، ولكنه مذكور في تعقب ابن رشيد السبتي على ابن القطان وابن المواق، وهذا التعقب هو ورقة صغيرة مرفقة بمخطوطة بغية النقاد، وكتب على المخطوطة: "أنظر ما في الوريقة"، تعقب فيها عليهما عدم وقوفهما على مسند الحارث بن أبي أسامة، ثم ذكر الحديث وقال: "نقلته من أصل مسموع على ابن العربي"، وهذا التعقب منقول في حاشية الموضع الذي ذكر فيه هذا التعقيب من بغية النقاد، بغية النقاد المطبوع (١/١٦٢)، مخطوطة بغية النقاد (اللوحة ٢٧، الوجه أ).

[٤] في بغية النقاد المطبوع "عن" وهو خطأ يترتب عليه زيادة راو في هذا الإسناد، والصواب "بن" وهو المثبت في المخطوطة (اللوحة ٢٧، الوجه أ).

الرابعة فتركه، ثم أتي به الخامسة فقطع يده، ثم أتي به السادسة فقطع رجله، ثم أتي به السابعة فقطع يده ثم أتي به الثامنة فقطع رجله".

وبنفس الإسناد والمتن أخرجه البيهقي في السنن الصغرى ثم قال بعده: "كذا وجدته في كتابي، وقال حماد بن مسعدة عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي أمية عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة وهو أصح، وهو مرسل حسن بإسناد صحيح"[١].

وقال ابن عبد البر:" عبد الله بن الحارث بن أبي ربيعة القرشي المخزومي، ذكروه في الصحابة ولا يصح عندي ذكره فيهم، وحديثه عندي مرسل، والله أعلم.

حديثه عند ابن جريج عن عبد الله بن أبي أمية عن عبد الله بن الحارث بن أبي ربيعة عن النبي ﷺ في قطع يد السارق، وأظنه هو عبد الله بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي أخو عبد الرحمن بن الحارث، فانظر فيه، فإن كان هو فحديثه مرسل لا شك فيه"[٢]

ب ـ الطريق التي فيها الحارث بن عبد الله:

أخرجها عبد الرزاق في مصنفه وأبو داود في مراسيله وابن أبي شيبة في مسنده والبغوي في معجم الصحابة وأبو نعيم في معرفة الصحابة كلهم من طريق ابن جريج عن عبد ربه بن أبي أمية ـ وقال البغوي عبد الكريم بن أبي أمية، وقال أبو نعيم: عبد الكريم أبي أمية ـ عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة ـ وزاد عبد الرزاق[٣] وابن أبي شيبة: وعبد الرحمن بن سابط (معطوفا على الحارث بن عبد الله) ـ أن النبي ﷺ أتي بسارق... الحديث بنحو لفظ الطريق المتقدمة[٤].

---

[١] السنن الكبرى (٨/٤٧٤).

[٢] الاستيعاب (٣٩٠).

[٣] كتب بعد هذا الاسم عند عبد الرزاق بين حاضنتين: [عن ابن جريج]، وأشار المحقق في الهامش أنه زادها من النسخة المرادية، وهذا خطأ، فعبد الرحمن بن سابط معطوف على الحارث بن عبد الله، وليس هناك تحويل في السند، والدليل رواية ابن أبي شيبة فإنه جاء فيها مقرونا مع الحارث بن عبد الله، والله أعلم.

[٤] مصنف عبد الرزاق (١٠/٢٣٩)، المراسيل لأبي داود (٢/٣٢٦)، مصنف ابن أبي شيبة (١٤/٤٠٣)، معجم الصحابة للبغوي (٢/٨٩)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/٨١٠).

. قال ابن الأثير في أسد الغابة: "الحارث بن أبي ربيعة هو ابن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، وهو عامل ابن الزبير على البصرة، ويلقب: القباع، وليس له صحبة"[١]، ثم كرر ذكره باسم: الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة وذكر أنه يروي حديث السرقة الذي تقدم تخريجه ثم قال: "وقد تقدم القول فيه في الحارث بن أبي ربيعة"[٢].

. وقال ابن حجر في الإصابة: " الحارث بن عبد اللَّه بن أبي ربيعة بن المغيرة بن عبد اللَّه بن عمر بن مخزوم المخزومي أرسل حديثا، وذكره البغويّ وأخرج من طريق عبد الكريم أبي أمية عنه أنّ النبيّ ﷺ أتي بسارق فقيل: يا رسول اللَّه، إنه لناس من الأنصار ما لهم غيره؟ فتركه الحديث، قال البغويّ: ذكره هارون الحمال في الصحابة، ولا أعرف له صحبة، قلت: ما له رؤية، لأن أباه ولد بأرض الحبشة"[٣].

خلاصة:

. من خلال ما تقدم يتبين أن الحارث بن أبي أسامة والبيهقي انفردا بتسمية هذا الراوي: عبد الله بن الحارث، وإن كان البيهقي قد تعقب هذه الرواية وذكر أن الصواب تسميته بـ: الحارث بن عبد الله، وأنه ذكر تلك الرواية لأنه وجدها كذلك في كتابه.

.كما ذكره بهذه التسمية أيضا ابن عبد البر في الاستيعاب ولم يجزم، وينبغي أن يفهم كلامه في سياقه:

فهذا الراوي اختلف في اسمه هل هو عبد الله بن الحارث، أو أنه مقلوب أي: الحارث بن عبد الله، أما ابن عبد البر فبعد أن حكى رواية عبد الله بن الحارث بن أبي ربيعة وأنها مرسلة، مَالَ إلى أن عبد الله هذا هو ابن الحارث بن عبد الله بن ربيعة (وكأنه أراد أن يقول: إن كان هذا الراوي اسمه عبد الله بن الحارث بن أبي ربيعة فهو ليس صحابيا، وأنا أميل إلى أن هذا الراوي هو عبد الله بن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، فإن كان هو المذكور في هذا الحديث فهو ليس صحابيا قطعا وروايته مرسلة) ولذلك قال: "وأظنه عبد الله بن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة"[٤]، ويُفهم منه أن ابن عبد البر يرى اسم الراوي المختلف فيه أنه: الحارث

---

[١] أسد الغابة (٦٠٦/١).

[٢] أسد الغابة (٦١٩/١).

[٣] الإصابة (٧٩/٣).

[٤] الاستيعاب (٣٩٠).

ابن عبد الله، وقَصْدُ ابن عبد البر من كل هذا بيان عدم صحة صحبة هذا الراوي، ولذلك لا يقال أن ابن عبد البر يرى أن اسمه: عبد الله بن الحارث.

ـ أما بقية من أخرج الحديث وهم: عبد الرزاق الصنعاني، أبو داود، ابن أبي شيبة، البغوي وأبو نعيم فقد سموه: الحارث بن عبد الله وهو الصواب، ويؤيده قولا ابن الأثير وابن حجر المتقدم نَقْلُهُما، والله أعلم.

وسيتأكد ترجيح هذا الاسم بما سيأتي في دراسة الترجيح الذي بعده لتعلقه به، وتفاديا لتكرار المعلومات.

المطلب الرابع: الاختلاف في ابن أبي أمية هل هو عبد ربه بن أبي أمية أو عبد الله بن أبي أمية؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٧٥) أيضا بعد ذكر الترجيح المتقدم والتدليل عليه: **"وما وقع عند أبي داود وعند عبد الرزاق في اسم ابن أبي أمية أنه عبد ربه فيه نظر، فإن المعروف: عبد الله بن أبي أمية بن الحارث، وهو المذكور بالرواية عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، وبرواية ابن جريج عنه، كذلك ذكره البخاري وأبو حاتم، وأما عبد ربه فغير معروف"**[(١)].

٢/ دراسة الترجيح:

تقدم في تخريج الحديث السابق وجود خلاف في اسم الراوي عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، ويمكن القول إنهم اختلفوا في اسمه على أربعة أقوال هي:

أ ـ هو عبد الله بن أبي أمية: وسماه هكذا: الحارث بن أبي أسامة، البيهقي وابن عبد البر[(٢)]، (مع ملاحظة أنهم سموا شيخه: عبد الله بن الحارث، وقد تقدم أن الصواب فيه هو: الحارث بن عبد الله).

ب ـ هو عبد ربه بن أبي أمية: وسماه هكذا: عبد الرزاق الصنعاني، أبو داود وابن أبي شيبة[(٣)].

---

(١) بغية النقاد (١/١٦٥).

(٢) بغية النقاد (١/١٦٢)، السنن الكبرى للبيهقي (٨/٤٧٤)، الاستيعاب (٣٩٠).

(٣) مصنف عبد الرزاق (١٠/٢٣٩)، المراسيل لأبي داود (٣٢٦)، مصنف ابن أبي شيبة (١٤/٤٠٣).

ج ـ هو عبد الكريم بن أبي أمية: سماه هكذا البغوي[١].

د ـ هو عبد الكريم أبي أمية: سماه هكذا أبو نعيم[٢].

مناقشة الأقوال في اسمه:

ـ القولان الأخيران يمكن القول إنهما قول واحد، والمقصود به هو عبد الكريم بن أبي المخارق، والدليل قول ابن أبي حاتم الرازي في ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق: "سألت أبي عن عبد الكريم أبي أمية فقال: ضعيف الحديث، نا عبد الرحمن قال: سئل أبو زرعة عن عبد الكريم بن أبي أمية فقال: هو لين"[٣]، فسماه عبد الكريم بن أبي أمية وعبد الكريم أبا أمية، والله أعلم.

ـ عبد ربه بن أبي أمية: ذكره المزي في تهذيب الكمال وعلم عليه بـ (مد) أي: روى له أبو داود في المراسيل، وقال بأنه يروي عن الحارث بن عبد الله حديث السرقة، ولم يذكر في الرواة عنه إلا ابن جريج ثم قال: " روى له أبو داود، وهو عنده هكذا في جميع الروايات، وذكره عبد الرحمن بن أَبي حاتم، عَن أبيه فيمن اسمه عَبد الله، ولم يذكره فيمن اسمه عبد ربه، فالله أعلم"[٤]، وقال في ترجمة الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة عند ذكر الرواة عنه: " وعبد ربه بن أَبي أمية (مد) إن لم يكن أخا عَبد الله بن أَبي أمية فإنه هو"[٥]، وقال فيه ابن حجر: "شيخ لابن جريج، ويقال: اسمه عبد الله، مجهول"[٦].

ويستفاد من النصوص السابقة أن عبد ربه بن أبي أمية لا يعرف إلا في هذه الرواية عند أبي داود (وتقدم أنها رواية عبد الرزاق وابن أبي شيبة أيضا) بروايته عن الحارث بن عبد الله وبرواية ابن جريج عنه، وأشار المزي وابن حجر إلى إمكانية أن يكون عبد ربه بن أبي أمية وعبد الله بن أبي أمية راويا واحدا ذكر باسمين مختلفين.

ـ قال البخاري في التاريخ الكبير: " عبد الله بن أبي أمية: سمع الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة روى عنه بن جريج"[٧]، وذكر في "التاريخ الأوسط" و "الصغير" رواية الحارث بن أبي ربيعة حديث دخوله هو وابن صفوان على حفصة زوج النبي ﷺ، وسمى الراوي عنه: عبد الله بن أبي أمية[٨]، وقال ابن أبي حاتم الرازي في

---

[١] معجم الصحابة (٢/٨٩).

[٢] معرفة الصحابة (٢/٨١٠).

[٣] الجرح والتعديل (٦/٦٠).

[٤] تهذيب الكمال (١٦/٤٧٢).

[٥] تهذيب الكمال (٥/٢٣٩).

[٦] تقريب التهذيب (٤٤٨).

[٧] التاريخ الكبير (٥/٤٤).

[٨] ينظر: التاريخ الأوسط (١/٢٧٠)، التاريخ الصغير (١/١٧٠).

ترجمة الحارث بن عبد الله: "روى عن النبي ﷺ مرسل، روى عن عبد الله بن أبي أمية بن الحارث"[١]، وذكره ابن حبان فقال: "عبد الله بن أبي أمية: يروي عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، روى عنه ابن جريج"[٢]، وروى الحاكم حديثا من طريق ابن جريج عن عبد الله بن أبي أمية عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"[٣].

. الملاحظ على الأقوال الثلاثة أن الأسماء كلها فيها التعبيد لله: فالأول عبد الله، والثاني عبد ربه، والثالث عبد الكريم، مع اتفاقهم في: ابن أبي أمية، ولعل هذا الملحظ هو سبب وقوع الخلاف بينهم، ووقوع الوهم عند بعضهم.

خلاصة:

من خلال ما تقدم يتبين أن:

. تسمية هذا الراوي: عبد ربه بن أبي أمية جاءت تبعا لما ذكره أبو داود في مراسيله، ولذلك لما ذكره المزي وابن حجر أشارا إلى إمكانية كونه عبد الله بن أبي أمية، وهذا فيه إشارة إلى تضعيف القول بأن اسم هذا الراوي هو عبد ربه بن أبي أمية.

. تسمية هذا الراوي: عبد الكريم بن أبي أمية لعلها وهم، فقد انفرد بهذه التسمية البغوي وأبو نعيم ولم أقف على من تابعهما أو ذكر قولهما، ولعل سبب الوهم هو التشابه في الأسماء، إضافة إلى رواية ابن جريج عن عبد الكريم بن أبي المخارق، وعن عبد الله بن أبي أمية، والله أعلم.

. تسمية هذا الراوي: عبد الله بن أبي أمية تتابع عليها كثير من الأئمة كالبخاري وابن أبي حاتم الرازي وابن حبان والحاكم والبيهقي، ولذلك فإن ما رجحه ابن المواق في اسم هذا الراوي أنه: عبد الله بن أبي أمية هو الراجح، والله أعلم.

. تسمية هذا الراوي عبد الله بن أبي أمية قرينة أخرى تؤكد صحة الترجيح المتقدم قبل هذا الموضع، لأنه هو المعروف بالرواية عن الحارث بن عبد الله، والله أعلم.

---

[١] الجرح والتعديل (٣/٧٧)

[٢] الثقات (٧/١١).

[٣] ينظر: مستدرك الحاكم، كتاب الجهاد (٢/١٤٢).

المطلب الخامس: الاختلاف في اسم والد سلامة هل هو معقل أو مغفل؟

١/نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٢٦٣) منتقدا ابن القطان الفاسي: " **وأما اسم أبيها فإنا تلقيناه عن ع~ في قراءتنا هذا الحديث عليه: (مُغْفِل) هكذا، اسم فاعل من أغفل، وكذلك رأيته في نسخة أبي عمر بن عبد البر من سنن أبي داود، ورأيته في نسخة أبي علي الجياني (مغفل ومعقل)، بخطه الضبطان في التن، وكتب في الحاشية: (مغفل لابن الأعرابي)، ورأيته بخط أبي عمر الباجي؛ أحمد بن عبد الله بن محمد بن شريعة في أصله، معتنى به هكذا (مغفَّل)، وهو روايته عن أبي عمر الصدفي عن ابن الأعرابي. وذكر البخاري الخلاف في التاريخ في ذلك بالوجوه الثلاثة، كذلك صححته من أصل القاضي أبي عبد الله ابن مفرج، الذي صار أصلا لأبي علي الجياني، رحم الله جميعهم...، وأرى الصواب فيه (معقل) فإن هؤلاء الأئمة الذين تعرضوا لتقييد مثل هذا لم يذكروه، وذلك لكثرة اسم معقل، فلو كان (مغفلا) أو (مغفلا) لذكروه لأنه قليل؛ فإنهم لم يذكروا ممن يسمى مُغْفِلا إلا هُبَيب بن مُغْفِل الذي كان بطريق الإسكندرية، وهو أحد الصحابة – رضي الله عنهم –، ولا ممن يسمى (مُغْفِلا) إلا والد عبد الله بن مُغْفِل وعقبه**"[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند أبي داود حديث خطاب بن صالح مولى الأنصار عن أمه عن سلامة بنت معقل امرأة من خارجة قيس عيلان قالت: قلت: يا رسول الله إني امرأة من خارجة قيس عيلان قدم عمي المدينة في الجاهلية فباعني من الحباب بن عمرو أخي أبي اليسر بن عمرو، فولدت له عبد الرحمن بن الحباب... الحديث[٢].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بقوله: " وذكر من طريق أبي داود، عن خطاب بن صالح مولى الأنصار عن أمه عن سلامة بنت معقل امرأة من خارجة قيس عيلان..."[٣]، وهذا الكلام منقول بحروفه من بيان الوهم والإيهام المطبوع الآن، وسيأتي التنبيه بعد قليل على إشكال فيه.

---

[١] بغية النقاد النقلة (٢/٧٨).

[٢] ينظر: الأحكام الوسطى (٤/٢١).

[٣] بيان الوهم والإيهام (٢/٢٢٩).

فتعقبه ابن المواق بأن الصواب ضبط اسم والد سلامة أنه "معقل" وليس "مغفل".

تنبيه:

قد يتساءل القارئ هنا ويستغرب وجه تعقب ابن المواق على ابن القطان، فابن القطان قد ذكر الاسم على الصواب الذي رجحه ابن المواق وهو "معقل" ولا أثر لـ "مغفل" في كلامه؟؟؟

والجواب أن محقق كتاب بيان الوهم والإيهام قد تصرف في كلام ابن القطان بالتغيير والتبديل، فقد كتب في المتن: سلامة بنت معقل ثم وضع رقم (٦) وقال في الهامش: "في (ق) و (ت) مغفل وهو خطأ"[١] وهذا الصنيع من المحقق سبب إشكالا كبيرا حيث إنه:

١ ــ تصرف في متن الكتاب بالتغيير، وهو وإن كان قد نبه في الهامش هنا، إلاَّ أن هناك مواضع صححها من عنده ولم ينبه في الهامش.

٢ ــ نبه في الهامش إلى التغيير ولكنه لم يبين من أي النسخ الخطية صحح الخطأ، وبالتالي فإنه صحح هذا الاسم من خارج مخطوطات الكتاب.

٣ ــ يفهم من صنيعه هذا أن هذا الخطأ مصدره النساخ، وليس الأمر كذلك فقد قال ابن المواق كما تقدم نقل كلامه: " وأما اسم أبيها فإنا تلقيناه عن ع~ في قراءتنا هذا الحديث عليه: (مُغْفِل) هكذا"[٢]، وبالتالي فإن مصدر هذا الخطأ هو ابن القطان نفسه.

٤ ــ هذا الصنيع من المحقق يجعل كلام ابن المواق واستدراكه لا فائدة منه، والله المستعان.

٣/ دراسة الترجيح:

بعدما تبين لنا وجه كلام ابن المواق ننتقل إلى بيان الراجح في ضبط هذا الاسم من جهتين:

١ ــ من جهة تخريج الحديث:

---

[١] بيان الوهم والإيهام، الهامش ٦ (٢/٢٢٩).

[٢] بغية النقاد النقلة (٢/٧٨).

سيأتي في تخريج هذا الحديث في الموضع الموالي (في باب هل هو الحباب أو الحتات) أن العلماء الذين أخرجوا هذا الحديث في كتبهم قد اتفقوا على تسميتها بـ "سلامة بنت معقل"[١].

٢ ـ من جهة كلام العلماء الذين اعتنوا بتراجم الرجال:

كل من ترجم لسلامة ذكر أنها ابنة "معقل" وليس "مغفل" إلا البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل فإنهما ذكرا الخلاف في اسم أبيها:

ـ فقال البخاري: " خطاب بن صالح مولى بني ظفر الأنصاري عن أمه **سلامة بنت معقل أو مغفل**، قاله يعقوب بن إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن بن إسحاق وكان ثقة، وقال محمد بن سلمة: **بنت مغفل** امرأة من خارجة من قيس عيلان، وقال يونس بن بكير عن بن إسحاق: **بنت معقل**"[٢].

ـ وقال ابن أبي حاتم: " خطاب بن صالح بن دينار التمار مولى لأبي قتادة مولى بني ظفر الأنصاري، روى عن أمه سلامة **بنت معقل أو مغفل**، روى عنه محمد بن إسحاق، سمعت أبي يقول ذلك"[٣].

وأما باقي العلماء الذين وقفت على كلامهم فقد سموها سلامة بنت معقل كابن منده وأبي نعيم وابن حبان وابن عبد البر وابن الأثير والمزي والذهبي وابن حجر وغيرهم[٤].

وقد أضاف ابن المواق لبيان هذا الأمر دليلا عقليا قويا فقال: " فإن هؤلاء الأئمة الذين تعرضوا لتقييد مثل هذا لم يذكروه، وذلك لكثرة اسم معقل، فلو كان (مغفلا) أو (مغفلا) لذكروه لأنه قليل؛ فإنهم لم يذكروا ممن يسمى مُغْفِلا إلا هُبَيب بن مُغْفِل الذي كان بطريق الإسكندرية، وهو أحد الصحابة – رضي الله عنهم –، ولا ممن يسمى (مُغْفِلا) إلا والد عبد الله بن مُغْفِل وعقبه"[٥].

---

[١] ص (١٢٠)

[٢] التاريخ الكبير (٣/٢٠١).

[٣] الجرح والتعديل (٣/٣٨٥).

[٤] ينظر: معرفة الصحابة لابن منده (١/٣٩٩)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/٨٦٧)، الثقات لابن حبان (٣/١٨٤)، الاستيعاب (٩١٤)، أسد الغابة (١/٦٨٧)، تهذيب الكمال (٣٥/٢٠٥)، الكاشف (٢/٥١١)، تهذيب التهذيب (٤/٦٧٧).

[٥] بغية النقاد النقلة (٢/٧٩).

وكل هذا يجعل قول من قال إنها "سلامة بنت مَعقِل" راجحا على قول من قال إنها "سلامة بنت مغفل"، وبالتالي فإن كلام ابن المواق راجح، والله أعلم.

المطلب السادس: هل ابن عمرو أخو أبي اليسر اسمه الحباب أو الحتات؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي في الموضع (٢٦٣): **"وقوله في هذا (عين الخطإ) غلط كما نبينه الآن، إن شاء الله... وقد اختلف فيه المحققون والمقيدون لأمثال ذلك، فقيده ابن الفرضي وعبد الغني بن سعيد كما ذكره ع~، وقيده الدارقطني كما ذكره ق~؛ وقال الدارقطني بعد ذكره باب حباب، باب حتات...ثم قال: الحتات بن عمرو الأنصاري أخو أبي اليسر كعب بن عمرو... فهذا الدارقطني قد قيده بالتاء... ويشهد لصحة ذلك ذكره معه في الباب: الحتات بن يزيد المجاشعي، فإنه بالتاء المثناة بلا خلاف، وذكره الأمير أبو نصر في باب الحتات، بالحاء المضمومة والتاء المعجمة باثنتين من فوقها، وبعد الألف مثلها، وذكر هذا الحديث، ثم قال: (وقال عبد الغني: هو الحباب بباء معجمة بواحدة، قال: وما قاله الدارقطني أولى، وهو ما قلناه قبل) قال م~: فهذا هو التحقيق في هذا الاسم إن شاء الله"**[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند أبي داود حديث خطاب بن صالح مولى الأنصار عن أمه عن سلامة بنت معقل امرأة من خارجة قيس عيلان قالت: قلت: يا رسول الله إني امرأة من خارجة قيس عيلان قدم عمي المدينة في الجاهلية فباعني من الحباب بن عمرو أخي أبي اليسر بن عمرو، فولدت له عبد الرحمن بن الحباب... الحديث[٢].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بقوله: "كذا رأيته في نسخ قد اعتنى بضبطه هكذا بتاء مثناة مكررة وهو عين الخطأ وإنما هو الحباب بباء، بواحدة مكررة، وكذلك ذكره ابن الفرضي بواحدة وغيره"[٣].

فتعقبه ابن المواق بما تقدم نقله عنه قبل قليل، وتحديد الصواب في هذا الاسم هل هو الحباب أو الحتات هو موضوع هذا الترجيح.

---

[١] بغية النقاد النقلة (٢/٧٦).

[٢] ينظر: الأحكام الوسطى (٤/٢١).

[٣] بيان الوهم والإيهام (٢/٣٠).

تنبيه:

قبل البدء في دراسة هذا الترجيح نشير إلى خطأ وقع فيه محققا كتاب "الأحكام الوسطى" وهو ذكر هذا الاسم المختلف فيه أنه "الحباب" مع أن عبد الحق الإشبيلي لم يقل الحباب وإنما قال "الحتات" ولذلك تعقبه ابن القطان بقوله: " كذا رأيته في نسخ قد اعتنى بضبطه هكذا بتاء مثناة مكررة، وهو عين الخطأ وإنما هو الحباب بباء"[1] وهذا من التصرف المذموم في نصوص الكتب عند تحقيقها، لأن صنيعهما هذا يجعل كلام ابن القطان الفاسي لا فائدة منه، فالاسم المثبت في الأحكام الوسطى هو "الحباب" فلماذا يتعقبه ابن القطان الفاسي بأن الصواب في هذا الاسم هو "الحباب"؟؟؟ وهذا تشويش على القارئ وفتح لباب اتهام الأئمة بعدم الضبط و ...، ثم إن الأسوأ من هذا كله أنهما صححا هذا الاسم في المتن ولم ينبها في الهامش أن هذا الاسم في الأصل هو "الحتات".

ولذلك كان الواجب على المحقِّقَين الفاضلين أن يتركا ما ذكره عبد الحق الإشبيلي على حاله، وإن ظهر لهما خطأ مَا ذَكَرَهُ نَبَّهَا على ذلك في الهامش، والله المستعان.

٣/ دراسة الترجيح:

قبل ذكر كلام العلماء في ضبط هذا الاسم سنقوم أولا بتخريج هذا الحديث لنرى كيف ذكر هذا الرجل هل الحباب أو الحتات؟

ومعنى هذا أننا سنذكر الكلام عن هذا الاسم من جهتين: جهة تخريج الحديث وجهة كلام العلماء في ضبط اسم هذا الراوي:

١ ـ تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه جماعة من العلماء منهم أحمد في مسنده، وأبو داود في مسنده، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، والطبراني في المعجم الكبير، وابن منده في معرفة الصحابة والأوسط، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، والبيهقي في السنن الكبرى ومعرفة السنن والآثار وكلهم قال: الحباب بن عمرة بالباء[2].

---

[1] بيان الوهم والإيهام (٢/٣٠).

[2] ينظر: مسند أحمد (٤٤/٥٧٦)، سنن أبي داود (٤/١٦٩)، الآحاد والمثاني (٦/١٩٣)، المعجم الكبير (٢٤/٣٠٩)، المعجم الأوسط (٢/١٠)، معرفة الصحابة لابن منده (١/٣٩٩)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/٨٦٧)، السنن الكبرى للبيهقي (١٠/٥٧٨)، معرفة السنن والآثار (١٤/٤٦٩).

وبهذا الاسم ذكره جماعة من العلماء الذين اعتنوا بتخريج الأحاديث كالمزي في تحفة الأشراف، والزيلعي في نصب الراية وابن حجر في الدراية في تخريج أحاديث الهداية، وذكره كذلك أيضا المنذري في مختصر سنن أبي داود[١].

ولم يخالفهم في حدود بحثي إلا الدارقطني الذي أخرج هذا الحديث في كتابه "المؤتلف والمختلف" وقال: "الحُتَات" بدل "الحباب"[٢].

ومن خلال ما سبق يظهر أن قول ابن القطان الفاسي بأن "الحتات" هو عين الخطأ، صوابٌ لا إشكال فيه لأن الاسم ورد في الأحاديث "الحباب" وليس "الحتات".

وبالتالي فإن تخطئة ابن المواق لابن القطان في هذه الجهة مجانبة للصواب، فالحديث الذي أخرجه أبو داود والذي نقله من عنده عبد الحق الإشبيلي فيه "الحباب" وليس "الحتات"، والصواب هو نَقْل ما عند أبي داود كما هو، فلمَّا غَيَّرَه عبد الحق الإشبيلي وبَدَّله وقع في الخطأ، وكلام ابن القطان من هذه الناحية وتخطئته لعبد الحق الإشبيلي في محلها.

٢ ـ كلام العلماء في ضبط اسم هذا الراوي:

وإذا انتقلنا إلى كلام العلماء الذين اعتنوا بضبط الأسماء نجد بينهم خلافا في ضبط هذا الاسم مع اتفاق الجميع على صحبة هذا الرجل:

١ ـ فضبطه الدارقطني في "المؤتلف والمختلف"، والذهبي في "المشتبه"، وابن ناصر الدين الدمشقي في "توضيح المشتبه"، وابن حجر في "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه" بقولهم: الحُتات بن عمرو الأنصاري أخو أبي اليسر.

والدارقطني جزم بهذا الضبط ولم يذكر غيره، وأما الذهبي وابن ناصر الدين الدمشقي وابن حجر فقد قالوا بعد ذكر ذلك الضبط: وقيل: الحباب بالباء، هكذا بصيغة التمريض للدلالة على ضعف هذا القول[٣].

٢ ـ وأما عبد الغني بن سعيد الأزدي فضبطه بالباء الموحدة: الحباب[٤]، ومثله ابن الفرضي كما ذكر ذلك عنه ابن المواق[٥].

وهذا القول قد رده بعض العلماء ولم يوافقوا عليه ومنهم:

---

[١] ينظر: تحفة الأشراف (٣٣٥/١١)، نصب الراية (٢٨٨/٣)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٨٧/٢)، مختصر سنن أبي داود (٦٣١/٢).

[٢] ينظر: المؤتلف والمختلف (٤٨٥/١).

[٣] ينظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤٨٥/١)، المشتبه (٢٠٦/١)، توضيح المشتبه (٤٨/٣)، تبصير المنتبه (٣٩٤/١).

[٤] ينظر: المؤتلف والمختلف للأزدي (٢٧٤/١).

[٥] ينظر: بغية النقاد النقلة (٨٦/٢).

أ ــ ابن ماكولا الذي قال: " والحتات بن عمرو الأنصاري أخو أبي اليسر كعب بن عمرو... وقال عبد الغني: هو الحباب بباء معجمة بواحدة، وما قاله الدارقطني أولى وهو ما قلناه قبل"[١].

ب ــ وابن ناصر الدين الدمشقي الذي قال: "قلت: قَالَه الدَّارَقُطْنِيّ والأمير بالمثناتين فَوق، وَقَالَهُ عبد الْغَنِيّ بالموحدتين، وَقَول الدَّارَقُطْنِيّ فِيمَا قَالَه الْأَمِير أولى"[٢].

ــ وأما كتب الصحابة التي وقفت عليها فقد سمته: الحباب بالباء، كابن منده وأبي نعيم وابن الأثير وابن حجر[٣].

ثم ذكر ابن الأثير وابن حجر في باب الحتات فقالا: "الحتات بن عمرو الأنصاري[٤].

ــ إلا أن هناك فائدة ذكرها الحافظ ابن حجر في آخر ترجمة الحباب فقال: " تنبيه: ذكر الدّارقطنيّ أنه رأى الحباب بن عمرو هذا في كتاب علي بن المديني بضم أوله ومثناتين، والمشهور أنه بموحدتين"[٥].

وهذا التنبيه يفيدنا بأن مصدر كلام الدارقطني هو كتاب علي بن المديني، ويفيدنا أيضا بأن الحافظ ابن حجر يرجح الضبط بالباء "الحباب" ولذلك قال: "والمشهور أنه بموحدتين".

خلاصة:

من خلال ما سبق يتبين أن:

١ ــ هذا الاسم جاء مضبوطا في روايات الحديث المسندة بالباب الموحدة "الحباب".

٢ ــ أكثر العلماء المعتنين بضبط الأسماء ضبطوا هذا الاسم بالتاء المثناة "الحتات" ورجحوا هذا الضبط على غيره.

٣ ــ أمام هذا التعارض بين ما ثبت في الروايات المسندة وبين ما قاله أهل الصناعة المتخصصين في ضبط الأسماء والألقاب يصعب الترجيح بينهما، ولولا اتفاق أكثر علماء الضبط على خلاف ما ثبت في الروايات المسندة لكان ترجيح ما ثبت فيها مقدما على غيره، لأن الأسماء أصلا مأخوذة من أسانيد الأحاديث، ونحن في هذا الحديث اتفق جميع من أخرجه على ضبط ذلك الاسم بالباء، ولم يخالف في ذلك إلا الدارقطني، ولعل الدارقطني – وهو مجرد احتمال – بلغه هذا الحديث كما بلغ سائر أصحاب الكتب التي أخرجته – أي

---

[١] الإكمال لابن ماكولا (١٤٧/٢).

[٢] توضيح المشتبه (٤٨/٣)

[٣] ينظر: معرفة الصحابة لابن منده (٣٩٩/١)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٨٦٧/٢)، أسد الغابة (٦٦٣)، الإصابة (٣١٦/١).

[٤] ينظر: أسد الغابة (٦٨٧/١)، الإصابة (٤٧٤/٢).

[٥] الإصابة (٢٤٠/٢).

بضبط هذا الاسم بالباء – ثم لما كان هذا الاسم عنده خطأ صححه وبدله إلى "الحتات"، والذي يدفعنا إلى هذا الاحتمال هو انفراد الدارقطني بذلك الضبط في إسناد ذلك الحديث ومخالفته لجميع من رواه.

٤ ـ ما سبق قوله في النقطة الثالثة معارض بكلام أهل الصنعة المتخصصين في ضبط الأسماء والألقاب، والكلام في هذه المسائل راجع إليهم لا إلى غيرهم، وقد تقدم أن أكثرهم ضبطه بالتاء إلا عبد الغني بن سعيد الأزدي فضبطه بالباء، ولعل مستند عبد الغني بن سعيد الأزدي هو ما ثبت في روايات هذا الحديث.

٥ ـ ما ذكره الحافظ ابن حجر من أن الدارقطني رأى في كتاب علي بن المديني ذلك الاسم مضبوطا بالتاء قد يدل على وجود خطأ في اسم ذلك الراوي – وهو تسميته الحباب بالباء – توارد عليه من أخرج هذا الحديث، ويكون الدارقطني بهذا متبعا لعلي بن المديني في تصحيح هذا الخطأ، ولكن هذا الكلام يبقى مجرد احتمال لعدم الدليل عليه.

٦ ـ من خلال ما سبق يصعب الترجيح بين هذين القولين، ولذلك فالتوقف فيها أولى من الترجيح، والله أعلم.

إشكال وجوابه:

قد يقول قائل: ما فائدة كل هذا الكلام في ضبط اسم هذا الراوي؟ وما الأثر المترتب على هذا الضبط وهو صحابي قد ثبتت عدالته فسواء قلنا الحباب أو الحتات فهو عدل لثبوت الصحبة له؟ ثم ما فائدة هذا الكلام الطويل إذا لم نخرج بنتيجة واضحة وقول راجح في ضبط هذا الاسم؟

والجواب عن كل هذا من وجوه:

١ ـ ضبط الأسماء في علم الحديث مسألة مهمة جدا، لأن الاسم تتعلق به أمور كثيرة أهمها الجرح والتعديل، فالخلل في أسماء الرواة وعدم انضباطه يؤدي إلى عدم انضباط الكلام في الرواة، وهذا ما يؤدي إلى الفوضى، ولكن بحمد الله تجنب المحدثون هذه الفوضى بضبط أسماء الرواة وألقابهم وكناهم...، ويدلك على اهتمام العلماء بهذه المسألة كثرةُ تآليفهم في هذا النوع من العلم.

٢ ـ هذا الكلام الطويل دليل على دقة علم الحديث وعنايته بتفاصيل الرواة وأحوالهم لأنهم نقلة سنة النبي ﷺ، وينبغي علينا معرفة كل شيء عنهم ولو كان في أعين الناس غير مهم –كالخلاف في اسم هذا الصحابي – ولأجل ذلك لم يكن هذا الكلام ترفا علميا لا فائدة منه، ولكنه دليل على وصول المحدثين إلى درجات عالية من الدقة والمعرفة برواة ونقلة هذا الدين، وهي خصيصة لم يشاركهم فيها أحد من الناس.

٣ ـ قد لا يظهر أثرٌ في ضبط اسم هذا الراوي بعينه، ولكن ضبط الأسماء عموما أمر مهم جدا وتنبني عليه آثار كثيرة، والفرع الواحد المخالف لا يقدح في صلاحية القاعدة الكلية.

٤ ـ قد لا يستطيع الباحث هنا ترجيح أحد القولين، ولكن عمله تقريب للمسألة وجمع لشتاتها، وقد يطلع عليها بعد ذلك من يستطيع الترجيح والفصل فيها، وبذلك يكون الباحث قد سهل له الطريق وهذه فائدة.

المطلب السابع: الاختلاف في نسبة أبي يزيد هل هي الضبي أو الضني؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا عبد الحق الإشبيلي في الموضع (٢٧٧): "**وهكذا أيضا ألفيت هذا مقيدا: (الضَّبِّي)، بفتح الضاد وبالباء منسوبا إلى بني ضبة، وهو غلط، وصوابه: (الضِّني) بكسر الضاد وبالنون، كذا قيده الدارقطني وغيره، وضنة في قبائل، ويظهر مما ذكر ابن الفرضي أنه منسوب إلى ضنة بن عبد بن كبير بن عذرة من قضاعة، فاعلم ذلك**"[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند الدارقطني حديث أبي يزيد الضبي عن ميمونة بنت سعد قالت: سئل رسول الله ﷺ عن رجل قبل امرأته وهما صائمان، فقال رسول الله – ﷺ –: "أفطرا جميعا معا"[٢] .

فتعقبه ابن المواق بأن الصواب في نسبة أبي يزيد هو "الضِّني" بالنون، وليس "الضَّبي" بالباء، وهذا ما سندرسه في هذا الترجيح.

٣/ دراسة الترجيح:

أخرج الدارقطني في سننه من طريق أبي يزيد الضِّنِّي عن ميمونة بنت سعد قالت: سئل رسول الله ﷺ عن رجل قبل امرأته وهما صائمان فقال رسول الله ﷺ: "أفطرا جميعا معا"، وهذا هو المثبت في سنن الدارقطني

---

[١] بغية النقاد النقلة (٢/٩٩).

[٢] ينظر: الأحكام الوسطى (٢/٢١٨).

المحقق في مؤسسة الرسالة[١]، وجاء في طبعات أخرى "الضبي" بالباء كطبعة دار المعرفة[٢]، ولعل الصواب هو الأول، وسيأتي كلام الدارقطني في ضبط اسمه بعد قليل.

أما العلماء فقد اختلفوا في ضبط هذه النسبة:

ـ فقال البخاري في "الكنى" وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" وابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" والذهبي في "ميزان الاعتدال" و "المغني في الضعفاء" و "المقتنى في سرد الكنى": "الضَّبِّيّ" بالباء[٣].

ـ وقال غيرهم وهم الأكثر "الضِّنِّيّ" بالنون:

أ ـ قال الدارقطني: "باب الضَّبِّيّ والضِّنِّيّ، أمّا الضَّبِّيونَ فكثيرون، وأمَّا الضِّنِّيّ فهو أبو يَزِيد الضِّنِّيّ، يَرْوي عن ميمونة بنت سعد مولاة النَّبِيّ ﷺ: أنّ النَّبِيّ ﷺ سُئِل عن الصائم إذا قبل امرأته؟ فقال: "أفطر جميعًا "[٤].

ب ـ قال ابن ماكولا: "أما الضَبّي بفتح الضاد وبالباء المعجمة بواحدة فكثير، وأما الضِنّي بكسر الضاد والنون المشددة فهو أبو يزيد الضِنّي، روى عن ميمونة بنت سعد..."[٥].

ج ـ وقال ابن حجر: "الضبي، بموحدة: كثير، والضِّني، بالكسر وبالنون: أبو يزيد الضني، تابعي روى عن مولاته ميمونة بنت سعد"[٦].

وعلى هذا الضبط ضبطه الإمام مسلم في "الكنى والأسماء" والمزي في "تهذيب الكمال" وابن ناصر الدين الدمشقي في "توضيح المشتبه" وابن عبد الهادي في "ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر" وغيرهم[٧].

وأما فيما يخص هذه النسبة والتعريف بها فقد قال السمعاني في الأنساب: "الضِنّي: هو مسعود بن بشر الضني- بالضاد المنقوطة المخفوضة والنون المشددة، وهو من ضنة بن سعد بطن من قضاعة، وهو من ولد عمرو ابن مرة الجهنيّ، وفي العرب ضنتان: ضنة بن سعد القضاعي، وضنة بن عبد الله ابن نمير... وأبو يزيد

---

[١] ينظر: سنن الدارقطني (١٥٢/٣).

[٢] ينظر: سنن الدارقطني، طبعة دار المعرفة (١٨٣/٢).

[٣] ينظر: الكنى للبخاري وهو مطبوع في آخر التاريخ الكبير (٨١/٩)، الجرح والتعديل (٤٥٩/٩)، الضعفاء والمتروكين (٢٤٣/٣)، ميزان الاعتدال (٤٤٥/٧)، المقتنى في سرد الكنى (١٥٥/٢)، المغني في الضعفاء (٥٠٦/٢).

[٤] المؤتلف والمختلف (١٤٦٤/٣).

[٥] الإكمال (٢٣١/٥).

[٦] تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٨٥٩/٣).

[٧] ينظر: الكنى والأسماء لمسلم (٩١٥/٢)، تهذيب الكمال (٤٠٨/٣٤)، توضيح المشتبه (٤١٠/٥)، ضبط من غبر (٣٨٣/١).

الضنى، يروى عن ميمونة مولاة النبي ﷺ، روى عنه زيد بن جبير، هكذا ذكره البصيري في المضافات ولا أدرى من أي الضنين هو"[1].

خلاصة:

من خلال ما سبق يتبين أن العلماء المتخصصين في ضبط الأسماء والألقاب رجحوا "الضِّنِّي" بالنون وليست "الضّبّي" بالباء، ولكن هذا القول معارض بقول عالمين كبيرين هما البخاري وابن أبي حاتم وهما من هما في هذا الشأن، ولكن يمكن توجيه قوليهما باحتمال وجود تصحيف في كلامهما، والله أعلم.

وبناء على ما سبق يمكن القول إن ما ذهب إليه ابن المواق في هذه المسألة راجح على غيره، والله أعلم.

المطلب الثامن: الاختلاف في نسبة محمد بن حماد هل هي الطهراني أو الظهراني؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي في الموضع (٢٩٥): "**قوله: (الظهراني)، وهكذا ألفيته أيضا فيما رأيت من النسخ بالظاء المعجمة، وهو وهم، صوابه: (الطهراني) بالطاء المهملة، كذلك قيده المعتنون بهذا الشأن، ولا تعرف هذه النسبة بالمعجمة أصلا، وطهران مدينة بالري، فذكر ع~ هذا الحديث، في باب ما أعله ولم يبين علته، وتكلم على الطهراني ونقل التوثيق فيه، وكرر ذكر نسبته نحوا من خمس عشرة مرة، كل ذلك يقوله بالظاء المعجمة، والصواب ما ذكرته، فاعلمه**"[2].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي حديث ابن عباس في وضوء رسول الله ﷺ بفضل ميمونة رضي الله عنها ثم قال: "وهذا هو الصحيح، وقد رواه الطبراني عن عمرو بن دينار من غير شك، ولا يحتج بحديث الطبراني"[3].

---

[1] ينظر: الأنساب (٨/٤٠٠).

[2] بغية النقاد النقلة (٢/١٢٣)، وأشار إلى هذا الوهم قبل ذلك في الحديث ١٤١ (١/٢٩١).

[3] الأحكام الوسطى (١/١٩٦)، ووقع في الكتاب المطبوع هكذا "الطبراني" وهو خطأ صوابه "الظهراني" كما نقل ابن المواق ذلك عنه..

فتعقب ابن القطان الفاسي قوله "ولا يحتج بحديث الظهراني" وبين توثيق الأئمة له، وذكره بنفس النسبة التي ذكرها عبد الحق الإشبيلي له[١].

فتعقبهما ابن المواق وبَيَّن أن النسبة الصحيحة لهذا الراوي هي "الطهراني" بالطاء المهملة، وليس "الظهراني" بالظاء المعجمة.

٣/ دراسة الترجيح:

ولمعرفة الراجح في نسبة هذا الراوي ـ واسمه: أبو عبد الله محمد بن حماد ـ سوف نستعرض أقوال العلماء وهي كالتالي:

١ ـ الظهراني بالظاء المعجمة: نسبه هكذا الخزرجي في الخلاصة وقال: "محمد بن حماد الرازي الظهراني بكسر المعجمة..."[٢]، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال وابن العماد في شذرات الذهب: "محمد بن حماد الظهراني"[٣]ووقعت نسبته كذلك في بعض الأسانيد التي ذكرها الأئمة في كتبهم كابن عدي في الكامل في النسخة التي حققها سهيل زكار[٤]، بينما وقع بالطاء المهملة في نسخة الكامل التي حققها مازن السرساوي[٥]، ومثل هذا الأمر وقع في كثير من الكتب، فنجد في بعضها نسبة هذا الراوي بالطاء المهملة وفي تحقيق آخر لنفس الكتاب نجدها بالظاء المعجمة، ولن نطول بذكر هذا الأمر للاستغناء عنه بالراجح في اسم هذا الراوي الذي سيظهر بعد ذكر أقوال أهل العلم في نسبته.

٢ ـ الطهراني بالطاء المهملة: ونسبه هكذا جمهور من ترجم له كابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وابن حبان في الثقات، والخطيب في تاريخ بغداد، والمزي في تهذيب الكمال، والذهبي في سير أعلام النبلاء

---

[١] ينظر بيان الوهم والإيهام (٣/٣٣٠) وهذه النسبة صححها محقق بيان الوهم والإيهام في المتن وقال في الهامش: "في (ت): الظهراني وهو خطأ، وصنيع المحقق هنا هو الخطأ، لأنه بتصحيحه أهدر تنبيه ابن المواق على هذا الوهم.

[٢] خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٣٣٣).

[٣] ميزان الاعتدال (٦/١٢٤)، شذرات الذهب (٣/٣٠٣).

[٤] الكامل في الضعفاء (١/٣٨٥).

[٥] الكامل في الضعفاء، ت مازن السرساوي (٢/٢٧٧).

والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، وابن حجر في تهذيب التهذيب وتقريب التهذيب كلهم قال: "محمد بن حماد الطِهراني"[1]، وكذلك ذكره ابن حزم في المحلى[2].

وقال السمعاني: "الطِهراني: بكسر الطاء المهملة وسكون الهاء وفتح الراء وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى طهران وهي قرية كبيرة على باب أصبهان، وطهران أيضا قرية بالري...، وأما المنتسب إلى طهران الري وهو أشهر من طهران أصبهان، خرج منها: أبو عبد الله محمد بن حماد الطِهراني الرازي..."[3].

وقال ابن حجر في تبصير المنتبه وتحرير المشتبه: "الظهراني بالكسر: أبو القاسم علي بن يعقوب الدمشقي روى عن مكحول البيروتي، وبالمهملة: محمد بن حماد الطهراني"[4].

خلاصة:

من خلال ما تقدم نلاحظ اتفاق جمهور العلماء على نسبته إلى طهران أي "الطِهراني" بالطاء المهملة، وهم أكثر وأعلم خاصة ابن أبي حاتم الرازي فقد قال في ترجمته: "سمعت منه مع أبي بالري وببغداد واسكندرية وهو صدوق ثقة"[5].

أما اختلاف قول الذهبي في مصنفاته فلعل ذلك راجع إلى النساخ أو إلى الأخطاء المطبعية، وهنا تظهر فائدة الضبط باللفظ، كما فعل السمعاني وابن حجر في كلامهما الذي تقدم نقله.

أما الخزرجي فمع كونه ضبط النسبة بالظاء المعجمة إلا أن قوله مخالف لجمهور المترجمين لهذا الراوي، وبالتالي يكون قوله مرجوحا.

ولذلك فإن الراجح في نسبة أبي عبد الله محمد بن حماد الرازي هي "الطِهراني" بالطاء المهملة، وليس "الظهراني" بالظاء المعجمة، والله أعلم.

تنبيه:

قال ابن المواق في سياق كلامه عن النسبة الصحيحة لهذا الراوي وأنها "الطِهراني وليس "الظهراني":

---

[1] الجرح والتعديل (٢٤٠/٧)، الثقات (١٢٩/٩)، تاريخ بغداد (٧٨/٣)، تهذيب الكمال (٨٩/٢٥)، سير أعلام النبلاء (٦٢٨/١٢)، الكاشف (١٦٥/٢)، تهذيب التهذيب (٥٤٥/٣)، تقريب التهذيب (٦٦٦)

[2] ينظر: المحلى (٢١٤/١).

[3] الأنساب (٢٧٤/٨).

[4] تبصير المنتبه وتحرير المشتبه (٨٨٥).

[5] الجرح والتعديل (٢٤٠/٧).

" ولا تعرف هذه النسبة بالمعجمة أصلا"[1]، وهذا القول فيه نظر، فقد قال السمعاني في الأنساب: " الظِهراني: بكسر الظاء المعجمة، وسكون الهاء، وفتح الراء، بعدها الألف، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى " ظهران " وهي قرية قريبة من مكة، وليست هي بمر الظهران، لأن ذلك موضع آخر، ويقال له: بطن مر أيضا، حدث بظهران التي هي قرية قريبة من مكة: أبو القاسم علي بن يعقوب الدمشقي، حدث عن مكحول البيروتي"[2].

وقد تقدم أن ابن حجر في تبصير المنتبه وتحرير المشتبه بَيَّن من ينتسب إلى "الظهراني" بالظاء المعجمة، ومن ينتسب إلى "الطهراني" بالطاء المهملة[3].

المطلب التاسع: الاختلاف في نسبة مالك بن الخير هل هي الزيادي أو الزبادي؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي في الموضع (٢٩٦): **"هكذا ذكره وفيه وهمان:**

_ أحدهما ستراه هنالك إن شاء الله.

_ والآخر لهذا الباب، وهو قوله في نسب مالك بن الخير: (الزيادي)، فإن صوابه (الزبادي)، هكذا بفتح الزاي، وبالباء بواحدة، وكذلك تكرر له ذكره في هذا الحديث نفسه، لما ذكره في إبعاد النجعة في كلامه على حديث: (أشد الناس عذابا يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه) فإنه استطرد له القول إلى ذكر حديث: (ليس منا ..)، فأورده من حديث الطحاوي بإسناده، فقال: (الزيادي) وهكذا تلقيناه منه، وصححناه عنه، فاعلم ذلك، وبالله التوفيق"[4].

٢/ صورة الترجيح:

---

[1] بغية النقاد النقلة (١٢٣/٢).

[2] الأنساب (٣٠٤/٨).

[3] ينظر: تبصير المنتبه وتحرير المشتبه (٨٨٥).

[4] بغية النقاد النقلة (١٢٥/٢).

ذكر عبد الحق الإشبيلي في (الأحكام الوسطى) من عند أبي جعفر الطحاوي حديث ابن وهب عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: "ليس منا من لم يجل كبيرنا، ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا ـ يعني حقه ـ"[1].

فتعقبه ابن القطان في بابين من كتابه:

الأول: في باب ذكر أحاديث أبعد النجعة في إيرادها ومتناولها أقرب وأشهر، والثاني: في باب أحاديث سكت عنها مصححا لها وليست بصحيحة، وبيّن أن الطحاوي لم يخرج هذا الحديث من الطريق التي ذكرها عبد الحق الإشبيلي وإنما أخرج هذا الحديث من طريق يونس بن عبد الأعلى ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم قالا: حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني مالك بن الخير الزيادي عن أبي قبيل عن عبادة بن الصامت به[2].

فتعقبه ابن المواق في موضعين:

ـ الأول لم يُبَيِّن نوعه، ووعد ببيانه في نفس الباب الذي ذكره فيه ابن القطان الفاسي وهو: باب ما سكت عنه مصححا له وليس بصحيح، وهذا الجزء واقع في القسم المفقود من الكتاب.

ـ والثاني هو نسبة مالك بن خير وأن الصواب فيها (الزبادي) بالباء المهملة، (وليس الزيادي) بالياء المثناة،

والموضع الثاني هو موضوع هذا الترجيح، فهل الصواب في نسبته (الزبادي) أو (الزيادي)؟

٣/ دراسة الترجيح:

عند النظر في كتب الحديث وكتب التراجم المطبوعة نجد اختلافا في نسبة هذا الراوي فبعضهم ينسبه (الزبادي) وبعضهم ينسبه (الزيادي) واحتمال التصحيف في هذه الكتب وارد، ولذلك سنحاول ضبط هذه النسبة من خلال كلام العلماء الذين ضبطوه باللفظ، ومن ذلك:

---

[1] ينظر: الأحكام الوسطى (٩١/١).

[2] ينظر: بيان الوهم والإيهام (٣٣٩/٢) و (٢٩/٤).

١ ــ قال الدارقطني: "باب زِيَاد وزَيَّاد وزَبَاد وزِنَاد وذِيَال بالذال...، وأمَّا زَبَاد فهو مَالِك بن الخَيْر الزَّبَادِيّ من تابعي أهل مصر."[١]

٢ ــ قال عبد الغني بن سعيد الأزدي: "مالك بن الخير الزبادي، بالباء المعجمة بواحدة"[٢].

٣ ــ قال ابن ماكولا: "باب الزبادي والزيادي:

أَمَّا الزبادي بِفتح الزاي والباء المعجمة بواحدة فجماعة منهم: ... ومالك بن الخير الزبادي من تابعي أهل مصر ، يروي عن أبي قبيل المعافري"[٣].

٤ ــ قال السمعاني: "الزَبادي: بفتح الزاي والباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها دال مهملة، هذه النسبة إلى زباد وهو موضع بالمغرب، والمشهور بهذه النسبة مالك بن خير الزبادي"[٤]، ونقل نفس هذا الكلام ابن الأثير في اللباب[٥].

٥ ــ قال الذهبي: "وبموحدة خفيفة: زباد بن كعب، جاهلي؛ وإليه ينسب مالك بن الخير الزبادي"[٦] ونقله بحروفه الحافظ ابن حجر في تبصير المنتبه [٧]، ونقله بحروفه مع زيادة خفيفة ابن ناصر الدين الدمشقي في توضيح المشتبه[٨].

ومن خلال نقل كلام هؤلاء الأئمة الأعلام المتخصصين في ضبط الأسماء والألقاب نجدهم متفقين على ضبط هذه النسبة بالباء الموحدة (الزبادي)، ولذلك يمكن القول إن ما وقع في بعض الكتب من ضبط هذه النسبة بالياء المثناة (الزيادي) وهم أو تصحيف، والقرينة على هذا الاحتمال هي ضبط من ضبطه "بالباء" باللفظ، أما من ذكره بالياء فإنه جاء عرضا من غير ضبط "بالياء" ومن أمثلة ذلك:

١ ــ قال البخاري: "مالك بن خير الزيادي، سمع مالك بن سعد..."[٩].

٢ ــ قال الطبراني في المعجم الكبير: "حدثنا بشر بن موسى... ثنا مالك بن الخير الزيادي"[١٠].

---

[١] المؤتلف والمختلف (١١٣٥/٣).

[٢] المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث (١٩٥).

[٣] الإكمال (٢١٠/٤).

[٤] الأنساب (٢٤٤).

[٥] ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب (٥٦/٢).

[٦] المشتبه في الرجال (٣٣٩).

[٧] ينظر: تبصير المنتبه (٦٤٧/٢).

[٨] ينظر: توضيح المشتبه (٣٢١/٤).

[٩] التاريخ الكبير (٣١٢/٧).

[١٠] المعجم الكبير (٢٣٣/١٢).

٣ ـ قال أبو المحاسن الحسيني الشافعي: "مالك بن خير الزيادي المصري..."[١].

٤ ـ قال الزيلعي: "وأما حديث عبادة بن الصامت: فرواه الطحاوي في المشكل حدثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا ابن وهب أخبرني مالك بن الخير الزيادي"[٢].

٥ ـ وقد تقدم أن ابن القطان أيضا نسبه كذلك.

خلاصة:

من خلا ما سبق يمكن القول إن الراجح في نسبة مالك بن الخير أنها (الزبادي) بالباء المهملة، (وليس الزيادي) بالياء المثناة، وعلى هذا جمهور العلماء، وما وقع في كتب بعض العلماء بخلاف ذلك فلعله وهم أو تصحيف، ولعل الوقوف على تحقيقات أخرى يبين هذا الأمر أكثر وأكثر.

ومنه فإن قول ابن المواق في هذه المسألة هو الراجح، والله أعلم.

المطلب العاشر: هل الراوي عن يوسف بن عبد الله بن سلام اسمه أبو مليك أو ابن أبي مليكة"؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٣٠٤) منتقدا ابن القطان الفاسي:" الثاني قوله: (عن ابن أبي مليكة) فإن صوابه (عن أبي مليك) هكذا ألفيته في نسخة عتيقة من علل الدارقطني، وكذا أيضا ذكره الأمير أبو نصر في كتابه، قال في باب(مليل ومليك): وأما مليك آخره كاف فهو أبو مليك عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ:" لا صلاة لملتفت"[٣] روى عنه أبو شمر الضبعي، قاله الصلت بن طريف عنه"[٤].

٢/ صورة الترجيح:

---

[١] الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال (٣٩٢).

[٢] نصب الراية (٤/٢٧).

[٣] سيأتي تخريجه.

[٤] بغية النقاد (٢/١٣٦)، وذكره قبل هذا الموضع ولم يفصل فيه (١/٢٢).

نقل ابن القطان كلام الدارقطني على حديث "لا صلاة لملتفت" وقال "ابن أبي مليكة" بدل "أبي مليك"[١].

فتعقبه ابن المواق بأن الصواب الواقع في كتاب الدارقطني هو "أبو مليك" وليس "ابن أبي مليك".

٣/ دراسة الترجيح:

جاء في علل الدارقطني المطبوع "أبو مليكة" ونبه المحقق إلى أن هذا الاسم وقع في النسخة (هـ) من العلل (أبو مليك)[٢]، فلعلها النسخة العتيقة التي اطلع عليها ابن المواق أو التي نسخت عليها، أما الموضع الصريح عند الدارقطني الذي فيه "أبو مليك" فهو في كتابه المؤتلف والمختلف حيث قال:" أبو مُلَيْك رَوَى عن يُوسُف بن عَبد الله بن سلام عن أبي الدَّرْدَاء عن النَّبِيّ ﷺ:" لا صلاة لملتفت"، رَوَى عَنْه أبو شمر الضبعي، قاله الصَّلْت بن طريف المعولي"[٣]، واستدل ابن المواق لكلامه أيضا بما جاء عند الأمير ابن ماكولا في الإكمال وهو مثل قول الدارقطني[٤].

مناقشة الأقوال في تحديد هذا الراوي:

اختلف العلماء في تحديد هذا الراوي على قولين هما:

١ــ هو أبو مليك: ذهب إلى هذا القول الدارقطني وابن ماكولا وتابعهما ابن المواق كما تقدم.

٢ــ هو ابن أبي مليكة[٥]: وذهب إلى هذا القول جماعة منهم ابن نقطة حيث قال في تكملة الإكمال عند ذكره لـ" أبو مليك":" وهذا وهم، لأن هذه ترجمة معلولة فيها اختلاف كثير، وفي كل الروايات: حدثنا ابن أبي مُليكة، ومنهم من سماه عبد الله، ولم يقل أحد منهم عن أبي مليك"[٦]، ونقل عنه هذا القول الذهبي

---

[١] بيان الوهم والإيهام (٣/٣٧٩).

[٢] ينظر: علل الدارقطني (٦/٢١١) الهامش ٤.

[٣] المؤتلف والمختلف (٤/٢١٨١).

[٤] الإكمال (٧/٢٧٩)

[٥] عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة، أدرك ثلاثين من الصحابة، ثقة فقيه، تقريب التهذيب (٤٠٩)

[٦] تكملة الإكمال (٥/٤٣٦).

في المشتبه[١] وابن ناصر الدين الدمشقي في توضيح المشتبه[٢] وابن حجر في تبصير المنتبه[٣] ولم يعترضوا عليه، وهو ظاهر صنيع ابن القطان الفاسي في نقله هذا الحديث وتسميته" ابن أبي مليكة"[٤].

وقد استدل الإمام ابن نقطة على هذا القول بعدم ورود "أبو مليك" في أي طريق من طرق الحديث وهو كما قال، لأن هذا الحديث أخرجه البخاري في التاريخ الكبير[٥] والطبراني في معاجمه الثلاثة[٦] وأبو نعيم في الحلية[٧] وابن الجوزي في العلل المتناهية[٨] وابن نقطة في التكملة[٩]:

ـ فأخرجه البخاري مسندا، ومن نفس الطريق ابنُ نقطة قال: حدثنا محمد بن بشار نا سلم بن قتيبة نا الصلت بن طريف عن رجل عن **ابن أبي مليكة** عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن النبي ﷺ قال:" لا صلاة للملتفت"، وأخرجه معلقا من ثلاث طرق فقال:

وعن غندر عن شعبة عن أبي شمر الضبعي عن رجل عن رجل عن رجل منهم امرأة من هؤلاء الأربع عن النبي ﷺ مثله.

وقال خليفة عن أبي داود عن شعبة عن أبي شمر عن رجل عن أبي الدرداء مثله وهو مرسل. وقال محمد بن رافع نا أبو قتيبة الشعيري نا الصلت بن طريف عن أبي شمر عن **ابن أبي مليكة** عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن النبي ﷺ.

ـ وأخرجه الطبراني في الكبير ومن طريقه ابن نقطة عن سلم بن قتيبة عن الصلت بن يحي عن **ابن أبي مليكة** عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن النبي ﷺ قال:" لا صلاة للملتفت"، وأخرجه في الأوسط والصغير من طريق سلم بن قتيبة عن الصلت بن ثابت عن أبي شمر عن **ابن أبي مليكة** عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ:" لا تلتفتوا في صلاتكم فإنه لا صلاة للملتفت".

ـ وأخرجه أبو نعيم من طريق مسعر بن كدام عن الصلت بن طريف عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن النبي ﷺ قال:" لا صلاة للملتفت".

---

[١] المشتبه (٦١٤)

[٢] توضيح المشتبه (٢٧٠/٨)

[٣] تبصير المنتبه (١٣١٩)

[٤] بيان الوهم والإيهام (٣٧٩/٣)

[٥] التاريخ الكبير (٣٠٣/٤)

[٦] المعجم الكبير (١٥٤/١٣) ح رقم ٣٧٧، المعجم الأوسط (٢٩٤/٢) ح رقم٢٠٢١، المعجم الصغير (٦٤/١).

[٧] حلية الأولياء (٢٤٤/٧)

[٨] العلل المتناهية (٤٤٦/١)

[٩] تكملة الإكمال (٤٣٨/٥-٤٣٥)

ـ وأخرجه ابن نقطة من طريق الطبراني (ولم أقف عليها في معاجم الطبراني) عن يوسف بن عطية حدثني أبو النضر حدثنا **عبد الله بن أبي مليكة** عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبي الدرداء قال سمعت رسول الله ﷺ يقول:" من قام في الصلاة فالتفت رد الله عليه صلاته".

ـ أما ابن الجوزي فأخرجه من طريق الدارقطني عن الصلت بن طريف عن أبي شمر قال **حدثني رجل يقال له أبو مليك عن ابن أبي مليكة** عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال:" لا صلاة لملتفت".

خلاصة التخريج:

ـ كل طرق الحديث التي وقفت عليها ورد فيها" ابن أبي مليكة" ولم أقف على طريق واحدة فيها " أبو مليك" إلا رواية ابن الجوزي لها من طريق الدارقطني، والمنقول المحفوظ عن الدارقطني هو رواية أبي مليك عن يوسف بن عبد الله بن سلام لا عن ابن أبي مليكة عن يوسف بن عبد الله بن سلام، أضف إلى ذلك أن محقق العلل المتناهية وضع اسم ابن أبي مليكة بين معكوفتين ونبه إلى أنه ساقط من النسختين المخطوطتين (س) و(ر)[1]، ونسخة العلل التي طبعتها دار الكتب العلمية اعتمدوا على النسخة الهندية التي حققها إرشاد الحق الأثري وهذه النسخة لم أتمكن من الوقوف عليها، فالله أعلم من أين أضاف هذا الاسم في هذا الإسناد، ولعله وهم، والله أعلم.

ووقفت أيضا على تسميته " ابن أبي مليلة" في الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني[2] ولعله تصحيف أو خطأ مطبعي، فقد تقدم تخريج الحديث من المعجم الصغير للطبراني طبعة دار الكتب العلمية وفيه ابن أبي مليكة، والله أعلم.

وبهذا يتأكد كلام ابن نقطة رحمه الله فلا توجد طريق واحدة فيها "أبو مليك"، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

ـ قال الدارقطني عن هذا الحديث: "والحديث مضطرب لا يثبت"[3] وهو كما قال، فالناظر في طرق الحديث يجد اختلافا كثيرا فبعضهم يرويه عن الصلت بن طريف وبعضهم عن الصلت بن يحي وبعضهم عن

---

[1] ينظر: العلل المتناهية (٤٤٦/١) الهامش ٤.

[2] الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني (١١٨/١)

[3] العلل (٢١١/٦).

الصلت بن ثابت، بل ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى أن البزار رواه في أماليه(ولم أقف عليه) عن الصلت بن مهران[١]، وإن كان ابن حجر ذكر أن هذا الاسم خطأ وصوابه الصلت بن طريف[٢].

وبعضهم قال: عن رجل عن ابن أبي مليكة، وبعضهم يجعل هذا المبهم أبا شمر، وبعضهم يرويه عن أبي شمر عن أربعة رواة مبهمين، وبعضهم أسقط ابن أبي مليكة.

وبعضهم يجعل الحديث عن عبد الله بن سلام عن النبي ﷺ وبعضهم يجعله عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ، إضافة إلى اختلاف ألفاظ الحديث وإن كان معناها واحدا.

_ أما رواة هذا الحديث فأكثرهم لا يعرف، فقد حكم ابن القطان بجهالة أبي شمر والصلت بن طريف والصلت بن مهران[٣]، ونقل الذهبي قول الأزدي في الصلت بن يحي أنه ضعيف الحديث[٤]، وبعض طرق الحديث فيها رواة مبهمون. وانفرد ابن حبان بتوثيق الصلت بن طريف[٥].

_ وممن ضعف الحديث من المعاصرين الألباني في السلسلة الضعيفة[٦].

خلاصة عامة:

مما تقدم يترجح أن المذكور في إسناد حديث:" لا صلاة لملتفت" هو ابن أبي مليكة لا أبو مليك وهو قول ابن نقطة وابن القطان الفاسي والذهبي وابن ناصر الدين الدمشقي وابن حجر، أما قول ابن المواق الذي تابع في الدارقطني وابن ماكولا فهو مرجوح، ورغم كون ابن أبي مليكة ثقة فقيها إلا أن الحديث ضعيف لاضطرابه وجهالة كثير من رواته، والله أعلم.

أما استدراك ابن المواق على ابن القطان فهو في محله، لأن الدارقطني قال: أبو مليك ولم يقل ابن أبي مليكة، وكان الأولى ذكر الرواية كما أوردها الدارقطني ثم التنبيه على خطئها[٧]، لأن في هذا إيهاما بنسبة قول إلى غير قائله، فهو يوهم أن الدارقطني يرى ذلك الراوي" أبا مليك" لا "ابن أبي مليكة" بينما هو يرى العكس، والله أعلم.

وبهذا يكون كلام ابن المواق راجحا من وجه ومرجوحا من وجه آخر، والله أعلم.

---

[١] الأحكام الوسطى (١٤/٢)

[٢] لسان الميزان (٣٣٣/٤)

[٣] بيان الوهم والإيهام (٣٨١/٣-٣٨٠)

[٤] ميزان الاعتدال (٤٣٨/٣)

[٥] الثقات (٤٧٢/٦)

[٦] السلسلة الضعيفة (٣٤٦/١٠).

[٧] نبه إلى مثل هذا محقق بغية النقاد محمد خرشافي (٢٢/١) الهامش ٤.

المطلب الحادي عشر: الاختلاف في الكلاعي هل هو أبو ظبية أو أبو طيبة؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٣٢٩) منتقدا ابن القطان الفاسي: "**الثاني قوله: (أبو ظبية) هكذا بالظاء، والصواب: (أبو طيبة) كذلك قيده أهل العناية بهذا الشأن: الدارقطني، والأمير وغيرهما، وقيده ابن الفرضي بالظاء فوهم في ذلك، وقد بينت ذلك كله بيانا شافيا حيث ذكره من الباب المذكور**"[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي من عند ابن عبد البر حديث عبد الله بن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من قرأ سورة الواقعة كل ليلة لم تصبه فاقة أبدا" وسكت عنه[٢].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بقوله: "وذكر من طريق أبي عمر بن عبد البر، عن عبد الله بن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: " من قرأ سورة الواقعة كل ليلة لم تصبه فاقة أبدا " وسكت عنه، وإنما تسامح فيه، وليس ينبغي أن تظن به الصحة.

وإسناد أبي عمر فيه هو هذا: أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، حدثنا: بشر بن عبد الله البغدادي، أخبرنا: عبد الله بن الحسين بن عبد الرحمن القاضي الأنطاكي، حدثنا حبشي بن عمرو بن الربيع بن طارق – واسمه طاهر يعني اسم حبشي – حدثني أبي، أخبرنا السري بن يحيى، عن أبي شجاع، عن أبي ظبية، عن عبد الله بن مسعود فذكره.

ولا يتحقق كون أبي ظبية هذا هو الكلاعي، ولا يعرف غير أبي ظبية الكلاعي، وأبو ظبية الكلاعي، إنما تعرف روايته عن معاذ والمقداد، وهو ثقة"[٣].

فتعقبه ابن المواق في مواضع منها ضبط اسم "أبي ظبية" وأنه بالطاء وليس بالظاء.

٣/ دراسة الترجيح:

اختلف العلماء في ضبط اسم هذا الراوي، ويمكن تصنيف أقوالهم إلى قسمين هما:

أ _ أبو ظبية بالظاء المعجمة: وممن ضبطه هكذا:

---

[١] بغية النقاد النقلة (٢/١٧٠).

[٢] ينظر: الأحكام الوسطى (٤/٣٣٧).

[٣] بيان الوهم والإيهام (٤/٦٦١).

١ ــ يحيى بن معين: قال الدوري: "سمعت يَحْيَى يقول: أبو ظَبْيَة الكَلاَعي شامي، هو صاحب مُعَاذ"[١].

٢ ــ أحمد بن حنبل: قال الذهبي: " قال أحمد بن حنبل: إنما هو أبو ظبية. وكذا قيده الجمهور"[٢].

٣ ــ البخاري: قال في التاريخ الكبير: " أبو ظبية الكلاعي سمع المقداد ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمرو"[٣].

٤ ــ مسلم بن الحجاج: قال في الكنى والأسماء: "أبو ظبية الكلاعي عن المقداد بن الأسود وأبي أمامة، روى عنه محمد بن سعد الأنصاري وشهر بن حوشب"[٤].

٥ ــ ابن أبي حاتم الرازي: قال في الجرح والتعديل، باب الظاء: " أبو ظبية الكلاعي سمع معاذ بن جبل والمقداد، روى عنه شهر بن حوشب ومحمد بن سعد وثابت البناني، سمعت أبي يقول ذلك.

نا عبد الرحمن أنا يعقوب بن إسحاق فيما كتب إلي قال نا عثمان بن سعيد: قال قلت ليحيى بن معين: أبو ظبية الذي يروى عنه محمد بن سعد الأنصاري؟ فقال ثقة.

نا عبد الرحمن :قال سئل أبو زرعة عن أبي ظبية هل يسمى قال: لا أعرف أحدا يسميه."[٥]

٦ ــ ابن حبان: قال في الثقات: "أَبُو ظَبْيَة الكلَاعِي يروي عَن أبي أُمَامَة ومعاذ روى عَنهُ أهل الشَّام وَشهر بن حَوْشَب"[٦].

٧ ــ ابن منده: قال في فتح الباب في الكنى والألقاب: "أَبُو ظَبْيَة: الكلَاعِي حمصي، حدث عَن: الْمِقْدَاد بن الْأسود، وَعَمْرو بن عبسة، روى عَنهُ: شهر بن حَوْشَب"[٧].

وقال أيضا: " أَبُو طيبَة الكلَاعِي، حدث عَن: عَمْرو بن عبسة، وَقيل: أَبُو ظَبْيَة"[٨].

٨ ــ البيهقي: قال ابن حجر: " وأما البيهقي فجزم بأنه أبو ظبية بظاء معجمة وتقديم الموحدة وأنه مجهول لا يعرف اسمه , فالله أعلم."[٩].

---

[١] تاريخ ابن معين (٣١٢/٢).

[٢] تذهيب تهذيب الكمال (٣٠٧/١٠).

[٣] التاريخ الكبير (٤٧/٩).

[٤] الكنى والأسماء (٤٦٤/١).

[٥] الجرح والتعديل (٣٩٩/٩).

[٦] الثقات (٥٧٣/٥).

[٧] فتح الباب في الكنى والألقاب (٤٥٥/١).

[٨] فتح الباب في الكنى والألقاب (٤٥١/١).

[٩] لسان الميزان (٩٠/٩).

٩ ــ ابن ماكولا: قال في الإكمال: "باب طيبة وظبية:....

وأما ظبية بظاء معجمة ثم باء معجمة بواحدة ثم ياء معجمة باثنتين من تحتها... وأبو ظبية الكلاعي، يروي عن عمر بن عبسة والمقداد وأبي أمامة، روى عنه محمد بن سعد الأنصاري وشهر بن حوشب"[١].

١٠ ــ ابن عساكر: حيث ذكر في تاريخ دمشق بإسناده عن الحسن بن عبد الله بن سعيد قال: "**وأما أبو ظبية فوق الطاء نقطة وبعدها باء تحتها نقطة ويليها ياء تحتها نقطتان فأبو ظبية الكلاعي**، روى عن معاذ بن جبل والمقداد بن الأسود روى عنه شهر بن حوشب ومحمد بن سعد وثابت البناني ولا يعرف له اسم ويقال إن اسمه كنيته[٢].

١١ ــ الذهبي: قال في تاريخ الإسلام: " أبو ظبية السلفي ثم الكلاعي الحمصي.

قال ابن منده: يقال فيه: أبو طبية – بطاء مهملة – **وهذا وهم**، فعلى الأول مسلم والحسين القباني وابن ماكولا وآخرون"[٣].

ولكن الذهبي قال في المقتنى في سرد الكنى: "أبو طيبة عن ابن مسعود وابن عمر، وعنه أبو شجاع، سعيد بن يزيد" وقال: "أبو ظبية الكلاعي، الشامي، عن عمرو بن عبسة، والمقداد، ومعاذ، وعنه شهر، ومحمد بن سعد."[٤].

وذِكْر الذهبي لابن مسعود في شيوخ أبي طيبة قرينة على أنه هو المقصود في الحديث، والله أعلم.

١٢ ــ ابن عبد الهادي: قال في ضبط من غبر: " أبو طيبة – أبو ظَبية:

أبو طيبة الكلاعيّ، ويقال (بالمعجمة) أبو ظَبْية السُّلفي الكَلاعيّ.

أبو ظَبْية (بفتح الظاء المعجمة وسكون الباء الموحدة بعدها ياء مثناة من تحت) ويقال: (بمهملة وتقديم المثناة من تحت) **والأول أصح**، السُّلفي (بضم السين المهملة) الكَلاعيّ (بفتح الكاف)."[٥]

ب ــ هو أبو طيبة الكلاعي بالطاء المهملة:

١ ــ الدارقطني: قال في المؤتلف والمختلف "باب طَيْبَة وظَبْيَة.

---

[١] الإكمال لابن ماكولا (٥/٢٤٨).

[٢] تاريخ دمشق (٦٦/٣٥٨).

[٣] تاريخ الإسلام (٢/١٠٢٩).

[٤] المقتنى في سرد الكنى (١/٣٣٢).

[٥] ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر (٣٦٦).

أبو طَيْبَة الجرجاني اسمه عيسى بن سُلَيْمان يَرْوي عن أبي إِسْحَاق السَّبِيعِيّ وغيره، رَوَى عَنْه ابنه أحمد بن أبي طَيْبَة، وله حديث مرسل عن عَبد الله بن مَسْعود يرويه السري بن يَحْيى أبو الهَيْثَم عن شجاع عن أبي طَيْبَة عن عَبد الله بن مَسْعود عن النَّبِيّ ﷺ: "من قرأ الواقعة في كل ليلة لم يفتقر"(١).

وقال: "وأمَّا ظَبْيَة بالظاء المعجمة فهو أبو ظَبْيَة الكلاعي يَرْوي عن عَمْرو بن عبسة والمقداد وأبي أُمَامَة، رَوَى عَنْه مُحَمَّد بن سَعْد وشهر بن حوشب"(٢).

٢ ــ أبو أحمد الحاكم: قال في الأسامي والكنى: "أبو طيبة عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر العدوي وأبي عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلي، وقد قال بعضهم الجرجاني، روى عنه سعيد بن يزيد أبو شجاع الحميري.

أخبرنا أحمد بن عمير بن يوسف حَدَّثنا أحمد بن عبد الرحمن حَدَّثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني السري بن يحيى أن شجاعا حدثه عن أبي طيبة عَن ابن مسعود قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من قرأ سورة الواقعة كل ليلة يصبه فاقة أبدا قال وكان أبو طيبة لا يدعها أبدا"(٣).

٢ ــ الحافظ ابن حجر:

ولكن الحافظ ابن حجر اختلفت أقواله في ضبط اسم هذا الراوي:

ــ فقال في لسان الميزان: "أبو شجاع نكرة لا يعرف، عن أبي طيبة، عَنِ ابن مسعود: في قراءة سورة الواقعة، وعنه السري بن يحيى وهو ثقة.

أخرجه ابن وهب في جامعه وأبو عُبَيد في فضائل القرآن...

فاجتمع من الخلاف فيه ثلاثة أشياء:

أحدها: هل شيخ السري شجاع؟ أو أبو شجاع؟ والراجح أنه أبو شجاع.

ثانيها: هل شيخه أبو طيبة؟ أو أبو فاطمة؟ والراجح أبو طيبة.

وثالثها: هل أبو طيبة بمهملة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة؟ أو بمعجمة عن موحدة ساكنة ثم تحتانية؟ فرجح الدارقطني الأول: أنه بالمهملة وتقديم التحتانية وجزم بأنه عيسى بن سليمان الدارمي الجرجاني.

ويؤيده أنه وقع في رواية الثعلبي: عَن أبي طيبة الجرجاني وكذا جزم ابن أبي حاتم بأنه أبو طيبة الجرجاني.

---

(١) المؤتلف والمختلف (١٤٧٥/٣).

(٢) المؤتلف والمختلف (١٤٨٠/٣).

(٣) الأسامي والكنى (٢١١/٥).

وخالف في ذلك أبو نعيم بن الحداد في كلامه على أربعين الثقفي بأنه أبو ظبية الكلاعي الحمصي وما أظنه إلا وهما والكلاعي شيخ تابعي يروي عن المقداد بن الأسود وهذا الذي جزم به ذكره ابن القطان في "بيان الوهم"

واختلف في طاء هذا الحمصي فقيل: بالمهملة وهو الأكثر وقيل: بالمعجمة، وَلا يعرف اسمه، وله ذكر في التهذيب وكذلك أبو شجاع سعيد بن يزيد هو من رجال مسلم.

وأما عيسى بن سليمان بن دينار فتقدم ذكره في هذا الكتاب وقد كنت استنكرت ما جزم به ابن أبي حاتم فيما تقدم في ترجمة شجاع في الأسماء ثم ظهر لي أنه الأرجح لما ذكرته هنا.

وأما البيهقي فجزم بأنه أبو ظبية بظاء معجمة وتقديم الموحدة وأنه مجهول لا يعرف اسمه , فالله أعلم."[1]

ـ وقال تهذيب التهذيب: " أبو ظبية، ويقال: أبو طيبة السلفي، ثم الكلاعي الحمصي...

وقال الميموني عن أحمد: ثنا أبو المغيرة ثنا صفوان حدثني غيلان عن أبي ظبية السلفي قال: خطبنا عمر قال أحمد: كذا قال صاحبنا، **وإنما هو أبو ظبية يعني بالمعجمة، وذكره مسلم والدولابي وغير واحد في باب الظاء المعجمة**، زاد العسكري: لا يعرف اسمه، وقال ابن مندة: يقال فيه أبو طيبة بالمهملة والمعجمة...، وقد روى بشر بن عطية عن أبي ظبية عن عمرو بن عبسة لا أدري هل هو ذا أو غيره"[2].

خلاصة:

من خلال ما تقدم يتبين أن جمهور العلماء ضبطوا هذا الاسم بالظاء المعجمة (أبو ظبية) وهو مخالف لما رجحه ابن المواق من أن الصواب فيه ضبطه بالطاء المهملة (أبو طيبة).

ولكن الحكم على قول ابن المواق بأنه قول مرجوح فيه شيء من التسرع، لأنه قال: " وقد بينت ذلك كله بيانا شافيا حيث ذكره من الباب المذكور"[3]، ولكن للأسف هذا الجزء مفقود.

ولذلك من الصعب تخطئة ابن المواق قبل الوقوف على كلامه وعلى بيانه الشافي كما قال رحمه الله تعالى، ولكننا إذا نظرنا إلى المعطيات وأن قول الجمهور قال به ابن معين وأحمد ومسلم وابن أبي حاتم وغيرهم نقول إن قولهم راجح على قول غيرهم، وبناء على ذلك يكون قول ابن المواق مرجوحا، والله أعلم.

خلاصة المبحث:

---

[1] لسان الميزان (٩/٩٠).

[2] تهذيب التهذيب (٤/٥٤٣).

[3] بغية النقاد النقلة (٢/١٧٠).

من خلال دراسة الترجيحات المتعلقة بالأسماء والألقاب أمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

١ ـ عدد الترجيحات التي وقفت عليها في هذا الباب هو (١١) ترجيحا.

٢ ـ من خلال دراسة هذه الترجيحات توصلت إلى أن قول ابن المواق راجح في (٨) مواضع، ومرجوح في موضع واحد، وموضع واحد كان قوله راجحا من وجه ومرجوحا من وجه آخر، وتوقفت عن الترجيح في موضع واحد.

٣ ـ ليست هناك قاعدة مطردة في هذا الباب سار عليها ابن المواق في نقده واستدراكه، فكل موضع له أدلته وله القرائن المحيطة به.

٤ ـ تبين من خلال هذا المطلب تمكن ابن المواق من مسائل هذا الباب ودقته في النقل والاستدراك.

٥ ـ تبين بعد دراسة هذا المبحث الجهد العظيم الذي بذله المحدثون في ضبط الأسماء والألقاب، فحتى لو كان هذا الراوي مغمورا أو لم يذكر إلا في حديث أو حديثين ووقع الخلاف في اسمه فإنهم يبذلون وسعهم في ضبطه وبيان أرجح الأقوال.

٦ ـ ما سبق ذكره في النقطة الخامسة قد يفسره البعض بأنه ترف فكري لا طائل من ورائه إلا تسويد الصفحات بما لا فائدة منه، ولكن الصواب أن هذا الجهد العظيم دليل على اعتناء المحدثين بالشاردة والواردة في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الاهتمام هو ما جعل منهج النقد عند المحدثين منهجا دقيقا إلى أبعد الحدود التي يتصورها العقل.

٧ ـ إذا كان اعتناء العلماء بمثل هذه التفاصيل كبيرا فلا شك أن اعتناءهم بالأصول العامة للسنة النبوية سيكون أكثر وأكبر وهو ما يثبته واقع الإنتاج العلمي والمعرفي عند علماء المسلمين.

المبحث الثاني: الترجيحات في تحديد المقصود في السند

وسنذكر في هذا المبحث المواضع والترجيحات التي اختلف العلماء في تحديد وتعيين الراوي المذكور في إسنادها، وعددها (١٠) هي:

المطلب الأول: هل مروان الذي روى عن عبد الله بن العلاء هو ابن معاوية أو ابن محمد؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان في الموضع ١١: **"قوله في مروان الراوي عن عبد الله بن العلاء بن زبر أنه ابن محمد، وليس كذلك، وإنما هو مروان بن معاوية الفزاري الدمشقي أبو عبد الله، وإنما قلت إنه ابن معاوية لأنه كذلك وقع في إسناد هذا الحديث عند النسائي في رواية ابن قاسم عنه هكذا: أنا محمود بن خالد قال: نا مروان يعني ابن معاوية نا عبد الله بن العلاء بن زبر، ومروان بن معاوية ومروان بن محمد الطاطري في طبقة واحدة، مات مروان سنة ثلاث وتسعين ومئة، ومات مروان بن محمد سنة عشر ومئتين.**

وبقي عندي في هذا نظر أعني في الاستظهار على هذا الموضع بغير رواية ابن قاسم، فإن محمود بن خالد مذكور بالرواية عن مروان بن محمد، فزد فيه بحثا"[(١)].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر ابن القطان رواية النسائي لحديث "لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو" من طريق محمود بن خالد عن (مروان) هكذا غير منسوب عن عبد الله بن العلاء بن زبر، ثم ذكره بعد ذلك منسوبا فقال: "مروان بن محمد"[(٢)].

فتعقبه ابن المواق كما تقدم من أن مروان هذا هو ابن معاوية لا ابن محمد.

٣/ دراسة الترجيح:

---

(١) بغية النقاد النقلة (١/٣٥).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٢/٤٤).

لدراسة هذا الترجيح سنحتاج إلى الترجمة للراويين المذكورين ثم نخرج الحديث بعد ذلك:

أ- **ترجمة مروان بن معاوية ومروان بن محمد:**

مروان بن معاوية: هو ابن الحارث بن أسماء الفزاري أبو عبد الله الكوفي نزيل مكة ودمشق، ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة، روى له الجماعة[١]، ولم أقف في التراجم الموسعة له على ذكر عبد الله بن العلاء بن زبر في شيوخه[٢].

وأما مروان بن محمد: فهو ابن حسان الأسدي الدمشقي الطَّاطَري، ثقة، مات سنة عشر ومئتين، روى له الجماعة إلا البخاري[٣]، ووقفت في التراجم الموسعة له على ذكر عبد الله بن العلاء بن زبر في شيوخه[٤].

ب – **تخريج الحديث:**

روي هذا الحديث من عدة طرق غيرَ طريق عبد الله بن العلاء بن زبر، كما روي عن عبد الله بن العلاء بن زبر من عدة طرق أيضا، والذي يهمنا هنا هي رواية مروان عن عبد الله بن العلاء بن زبر ولذلك سأقتصر على تخريجها فقط:

روى هذا الطريق النسائي في السنن الكبرى، كتاب البيعة، باب ذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة فقال (مروان) غير منسوب[٥]، ثم كرره في كتاب السير، باب انقطاع الهجرة هكذا: "أخبرنا محمود بن خالد قال حدثنا مروان –يعني ابن محمد–" وأحال المحقق في قوله: يعني ابن محمد على الهامش وقال: "وقع في الأصلين و (ت): يعني ابن معاوية، وجاء في (هـ) غير منسوب، والتصويب من التحفة والمجتبى"[٦].

---

[١] تقريب التهذيب (٧٤٢).

[٢] ينظر: تاريخ بغداد (١٩١/١٥)، تاريخ دمشق (٣٤٧/٥٧)، تهذيب الكمال (٤٠٣/٢٧)، تاريخ الإسلام (١٢٠٤/٤).

[٣] تقريب التهذيب (٧٤٢).

[٤] تاريخ دمشق (٣١٣/٥٧)، تهذيب الكمال (٣٩٨/٢٧)، سير أعلام النبلاء (٥١٠/٩)، تاريخ الإسلام (١٩٣/٥).

[٥] ينظر السنن الكبرى (١٧٩/٧).

[٦] ينظر السنن الكبرى (٦٦/٨) والهامش ٢ في نفس الصفحة.

وأخرجه النسائي في السنن الصغرى كتاب البيعة، باب ذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال في ترجمة حسان بن عبد الله الضمري وكلهم قال: مروان بن محمد[١]، وكذلك سماه المزي في تحفة الأشراف عند ذكر هذا الحديث[٢].

ج – توجيه قول ابن المواق:

نَقَل ابن المواق نسبة مروان أنه ابن معاوية من نسخة لسنن النسائي من رواية ابن قاسم وهو محمد بن القاسم بن سيار أبو عبد الله القرطبي (٣٢٧هـ)، ونَقْله هذا صحيح، بل نسبة مروان أنه ابن معاوية هي أيضا رواية ابن الأحمر محمد بن معاوية بن عبد الرحمن أبو بكر الأموي (٣٥٨هـ)، والدليل على ذلك هو إشارة المحقق السابقة إلى أن الْمُثْبَت في الأصلين (وهما نسخة ملا مراد ونسخة طنجة) والنسخة (ت): مروان هو ابن معاوية، وقد أشار المحقق إلى أن هذين النسختين المعبر عنهما بالأصلين وقعتا من رواية ابن سيار (الذي هو ابن قاسم) وابن الأحمر معا كما كتب عليهما، وكذلك النسخة (ت) التي هي نسخة تطوان المغربية من رواية ابن الأحمر، أما النسخة (هـ) التي ورد فيها محمد غير منسوب فهي نسخة الظاهرية وهي من رواية ابن حيوة محمد بن عبد الكريم بن زكريا أبو الحسن النيسابوري (٣٦٦هـ)[٣]، [٤].

خلاصة:

---

[١] السنن الصغرى (١٦٦/٤)، الآحاد والمثاني (١١٩/٢)، تهذيب الكمال (٣١/٦).

[٢] ينظر تحفة الأشراف (٤٠٢/٦).

[٣] ينظر: مقدمة تحقيق سنن النسائي الكبرى (٥٠/١-٤٣).

[٤] ذكر ابن خير الإشبيلي في فهرسه عند ذكر سنده لرواية ابن قاسم أن ابن قاسم وابن الأحمر سمعا معا سنن النسائي فقال: "وكان سماع محمد بن قاسم وأبي بكر بن الأحمر واحدا، غير أن في نسخة محمد بن قاسم كتاب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه وخصائصه وكتاب الاستعاذة وليسا عند ابن الأحمر" فهرسة ابن خير (١٥٠)، واتفاقهما على نسبة مروان أنه ابن معاوية يدل على أنهما سمعاه هكذا من النسائي، وقد يحتمل أن تكون هذه النسبة تصرفا من تلميذهما أبي محمد عبد الله بن محمد الباجي (٣٧٨هـ) فقد قال الدكتور فاروق حمادة: "وقد جمع أبو محمد الباجي تلميذه بين سماعه (أي ابن قاسم) وسماع ابن الأحمر في السنن ووحده في نسخة واحدة هي التي كتب لها الانتشار في الغرب الإسلامي" مقدمة تحقيق عمل اليوم والليلة (٦٨)، ويُرد هذا الاحتمال بكون النسخة (ت) التي من رواية ابن الأحمر وحده فيها (مروان بن معاوية)، وبالنظر إلى هذين الروايتين وإلى رواية ابن حيوة التي ذكر فيها (مروان) غير منسوب، وإلى رواية النسائي في السنن الصغرى التي هي من رواية ابن السني أبي بكر أحمد بن محمد الدينوري (٣٦٤هـ) التي فيها (مروان بن محمد) ربما يقال إن مصدر هذا الاختلاف هو النسائي، والله أعلم.

من خلال ما تقدم يتبين أن كل قول له وجه ومستند، لكن الذي يظهر أن الأقرب إلى الصواب هو كون مروان المذكور في سند الحديث هو ابن محمد وليس ابن معاوية، لأن مروان بن محمد هو المعروف بالرواية عن عبد الله بن العلاء بن زبر دون مروان بن معاوية، وحتى إن قيل باختلاف الرواية عن النسائي في تحديد هذا الراوي فإن موافقة ابن أبي عاصم له ترجح كونه ابن محمد، ثم يأتي كلام المزي في تحفة الأشراف ليؤكد هذا القول، وبالتالي فإن قول ابن القطان صحيح، والله أعلم.

أما كلام ابن المواق فإنه وإن كان له فيه مستند قوي إلا أنني لم أقف في حدود بحثي على من وافقه عليه، لكن ينبه في هذا الموضع إلى دقة ابن المواق وعدم تسرعه في إطلاق الأحكام قبل استيعاب النظر في المسألة، وذلك لأنه رغم ترجيحه لهذا القول إلا أنه لم يجزم به، بل ذكر كما تقدم النقل عنه أن المسألة تحتاج إلى مزيد بحث واستظهار بروايات أخرى غير رواية ابن القاسم، وقد تبين بعد النظر في غيرها من الروايات وجود القولين في نسبة مروان، والله أعلم.

المطلب الثاني: هل عنبسة الذي روى عنه أبو داود هو ابن سعيد السمان؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٦٩) موافقا تعقب ابن القطان الفاسي على عبد الحق الإشبيلي: "**فأصاب ع~ ما شاء في اعتراضه الثاني إذ بين أنها من رواية عنبسة ابن سعيد السمان عن الحسن عن عمران، وكذلك ما ذكره في الثالث صواب أيضا إذ بين فيه من حال عنبسة هذا أنه ضعيف**"[١].

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي من عند أبي داود حديث عمران بن حصين فقال: "وذكر أبو داود أيضا عن الحسين[٢] عن عمران بن حصين عن النبي – ﷺ – قال: "لا جلب ولا جنب في الرهان"[٣]، وسكت عنه.

---

[١] بغية النقاد النقلة (١/١٤٣).

[٢] هكذا في الكتاب المطبوع، ولعله خطأ مطبعي لأن المذكور في السند عند أبي داود هو الحسن أي البصري، ينظر: سنن أبي داود (٣/٤٩).

[٣] الأحكام الوسطى (٣/١٦).

فتعقبه ابن القطان الفاسي على سكوته عن هذا الحديث وبين سبب سكوته، وهو أن الحديث أخرجه أبو داود من طريقين هما:

١/ يحي بن خلف عن عبد الوهاب بن عبد المجيد عن عنبسة، ثم ذكر حرف التحويل (ح) وقال:

٢/ حدثنا مسدد عن بشر بن المفضل عن حميد الطويل، ثم قال:

جميعا عن الحسن عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: "لا جلب ولا جنب" ثم قال أبو داود: "زاد يحي في حديثه "في الرهان"[١].

ومن خلال ما تقدم يتبين أن زيادة "في الرهان" ليست من طريق حميد الطويل عن الحسن عن عمران، وعبد الحق سكت عن الحديث لأنه ظنها من طريقه، بينما الحديث بهذه الزيادة مروي من طريق عنبسة عن الحسن عن عمران، وعنبسة هنا هو ابن سعيد السمان كما قال ابن القطان وهو راو ضعيف، وبالتالي يكون الحديث بزيادة "في الرهان" ضعيفا[٢].

فنقل ابن المواق كلام ابن القطان الفاسي في هذه الجزئية ووافقه عليها، وهو أن عنبسة المذكور في إسناد هذا الحديث هو ابن سعيد السمان وأنه راو ضعيف كما تقدم في كلامه.

وتحديدُ من هو عنبسة المذكور في هذا الحديث هو الذي سندرسه في هذا الترجيح لأن العلماء غير متفقين على هذا القول.

٣/ دراسة الترجيح:

لدراسة هذا الترجيح سنحاول أولا تخريج الحديث لعلنا نجد في إحدى طرق الحديث عنبسة المذكور منسوبا، ولكن بعد البحث عن هذا الحديث لم أقف عليه إلا عند أبي داود، وأخرجه من طريقه البيهقي في السنن الكبرى، وكلاهما ذكره مهملا غير منسوب[٣].

---

[١] ينظر: سنن أبي داود (٤٩/٣).

[٢] ينظر: بيان الوهم والإيهام (٧٧/٢) و (٧٦/٥).

[٣] ينظر: سنن أبي داود (٤٩/٣)، السنن الكبرى للبيهقي (٣٧/١٠).

وحتى يتضح الأمر ولا يشتبه ننبه إلى أمر مهم وهو أن قول النبي ﷺ: "لا جلب ولا جنب" أخرجه غير واحد من الأئمة كأبي داود والترمذي والنسائي، وهو الذي قال فيه الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"[١].

وهذا الجزءُ ليس هو مقصودنا في الدراسة، لأنه مروي بإسناد آخر من غير طريق عنبسة، وأما مقصودنا فهو الحديث بزيادة "في الرهان" وهذا الذي انفرد بإخراجه أبو داود ومن طريقه البيهقي.

ولأن تخريج الحديث لم يفدنا في تعيين عنبسة المذكور في حديث أبي داود، سنحاول البحث في كتب التراجم لعلنا نجد قرينة تساعدنا في معرفته، وعند الرجوع إلى كتب التراجم وجدنا العلماء مختلفين في تعيين هذا الراوي:

١ ــ من قال هو: عنبسة بن سعيد القطان السمان:

أ ــ ابن القطان الفاسي: قال في بيان الوهم والإيهام: "وعنبسة هذا هو ابن سعيد الواسطي القطان أخو أبي الربيع السمان..."[٢].

ب ــ ابن المواق: قال في بغية النقاد: "فأصاب ع~ ما شاء في اعتراضه الثاني إذ بين أنها من رواية عنبسة ابن سعيد السمان..."[٣]

ج ــ المزي: قال في تحفة الأشراف: " عنبسة بن سعيد القطان، عن الحسن، عن عمران بن حصين، [د] حديث لا جلب ولا جنب (وزاد: في الرهان) [د] في الجهاد عن يحيى بن خلف عن عبد الوهاب الثقفي عنه به"[٤].

د ــ الذهبي: ترجم له في تاريخ الإسلام وفي ميزان الاعتدال، وذكر أنه يروي عن الحسن ويروي عنه عبد الوهاب الثقفي وقال: " وقد روى أَبو داود من طريق عَبد الوهاب الثقفي: حدثنا عنبسة، ومن طريق حميد عن الحسن، معا، عن عمران بن حصين حديث: لا جلب ولا جنب، زاد عنبسة: في الرهان.

---

[١] ينظر: سنن أبي داود (٤٩/٣)، جامع الترمذي (٤١٦/٢)، سنن النسائي (١١١/٦).

[٢] بيان الوهم والإيهام (٧٧/٥).

[٣] بغية النقاد النقلة (١٤٣/١).

[٤] تحفة الأشراف (١٧٥/٨)، وينظر: تهذيب الكمال (٤١٤/٢٢).

قال ابن القطان: عنبسة هذا هو ابن سعيد الواسطي القطان، أخو أبي الربيع"[١].

٢ ــ من قال هو عنبسة بن سعيد الغنوي:

أ ــ ابن حجر: قال في تهذيب التهذيب ردا على المزيّ الذي قال إنه عنبسة بن سعيد القطان: " فالظاهر أن عنبسة هذا هو عنبسة بن أبي رائطة الغنوي فإنهما وإن اشتركا في الرواية عن الحسن، فإن البخاري وجماعة معه نصوا على أن الغنوي روى عن الحسن وأن عبد الوهاب الثقفي روى عنه، وكانت هذه قرينة دالة على أن راوي هذا الحديث هو ابن أبي رائطة، ومما يؤيده أن الطبراني ترجم في معجمه الكبير في مسند عمران بن حصين فقال عنبسة بن أبي رائطة الغنوي عن الحسن عن عمران فساق في هذه الترجمة حديثين أحدهما عن عبدان عن بندار عن عبد الوهاب الثقفي عن عنبسة عن الحسن عن عمران "لا قمار[٢] في الإسلام" وهذا هو طرف من الحديث المذكور الذي أخرجه أبو داود"[٣].

وقال في ترجمة عنبسة بن سعيد القطان: "لم يصح أن أبا داود روى له، بل لابن أبي رائطة"[٤].

٣ ــ من فرق بين عنبسة بن سعيد القطان وبين عنبسة بن سعيد السمان وقال إن المقصود في هذا الحديث هو عنبسة بن سعيد القطان:

ولم أقف في حدود بحثي على من صرح بهذا القول، ولكن الذهبي قال في الميزان: " ومنهم من يجعل المذكور في الحديث غير أخي أبي الربيع السمان ويقول: هو القطان، وهو أيضا ضعيف"[٥].

والعقيلي في الضعفاء هو من فرق بين القطان والسمان، ولكنه لم يصرح أن الذي روى عنه أبو داود هو القطان[٦]

خلاصة:

---

[١] ميزان الاعتدال (٣/٣٠١).

[٢] هكذا في الكتاب المطبوع وهو تصحيف، وفي معجم الطبراني "لا شغار في الإسلام" ينظر: معجم الطبراني (١٨/١٦٥).

[٣] ينظر: تهذيب التهذيب (٣/٣٣٢).

[٤] ينظر: تقريب التهذيب (٥٩٩).

[٥] ينظر: ميزان الاعتدال (٣/٣٠١).

[٦] ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/٣٦٦ وما بعدها).

من خلال ما تقدم يتبين أن العلماء قد اختلفوا في تعيين عنبسة المذكور في حديث أبي داود، فذهب ابن القطان وابن المواق والمزي والذهبي إلى أنه عنبسة بن سعيد القطان السمان، وذهب الحافظ ابن حجر إلى أنه عنبسة بن سعيد الغنوي، وهناك من فرق بين السمان والقطان وقال إن المقصود في هذا الحديث هو القطان، وهذا القول وإن كان في ظاهره قولا ثالثا إلا أنه يرجع إلى القول الأول الذي قال أصحابه إنه عنبسة بن سعيد القطان السمان، فلم يبق إلا قولان في تحديد هذا الراوي هما القول الأول والثاني.

وقبل البدء في مناقشة الأقوال السابقة ننبه إلى أن العلماء قد اختلفوا في هذين الراويين _ أعني: عنبسة بن سعيد السمان وعنبسة بن أبي رائطة الغنوي _ هل هما واحد أو اثنان:

فذهب ابن عدي إلى أنهما واحد، وذهب ابن أبي حاتم الرازي إلى أنهما اثنان[١].

وابن حبان أيضا فرق بينهما فذكر عنبسة الغنوي في الثقات وذكر عنبسة بن سعيد القطان في الضعفاء[٢].

وقد تقدم أن العقيلي أيضا فرق بين عنبسة بن سعيد السمان وعنبسة بن سعيد القطان حيث أفرد لكل واحد منهما ترجمة[٣].

مناقشة أدلة العلماء في تحديد هذا الراوي:

من خلال ما تقدم لم نقف على من استدل لقوله في تعيين عنبسة المذكور في حديث أبي داود إلا الحافظ ابن حجر، وأما غيره فسنحاول ذكر ما يمكن أن يكون دليلا على قولهم.

١ _ استدل الحافظ ابن حجر على قوله بأن عنبسة المذكور في حديث أبي داود هو عنبسة بن أبي رائطة الغنوي بدليلين:

---

[١] ينظر: الكامل في الضعفاء (٢٧٣/٨)، الجرح والتعديل (٣٩٩/٦).

[٢] ينظر: الثقات لابن حبان (٢٩٠/٧)، المجروحين لابن حبان (١٦٩/٢).

[٣] ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (٣٦٦/٣ وما بعدها).

الأول: أن البخاري ترجم له وذكر أنه يروي عن الحسن، ويروي عنه عبد الوهاب الثقفي، وهو استدلال قوي لولا وجود ما يشوش عليه، فقد ترجم ابن أبي حاتم الرازي لعنبسة بن سعيد السمان وقال إنه يروي عن الحسن[١].

صحيح أن ابن أبي حاتم الرازي ترجم أيضا لعنبسة بن أبي رائطة الغنوي وقال إنه يروي عن الحسن ويروي عنه عبد الوهاب الثقفي، وذِكرُ عبد الوهاب الثقفي غير موجود في ترجمة عنبسة بن سعيد السمان، ولكن اشتراكهما في الرواية عن الحسن يجعل هذه القرينة غير كافية للقطع بتحديد هذا الراوي، ولذلك ذكر ابن حجر دليلا آخر هو:

الثاني: أن الطبراني في المعجم الكبير ترجم لرواية عنبسة الغنوي عن الحسن عن عمران، وأخرج من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عنبسة الغنوي عن الحسن عن عمران مرفوعا "لا قمار[٢] في الإسلام" وهو جزء من حديث أبي داود.

ورواية الطبراني كما في المعجم الكبير أخرجها من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عنبسة الغنوي عن الحسن عن عمران أن نبي الله ﷺ قال: "لا شغار في الإسلام"[٣]

لكن عند تخريج هذا الحديث لم أقف على أن لفظ "لا شغار في الإسلام" هو جزء من حديث أبي داود، لأن أبا داود تكلم عن الشغار في حديث آخر بإسناد آخر غير هذا الحديث[٤].

ولذلك فلعل ابن حجر يقصد أن الحديث بذلك اللفظ مروي ضمن الحديث الذي ذكره أبو داود، وهو كذلك:

---

[١] ينظر: الجرح والتعديل (٦/٣٩٩)

[٢] وقد تقدم أن هذا خطأ، والصواب: لا شغار.

[٣] ينظر: معجم الطبراني (١٨/١٦٥).

[٤] ينظر: سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب الشغار (٢/٣٨٦).

فقد أخرج أحمد والترمذي وغيرهما من طريق حميد الطويل عن الحسن عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ قال: "لا جلب، ولا جنب، ولا شغار في الإسلام، ومن انتهب نهبة فليس منا" وقال الترمذي بعده: "هذا حديث حسن صحيح"[١].

ولعل ابن طاهر المقدسي وقف على رواية الطبراني التي تقدم ذكرها فقال في أطراف الغرائب: "حديث: قال رسول الله ﷺ: "لا شغار في الإسلام..." الحديث. تفرد به عبد الوهاب الثقفي عن عنبسة بن أبي رائطة عن الحسن..."[٢].

وكان هذا الدليل ليكون قاطعا وحاسما لو أن الطبراني أخرج الحديث بزيادة "في الرهان" التي ذكرها أبو داود، ولكنه لم يذكرها.

وكان هذا الدليل ليكون كافيا لو لم توجد أدلةٌ للقائلين بأنه عنبسة بن سعيد القطان السمان.

ولذلك نقل الحافظ ابن حجر في آخر الترجمة كلام الأزدي ـ الذي سأذكره بعد قليل ـ ثم قال: "قلت: فالله أعلم أيهم الذي أخرج له أبو داود"[٣]

٢ ـ أدلة القائلين بأنه عنبسة بن سعيد القطان السمان:

وهي أدلة لم ينص عليها أصحاب هذا القول وقد حاولت جمعها من خلال كلام الأئمة:

أ ـ قال ابن أبي حاتم الرازي في ترجمته: "روى عنه البصريون"[٤]، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي راو بصري، ولذلك لا يستغرب ولا يبعد أن يروي عن عنبسة الغنوي وعن عنبسة بن سعيد السمان القطان، خصوصا وأن ابن حجر نقل كلام الأزدي فقال: " قال الأزدي: كان جماعة ممن يسمى عنبسة في عصر واحد يقرب بعضهم من بعض، فذكر ممن تكلم فيه عنبسة شيخ عبد الوهاب الثقفي وعنبسة بن عبد الرحمن وابن

---

[١] ينظر: مسند أحمد (١٦٩/٣٣)، سنن الترمذي (٤١٦/٢).

[٢] أطراف الغرائب والأفراد (٨٤/٢).

[٣] تهذيب التهذيب (٣٣٢/٣).

[٤] الجرح والتعديل (٣٩٩/٦).

هبيرة والقطان والعطار وصاحب الطعام وصاحب المعاريض" ثم قال الحافظ ابن حجر بعد ذلك: "قلت: فالله أعلم أيهم الذي أخرج له أبو داود"[1].

وبالتالي فإن رواية عبد الوهاب الثقفي عنه ممكنة ولا إشكال فيها، ولا يوجد دليل على أن روايته محصورة عن عنبسة الغنوي، ولذلك قال الذهبي في الكاشف: " عنبسة بن سعيد الواسطي عن شهر والحسن وعنه عبد الوهاب الثقفي وغيره ضعفوه د"[2]، وبهذا يكون عبد الوهاب الثقفي روى عنهما معا، والله أعلم.

ب ــ أبو داود إمام من أئمة الجرح والتعديل، وله كلام كثير في الرواة، ومن خلال النظر في كتبه الموجودة لم أقف إلا على كلامه في عنبسة بن سعيد القطان، فقد قال أبو عبيد الآجري: "سمعتُ أَبا داود يقول: عنبسة القطان ثقةٌ"[3]، ولم أقف في حدود بحثي على أن أبا داود تكلم في عنبسة بن أبي رائطة الغنوي.

وأبو داود لما تكلم في عنبسة القطان وثقه، ولذلك – والله أعلم – لما أخرج حديثه سكت عنه لأنه ثقة مقبول الحديث عنده.

ولعل هذه القرينة الأخيرة أقوى في الدلالة على أن المذكور في حديث أبي داود هو عنبسة بن سعيد السمان القطان، وليس عنبسة بن أبي رائطة الغنوي، والله أعلم.

خلاصة:

من خلال ما تقدم بيانه يمكن القول إن توثيق أبي داود لعنبسة بن سعيد القطان السمان هو القرينة المرجحة في هذه المسألة، لأنه روى الحديث من طريقه وسكت عنه، وهو لا يسكت – غالبا – إلا على ثقة عنده.

ولكن رغم كل هذا فالأدلة التي ذكرها ابن حجر قوية أيضا، ولولا توثيق أبي داود لعنبسة القطان لكان قول الحافظ ابن حجر هو الراجح في المسألة، والله أعلم.

---

[1] تهذيب التهذيب (٣/٣٣٢).

[2] الكاشف (٢/١٠٠).

[3] سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١/٤٥).

وبعدما ترجح أن عنبسة المذكور هو عنبسة بن سعيد السمان القطان سنذكر أقوال الأئمة فيه حتى نستطيع الحكم على تلك الزيادة التي زادها:

١ ــ يحي بن معين: قال الدوري: " سمعت يحي يقول عنبسة بن سعيد بصري وهو أخو أبي الربيع السمان وهو ضعيف"[١]، وقد وهم ابن عدي في ترجمته فذكر أن عثمان بن سعيد الدارمي سأل يحي بن معين عنه فقال ثقة، وقد بين محقق الكتاب الدكتور مازن السرساوي أن هذا وهم وأن ابن معين قالها في راو آخر غير هذا[٢].

٢ ــ عمرو بن علي الفلاس: ذكر ابن أبي حاتم الرازي بسنده عنه أنه قال "كان مختلطا لا يُروى عنه، قد سمعت منه وجلست إليه"[٣] وقال أيضا كما ذكر ذلك ابن عدي: "متروك الحديث، كان صدوقا لا يحفظ"[٤].

٣ ــ أبو حاتم الرازي: قال ابن أبي حاتم الرازي: "سألت أبي عن عنبسة أخي أبي الربيع فقال: ضعيف الحديث يأتي بالطامات"[٥].

٤ ــ ابن عدي: قال فيه: "وبعض أحاديثه مستقيمة، وبعضها لا يُتَابَعُ عَليه"[٦].

٥ ــ ابن حبان: قال فيه: " منكر الحديث جدًّا، عَلى قِلَّة رِوايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات، وكان يزيد بن هارون يسميه عنبسة المجنون"[٧].

٦ ــ الدارقطني: قال البرقاني سائلا الدارقطني: "قُلْتُ: فعَنْبَسَة بن سَعِيْد القَطَّان؟ قَالَ: هذا أخو أَبِي الْرَّبِيْع السَّمَّان، بَصْرِيٌّ، مَتْرُوكٌ"[٨].

---

[١] تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢٢٢/٤).

[٢] ينظر: الكامل في الضعفاء (٢٧٣/٨).

[٣] الجرح والتعديل (٣٩٩/٦).

[٤] الكامل في الضعفاء (٢٧٣/٨).

[٥] الجرح والتعديل (٣٩٩/٦).

[٦] الكامل في الضعفاء (٢٧٣/٨).

[٧] المجروحين (١٦٩/٢) الصميعي.

[٨] سؤالات البرقاني (١٠٨/١).

٧ ـ الذهبي: قال في الكاشف: "ضعفوه"[١].

٨ ـ ابن حجر: قال في التقريب: "ضعيف"[٢]

خلاصة عامة:

من خلال هذه النقول نلاحظ أن الأئمة شبه مجمعين على ضعف هذا الراوي، ولم يوثقه ـ في حدود بحثي ـ إلا أبو داود الذي تقدم نقل كلامه قبل قليل، ولا شك أن كلام المضعفين أقوى وأكثر، وبالتالي يكون هذا الراوي ضعيفا، وتكون الزيادة التي تفرد بزيادتها زيادة ضعيفة لا تصح، والله أعلم.

وبهذا يكون كلام ابن القطان وابن المواق ومن وافقهما في تحديد هذا الراوي بأنه عنبسة بن سعيد السمان القطان والحكم على تلك الزيادة (في الرهان) بأنها ضعيفةٌ راجحا على قول غيرهم من العلماء ممن قال غير ذلك، والله أعلم.

المطلب الثالث: الاختلاف في تعيين محمد بن عمرو الذي روى عنه عبد الرزاق

وهل المذكور في الإسناد عبد الله بن كثير أو إسماعيل بن كثير؟

وهل هناك راو ساقط بين عبد الرزاق وابن جريج؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا عبد الحق الإشبيلي في الموضع ٩٣: **"قوله في إسناده: (عبد الله بن كثير) وهم ونسبة حديث إلى غير راويه؛ وإنما رواه ابن جريج عن إسماعيل بن كثير، كذلك ألفيته في أصل الراوية الجليل أبي محمد عبد الله بن محمد بن شريعة الباجي رَحِمَهُ اللهُ...**

---

[١] الكاشف (٢/١٠٠).

[٢] تقريب التهذيب (٥٩٩).

وقول ق~ أيضا: (عبد الرزاق عن ابن جريج) يُفْهِم أن عبد الرزاق رواه عن ابن جريج، من غير واسطة كسائر ما يروونه عنه كذلك، وليس كذلك، وإنما رواه عن محمد بن عمرو عن ابن جريج، وأراه اليافعي"[1].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي من عند عبد الرزاق حديثا فقال: "وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير قال: قال مجاهد: استشهد رجال يوم أحد، فآم نساؤهم منهم وكن متجاورات في داره فأتين إلى النبي ﷺ فقلن: إنا نستوحش يا رسول الله بالليل، فنبيت عند إحدانا حتى إذا أصبحنا تبردنا في بيوتنا، فقال رسول الله ﷺ: "تحدثن عند إحداكن ما بدا لكن، فإذا أردتن النوم فلتؤب كل امرأة إلى بيتها"[2].

فتعقبه ابن المواق في موضعين: أحدهما تغيير اسم أحد الرواة، والثاني إسقاط أحد الرواة. كما تقدم نقله عنه. ثم رجح في الأخير أن هذا الراوي الساقط المسمى: محمد بن عمرو، أنه اليافعي.

٣/ دراسة الترجيح:

قبل البدء في دراسة هذا الترجيح نشير إلى أمر مهم وهو أن الحديث في مصنف عبد الرزاق المطبوع اليوم بين أيدينا منه ما هو موافق لما نقله عبد الحق الإشبيلي في كلا الموضعين الذين انتقدهما عليه ابن المواق، ومنه ما هو موافق لما ذكره ابن المواق في اسم الراوي دون الراوي الساقط:

فقد جاء في المصنف المطبوع في دار التأصيل ودار الكتاب العربي: "عبد الرزاق عن ابن جريج، **عن عبد الله بن كثير** قال: قال مجاهد: استشهد رجال يوم أحد..."[3].

وجاء في المصنف المطبوع في دار الكتب العلمية: "عبد الرزاق عن ابن جريج عن **إسماعيل بن كثير** قال: قال مجاهد: استشهد رجال يوم أحد..." ووضع المحقق رقم ٢ على اسم إسماعيل بن كثير وقال: "وقع في الأصل والنسخة (س): عبد الله بن كثير، وصوابه: إسماعيل بن كثير كما في سنن البيهقي الكبرى، ويؤيده

---

[1] بغية النقاد النقلة (١/٢٠٠).

[2] الأحكام الوسطى (٣/٢٢٧).

[3] مصنف عبد الرزاق، ط المكتب الإسلامي (٧/٣٦)، ط دار التأصيل (٦/١٢).

ما جاء في حاشية الأصل: هكذا وقع في عدة نسخ من المصنف، وصوابه: إسماعيل بن كثير وهو معروف بالرواية عن مجاهد"[١].

وبالتالي يمكن القول إن سبب الاختلاف في اسم هذا الراوي راجع إلى النسخ الخطية للكتاب، ولذلك لما نقل ابن المواق قوله قال: " كذلك ألفيته في أصل الراوية الجليل أبي محمد عبد الله بن محمد بن شريعة الباجي -رَحِمَهُ اللهُ-"[٢].

ومن أجل هذا الأمر لا ينسب الخطأ لأي أحد لأن كل واحد منهما نقل ما وجد، وقد حدث مثل هذا الأمر مع عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي في اختلافهما في النقل من كتاب السنن للنسائي فعلق ابن المواق قائلا: قد طالعت هذا الحديث في نسخ عتق من مصنف النسائي رواية محمد بن قاسم عنه، فألفيت الحديث فيها على ما قاله ق~...، وألفيته في رواية حمزة بن محمد الكناني، ورواية أبي الحسن أحمد بن محمد بن أبي تمام الصري على ما قاله ع~، فليس على واحد منهما دَرْكٌ فيما نقله لاختلاف رواة كتاب النسائي عنه في ذلك في لفظ الحديث، وفي التبويب عليه أيضا، فاعلمه"[٣].

وسواء قلنا عبد الله بن كثير فهو ثقة[٤] أو إسماعيل بن كثير فهو ثقة[٥]، فهذا الاختلاف لا يؤثر في الحديث، خصوصا وأن هذين الراويين مشتركين في الرواية عن مجاهد، وروى ابن جريج عنهما معا، كما قال ابن المواق: " وإسماعيل بن كثير أبو هاشم المكي معروف بالرواية عن مجاهد كما هو عبد الله بن كثير المكي معروف بالرواية عنه، وروى عنهما كليهما ابن جريج"[٦].

لكن رغم هذا يبقى السؤال مطروحا في باب الرواية: هل الراوي المذكور في هذا السند هو عبد الله بن كثير أو إسماعيل بن كثير؟

---

[١] مصنف عبد الرزاق، ط الكتب العلمية (٢٥/٧).

[٢] بغية النقاد النقلة (٢٠٠/١).

[٣] بغية النقاد النقلة (٤٤١/١).

[٤] ينظر: الكاشف للذهبي (٥٨٧/١)، وقال فيه ابن حجر: "أحد الأئمة صدوق" وتعقبه صاحبا تحرير التقريب بأنه ثقة لا يعلم فيه جرح ولا حتى من قال فيه صدوق قبل الحافظ ابن حجر، تقريب التهذيب (٤٢١)

[٥] ينظر: تقريب التهذيب (٩٢).

[٦] بغية النقاد النقلة (٢٠١/١).

وللإجابة عن هذا السؤال يجب تخريج هذا الحديث، ولم أقف في حدود بحثي عمن أخرج هذا الحديث زيادة على عبد الرزاق سوى البيهقي في السنن الكبرى وفي معرفة السنن والآثار، فقد أخرج هذا الحديث بإسناده إلى الشافعي عن عبد المجيد عن ابن جريج عن **إسماعيل بن كثير** عن مجاهد... الحديث[1].

وبالتالي فإن الراجح في تعيين راوي هذا الحديث هو: إسماعيل بن كثير وليس عبد الله بن كثير، ومنه فقول ابن المواق في هذه المسألة راجح، والله أعلم.

ثانيا: تبين مما سبق أن النسخ المطبوعة من مصنف عبد الرزاق اختلفت في اسم شيخ ابن جريج هل هو إسماعيل بن كثير أو عبد الله بن كثير، ولكن كل الكتب المطبوعة متفقة على أنه لا يوجد راو بين عبد الرزاق وابن جريج، خصوصا وأن رواية عبد الرزاق عن ابن جريج رواية صحيحة متصلة لا إشكال فيها، فمن أين أتى ابن المواق بهذا الراوي؟

والجواب أن ابن المواق ذكر هذا الحديث في موضع آخر من كتابه وقال: " وهذا أيضا سقط له منه راو، ويظن من رواه هكذا أنه متصل فيما بين عبد الرزاق وابن جريج، كما هو معلوم في جُل ما يذكر عبد الرزاق عن ابن جريج، وليس كذلك، **بل هذا الحديث مما رواه عن رجل عنه،** فسقط له عند النقل ذكر ذلك الرجل لكثرة ما يروي عبد الرزاق عن ابن جريج من غير واسطة، قال عبد الرزاق: وأخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريج، فذكره، وأرى محمدا هذا اليافعي، والله أعلم"[2].

فمن خلال هذا النقل يتبين أن ابن المواق وجد هذا الراوي مذكورا في مصنف عبد الرزاق، وقد تقدم قبل قليل أن النسخة التي نقل منها هي نسخة أبي محمد عبد الله بن محمد بن شريعة الباجي، وقد وصفه ابن المواق بالراوية الجليل فقال: "كذلك ألفيته في أصل الراوية الجليل أبي محمد..."، وهذا دليل على ضبط هذا الراوي وإتقانه لما يرويه.

---

[1] ينظر: معرفة السنن والآثار (٢١٨/١١)، السنن الكبرى للبيهقي (٧١٧/٧).

[2] بغية النقاد النقلة (٧٩/١).

وهذا الراوي قال فيه ابن الفرضي أيضا: " وكانَ ضابطاً لِرِوايَته، ثِقَة، صَدُوقاً، حافِظاً لِلْحَديث، بَصيراً بِمَعانيه، لمْ ألق فيمَن لقيته من شُيوخ الأنْدَلُس أحداً أُفَضِّلُه عليه في الضّبط، سمعتُ إسماعِيل بن إسحاق يقول: لمْ يكُن بالأندلُس بعد عبد المِلك بن حبيب مِثْل أبي محمد الباجي"[1].

وكل هذا يدلنا على قيمة النسخة الخطية التي نقل منها ابن المواق، فهي نسخة عالم محقق مدقق، وزيادة على ذلك فإن الرواية التي نقلها ابن المواق عنه جاءت على خلاف العادة ـ التي هي رواية عبد الرزاق عن ابن جريج مباشرة بلا واسطة ـ بل جاءت بزيادة راو بينهما، وهذا ما يجعل دواعي حفظها والاعتناء بها أكبر، لأنها على غير الجادة في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج، ولذلك فإن وجود راو بينهما دليل على أن هذه الرواية محفوظة هكذا، والله أعلم.

وبالتالي يكون قول ابن المواق راجحا في هذا الموضع أيضا، والله أعلم.

وبهذا البيان يتبين خطأ قول محقق بغية النقاد معلقا على كلام ابن المواق: "هذا الحديث أخرجه عبد الرزاق في (مصنفه). ونصه منه: (عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله ابن كثير؛ قال: قال مجاهد...) فتبين من هذا النقل أنه ليس فيه واسطة بن عبد الرزاق وابن جريج، والمحقق حبيب الرحمن الأعظمي حقق (المصنف) على ثلاث نسخ خطية ولم يشر في هذا الموضع إلى زيادة راو بين عبد الرزاق وابن جريج في إحدى هذه النسخ، مما يترجح معه أنه الأقرب إلى الأصل، وأنه ليس في الحديث زيادة الراوي المذكور، و (المصنف) مليء بالأحاديث التي يروها عبد الرزاق عن ابن جريج دون واسطة"[2].

وما تقدم من الكلام فيه كفاية في بيان هذه المسألة إن شاء الله.

ثالثا: ورد في مصنف عبد الرزاق ـ كما نقل ذلك ابن المواق ـ أن الراوي الساقط اسمه: محمد بن عمرو، هكذا غير منسوب، ولأن هناك أكثر من راو في هذه الطبقة لهم نفس الاسم فقد رجح ابن المواق أنه اليافعي، ولعل القرينة في ذلك هي روايته عن ابن جريج، فالمعروف بالرواية عن ابن جريج هو محمد بن عمرو اليافعي[3].

وبالتالي يكون قول ابن المواق راجحا في هذا الموضع أيضا، والله أعلم.

---

[1] تاريخ علماء الأندلس (٢٨١/١).

[2] الهامش ١ من بغية النقاد النقلة (٧٨/١).

[3] ينظر: تهذيب الكمال (٢٢٦/٢٦).

المطلب الرابع: الاختلاف في تحديد راوي حديث زيارة قبر النبي ﷺ هل هو عبد الله أو عبيد الله

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (١١٦) منتقدا ابن القطان: **"وذكر في الباب المذكور حديث: "من زار قبري وجبت له شفاعتي" وقال إنه من رواية عبد الله بن عمر العمري المضعف، وعتب على ق~ في تركه إعلال الحديث به، وذلك وهم، وإنما هو أخوه: عبيد الله بن عمر الثبت الحافظ، وسيأتي ذلك مبينا هنالك إن شاء الله"**[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في باب زيارة قبر النبي ﷺ حديث ابن عمر مرفوعا:" من زار قبري وجبت له شفاعتي" من عند الدارقطني وسكت عنه[٢].

فتعقبه ابن القطان الفاسي وانتقد عليه سكوته على الحديث وقال: "سكت عنه، وأراه تسامح فيه؛ لأنه من الحث والترغيب على عمل، وإسناده عند الدارقطني هو هذا: حدثنا القاضي المحاملي، حدثنا عبيد بن محمد الوراق، حدثنا موسى بن هلال العبدي، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: " من زار قبري وجبت له شفاعتي ".

وموسى بن هلال العبدي، بصري، روى عن هشام بن حسان، وعبد الله ابن عمر العمري، قال فيه أبو حاتم: مجهول"[٣].

فتعقبه ابن المواق بأن المذكور عند الدارقطني هو عبيد الله (بالتصغير) بن عمر وليس عبد الله (بالتكبير) بن عمر.

٣/ دراسة الترجيح:

ولمعرفة الصواب في هذه المسألة لا بد من تخريج الحديث أولا:

ورد هذا الحديث من طريق عبد الله بن عمر ومن طريق عبيد الله بن عمر:

---

[١] بغية النقاد (٢٥١/١).

[٢] ينظر: الأحكام الوسطى (٣٤١/٢).

[٣] بيان الوهم والإيهام (٣٢١/٣).

١ ـ فأخرجه من طريق عبد الله بن عمر العمري (بالتكبير) الدولابي في الكنى والأسماء، وابن خزيمة في صحيحه، وأبو بكر الدينوري في المجالسة وجواهر العلم والبيهقي في شعب الإيمان كلهم من طرق عن موسى بن هلال العبدي عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر... الحديث، وزاد البيهقي: وقيل عن موسى بن هلال العبدي عن عبيد الله بن عمر[١].

٢ ـ وأخرجه من طريق عبيد الله بن عمر العمري (بالتصغير) ابن خزيمة في صحيحه والعقيلي في الضعفاء الكبير وابن عدي في الكامل والدارقطني في سننه والبيهقي في شعب الإيمان من طريق موسى بن هلال العبدي عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر... الحديث[٢].

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير والأوسط من طريق مسلمة بن سالم الجهني (وفي المعجم الكبير: مسلم بن سالم) عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن سالم عن ابن عمر... الحديث[٣].

وأخرجه ابن المقرئ في معجمه من طريق مسلمة بن سالم الجهني عن عبيد الله بن عمر عن نافع وسالم عن ابن عمر... الحديث[٤].

قال ابن خزيمة بعد إخراجه الحديث من الطريقين معا: "أنا أبرأ من عهدة هذا الخبر، ورواية الأحمسي (وهو الراوي عن عبد الله بن عمر العمري) أشبه، كان عبيد الله بن عمر أجل وأحفظ من أن يروي مثل هذا المنكر، فإن كان موسى بن هلال هذا لم يخلط، فمن قوَّى أحد العمرين؟ فيشبه أن يكون هذا من حديث عبد الله بن عمر العمري فأما من حديث عبيد الله فإني لا أشك أنه ليس من حديثه بهذا الإسناد"[٥]، وقال البيهقي: "وسواء قال عبيد الله أو عبد الله فهو منكر عن نافع عن ابن عمر لم يأت به غيره"[٦]

من خلال ما تقدم تبين أن الحديث مروي من طريق عبد الله بن عمر ومن طريق عبيد الله بن عمر، وتبين من كلام ابن خزيمة المنقول أن الراجح كون الحديث مرويا من طريق عبد الله بن عمر وليس من طريق

---

[١] ينظر: الكنى والأسماء للدولابي (٨٤٦/٢)، صحيح ابن خزيمة ط التأصيل (٥٢٩/٣)، المجالسة وجواهر العلم (٤٣١/١)، شعب الإيمان (٤٩٠/٣).

[٢] ينظر: صحيح ابن خزيمة (٥٢٩/٣)، الضعفاء الكبير (١٧٠/٤)، الكامل في الضعفاء (٣٥١/٦)، سنن الدارقطني (٣٣٤/٣)، شعب الإيمان (٤٩٠/٣).

[٣] ينظر: المعجم الكبير (٢٩١/١٢)، المعجم الأوسط (١٦/٥).

[٤] ينظر: معجم ابن المقرئ (٨٠).

[٥] صحيح ابن خزيمة (٥٣٠/٣).

[٦] شعب الإيمان (٤٩٠/٣).

عبيد الله بن عمر، واكتفيت بنقل كلام ابن خزيمة والبيهقي فقط في الحكم على الحديث اختصارا وإلا فالأقوال كثيرة وممن استوعبها ابن عبد الهادي في الصارم المنكي فلتراجع هناك[1].

خلاصة:

وبعد كل هذا نقول: هل أصاب ابن المواق في تعقبه أم لا؟ وقد أجاب على هذا السؤال محمد خرشافي محقق بغية النقاد، وسأنقل كلامه كاملا ثم أعقب عليه.

قال الدكتور محمد خرشافي: " وبعد هذا، فهل أصاب ابن المواق في تعقبه على ابن القطان أم لا؟

الجواب أن الدارقطني ذكر في روايته أنه عن عبيد الله –بالتصغير– فمن هذا الوجه فابن المواق مصيب في أن الدارقطني الذي نقل منه عبد الحق ليس عنده إلا عبيد الله، وعبيد الله ثقة. وابن القطان وهم في النقل فقال عبد الله، لكن ثبت أن الصواب في رواية هذا الحديث إنما هو عبد الله المكبر؛ فهو الذي يروي عن موسى بن هلال، كما ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، يضاف إلى ذلك رواية الدولابي للحديث؛ التي ترفع اللبس بأنه عن عبد الله مكبرا، وقد تقدم من كلام ابن خزيمة ما يؤكد ذلك"[2].

وهذا الجواب فيه احتمالان: احتمال صواب ابن المواق من وجه واحتمال خطئه من وجه آخر، والصواب أن كلام ابن المواق واضح ولا يحتمل إلا معنى واحدا، وهذا المعنى هو تخطئته لابن القطان في نقل كلام الدارقطني، لأن الدارقطني قال: عبيد الله ولم يقل عبد الله كما تقدم في تخريج الحديث، ولم يرد ابن المواق في تعقبه الحكم على هذا الحديث بل أراد ما تقدم ذكره، والدليل على ذلك أن ابن المواق أورد هذا الحديث في باب: "ذِكر رواة تغيرت أسماؤهم أو أنسابهم في نقل ابن القطان عما هي عليه"، ولذلك فإن تعقب ابن المواق صحيح وترجيحه سليم، والله أعلم.

المطلب الخامس: الاختلاف في تعيين الصحابي راوي حديث "سيأتيكم ركب مبغضون"

١/ نص الترجيح:

---

[1] ينظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص ١٤ وما بعدها)

[2] بغية النقاد (٢٥٣/١).

قال ابن المواق في سياق استدراكه على ابن القطان الفاسي مسألة أغفلها في الموضع (١٤٩): "**روى هذا الحديث أبو داود عن عباس بن عبد العظيم العنبري ...، فقال ما تقدم ذكره من عند أبي داود، وخالفه جماعة في إسناده رووه عن ثابت... منهم أبو عامر الخزاز... فكان القول ما قالت الجماعة لا ما انفرد به واحد شذ عنها ولم يقم إسناد الحديث؛ إذ ذكر فيه راويين غير معروفين في نقله الحديث؛ وهما: صخر بن إسحاق، وعبد الرحمن بن جابر بن عتيك، ثم جعل الحديث من مسند جابر بن عتيك وذلك كله بين الوهم**"[١].

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من طريق أبي داود عن أبي الغصن عن صخر بن إسحاق عن عبد الرحمن بن جابر بن عتيك عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: "سيأتيكم ركب مُبَغَّضُونَ، فإن جاؤوكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يبتغون، فإن عدلوا فلأنفسهم وإن ظلموا فعليها، وأرضوهم فإن تمام زكاتكم رضاهم وليدعوا لكم" ثم قال: "أبو الغصن اسمه ثابت بن قيس بن غصن" ثم قال: "وقال أبو بكر البزار عن عبد الرحمن بن جابر عن[٢] عبد الله، وخرجه في مسند جابر بن عبد الله، وعبد الرحمن بن جابر بن عبد الله لا يحتج به..."[٣].

فتعقبه ابن القطان بقوله: "هذا نص ما أورده، وهو كله صحيح، إلا أني خفت أن يتوهم [منه] متوهم أن هذا الذي هو عند البزار – عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله، بدلا من عبد الرحمن بن جابر بن عتيك – هو أيضا من رواية صخر بن إسحاق المذكور عنه، ومن رواية أبي الغصن – عن صخر، وأنهما لم يفترقا إلا في عبد الرحمن..." ثم بين رواية أبي داود ورواية البزار والخلاف بينهما في إسناد هذا الحديث[٤].

فتعقبه ابن المواق بقوله: "وبقي عليه أن يبين أيهما أصوب إسنادا: هل ما ذكره أبو داود أو ما ذكره البزار؟ وكلامه على هذا الحديث حسن إلا أن هذا القدر أغفله وهو وكيد فذكرته لإكمال الفائدة عندي فيه"[٥]، ثم قال في سياق بيان هذه المسألة ما تقدم نقله عنه في بداية هذا الترجيح، وبالتالي يكون موضع الترجيح هو الصحابي: هل هو جابر بن عبد الله الأنصاري أو هو جابر بن عتيك الأنصاري؟

---

[١] بغية النقاد النقلة (٣٠٨/١).

[٢] هكذا في الكتاب المطبوع، والصواب "بن" وليس "عن" وقد تكرر الاسم بعد ذلك على الصواب: عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله.

[٣] الأحكام الوسطى (١٨٤/٢).

[٤] ينظر: بيان الوهم والإيهام (١٣١/٢).

[٥] بغية النقاد النقلة (٣٠٧/١).

٣/ دراسة الترجيح:

سأقوم أولا بتخريج هذا الحديث ونقل كلام العلماء فيه، ثم أحاول بعد ذلك مناقشتها:

أ . تخريج الحديث:

رُوي الحديث المتقدم من طريقين هما:

١ . من طريق أبي الغصن ثابت بن قيس عن صخر بن إسحاق عن عبد الرحمن بن جابر بن عتيك عن أبيه جابر بن عتيك أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب رضا المصدق، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الزكاة، باب الاختيار في دفعها إلى الوالي كلاهما من طريق بشر بن عمر عن أبي الغصن ثابت بن قيس به [١].

. وذكر ابن كثير هذا الحديث في مسند جابر بن عتيك[٢].

. وَجُلُّ من ينقل هذا الحديث أو يشرحه ينقله من عند أبي داود من طريق جابر بن عتيك ولا يذكر الخلاف فيه كالمزي في تحفة الأشراف وابن رسلان في شرحه لأبي داود وغيرهما[٣].

. وممن أشار إلى وجود خلاف فيه: البيهقي وابن القطان الفاسي والذهبي، فقال البيهقي في السنن الكبرى بعد أن أخرج هذا الحديث: "فهذا حديثٌ مُختلفٌ إسناده عن أبي الغصن"[٤]، وقال مثله الذهبي في المهذب في اختصار السنن الكبير[٥]، وأما ابن القطان الفاسي فقد تقدم كلامه.

٢ . من طريق أبي الغصن ثابت بن قيس عن خارجة بن إسحاق السلمي عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله (هكذا منسوبا) عن أبيه جابر بن عبد الله أخرجه:

ابن أبي شيبة في مصنفه وابن زنجويه في كتاب الأموال من طريق خالد بن مخلد، والبخاري في التاريخ الكبير[٦] من طريق إسحاق بن محمد الفروي كلهم عن أبي الغصن ثابت بن قيس به [٧].

---

[١] ينظر: سنن أبي داود (٣٧٥)، السنن الكبرى (١٩٢/٤).

[٢] ينظر: جامع المسانيد والسنن (٥٧٨/٢).

[٣] ينظر: تحفة الأشراف (٤٠٣/٢)، شرح سنن أبي داود (٥٣٤/٧).

[٤] السنن الكبرى (١٩٢/٤).

[٥] ينظر: المهذب في اختصار السنن (١٤٧٠/٣)

[٦] وقع في هذا الموضع من التاريخ الكبير وهمان، أحدهما في الهامش وهو التعريف بخارجة السلمي، والثاني في المتن وهو جَعْلُ مضمون هذا الموضع . الذي فيه ترجمة عبد الرحمن بن جابر . في ترجمتين مختلفتين، ونبه على الوهمين جميعا محمد عوامة في تحقيقه لمصنف ابن أبي شيبة (٣٨٠/٦-٣٨١)، وهذا الوهم الثاني يجعل الحديث غير مسند عند الإمام البخاري.

[٧] ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٣٨٠/٦)، التاريخ الكبير (٢٦٧/٥)، الأموال (٨٩٠/٣).

وذكره أبو بكر الأثرم في ناسخ الحديث ومنسوخه قائلا: "ومن ذلك حديث جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ: سيأتيكم قوم مبغضون..."[١]، وكذا ذكره الدكتور بشار عواد معروف ومن معه في المسند المصنف المعلل[٢].

. وذكره بنفس هذه الطريق . من غير تسمية جد عبد الرحمن بن جابر فيقولون: عن عبد الرحمن بن جابر عن جابر . الهيثمي في كشف الأستار عن زوائد البزار وفي مجمع الزوائد، وابن حجر في المطالب العالية[٣].

ب . مناقشة الأقوال السابقة:

من خلال ما سبق يظهر الخلاف جليا في راوي هذا الحديث هل هو جابر بن عبد الله أو جابر بن عتيك، ومن خلال تخريج الحديث . في حدود المصادر التي وقفت عليها . تبين أن مدار الحديث هو أبو الغصن ثابت بن قيس واختلف عنه:

فرواه خالد بن مخلد وإسحاق بن محمد الفروي عن أبي الغصن عن خارجة عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله الأنصاري.

وخالفهما بشر بن عمر الزهراني فرواه عن أبي الغصن عن صخر بن إسحاق عن عبد الرحمن بن جابر بن عتيك عن جابر بن عتيك الأنصاري.

فائدة:

. أضاف ابن المواق بعض الرواة أيضا عن أبي الغصن وافقوا خالد بن مخلد وإسحاق بن محمد الفروي، وخالفوا بشر بن عمر الزهراني منهم: أبو عامر الخزاز صالح بن رستم، وإسماعيل بن أبي أويس، ثم قال: " وأنا أعرف بمواقع ذلك، أما أبو عامر الخزاز فرواه عنه محمد بن معمر البحراني، ومحمد بن بشار، ورواه [الخزاز][٤] عن محمد بن معمر، ورواه بقي ابن مخلد عن محمد بن بشار، ورواه عن خالد بن مخلد أبو بكر بن أبي

---

[١] ناسخ الحديث ومنسوخه (٢٥٦).

[٢] ينظر: المسند المصنف المعلل (٢٨٦/٥).

[٣] ينظر: كشف الأستار عن زوائد البزار (٣٩٧/٢)، مجمع الزوائد (٧٨/٧)، المطالب العالية (٥١٨/٥).

[٤] هذه اللفظة مشكلة هنا، وهي هكذا في المخطوط (الورقة ٥٢، الوجه ب)، ووجودها سبب لبسا وخلطا في الكلام، فكيف يرويه أبو عامر الخزاز عن محمد بن معمر، وقد تقدم أن محمد بن معمر هو من رواه عن أبي عامر الخزاز، ولعله خطأ من النساخ، ولعل الصواب في تلك اللفظة هو "البزار" صاحب المسند المعروف، وبهذا يستقيم الكلام فيكون محمد بن معمر البحراني ومحمد بن بشار رويا هذا الحديث عن أبي عامر الخزاز، فأخرج البزار رواية محمد بن معمر، وأخرج بقي بن مخلد رواية محمد بن بشار، ومن القرائن على صحة هذا التوجيه أن البزار أخرج هذا الحديث كما تقدم في كلام عبد الحق الإشبيلي وابن القطان وابن المواق، وأيضا فإن سياق كلام ابن المواق يدل على ذلك، فعادته أنه يذكر الراوي ثم يذكر من أخرج حديثه من أصحاب الكتب المسندة، والله أعلم، وهذا الموضع لم ينبه إليه محقق الكتاب ولم يشر إليه أصلا.

شيبة في "مسنده"، ورواه عن إسحاق الفروي أبو عبد الله البخاري في "تاريخه الكبير"، وعلي بن عبد العزيز في "المنتخب"، ورواه عن إسماعيل بن أبي أويس أبو بكر بن أبي خيثمة"[١].

وهذه المصادر التي ذكرها ابن المواق وهي مسند البزار ومسند بقي بن مخلد والمنتخب لعلي بن عبد العزيز بن المزربان مفقودة أو ناقصة (كمسند البزار)، وأما ابن أبي خيثمة فبحثت عن هذا الحديث في تاريخه فلم أجده فيه، فلعله في القسم المفقود من الكتاب، والله أعلم.

ولأن ابن المواق أمين في نقله، ضابط لِكُتُبِهِ، شديد البحث والتحري في المصادر والمراجع، فسوف نبني على كلامه ونعتبر ما ذكره طرقا أخرى لهذا الحديث، وبهذا يتبين أن بشر بن عمر الزهراني خالف أربعة رواة هم: خالد بن مخلد، إسحاق بن محمد الفروي، أبو عامر الخزاز، إسماعيل بن أبي أويس.

. ولمعرفة قوة هذه المخالفة أو ضعفها يجب بيان أحوالهم جرحا وتعديلا حتى نتمكن من الترجيح في النهاية، لأن الكثرة وحدها لا تكفي دائما في الترجيح، وسأحاول الاختصار في نقل أقوال الأئمة قدر الإمكان، وبيان ذلك ما يلي:

١ . بشر بن عمر الزهراني: قال أبو حاتم الرازي: "صدوق"[٢]، وقال الذهبي:"ثقة"[٣]، وقال ابن حجر: "ثقة"[٤].

٢ . خالد بن مخلد القطواني: ذكر ابن أبي حاتم الرازي في ترجمته أقوال ثلاثة أئمة: قال أحمد بن حنبل: "له أحاديث مناكير" وقال ابن أبي حاتم الرازي: "سمعت أبي يقول: خالد بن مخلد يكتب حديثه"، وقال الدارمي عن ابن معين: "ما به بأس"[٥]، وقال ابن حجر: "صدوق يتشيع وله أفراد"[٦]

٣ . إسحاق بن محمد الفروي: قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: كان صدوقا ولكنه ذهب بصره فربما لقن الحديث وكتبه صحيحة، وكتب أبي وأبو زرعة عنه ورويا عنه"[٧]، وقال الدارقطني: "ضعيف، وقد

---

[١] بغية النقاد النقلة (٣٠٨/١).

[٢] الجرح والتعديل (٣٦١/٢).

[٣] الكاشف (٢٦٩/١).

[٤] تقريب التهذيب (١١٤).

[٥] ينظر: "الجرح والتعديل (٣٥٤/٣).

[٦] تقريب التهذيب (٢٢٣).

[٧] الجرح والتعديل (٢٢٣/٢).

روى عنه البخاري ويوبخونه في هذا"[١]، وقال الذهبي: "وهو صدوق في الجملة صاحب حديث"[٢]، وقال ابن حجر: "صدوق كف فساء حفظه"[٣]

٤ ـ أبو عامر الخزاز صالح بن رستم: قال ابن معين في رواية الدوري: "ضعيف"[٤]، ونقل ابن أبي حاتم في ترجمة هذا الراوي أقوال أربعة أئمة: قال أبو داود الطيالسي: "حدثني أبو عامر الخزاز صالح بن رستم وكان ثقة" وقال الأثرم: "سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يسأل عن صالح بن رستم فقال: صالح الحديث"، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: "صالح بن رستم لا شيء"، وقال ابن أبي حاتم الرازي: "سألت أبي عامر الخزاز فقال: شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به، هو صالح وهو أشبه من ابنه عامر"[٥]، وقال ابن حجر: "صدوق كثير الخطأ"[٦].

٥ ـ إسماعيل بن أبي أويس: ذكر ابن أبي حاتم في ترجمته أقوال ثلاثة أئمة: قال يحي بن معين: "إسماعيل بن أبي أويس صدوق ضعيف العقل ليس بذاك" وقال ابن أبي حاتم الرازي: "سمعت أبي يقول إسماعيل بن أبي أويس محله الصدق وكان مغفلا"، وقال أبو طالب: " سألت أحمد بن حنبل عن ابن أبي أويس فقال: لا بأس به"[٧]، وقال ابن حجر: "صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه"[٨].

خلاصة الترجمة للرواة الخمسة:

بعد الترجمة لهؤلاء الرواة الخمسة تبين أن بشر بن عمر الزهراني ثقة، بينما بقية الرواة الأربعة الذين خالفوه ففيهم كلام، ومع ذلك فليسوا في مرتبة الترك أو الضعف الشديد، بل هم في مرتبة الصدوق وفي مرتبة القبول العام، وقد أخرج البخاري ومسلم أو أحدهما لهم في الصحيحين، وروايتهم للحديث يشد بعضها بعضا وتتقوى باجتماعهم.

---

[١] سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (١٧٢).

[٢] ميزان الاعتدال (٣٥١/١).

[٣] تقريب التهذيب (٨٢)

[٤] يحي بن معين وكتابه التاريخ (٢٦٤/٢).

[٥] ينظر: "الجرح والتعديل (٤٠٣/٤).

[٦] تقريب التهذيب (٣٤٩).

[٧] ينظر: الجرح والتعديل (١٨١/٢).

[٨] تقريب التهذيب (٩٠).

وهذا الأمر يجعل رواية هؤلاء الأربعة مقدمة على رواية بشر بن عمر الزهراني، وإن لم تكن في درجة عالية من القوة، ولذلك قال ابن المواق: "فكان القول ما قالت الجماعة لا ما انفرد به واحد شذ عنها ولم يقم إسناد الحديث..."[١] والله أعلم.

مرجح آخر:

ومما يمكن أن نرجح به رواية الجماعة قرينة أخرى أشار إليها ابن المواق بقوله: "ويزيد ذلك بيانا أن ثابت بن قيس مذكور في التواريخ بروايته عن خارجة بن إسحاق، والله أعلم"[٢] وهو كذلك:

. قال البخاري: "خارجة بْن إِسْحَاق السلمي الْمَدَنِيّ، سَمِعَ عَبْد الرَّحْمَن ابن جَابِر، روى عنهُ أَبُو الغصن"[٣].

. وقال ابن أبي حاتم الرازي: "خارجة بن إسحاق السلمي روى عن عبد الرحمن بن جابر روى عنه أبو الغصن ثابت بن قيس سمعت أبي يقول ذلك"[٤].

. وقال ابن حبان: "خارجة بن إسحاق السلمي من أهل المدينة يروى عن عبد الرحمن بن جابر روى عنه أبو الغصن ثابت بن قيس"[٥].

. وقال ابن قطلوبغا: "خارجة بن إسحاق السُّلَمي، من أهل المدينة، يروي عن عبد الرحمن بن جابر روى عنه أبو الغصن ثابت بن قيس"[٦].

وبهذه القرينة يزداد قول الجماعة قوة في مقابل قول بشر بن عمر الزهراني، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

يروى هذا الحديث من طريقين عن أبي الغصن ثابت بن قيس وفي كليهما كلام:

فثابت بن قيس مختلف فيه: قال الدوري عن ابن معين: "ليس به بأس"[٧]، وقال مرة: "حديثه ليس بذاك وهو صالح"[٨]، وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو الغصن: ليس به بأس، وسئل

---

[١] بغية النقاد النقلة (٣٠٨/١).

[٢] بغية النقاد النقلة (٣٠٩/١).

[٣] التاريخ الكبير (٢٠٥/٣).

[٤] الجرح والتعديل (٣٧٥/٣).

[٥] الثقات (٢٧٣/٦).

[٦] الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٨٥/٤).

[٧] يحي بن معين وكتابه التاريخ (١٨١/٣).

[٨] يحي بن معين وكتابه التاريخ (٢٤٥/٣).

يحيى بن معين عن أبي الغصن مرة أخرى ؟ فقال: ضعيف"[١]، وقال ابن حبان: "وكان قليل الحديث كثير الوهم فيما يروي، لا يحتج بخبره إذا لم يتابعه غيره عليه"[٢]، وقال الذهبي: "ثقة"، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"[٣].

. أما الطريق الأولى وهي طريق أبي داود ففيها صخر بن إسحاق وعبد الرحمن بن جابر بن عتيك، قال ابن القطان: "وصخر بن إسحاق، الذي في إسناد حديث أبي داود، أعرض أبو محمد عن ذكره، وهو غير معروف ولا مذكور في كتب الرجال، كما أن عبد الرحمن بن جابر بن عتيك، لا أعلم له وجودا في شيء منها"[٤]، وقال ابن حجر في صخر بن إسحاق: "لين"[٥]، وقال في عبد الرحمن بن جابر بن عتيك: "مجهول"[٦].

وأما الطريق الثانية للحديث فقد أشار ابن القطان إلى جهالة خارجة بن إسحاق . وسيأتي كلامه في هذا لا حقا . وقال عبد الحق الإشبيلي في عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله: "لا يحتج به"[٧]، وإن كان عبد الحق الإشبيلي وابن القطان يخالفان في هذا:

فخارجة بن إسحاق وثقه ابن حبان وابن قطلوبغا كما تقدم، وعبد الرحمن بن جابر بن عبد الله قال فيه النسائي: "ثقة"[٨] وقال الذهبي: "ثقة"[٩] وقال ابن حجر: "ثقة لم يصب ابن سعد في تضعيفه"[١٠].

أما الكلام على هذه الطريق الثانية إجمالا فقد قال البزار بعد إخراج هذا الحديث كما نقله عنه ابن القطان: "وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد، وخارجة بن إسحاق من أهل المدينة، وأبو الغصن من أهل المدينة أيضا، ولم يكن حافظا، انتهى ما ذكر[١١].

---

[١] تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٣٧/٢).

[٢] المجروحين (٢٣٩/١).

[٣] تقريب التهذيب (١٢٨).

[٤] بيان الوهم والإيهام (١٣٢/٢).

[٥] تقريب التهذيب (٣٥٣)

[٦] تقريب التهذيب (٤٥٢)

[٧] الأحكام الوسطى (١٨٤/٢).

[٨] تهذيب الكمال (٢٤/١٧).

[٩] الكاشف (٦٢٣/١).

[١٠] تقريب التهذيب (٤٥٢).

[١١] بيان الوهم والإيهام (١٣٢/٢).

وقال ابن القطان في الحكم على الحديثين معا: "هذا الحديث الذي ذكر البزار ليس علته ما ذكر، وإنما علته الجهل بحال خارجة السلمي، وأما حديث جابر بن عتيك الذي ذكر أبو داود، فعلته الجهل بحال عبد الرحمن بن جابر بن عتيك، وبحال صخر بن إسحاق"[1].

وابن القطان قد يوافق في حكمه على حديث أبي داود بالضعف، ولكنه ربما لا يوافق في حديث البزار وابن أبي شيبة لأن الكلام في رجال إسناده خفيف، ولذلك قال الهيثمي: "رواه البزار ورجاله ثقات وفي بعضهم خلاف لا يضر"[2]والله أعلم.

خلاصة عامة:

يمكن تلخيص ما جاء في هذه الدراسة فيما يلي:

١ ـ اختلف في الصحابي الذي روى هذا الحديث هل هو جابر بن عبد الله أو جابر بن عتيك.

٢ ـ الراجح في هذا الخلاف أن الصحابي الذي روى هذا الحديث هو جابر بن عبد الله الأنصاري.

٣ ـ الأدلة التي ترجح هذا القول هي اتفاق معظم الرواة عن ثابت بن قيس على رواية الحديث من طريق جابر بن عبد الله، وأيضا لأن ثابت بن قيس معروف بالرواية عن خارجة بن إسحاق السلمي وليس عن صخر بن إسحاق الذي لا يعرف إلا في رواية أبي داود.

٤ ـ الحديث من كلا الطريقين فيه كلام، ومع ذلك فإن إسناد البزار وابن أبي شيبة أقوى من إسناد أبي داود، بل ربما يقال: إن إسناد أبي داود خطأ، وأن تصحيفا وقع في إسناد أبي داود، فتغير خارجة بن إسحاق بصخر بن إسحاق، وتغير عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله بعبد الرحمن بن جابر بن عتيك، والله أعلم.

إشكال وجوابه:

قد يقول قائل لماذا كل هذا الجهد في تخريج هذا الحديث وبيان طرقه وبيان اختلافها والترجمة لرواتها...، وكلا الطريقين ضعيف، ويوجد ما يغني عنهما، فقد قال عبد الحق الإشبيلي عقب إخراج طريق أبي داود: "وقال أبو بكر البزار عن عبد الرحمن بن جابر... وعبد الرحمن بن جابر بن عبد الله لا يحتج به وكذلك الآخر، وإنما الصحيح ما تقدم: أرضوا مصدقيكم وإن ظلمتم"[3]، وهو يقصد حديث جرير الذي ذكره قبل هذا الحديث بقليل من طريق أبي داود أنه ناسا من الأعراب جاؤوا إلى رسول الله ﷺ فقالوا: إن ناسا من المصدقين يأتوننا فيظلموننا، قال: أرضوا مصدقيكم، قالوا: يا رسول الله وإن ظلمونا، قال: أرضوا مصدقيكم

---

[1] بيان الوهم والإيهام (١٣٤/٢).

[2] مجمع الزوائد (٧٨/٧)

[3] الأحكام الوسطى (١٨٤/٢).

وإن ظُلِمْتُم" وهو عند مسلم بنحوه من دون قوله: "وإن ظلمتم"[١]، فهذا يغني عن كل ذلك البحث، إضافة إلى أن الراوي المختلف فيه صحابي وسواء كان جابر بن عبد الله أو جابر بن عتيك فلن يقدم هذا شيئا ولن يؤخر.

والجواب من عدة وجوه هي:

١ ـ تبين بعد التخريج والترجمة للرواة أن العلماء ليسوا متفقين في توثيق أو تضعيف هؤلاء الرواة، وهذا الأمر يؤدي إلى اختلافهم بعد ذلك في التصحيح والتضعيف، ومع كون كلا الطريقين فيهما كلام فليس هناك اتفاق على تضعيف رواية البزار، فابن القطان الذي تقدم نقل كلامه في تضعيف الطريقين معا قد يُوافق في رواية أبي داود ولا يُوافق في رواية البزار، فرواية أبي داود أشار المنذري إلى ضعفها وكذا ضعفها الألباني في ضعيف أبي داود[٢]، وهذه الطريق لم أقف على من حسن فيها القول، وأما رواية البزار فقد تقدم أن الهيثمي قال فيها: "رواه البزار ورجاله ثقات وفي بعضهم خلاف لا يضر"[٣]، وخلاصة الكلام أنه ربما خالف ابنَ القطان في الحكم على طريق البزار وابن أبي شيبة من وقف على هذا الحديث وعلى تراجم رواته، وبعد الدراسة لا يَبْعُد القول بأن رواية البزار وابن أبي شيبة رواية حسنة، وهذه فائدة.

٢ ـ رواية البزار وابن أبي شيبة فيها ألفاظ زائدة على ألفاظ رواية أبي داود التي صححها عبد الحق الإشبيلي، فهي تزيد عليها بالأمر بالترحيب بهؤلاء المصدقين والتخلية بينهم وبين ما يبتغون، وفيها بيان أن تمام الزكاة برضاهم، وهذه الألفاظ الزائدة يستفاد منها أحكام أخرى زائدة عند من يصحح هذه الرواية أو يحسنها، وهذه فائدة أخرى.

٣ ـ بيان الراجح في صحابي هذا الحديث يفيد في معرفة عدد أحاديث كل صحابي، وإن كان جابر بن عبد الله مكثرا، فإن جابر بن عتيك غير مكثر، ويذكرون له في الكتب الستة ثلاثة أحاديث هذا أحدها[٤]، وبعد الدراسة تبين أن الراجح في صحابي هذا الحديث هو جابر بن عبد الله، وبالتالي لايكون لجابر بن عتيك في الكتب الستة إلا حديثان، وهذه فائدة ثالثة.

---

[١] ينظر: الأحكام الوسطى (١٨٣/٢)، والحديث عند مسلم، كتاب الزكاة، باب إرضاء السعاة (٧٤/٣)، وعند أبي داود، كتاب الزكاة، باب رضى المصدق (٣٧٥).

[٢] ينظر: مختصر سنن أبي داود (٤٦٣/١)، ضعيف سنن أبي داود (١٠٩/٢)

[٣] مجمع الزوائد (٧٨/٧)

[٤] ينظر: تحفة الأشراف (٤٠٢/٢).

المطلب السادس: الاختلاف في تحديد الراوي عن نافع في حديث "التكبير في العيدين"

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٣٣٦) منتقدا ابن القطان الفاسي: **"هو كما ذكر، هذا الحديث لم يقع في مسند البزار بذلك اللفظ الذي ذكره ق~ أصلا، وإنما ذكره الترمذي في كتاب العلل؛ قال: (نا صالح ابن عبد الله نا فرج، عن عبد الله بن عامر، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "التكبير في العيدين في الركعة الأولى سبع، وفي الثانية خمس).**

وهذا عندي أولى وأصوب من رواية سعد بن عبد الحميد؛ لأن هذا الحديث معروف من رواية عبد الله بن عامر الأسلمي، عن نافع، لا من رواية يحي بن سعيد، وقد رواه عمر بن حبيب وإسماعيل بن عياش عن عبد الله بن عامر كذلك، فوهم فيه سعد بن عبد الحميد، والله أعلم"[(١)].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند البزار حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "التكبير في العيدين في الركعة الأولى سبع تكبيرات، وفي الآخرة خمس" ثم قال: "وفي إسناد هذا الحديث فرج بن فضالة"[(٢)].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بقوله: "وقد جهدت أن أجد هذا الحديث في مسند حديث ابن عمر عند البزار، فما قدرت عليه، وقد جوزت أن يكون وقع في بعض أماليه، فإنه قد يذكر منها...

والذي في مسند حديث ابن عمر عند البزار إنما هو الفعل لا القول ومن غير رواية فرج بن فضالة...، والحديث المذكور من قول النبي ﷺ ومن رواية فرج بن فضالة، إنما أعرفه عند الدارقطني، قال: حدثنا عثمان بن أحمد الدقاق قال: حدثنا أحمد بن علي الخزاز قال: حدثنا سعد بن عبد الحميد، قال: حدثنا فرج بن فضالة، عن يحي بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: " التكبير في العيدين في الركعة الأولى سبع تكبيرات، وفي الآخرة خمس تكبيرات "[(٣)].

فتعقبه ابن المواق بما تقدم نقله عنه، وأن الراجح في هذه الرواية هو عبد الله بن عامر عن نافع وليس يحي بن سعيد عن نافع.

٣/ دراسة الترجيح:

---

(١) بغية النقاد النقلة (٢/١٧٩).

(٢) ينظر: الأحكام الوسطى (٢/٧٦).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٢/٢٣٩).

حتى تتضح صورة هذا الترجيح أكثر سننقل كلام الدارقطني لأنه يلخص الخلاف في طرق هذا الحديث وكذا قول البخاري لأنهما قولان يعطياننا صورة واضحة عن الحديث وطرقه، وكلا القولين قد ذكرهما ابن المواق[1]:

ـ سئل الدارقطني عن حديث نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يكبر في العيدين سبعا في الأولى، وخمسا في الثانية؟ فقال: "يرويه إسماعيل بن عياش واختلف عنه:

فرواه أحمد بن منصور بن إسماعيل الحراني المعروف بالتلي، عن إسماعيل بن عياش، عن عبيد الله، عن **نافع**، عن ابن عمر، ووهم فيه.

وخالفه منصور بن أبي مزاحم، فرواه عن إسماعيل بن عياش، عن **عبد الله بن عامر الأسلمي**، عن **نافع**، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ وهو الصواب.

وكذلك رواه فرج بن فضالة، عن عبد الله بن عامر.

وحدث بهذا الحديث نعيم بن حماد من حفظه، عن عبد الله بن المبارك، وعبدة بن سليمان، عن عبيد الله، **عن نافع**، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ووهم في رفعه.

وخالفه الثوري، ويحيى القطان، رووه عن عبيد الله، **عن نافع**، عن أبي هريرة، موقوفا، وهو الصواب.

وكذلك رواه موسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، ومالك بن أنس، وليث بن سعد، **عن نافع**، عن أبي هريرة، موقوفا، وهو الصواب"[2].

وبغض النظر عن الخلاف الواقع في أسانيد هذا الحديث وما هو الراجح منها إلا أنها متفقة على أن مخرج الحديث هو نافع.

ـ وقال الترمذي: "وحديث الفرج بن فضالة عن عبد الله عن **نافع** عن ابن عمر عن النبي ﷺ بهذا خطأ، قال البخاري: الفرج بن فضالة ذاهب الحديث والصحيح ما روى مالك وعبد الله والليث وغير واحد من الحفاظ عن **نافع** عن أبي هريرة فعله"[3].

وهذا النقل يؤكد أيضا أن مخرج الحديث هو نافع.

ـ وقد ذكر محقق بغية النقاد النقلة الدكتور محمد خرشافي أن هناك من تابع سعد بن عبد الحميد على هذا الخطأ فقال: "تابع سعد بن عبد الحميد في روايته عن الفرج بن فضالة كل من: محمد بن أحمد بن شداد

---

[1] ينظر: بغية النقاد النقلة (١٧٩/٢).

[2] علل الدارقطني (٣٣/١٣).

[3] العلل الكبير (٩٣).

الترمذي، عند الخطيب في "تاريخه" (٥/ ٧٦)، وعبدوس العطار، عند الطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٣٤٤)، وعليه فالوهم ليس من سعد بن عبد الحميد، بل علة هذه الرواية في الفرج بن فضالة"[١].

ولعل ابن المواق لم يقف على هذه المتابعات فحكم بأن الواهم هو سعد بن عبد الحميد وحده، ولكن هذا لا يضر إن شاء الله تعالى، والمهم أن هذا الحديث معروف بنافع وبرواية عبد الله بن عامر الأسلمي عنه.

خلاصة:

من خلال ما تقدم يتبين أن الراجح في هذه المسألة هو قول ابن المواق، وأن الراجح في هذا الحديث هو أنه من رواية عبد الله بن عامر عن نافع لا من رواية يحي بن سعيد عنه، وبهذا ذكره البخاري والترمذي والدارقطني، والله أعلم.

المطلب السابع: الاختلاف في تحديد من سقى النبي ﷺ ماء زمزم

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٣٤٧) منتقدا عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي: **"وقد روي عن ابن عباس خلاف ذلك وأنه هو الذي سقاه من زمزم، ذكره علي بن عبد العزيز في "المنتخب" فقال: نا محمد بن سعيد الأَصْبهانِيّ قال نا عبد الله بن المبارك وعلي بن مسهر عن عاصم الأحول عن الشعبي عن ابن عباس قال: "سقيت النبي ﷺ دلوا من زمزم فشرب وهو قائم" زاد ابن مسهر قال: فسألت عكرمة فحلف بالله ما فعل.**

قال م~: وهذا أصح إسنادًا من حديث الواقدي؛ لأن رواته ثقات كلهم، وإنكار عكرمة على الشعبي وحلفه غير قادح فالشعبي إمام حافظ، ويمكن أن يجمع بين الحديثين بأن يكون العباس هو الذي نزع الدلو وتناوله منه ابنه وناوله النبي ﷺ، والله أعلم"[٢].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند مسلم قطعة من حديث جابر أنه قال: "ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت، فأتى بني عبد المطلب يسقون على زمزم فقال: "انزعوا بني عبد المطلب،

---

[١] بغية النقاد النقلة (٢/١٧٩) الهامش رقم ١٣.

[٢] بغية النقاد النقلة (٢/٢٠١).

فلولا أن يغلبكم الناس على سقايتكم لنزعت معكم" فناولوه دلوا فشرب منه"، ثم قال: "الذي نزع له الدلو هو العباس بن عبد المطلب، ذكره أبو علي بن السكن"[١].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بقوله: "هذا أيضا لم أجده لأبي علي، لا في سننه ولا في كتاب الصحابة، فابحث عنه، ولم أبعده، ولكني أخبرتك أني لم أجده"[٢].

فتعقبه ابن المواق بقوله: "هو موجود، والحمد لله، ذكره ابن السكن في كتاب الصحابة، في ذكر عبد الله بن مربع، من رواية الواقدي قال: نا عبد الله بن يزيد قال: سمعت عبد الرحمن بن بُجَيد الحارثي قال: سمعت عبد الله بن مربع بن قيظي الحارثي يقول: سمعت رسول الله ﷺ حين زار البيت وانتهى إلى زمزم فأمر بدلو فنزع له، ولم ينزع، وقال: "لولا أن تغلبوا لنزعت معكم" قال: فنزع له العباس بن عبد المطلب دلوا فشرب، قال ابن السكن: لم يروه غير الواقدي"[٣]. ثم ذكر الكلام الذي تقدم نقله عنه وأن الذي نزع الدلو هو عبد الله بن عباس وليس العباس بن عبد المطلب.

٣/ دراسة الترجيح:

من خلال ما سبق يتبين أن هناك قولين في تعيين من سقى النبي ﷺ، ويمكن أن يضاف قول ثالث في المسألة سيأتي بيانه، والأقوال الثلاثة هي:

١ ــ هو العباس بن عبد المطلب:

ومستند من قال بهذا هو أخرجه الواقدي في مغازيه ومن طريقه الأزرقي في أخبار مكة وابن سكن في كتاب الصحابة ـ كما ذكر ذلك ابن المواق ـ عن ابن عباس أنه قال: "... وقال ـ أي رسول الله ﷺ ـ: "لولا أن يغلب بنو عبد المطلب لنزعت منها دلوا"، فنزع له العباس بن عبد المطلب دلوا فشرب منه"[٤].

٢ ــ هو أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب: وهذا القول ذكره الواقدي، فبعد أن أخرج الحديث السابق قال بعده: "ويقال: الذي نزع الدلو أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب"[٥].

٣ ــ هو عبد الله بن عباس: واستند القائل بهذا القول بحديث الشعبي عن ابن عباس أنه قال: "سقيت رسول الله ﷺ من زمزم، فشرب وهو قائم" وهو حديث صحيح مخرج في الصحيحين وغيرهما[٦].

---

[١] الأحكام الوسطى (٣٢٢/٢).

[٢] بيان الوهم والإيهام (٢٥٩/٢).

[٣] ينظر: بغية النقاد النقلة (٢٠١/٢).

[٤] ينظر: المغازي للواقدي (٨٣٢/٢)، أخبار مكة للأزرقي (٩٢/١)، بغية النقاد النقلة (٢٠١/٢).

[٥] المغازي للواقدي (٨٣٢/٢).

[٦] ينظر: صحيح البخاري، كتاب الحج، باب ما جاء في زمزم (١٥٦/٢)، وصحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب في الشرب من زمزم قائما (١١١/٦).

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول إن القول الثالث أقوى دليلا، لأن مستنده حديث صحيح مخرج في الصحيحين وغيرهما، وفيه أن الذي سقى النبي ﷺ هو عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

خصوصا وأن الواقدي رحمه الله تعالى لم يقطع بأن الذي سقى النبي ﷺ هو العباس بن عبد المطلب بدليل ذِكْرِه قولا آخر وهو أن الذي سقى النبي ﷺ هو أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، ورغم أن الواقدي ذكره بصيغة التمريض (ويُقال) إلا أن هذا الاختلاف يجعلنا نرجح ما قوي دليله وهو القول الثالث.

وقد يعترض معترض بأنهما واقعتين مختلفتين، ففي الأولى سقاه العباس بن عبد المطلب، وفي الثانية سقاه عبد الله بن عباس، بدليل اختلاف أسانيد الواقعتين؟

وهذا احتمال وارد، ولكني لم أقف ـ في حدود بحثي ـ على دليل يفرق بينهما، والأقرب أنهما في نفس الواقعة، وقد ذكر الإمام مسلم في صحيحه ألفاظا كثيرة لهذا الحديث منها أن النبي ﷺ استسقى عند البيت[1]، وهو موافق لمعنى الحديث الأول الذي فيه أن النبي ﷺ لما زار البيت وانتهى إلى زمزم أمر بدلو فنزع له.

ولذلك فإن الراجح والأقرب إلى الصواب هو ما ذكره ابن المواق من أن الذي سقى النبي ﷺ هو عبد الله بن عباس وليس العباس بن عبد المطلب.

كما أنه ليس مستبعدا ما ذكره ابن المواق حين جمع بين الروايتين قائلا: " ويمكن أن يجمع بين الحديثين بأن يكون العباس هو الذي نزع الدلو وتناوله منه ابنه وناوله النبي ﷺ، والله أعلم"[2]، فهذا أيضا ممكن ولا إشكال فيه، والله أعلم.

المطلب الثامن: الاختلاف في تحديد راوي حديث القنوت عند عبد الرزاق

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٣٧٢) منتقدا ابن القطان الفاسي: **"المقصود من هذا الكلام على تصحيحه حديث عبد الرزاق؛ فإنه عندي بخلاف ذلك لأمرين:**

– أحدهما: أن أبا جعفر هذا يحتمل أن يكون الرازي، ويحتمل أن يكون المدني والد الإمام أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المدني، فإن كان أباه فالحديث ضعيف لضعف أبي جعفر هذا، وإن كان الرازي عيسى بن ماهان، ويقال: عيسى بن عبد الله بن ماهان؛ فهو مختلف فيه: فابن معين وأبو

---

[1] ينظر: صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب في الشرب من زمزم قائما (١١١/٦).

[2] بغية النقاد النقلة (٢٠١/٢).

حاتم يوثقانه، وأحمد بن حنبل والنسائي يوهنانه فإنهما قالا فيه: ليس بالقوي، ولم يخرج له البخاري ومسلم في الصحيح، فحديثه إذن في عداد الحسان؛ إذ ضعفه إمامان ووثقه إمامان، ولم يخرج له الإمامان، وإنه ليقوى في الظن أنه الرازي، وقد رأيت في نسخة أبي محمد الباجي، من مصنف عبد الرزاق تنبيها، في الحاشية أنه عيسى بن ماهان منسوب إلى أحمد بن خالد"[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند مسلم حديث أنس قال: قنت رسول الله ﷺ شهرا بعد الركوع في صلاة الصبح يدعو على رعل وذكوان ويقول: "عصية عصت الله ورسوله" ثم قال: "ويروى قبل الركوع، وبعد الركوع أكثر وأشهر، ذكر حديث قبل الركوع مسلم أيضا"[٢].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بأنه لا توجد رواية مرفوعة في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قنت قبل الركوع وبين ذلك ثم قال: " قال عبد الرزاق في كتابه عن أبي جعفر عن عاصم عن أنس قال: " قنت رسول الله – ﷺ في الصبح بعد الركوع يدعو على أحياء من أحياء العرب، وكان قنوته قبل ذلك وبعده قبل الركوع " وهذا صحيح فاعلم ذلك"[٣].

فتعقبه ابن المواق بأن تصحيحه لحديث عبد الرزاق فيه نظر لأن أبا جعفر المذكور في سنده يحتمل أن يكون أبا جعفر المديني والد عليّ بن المديني وهو ضعيف، ويحتمل أن يكون أبا جعفر الرازي وهو مختلف فيه بين موثق ومضعف، ورجح ابن المواق أن المقصود في هذا السند هو الثاني.

٣/ دراسة الترجيح:

وقع (أبو جعفر) في رواية عبد الرزاق مهملا غير معين، فقد جاء في المصنف: "عن أبي جعفر، عن عاصم، عن أنس قال: "قنت رسول الله ﷺ في الصبح بعد الركوع يدعو على أحياء من أحياء العرب، وكان قنوته قبل ذلك وبعده قبل الركوع"[٤].

وأبو جعفر الرازي، وأبو جعفر المديني كلاهما في طبقة واحدة من شيوخ عبد الرزاق وكلاهما روى عن عاصم، ولذلك نحتاج إلى قرائن أخرى خارجية تبين من هو المراد:

---

[١] بغية النقاد النقلة (٢/٢٤٣).

[٢] ينظر: الأحكام الوسطى (١/٣٩١).

[٣] ينظر: بيان الوهم والإيهام (٢/٢٧٦).

[٤] مصنف عبد الرزاق (٣/١٠٩).

١ ــ ذكر ابن المواق قرينة على كون هذا الراوي هو الرازي وليس المديني فقال: "وقد رأيت في نسخة أبي محمد الباجي من مصنف عبد الرزاق تنبيها في الحاشية أنه عيسى بن ماهان"[١].

وأبو جعفر الرازي هو عيسى بن ماهان.

٢ ــ ومن القرائن التي تؤكد ما ذهب إليه ابن المواق أن الحازمي روى هذا الحديث من طريق عبد الرزاق ونسب أبا جعفر أنه الرازي فقال: "وذكروا ما قرأته على محمد بن عمر بن أحمد الحافظ، أخبرك أبو الحسن محمد بن مرزوق، أخبرنا أحمد بن علي، أخبرنا أبو علي الصيدلاني، أخبرنا أبو القاسم الطبراني، أخبرنا إسحاق الدبري **عن عبد الرزاق، عن أبي جعفر الرازي**، عن عاصم..."[٢].

٣ ــ ومن القرائن أيضا أن الزيلعي في (نصب الراية) والذهبي في (تنقيح التحقيق) نقلا رواية من عند الطبراني . ولم أقف عليها في معاجم الطبراني . فقالا: "... الطبراني ثنا إسحاق الدبري ثنا **عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي** عن عاصم عن أنس..."[٣].

خلاصة:

من خلال ما سبق بيانه يمكن القول إن ترجيح ابن المواق بأن أبا جعفر المذكور في حديث عبد الرزاق هو الرازي في محله، والقرائن التي تقدم ذكرها تؤكد على ذلك، والله أعلم.

إذا تقرر هذا فإن تعيين هذا الراوي تنبني عليه درجة الحديث المروي من طريقه، وهذا ما سندرسه في موضعه إن شاء الله تعالى[٤].

خلاصة المبحث:

من خلال دراسة الترجيحات المتعلقة بتحديد المقصود في إسناد الحديث أمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

١ ــ عدد الترجيحات التي وقفت عليها في هذا الباب هو (١٠) ترجيحات، وهناك (٣) ترجيحات درستها في مطلب واحد لاتصالها مع بعضها، ولذلك جاء عدد المطالب في هذا المبحث (٨) مطالب وليس (١٠) مطالب.

---

[١] بغية النقاد النقلة (٢/٢٤٣).

[٢] الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (٩٦).

[٣] ينظر: نصب الراية (٢/١٣٥)، تنقيح التحقيق (١/٢٢٧).

[٤] ينظر: (٢٦٥)، الموضع ٨ في الحكم على الأحاديث.

٢ ــ من خلال دراسة هذه الترجيحات توصلت إلى أن قول ابن المواق راجح في (٩) مواضع، ومرجوح في موضع واحد.

٣ ــ ليست هناك قاعدة مطردة في هذا الباب سار عليها ابن المواق في نقده واستدراكه، فكل موضع له أدلته وله القرائن المحيطة به.

٤ ــ تبين من خلال دراسة الترجيحات في هذا المبحث أهمية البحث والتدقيق في تعيين الرواة المذكورين في إسناد كل حديث، لأن الرواة ليسوا في مرتبة واحدة فبعضهم ثقات وبعضهم ضعفاء، ولذلك وجب تعيين المقصود في إسناد الحديث.

٥ ــ قد تظهر فائدة هذا الباب إذا اختلفت أحوال الرواة بين ثقة وضعيف، ولكن قائلا قد يقول ما فائدة البحث والتنقيب وبذل الجهود الكبيرة في تعيين الرواة إذا كانوا جميعا ثقات أو جميعا ضعفاء، فسواء قلنا إن المقصود في هذا الحديث هو فلان أو علان فإن الحكم لن يختلف، ولذلك فإن هذه الجهود الكبيرة داخلة في الترف الفكري.

والجواب عن هذا قد سبقت الإشارة إليه في خلاصة المبحث الأول، وهو داخل في اعتناء المحدثين بالشاردة والواردة في حديث النبي صلى الله عليه وسلم...، كما تقدم بيانه في خلاصة المبحث الأول.

المبحث الثالث: الترجيحات في حال الراوي:

وسنذكر في هذا المبحث الترجيحات في الحكم على الرواة وبيان أحوالهم جرحا وتعديلا، وعددها (٨) ترجيحات هي:

المطلب الأول: الاختلاف في حال حسان بن عبد الله الضمري.

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان في الموضع (١١): "**الرابع: قوله في حسان بن عبد الله الضمري إنه لا يعرف وأنه علة الخبر.**

وليس كذلك فإنه معروف ثقة، والثقة لا يضره ألا يروي عنه إلا واحد، قال أبو مسلم صالح بن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي: حدثني أبي قال: وحسان بن الضمري شامي تابعي ثقة، وذلك لا يضره فيه قول من لم يعرفه: إنه غير مشهور، فمن علم أولى ممن لم يعلم، وأبو الحسن الكوفي أحد الأئمة في هذا الشأن، والله المستعان"[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر ابن القطان حسان بن عبد الله الضمري وحكم بجهالة حاله فقال: "وعلة هذا الخبر الجهل بحال حسان بن عبد الله فإنه لا يعرف إلا برواية أبي إدريس عنه لهذا الحديث عن ابن سعدي"[٢]، فتعقبه ابن المواق بأن هذا الراوي ثقة.

٣/ دراسة الترجيح:

سأستعرض فيما يلي أقوال العلماء في هذا الراوي وأقوال العلماء فيه في حدود بحثي قليلة وهي:

. قال النسائي بعد إخراج الحديث من طريقه: "حسان بن عبد الله الضمري ليس بالمشهور"[٣].

---

[١] بغية النقاد (٣٦/١).

[٢] بيان الوهم والإيهام (٤٤/٢).

[٣] السنن الكبرى (٦٦/٨).

. قال العجلي: "حسان الضمري شامي تابعي ثقة"[١]، وذكره ابن حبان في الثقات[٢].

. قال الذهبي: "حسان بن عبد الله الضمري شامي...، قال النسائي: ليس بالمشهور، قلت: قد خرج له"[٣].

. قال ابن حجر: "ثقة مخضرم"[٤].

. قال الخزرجي: "حسان بن الضمري شامي مخضرم"[٥].

مناقشة هذه الأقوال:

. أكثر من تكلم في حسان بن عبد الله الضمري حكم بتوثيقه، وهم: العجلي، ابن حبان وابن حجر، كما أن قولهم فيه: (شامي، مخضرم، تابعي) مُشْعر بمعرفة عين هذا الراوي وحاله.

. قول النسائي فيه (ليس بالمشهور) لا يعني أنه غير معروف، وفرق كبير بين معنى اللفظين، فقد يكون الراوي ثقة وهو غير مشهور، لكن لا يمكن أن يكون الراوي ثقة وهو غير معروف، ولمعرفة مراد النسائي من قوله لا بد من النظر في أقوال الأئمة الآخرين في هذا الراوي، وقد تقدمت أقوالهم التي تدل على معرفة عينه وحاله، وبالتالي فإن مراد النسائي أن هذا الراوي لا يعرف بكثرة الرواية، والله أعلم[٦].

ولعل مستند ابن القطان في تجهيل حسان الضمري هو قول النسائي هذا وقد تبين أن قول النسائي في هذا الموضع لا يفهم منه ذلك، والله أعلم.

خلاصة:

---

[١] معرفة الثقات للعجلي (٢٩٢/١).

[٢] ينظر: الثقات (١٦٤/٤).

[٣] ميزان الاعتدال (٢٢٤/٢).

[٤] تقريب التهذيب (١٧٣).

[٥] خلاصة تهذيب التهذيب (٧٦).

[٦] وقد أفاد وأجاد الدكتور محمد بن عبد الرحمن الطوالبة في مقال له بعنوان "المجهول عند النسائي في السنن الكبرى" منشور في مجلة أبحاث اليرموك، العدد ٢، ١٩٩٨، حيث قام بجمع كل الرواة الذين حكم عليهم النسائي بعدم الشهرة. ومنهم حسان بن عبد الله الضمري. وجمع أقوال الأئمة فيهم، وخلص في النهاية إلى أن مراد النسائي بعدم الشهرة يتبين بالنظر إلى أقوال غيره من الأئمة، فقد يكون مراده الجهالة وقد يكون مراده قلة الرواية، ينظر (ص١٦٠ وما بعدها).

من خلال ما تقدم يترجح قول ابن المواق في كون حسان بن عبد الله الضمري ثقة، وهو قول العجلي وابن حبان وابن حجر، أما قول ابن القطان فمرجوح ولم أقف على من تابعه عليه، والله أعلم.

المطلب الثاني: هل شقيق أبو الليث ضعيف أو مجهول؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان في الموضع ١٢: "**وقول ع~ في شقيق: إنه ضعيف، مما تسامح فيه، وإنما هو مجهول لم يرو عنه غير همام، والله أعلم.**"[١].

٢/ صورة الترجيح:

حكم ابن القطان على شقيق أبو الليث بأنه ضعيف عندما تعقب عبد الحق الإشبيلي في ذِكرِهِ سَنَد حديث وإسقاطه ذِكْرَ شقيق فقال: "ويؤكد قبح هذا العمل ضعف شقيق الذي عنه رواه همام، فإنه شقيق أبو الليث، وهو لا يعرف بغير رواية همام عنه، فإسقاطه إزالة ضعيف من الإسناد وهي التسوية"[٢].

فتعقبه ابن المواق بأن شقيقا هذا مجهول وأن وصفه بالضعف تسامح.

٣/ دراسة الترجيح:

ولمعرفة حال شقيق أبو الليث أذكر ما وقفت عليه من أقوال الأئمة فيه وهي قليلة، فإضافة إلى قول ابن القطان فيه، وقفت على قولين فقط في الحكم عليه هما:

- قال الذهبي: "شقيق عن عاصم بن كليب وعنه همام، لا يعرف"[٣].

- قال ابن حجر: "شقيق أبو ليث عن عاصم بن كليب ويقال عاصم بن شنتم، مجهول، من السادسة"[٤].

---

[١] بغية النقاد (٣٨/١).

[٢] بيان الوهم والإيهام (٦٦/٢).

[٣] ميزان الاعتدال (٣٨٤/٣).

[٤] تقريب التهذيب (٣٤٢)

أما بقية من ترجم له ممن وقفت عليهم فلم يذكروا في ترجمته حكما عليه، بل اكتفوا بذكر شيخه عاصم وتلميذه همام[1]، إشارة منهم إلى أنه لا يعرف إلا بروايته عن عاصم ورواية همام عنه في حديث واحد هو حديث وائل بن حجر في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود عند أبي داود[2]، والله أعلم.

خلاصة:

مما تقدم يترجح كلام ابن المواق في شقيق أبي الليث، وأن الحكم عليه بالجهالة هو الأقرب للصواب، فلا يعرف شقيق إلا بروايته عن عاصم بن كليب ـ أو ابن شنتم ـ، ولا يعرف إلا برواية همام عنه في حديث وائل بن حجر، والله أعلم.

أما حكم ابن القطان عليه بالضعف فإنه وإن كانت الجهالة داخلة في مطلق الضعف وعدم الاحتجاج بالراوي، إلا أن الأدق هو الحكم عليه بالجهالة، ولذلك قال ابن المواق إنه تسامح فيه.

ومما يُعتذر به لابن القطان أن حكمه على شقيق خرج في سياق انتقاده لعبد الحق، عندما أسقط راويا من الإسناد يعتل الحديث به وهو شقيق، وذكر أن هذا الصنيع هو تدليس التسوية الذي هو إسقاط راو ضعيف من الإسناد، وإلا فإن ابن القطان قد أشار إلى سبب ضعف شقيق بقوله كما تقدم: "وهو لا يعرف بغير رواية همام عنه" وهذا في الحقيقة إشارة منه إلى جهالته، ولذلك فإن وصف شقيق بالضعف لم يطلقه عليه إلا لمناسبة مقام التعريف بتدليس التسوية، ثم أشار إلى نوع هذا الضعف الذي هو الجهالة، والله أعلم.

المطلب الثالث: هل سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ثقة أم ضعيف؟

١/ نص الترجيح:

---

[1] ينظر: الجرح والتعديل (٣٧٣/٤)، تهذيب الكمال (٥٥٨/١٢)، إكمال تهذيب الكمال (٢٩٣/٦)، الكاشف (٤٨٩/١)، تهذيب التهذيب (١٧٩/٢)، الخلاصة (١٦٧).

[2] رواه أبو داود، كتاب الصلاة، أبواب تفريع استفتاح الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، من حديث وائل بن حجر قال: " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه " سنن أبي داود (٢٣٦)، وروي أيضا من غير طريق شقيق عند أبي داود وغيره وكل الطرق فيها كلام، وممن استوعب الكلام عليها الألباني في السلسلة الضعيفة (٣٢٩/٢) وإرواء الغليل (٧٥/٢).

قال ابن المواق في سياق انتقاده لابن القطان في الموضع ١٣: **"ودون سويد أيضا فيه: سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وفي النفس منه ما فيها وإن كان قد حدث عنه أبو عبد الله البخاري في الصحيح، فإن أبا حاتم جرحه وقال: "كان في حد لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم، قال: وكان لا يميز.**

قال م~: وقد روى سليمان هذا حديثا منكرا رواه عنه الثقات، ومن فوقه في إسناده ثقة وهو ما ذكره أبو عيسى الترمذي..."[١].

٢/ دراسة الترجيح:

ذكر ابن المواق سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى ابن بنت شرحبيل أبو أيوب الدمشقي المذكور في حديث حق الجار الذي أخرجه ابن عدي[٢]، وقال إنه دون[٣] سويد بن عبد العزيز (وهو راو ضعيف) وأشار إلى تضعيفه بقوله: "وفي النفس منه ما فيها"، ولم يشفع له تخريج البخاري لحديثه في صحيحه، وبالتالي فإن ابن المواق يرجح ضعف هذا الراوي.

ولبيان حال سليمان بن عبد الرحمن نذكر أقوال الأئمة فيه ويمكن تصنيف أقوالهم إلى قسمين هما:

أ ـ من وثقه مطلقا أو وثقه مع ذكر أخطائه:

ـ قال الآجري: "سألت أبا داود عن سليمان بن بنت شرحبيل فقال: ثقة يخطئ كما يخطئ الناس، فقلت هو حجة، قال: الحجة أحمد بن حنبل" وقال: " سمعت أبا داود يقول: سمعت يحي بن معين يقول: هشام بن عمار كيس، قال أبو داود: وأبو أيوب ـ يعني سليمان بن شرحبيل ـ خير منه، يعني من هشام"[٤].

---

[١] بغية النقاد (٤٣/١).

[٢] قال ابن عدي: " حدثنا أبو قصي قال ثنا سليمان بن عبد الرحمن قال ثنا سويد بن عبد العزيز عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أغلق بابه دون جاره مخافة على أهله وماله فليس ذلك بمؤمن..." الكامل (١٧١/٥).

[٣] هذه اللفظة تحتمل أن سليمان بن عبد الرحمن أضعف من سويد بن عبد العزيز، وقد استعملها ابن المواق بهذا المعنى في قوله: "فإعلال الحديث بعثمان بن عطاء ودونه هذا الذي ذكره الأئمة بما نقلته عنهم ليس بصواب" بغية النقاد (٤٣/١) وكان قد نقل تضعيف الأئمة لسويد.

وتحتمل أيضا أنه يريد بها الترتيب فقط، أي: وتحته في السند، والراجح أنه يريد المعنى الثاني، بدليل أن ابن المواق جعل علة الحديث سويد بن عبد العزيز، ولو كان سليمان بن عبد الرحمن أضعف من سويد لجعله هو علة الحديث، والله أعلم.

[٤] سؤالات الآجري لأبي داود (١٩٠).

. قال أبو زرعة الدمشقي: "حدثني سليمان بن عبد الرحمن فقيه أهل دمشق فذكر عنه حديثا"[١].

. قال يعقوب بن سفيان الفسوي ناقلا كلام عبد الرحمن بن إبراهيم: "وكان سليمان . يعني بن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل . صحيح الكتاب، إلا أنه كان يحول، فإن كان وقع فيه شيء فمن النقل"[٢]، وزاد المزي وتبعه ابن حجر في قول يعقوب لفظة: "وسليمان ثقة"[٣]، ولم أقف عليها في كتابه.

. قال الحاكم في سؤالاته للدارقطني: "قلت: فسليمان ابن بنت شرحبيل، قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فثقة"[٤].

. قال العجلي: "سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى الدمشقي: ثقة"[٥].

. قال الذهبي في الكاشف: "مُفْتٍ ثقة، لكنه مكثر عن الضعفاء"، وقال في ميزان الاعتدال بعد نقله كلام ابن معين والنسائي وأبي حاتم، ردا على كلام أبي حاتم الذي سيأتي في القسم الثاني: "قلت: بلى كان يميز ويدري هذا الشأن"، ثم قال بعد ذلك: "لو لم يذكره العقيلي في كتاب الضعفاء لما ذكرته، فإنه ثقة مطلقا"[٦].

ب . من لينه أو توسط في الحكم عليه:

. قال أبو حاتم الرازي: "سألت يحي بن معين عن أبي أيوب الدمشقي فقال: ليس به بأس وهشام بن عمار أكيس منه" وقال هو فيه: "صدوق مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حد لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم، وكان لا يميز"[٧].

---

[١] تهذيب الكمال (٣١/١٢).

[٢] المعرفة والتاريخ (٢٠٦/٢).

[٣] ينظر: تهذيب الكمال (٣٠/١٢)، تهذيب التهذيب (١٠٢/٢).

[٤] سؤالات الحاكم للدارقطني (٢١٧).

[٥] معرفة الثقات للعجلي (٤٣١/١).

[٦] الكاشف (٤٦٢/١)، ميزان الاعتدال (٣٠٢/٣).

[٧] الجرح والتعديل (١٢٩/٤).

. قال العقيلي عن معاوية بن صالح: "سألت يحي بن معين عن أبي أيوب سليمان بن عبد الرحمن فقال: ليس بالمسكين بأس إذا حدث عن المعروفين"[١].

. قال ابن الجنيد: "سئل يحي وأنا أسمع عن أبي أيوب سليمان بن شرحبيل الدمشقي فقال: ليس به بأس"[٢].

. قال صالح بن محمد البغدادي: لا بأس به ولكنه يحدث عن الضعفى، وقال النسائي: "صدوق" ذكر قولهما المزي[٣].

. قال ابن حبان: "يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير، فأما روايته عن الضعفاء والمجاهيل ففيها مناكير كثيرة لا اعتبار بها، وإنما يقع السبر في الأخبار والاعتبار بالآثار برواية العدول الثقات دون الضعفاء المجاهيل"[٤].

. قال ابن القطان الفاسي: "مختلف فيه، إلا أنه كان أروى الناس عن المجهولين، وكانت فيه غفلة، وكان في حد لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم، وكان لا يميز"[٥].

. قال ابن حجر فيه: "صدوق يخطئ"[٦].

مناقشة الأقوال في حال سليمان بن عبد الرحمن:

من خلال ما تقدم من كلام الأئمة في حال سليمان بن عبد الرحمن واختلافهم فيه نلاحظ أن كلام الأئمة في الغالب متقارب وليس بينه تناقض، ويمكن الجمع بين هذه الأقوال بقولنا: **سليمان بن عبد الرحمن ثقة إذا روى عن الثقات، ودون الثقة إذا روى عن الضعفاء،** ومثل هذا التفصيل في الحكم على الراوي

---

[١] الضعفاء الكبير (١٣٢/٢).

[٢] سؤالات ابن الجنيد ليحي بن معين (٤٢٣).

[٣] تهذيب الكمال (٣٠/١٢).

[٤] الثقات (٢٧٨/٨).

[٥] بيان الوهم والإيهام (٢١٨/٣).

[٦] تقريب التهذيب (٣١٥).

موجود في كلام الأئمة، وقد ذكر ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي جماعة من هذا النوع وقال: "قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم"[١].

فمن نظر إلى حال سليمان بن عبد الرحمن في نفسه قال هو ثقة، ومن نظر إلى كثرة روايته عن الضعفاء والمجاهيل غمزه بذلك، ومن نظر إلى مجموع رواياته عن الثقات وغير الثقات حكم عليه بأنه صدوق، والله أعلم.

. يَرِدُ على هذا التفصيل إشكال وهو قول ابن المواق المتقدم: " وقد روى سليمان هذا حديثا منكرا رواه عنه الثقات، ومن فوقه في إسناده ثقة..." فمع رواية سليمان عن ثقة إلا أن حديثه منكر.

وقد أجاب الذهبي عن هذا الإشكال بعد إيراده لهذا الحديث بقوله: " وهو – مع نظافة سنده – حديث منكر جدا في نفسي منه شيء، فالله أعلم، فلعل سليمان شبه له وأدخل عليه كما قال فيه أبو حاتم: لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم"[٢].

وهذا لا شك ينقص من مرتبته في الضبط والإتقان، ولكن لم أقف في حدود بحثي على مثال آخر من هذا النوع انتقد عليه، والله أعلم.

. ونختم القول في حال هذا الراوي بإخراج البخاري لحديثه في صحيحه، وهذا الصنيع فيه تقوية لحاله، ولكن البخاري معروف بمنهجه في انتقاء الأحاديث، فقد ينتقي أحاديث قوم تُكُلم فيهم، وسليمان بن عبد الرحمن منهم، فقد ذكره ابن حجر في هدي الساري فيمن طعن فيه من رجال البخاري، وبعد نقله لكلام أبي حاتم وأبي داود ويعقوب بن سفيان والدارقطني فيه قال: "وروى عنه البخاري أحاديث يسيرة"[٣]، وهذا دليل على انتقاء البخاري لبعض أحاديثه، ثم إنه لا مطعن في هذه الأحاديث خصوصا إذا علمنا أن سليمان بن عبد الرحمن من شيوخ البخاري، والبخاري أعرف بشيوخه من غيره، والله أعلم.

خلاصة:

---

[١] شرح علل الترمذي (٦٢١/٢).

[٢] ميزان الاعتدال (٣٠٢/٣).

[٣] هدي الساري (٥٦٥).

من خلال ما تقدم يمكن النظر إلى ترجيح ابن المواق الذي أشار فيه إلى تضعيف سليمان بن عبد الرحمن من جهتين:

أ ـ إن أراد به تضعيف سليمان بن عبد الرحمن في خصوص هذا السند أو ما شابهه من الأسانيد فإن كلامه صحيح، لأن شيخه الذي يروي عنه هو سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف، وروايته عن الضعفاء ضعيفة.

ب ـ إن كان يريد تضعيفه مطلقا فقوله معارض بكلام الأئمة الذي تقدم نقله، فمع كونهم اختلفوا فيه إلا أنني لم أقف على من ضعفه مطلقا، والله أعلم.

المطلب الرابع: هل محمد بن داود بن سليمان معروف أم مجهول؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي في الموضع (١١٠): "...**ومحمد بن داود بن سفيان هذا مجهول بالنقل، لا أعلم روى عنه غير أبي داود**"[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي من عند أبي داود حديث سليمان بن سمرة، عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا كان وسط الصلاة أو حين انقضائها فأبدؤوا قبل التسليم فقولوا: التحيات والطيبات والصلوات والملك لله، ثم سلموا على اليمنى ثم سلموا على قارئكم وعلى أنفسكم"، ثم قال: "وليس هذا الإسناد بمشهور"[٢].

فتعقبه ابن القطان الفاسي في باب أحاديث أعلها برجال وترك مثلهم أو أضعف، وبين أن قول عبد الحق: "وهذا الإسناد ليس بمشهور" يرجع إلى الجزء الذي ذكره من إسناد الحديث وهو سليمان بن سمرة فقط، وهو مُوهِم بأن باقي الإسناد لا نظر فيه، ثم قال: "وحديث سمرة هذا له إسناد مجهول قبل الوصول إلى سليمان" ثم ذكر إسناد حديث أبي داود كاملا[٣].

---

[١] بغية النقاد النقلة (٢٤٣/١).

[٢] ينظر: الأحكام الوسطى (٤١٥/١).

[٣] ينظر: بيان الوهم والإيهام (٢٣٢/٣).

ولكن ابن القطان أخطأ في النقل ولم يذكر الإسناد الموجود عند أبي داود كما هو، فتعقبه ابن المواق وبين خطأه وقال: "... وإنما رواه أبو داود عن محمد بن داود بن سفيان عن يحي بن حسان عن سليمان بن موسى عن جعفر بن سعد..." إلى أن قال: "ومحمد بن داود بن سفيان هذا مجهول بالنقل.."[١].

ولذلك فإن ما سندرسه في هذا الترجيح هو حال محمد بن داود بن سفيان هل هو راو معروف أم راو مجهول؟

٣/ دراسة الترجيح:

لم أقف في حدود بحثي على ترجمة لهذا الراوي إلا كلاما يسيرا يكرره اللاحق عن السابق، وبيان ذلك ما يلي:

ـ قال أبو علي الجياني في تسمية شيوخ أبي داود: "١٣٥- محمد بن داود بن سفيان، عن عبد الرزاق بن همام"[٢].

ـ وقال ابن عساكر في المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النُّبَل: "محمد بن داود بن سفيان: روى عنه أبو داود"[٣].

ـ وقال المزي: "مُحَمَّد بن داود بن سفيان: رَوَى عَن: عَبْد الرزاق بْن همام (د) ، ويحيى بْن حسان التنيسي (د)، رَوَى عَنه: أَبُو داود"[٤] .

ـ وقال الذهبي: "محمد بن داود بن سفيان عن عبد الرزاق وعنه أبو داود"[٥]، وقال في تاريخ الإسلام: محمد بن داود بن سفيان: أبو جعفر المصيصي... وكأنه الأول" أي يقصد الترجمة التي قبله لـ: محمد بن بن داود بن صبيح أبو جعفر المصيصي[٦]، والصواب أنهما راويان مختلفان، فمحمد بن داود بن صبيح قال فيه ابن حجر: "ثقة فاضل"[٧] وهو راو معروف لا إشكال فيه، وليس هو نفسه محمد بن داود بن سفيان، والله أعلم.

---

[١] ينظر: بغية النقاد النقلة (٢٤٣/١).

[٢] تسمية شيوخ أبي داود (٨٦/١).

[٣] المعجم المشتمل (٢٣٩/١).

[٤] تهذيب الكمال (١٧٤/٢٥).

[٥] الكاشف (١٦٩/٢).

[٦] ينظر: تاريخ الإسلام (٤٢٩/١٨).

[٧] تقريب التهذيب (٦٧٠).

ـ وقال ابن رسلان: "محمَّد بن داود بن سفيان لم يرو عنه غير أبي داود فقط"[١]، وقال أيضا شارحا قول أبي داود (حدثنا محمد بن داود بن سفيان): "وهو مقبول"[٢].

ـ وقال الحافظ ابن حجر: "محمد بن داود بن سفيان: روى عن عبد الرزاق ويحيى بن حسان، وعنه أبو داود"[٣]، وقال في تقريب التهذيب: " محمد بن داود بن سفيان: مقبول من الحادية عشرة"[٤].

ـ وقال العيني: "محمد بن داود: الإسكندراني"[٥]، وقال أيضا: "محمد بن داودَ بن سفيان شيخ أبي داود والنسائي، وهو غير محمد بن داود بن أبي سفيان فإنه أيضا من شيوخ أبي داود والنسائي"[٦]

ـ وقال الخزرجي: "مُحَمَّد بن دَاوُد بن سُفْيَان عَن عبد الرَّزَّاق وَعنهُ (د)"[٧].

ـ وقال الألباني بعد ذكره لحديث أبي داود من طريق هذا الراوي: " وهذا إسناد ضعيف، محمد بن داود بن سفيان لم يوثقه أحد، ولا ذكروا عنه راويًا غير المصنف، فهو مجهول، وفي "التقريب": أنه "مقبول"[٨].

خلاصة:

عامة الكلام المنقول عن الأئمة مصدر معرفته هو سنن أبي داود، فأبو داود روى عنه في سننه اثنا عشر (١٢) حديثا، وكلها يروي فيها محمد بن داود بن سفيان عن يحي بن حسان[٩]، أو يروي فيها عن عبد الرزاق بن همام الصنعاني[١٠]، ونستفيد من هذا أن أبا داود تلميذ لهذا الراوي، وأن يحي بن حسان وعبد الرزاق بن همام الصنعاني شيخان له.

وهناك معلومتان زائدتان عند الإمام العيني: الأولى في نسبة هذا الراوي أنه: الإسكندراني، والثانية أن هذا الراوي من شيوخ النسائي أيضا، ولم أقف في حدود بحثي على من سبقه إلى مثل هذا، خصوصا وأن الأئمة الذين نقلت كلامهم في ترجمة هذا الراوي من أهل التحقيق والخبرة في رواة الحديث ورجاله، ولذلك أظن أن الإمام العيني ربما اشتبه عليه هذا الراوي مع غيره، وأظن أن الراوي الذي اشتبه عليه هو محمد بن

---

[١] شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٤٣٧/٧).

[٢] شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٥٤٥/١٢).

[٣] تهذيب التهذيب (٥٥٧/٣).

[٤] تقريب التهذيب (٦٧٠).

[٥] شرح سنن أبي داود (٣٦٠/٢).

[٦] شرح سنن أبي داود (٢١٨/٦).

[٧] الخلاصة (٣٣٥).

[٨] صحيح سنن أبي داود ط غراس (٣٥٦/٢).

[٩] ينظر: سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب التشهد (٢٦١).

[١٠] ينظر: سنن أبي داود، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب الخليفة يستخلف (٦٤٤).

داود بن أبي ناجية الإسكندراني، وهو شيخ أبي داود والنسائي، ترجم له ابن حجر قبل ترجمة محمد بن داود بن سفيان[١] والله أعلم.

ولا توجد معلومة أخرى ــ في حدود بحثي ــ عن هذا الراوي، وحتى أصحاب المصنفات الحديثية الذين أخرجوا حديثه يخرجونه من طريق أبي داود[٢].

ولذلك نقول إن هذا الراوي يروي عن شيخين هما عبد الرزاق بن همام الصنعاني ويحي بن حسان التنيسي، ويروي عنه أبو داود فقط، والحافظ ابن حجر هو الوحيد في حدود بحثي الذي حكم على هذا الراوي بأنه مقبول، وحتى حكم ابن رسلان على هذا الراوي بأنه مقبول أظنه قد نقله من عند ابن حجر.

وفي هذا المقام نحتاج إلى بيان مأخذ الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي بالقبول وذلك بالرجوع إلى مقدمة كتابه التي ذكر فيها كل حكم ومستنده فقال رحمه الله:

"السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث....

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول"[٣].

وعند محاولة تنزيل أحد الحكمين على هذا الراوي نقول:

١ ــ إن محمد بن داود بن سفيان روى حديثا قليلا، حيث أخرج له أبو داود (١٢) حديثا، وليس فيها أحاديث متروكة لأن أبا داود أخرجها وسكت عنها، ثم إن هذا الراوي قد توبع في بعض المواضع حيث روى أبو داود عنه وعن سلمة بن شبيب[٤] وهو ثقة[٥]، وروى عنه وعن خشيش بن أصرم[٦] وهو ثقة حافظ[٧]، وبالتالي فالشروط التي وضعها ابن حجر للحكم على هذا الراوي بالقبول متوفرة فيه.

٢ ــ ولكن أيضا نقول إن محمد بن داود بن سفيان لم يرو عنه إلا واحد وهو أبو داود، ولم أقف في حدود بحثي على من وثقه، وبالتالي فإن شروط الحكم عليه بالجهالة متوفرة أيضا.

خصوصا وأن الحافظ ابن حجر قال في نزهة النظر: "فإن سمي الراوي وانفرد واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم، فلا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا

---

[١] ينظر: الثقات لابن حبان (١٠٥/٩)، تقريب التهذيب (٦٧٠).

[٢] ينظر مثلا: البيهقي في السنن الكبرى (٢٥٧/٢).

[٣] مقدمة تقريب التهذيب (٣٦).

[٤] سنن أبي داود، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب الخليفة يستخلف (٦٤٤).

[٥] ينظر: تقريب التهذيب (٣٠٦).

[٦] سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في العطاس (١٠٥٨).

[٧] ينظر: تقريب التهذيب (٢٢٧).

كان متأهلا لذلك"[١] والمنفرد عن هذا الراوي هو الإمام أبو داود وهو متأهل للحكم على الرواة ولكنه لم يوثق هذا الراوي بل روى عنه فقط، ولذلك فإن هذا الراوي يبقى في حيز جهالة العين بناء على ما قرره الحافظ ابن حجر نفسه.

وحتى نزيد الأمر بيانا ننقل كلام الخطيب البغدادي الذي قال: "المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد"[٢].

وهذا الراوي لم يرو عنه إلا أبو داود ولم يوثقه أحد من الأئمة ولذلك فهو مجهول بناء على ما قرره الخطيب البغدادي ونسبه لأصحاب الحديث.

الرأي الراجح:

من خلال الترجمة لمحمد بن داود بن سفيان وذكر كلام العلماء فيه، ومناقشة كلام الحافظ ابن حجر في حكمه عليه بالقبول يترجح أن هذا الراوي مجهول العين لأنه راو لم يرو عنه إلا أبو داود ولم يوثق.

وبالتالي فإن قول ابن المواق في هذه المسألة وحكمه على هذا الراوي بأنه مجهول هو الراجح، والله أعلم.

المطلب الخامس: هل عبد الرحمن بن ميسرة ثقة أم مجهول؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي في الموضع (١٩١): "...**أحدهما: قوله في عبد الرحمن بن ميسرة هذا: لا تعرف حاله، وليس كذلك، فإنه معروف ثقة، وهو عبد الرحمن بن ميسرة –أبو ميسرة الحضرمي، روى أبو مسلم عن أبيه أنه قال: هو شامي تابعي ثقة**"[٣].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من طريق ابن أبي شيبة عن ابن نمير عن إسرائيل، وأبي كريب عن مصعب بن المقدام عن إسرائيل، عن عامر بن شقيق بن حمرة، عن شقيق بن سلمة قال: رأيت عثمان يتوضأ، فذكر الابتداء، فغسل الوجه قبل المضمضة والاستنشاق[٤].

---

[١] نزهة النظر (١٣٥).

[٢] الكفاية (١٠٣).

[٣] بغية النقاد النقلة (٤٣٢/١).

[٤] ينظر: الأحكام الوسطى (١٦٨/١).

فتعقبه ابن القطان بقوله: "وتأخير المضمضة والاستنشاق إلى ما بعد غسل الوجه والذراعين بحيث لا يحتمل، إنما أعرفه من حديث المقدام بن معدي كرب، إلا أنه من رواية من لا تعرف حاله وهو عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي"[١].

فتعقبه ابن المواق بما تقدم نقله عنه، وأن عبد الرحمن بن ميسرة ثقة وليس مجهولا، هذا ما سندرسه في هذا الترجيح:

٣/ دراسة الترجيح:

أقدم من تكلم وحكم على عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي – في حدود بحثي – هو عليّ ابن المديني الذي قال فيه: "مجهول لم يرو عنه غير حريز بن عثمان"[٢].

وأظن ابن القطان الفاسي اعتمد على هذا الكلام في حكمه على عبد الرحمن بن ميسرة بأنه لا يعرف، ولكن حريزا لم ينفرد بالرواية عنه فقد ذكر المزي أيضا: ثور بن يزيد وصفوان بن عمرو[٣].

ولأجل هذا خالف أكثر العلماء هذا الحكم الذي حكم به علي بن المديني:

ـ فقال العجلي: " عبد الرحمن بن ميسرة: شامي تابعي، ثقة"[٤].

ـ وقال الآجري: "سألتُ أَبا داود، عن سعيد بن مرثد الرحبي؟ فقال: من التابعين ثقة، قُلتُ: حدث عنه حريز، قال: شُيوخ حريز كلهم ثقات"[٥]، ومعلوم أن حريز من شيوخ عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي.

ـ وذكره ابن حبان في كتابه الثقات[٦].

ـ وقال الذهبي في الكاشف: "ثقة"[٧].

---

[١] بيان الوهم والإيهام (١٩٥/٢).

[٢] تهذيب الكمال (٤٥٠/١٧).

[٣] ينظر: تهذيب الكمال (٤٥٠/١٧).

[٤] معرفة الثقات (٨٩/٢).

[٥] سؤالات الآجري لأبي داود (٢٦٠/١).

[٦] ينظر: الثقات لابن حبان (١٠٩/٥).

[٧] الكاشف (٦٤٦/١).

ـ وقال علاء الدين مغلطاي: "ذكره ابن خلفون في كتاب " الثقات " وكناه أبا شريح. وقال: روى عنه حريز وأبو خالد، وخرج الحاكم حديثه في " مستدركه...، وقال أبو جعفر الطبري في كتابه " تهذيب الآثار ": إسناده صحيح"[١].

وقال العراقي: "قَالَ ابْن الْقطَّان مَجْهُول الْحَال لَا يعرف لم يرو عَنهُ إِلَّا حريز بن عُثْمَان.

قلت: لَيْسَ كَذَلِك بل روى عَنهُ أَيْضا ثَوْر بن يزِيد وَصَفوَان بن عَمْرو وَوَثَّقَهُ الْعجلِيّ وَابْن حبَان"[٢].

ـ وقال ابن حجر: "مقبول، من الرابعة"[٣].

وتعقبه صاحبا تحرير التقريب بقولهما: "بل: ثقةٌ، وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وهو من شيوخ حريز بن عثمان الرحبي، وقد قال أبو داود: شيوخ حريز كلهم ثقات. وقال ابن المديني وحده: "مجهولٌ، لم يرو عنه غير حريز بن عثمان"، وقوله هذا مدفوع برواية اثنين آخرين عنه مع حريز"[٤].

ـ وقالَ ابن سعد: "رَوَى إِسماعيلُ بن عَيّاشٍ، عَن حَريز بن عُثمانَ، عَن عَبد الرَّحمَن بن مَيسَرَةَ، أَنَّهُ قالَ: رَأَيتُ النَّبيَّ صَلى الله عَلَيه وسَلم في مَنامي، فَقُلتُ: يا نَبيَّ الله، ادعُ اللهَ لي أَن أَكونَ عَقولاً لِلحَديثِ، وِعاءً لَهُ, قالَ: فَدَعا لي، فَلَستُ أَسمَعُ شَيئًا إِلاَّ عَقَلتُ عَلَيه"[٥]، وهذه القصة أوردتها للاستئناس لا للاستدلال على وثاقته لأن التوثيق مثل الأحكام الشرعية لا يثبت بالمنامات والرؤى، وأوردت هذه القصة أيضا اقتداء بالإمام الذهبي الذي ذكرها في ترجمته[٦].

خلاصة:

من خلال ما تقدم نلاحظ أن عبد الرحمن بن ميسرة ليس راويا مجهولا، وروى عنه أكثر من راو ولم ينفرد بالرواية عنه حريز وحده.

كما أن هذا الراوي قد وثقه جماعة من العلماء منهم: العجلي وأبو داود وابن حبان وابن خيرون والذهبي.

ولذلك فإن كلام ابن المواق عن هذا الراوي وتوثيقه له راجح، وهو الصواب إن شاء الله، والله أعلم.

---

[١] إكمال تهذيب الكمال (٢٣٩/٨).

[٢] ذيل ميزان الاعتدال (١٤٧/١).

[٣] تقريب التهذيب (٤٧٦).

[٤] ينظر: تحرير تقريب التهذيب وهو مطبوع مع تقريب التهذيب (٤٧٦).

[٥] الطبقات الكبرى (٤٦٠/٩).

[٦] ينظر: تذهيب تهذيب الكمال للذهبي (٦٦/٦).

المطلب السادس: هل أبو حفص عمرو بن أبي سلمة ثقة أم ضعيف؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي في الموضع (١٩٦): "**الثاني تَرْكُه مؤاخذة ق~ في إعلال الحديث بزهير بن محمد، وتَرْكِ إعلاله بعمرو بن أبي سَلَمَة راويه عن زهير، بل حسَّن القول في عمرو حتى عتب على أبي عمر الإعلال به، وقال: إنه ليس عند أهل العلم كذلك، أي في حد من يضعف الخبر به؛ فإنه سما عن أقوال الأئمة فيه**"[١].

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي حديث عائشة عند الترمذي "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه يميل إلى الشق الأيمن شيئا"، ثم قال: "هذا يرويه زهير بن محمد، قال أبو عمر: حديث زهير بن محمد في التسليمتين لا يصح مرفوعا، وزهير ضعفه ابن معين وغيره في التسليمتين"[٢].

فتعقبه ابن القطان الفاسي في عدة أمور، منها أنه نقل كلام ابن عبد البر كاملا حول هذا الحديث، وهذا الجزء الذي سنذكره الآن لم يذكره عبد الحق الإشبيلي، وهو قوله: "وذكر يحي بن معين هذا الحديث فقال: عمرو بن أبي سلمة وزهير بن محمد ضعيفان لا حجة فيهما"[٣] فتعقبه قائلا: "وفي كلام أبي عمر حمل على زهير وعمرو بن أبي سلمة يفوق ما يستحقان وليس كذلك عند أهل العلم بهما"[٤].

فتعقبه ابن المواق بأن كلامه هذا فيه تحسين لحاله وتقوية لروايته، والأمر بخلاف ذلك، ثم نقل ابن المواق كلا بعض الأئمة في بيان حال عمرو بن أبي سلمة وقال في الأخير: " وهذا القدر كاف في التنبيه هنا على بعض ما قيل في عمرو بن أبي سلمة، وسنعيد الكلام على هذا الحديث في باب ما أعله برجال وترك غيرهم"[٥]

---

[١] بغية النقاد النقلة (١/٤٤٥).

[٢] الأحكام الوسطى (١/٤١٤).

[٣] الاستذكار (٤/٢٩٥)، وينظر: بيان الوهم والإيهام (٢/٢٠٢).

[٤] بيان الوهم والإيهام (٢/٢٠٣).

[٥] ينظر: بغية النقاد النقلة (١/٤٤٥- ٤٤٦).

ولعل تكرار الكلام على هذا الحديث وقع في الجزء المفقود من الكتاب، لأنه غير موجود في القسم الموجود منه.

٣/ دراسة الترجيح:

لدراسة هذا الترجيح سوف نقوم بمحاولة استيعاب الأقوال في حال عمرو بن أبي سلمة ثم دراستها للوصول إلى حال هذا الراوي.

وهذا الراوي اختلف العلماء فيه بين مضعف وموثق:

فممن ضعفه:

١ ـ يحي بن معين: ذكر إسحاق بن منصور عن يحي بن معين أنه قال فيه: "ضعيف"[١].

وقال ابن عبد البر: "وذكر يحي بن معين هذا الحديث فقال: عمرو بن أبي سلمة وزهير بن محمد ضعيفان لا حجة فيهما"[٢].

٢ ـ أحمد بن حنبل: قال فيه: "روى عن زهير أحاديث بواطيل كأنه سمعها من صدقة بن عبدالله فغلط فقلبها عن زهير"[٣].

٣ ـ أبو حاتم الرازي: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عمرو بن أبي سلمة فقال: يكتب حديثه ولا يحتج به"[٤].

٤ ـ زكريا الساجي: قال فيه: "ضعيف"[٥].

٥ ـ أبو جعفر العقيلي: قال عنه: "في حديثه وهم"[٦].

---

[١] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/٢٣٥).
[٢] الاستذكار (٤/٢٩٥).
[٣] تهذيب التهذيب (٣/٢٧٥).
[٤] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/٢٣٥).
[٥] تهذيب التهذيب (٣/٢٧٥).
[٦] الضعفاء الكبير (٣/٢٧٢).

٦ ـ ابن الجوزي: ذكره في كتابه الضعفاء والمتروكين[١].

وممن وثقه أو نُقِل عنه توثيقه وتحسين القول فيه:

١ ـ ابن سعد: ذكر ابن حجر في هدي الساري أن ابن سعد وثقه[٢].

٢ ـ أحمد بن صالح المصري: قال عنه: "كان حسن المذهب، وكان عنده شيء سمعه من الأَوزاعِي وشيء عرضه عليه وشيء أجازه له، فكان يقول فيما سمع: حَدَّثَنَا الأَوزاعِيّ ويقول في الباقي: عن الأَوزاعِيّ."[٣].

لكن الذي يظهر من قول أحمد بن صالح المصري أنه أراد بقوله ذاك الثناء عليه في دينه ومعتقده، وليس توثيق حاله وروايته، والله أعلم.

٣ ـ ابن يونس المصري: قال في تاريخه: "وكان ثقة"[٤].

٤ ـ ابن حبان: ذكره في كتابه الثقات[٥].

٥ ـ الدارقطني: ذكره في كتابه "ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم"[٦].

لكن من خلال عنوان الكتاب نفهم أن الدارقطني لا يوثق الرواة الذين يذكرهم توثيقا مطلقا ولكنه يصحح رواياتهم عن الثقات في الأحاديث التي أخرجها البخاري ومسلم فقط دون غيرها، وعمرو بن أبي سلمة أخرج له الشيخان حديثه عن الأوزاعي وهو ثقة إمام.

ولذلك فإن ذِكر الدارقطني لهؤلاء الرواة هو توثيق نسبي لهم في روايات مخصوصة (وهي روايتهم عن الثقات) في كتب مخصوصة (هي الصحيحان)، والله أعلم.

---

[١] ينظر: الضعفاء والمتروكين (٢/٢٢٦).

[٢] ينظر: هدي الساري (٥٩٥).

[٣] تهذيب الكمال (٢٢/٥٣)، تهذيب التهذيب (٣/٢٧٥).

[٤] تاريخ ابن يونس (٢/١٦٠).

[٥] الثقات (٨/٤٨٢).

[٦] ينظر: ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم... (١/٢٦٥)

٦ ـ الذهبي: وقد ذكره في عدة مواضع من كتبه:

فقال في الكاشف: "وثقه جماعة وقال أبو حاتم لا يحتج به"[١].

وقال في المغني في الضعفاء: "ثقة، وقال أبو حاتم لا يحتج به وقال الساجي ضعيف"[٢].

وقال في كتابه ذكر من تكلم فيه وهو موثق: "ثقة، قال أبو حاتم لا يحتج به"[٣].

وقال في سير أعلام النبلاء: "حديثه في الكتب الستة ووثقه جماعة، وقد ضعفه يحي بن معين وحده"[٤].

وقول الإمام الذهبي: "وقد ضعفه يحي بن معين وحده" غير سديد، فقد تقدم ذكر كلام العلماء الذين ضعفوه كأحمد بن حنبل وأبي حاتم الرازي وزكريا الساجي والعقيلي، والله أعلم.

وقال في ميزان الاعتدال: "صدوق مشهور أثنى عليه غير واحد"[٥].

٧ ـ ابن القيم: قال فيه: " وعمرو بن أبي سلمة، هو أبو حفص التنيسي، مُحْتَجٌّ بِهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ"[٦].

٨ ـ ابن حجر: قال فيه: صدوق له أوهام"[٧].

تنبيهان:

الأول: قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري عند ذكره لعمرو بن أبي سلمة: "...وأثنى عليه أحمد وقال: إلا أنه روى عن زهير بن محمد أحاديث بواطيل"[٨].

---

[١] الكاشف (٢/٧٧).

[٢] المغني في الضعفاء (٢/٤٨٦).

[٣] ذكر من تكلم فيه وهو موثق (٤٠٨).

[٤] سير أعلام النبلاء (١٩/١٩٢).

[٥] ميزان الاعتدال (٣/٢٦٢).

[٦] زاد المعاد (٥/٢٥٩).

[٧] تقريب التهذيب (٥٨٣).

[٨] هدي الساري (٥٩٥).

ولم أقف في حدود بحثي على كلام للإمام أحمد يثني فيه على عمرو بن أبي سلمة فالمشهور عن الإمام أحمد عكس ذلك كما تقدم نقل ذلك عنه.

ولم أقف في حدود بحثي إلا على حكاية ساقها المزي في تهذيب الكمال قال فيها: "وَقَال حميد بن زنجويه: لما رجعنا من مصر دخلنا على أحمد بن حنبل، فقال: مررتم بأبي حفص عَمْرو بن أَبي سلمة؟ قال: فقلنا له: وما كان عنده؟ إنما كان عنده خمسون حديثًا والباقي مناولة، فقال: والمناولة كنتم تأخذون منها وتنظرون فيها"[١].

وهذه القصة فيها حَثُّ الإمام أحمدَ أصحابَه على السماع من الرواة جميعَ أحاديثهم التي سمعوها من شيوخهم أو التي أخذوها عنهم مناولة والنظر فيها ودراستها ومقارنتها بغيرها حتى تتكون لديهم صورة كاملة عن ذلك الراوي ومروياته، وليس فيها ثناء الإمام أحمد على هذا الراوي، والله أعلم.

الثاني: حكم صاحبا "تحرير تقريب التهذيب" الشيخ بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط على هذا الراوي بقولهما: "ضعيف يعتبر به"[٢] فتعقبهما الدكتور ماهر الفحل وذكر بأن تضعيفهما لهذا الراوي فيه مخالفة للبخاري ومسلم وذكر أن جماعة من العلماء وثقوه، ومن ذلك قوله: "فقد وثقه الوليد بن مسلم كما في تهذيب التهذيب (٨/٤٤)"[٣].

وهذا الكلام الذي نقله الدكتور خطأ، ولعل الدكتور ماهر الفحل معذور في ذلك لأنه نقل ما وقع في تهذيب التهذيب طبعة دار صادر المصورة عن طبعة دائرة المعارف، فقد جاء فيها الكلام الذي نقله الدكتور بحروفه[٤]، ومثلها طبعة دار الفكر[٥].

ولكن عند التأمل نجد أن هذا الكلام قد وقع فيه تصحيف، حيث تصحفت كلمة "وقفه" إلى "وثقه"، وقد جاءت هذه اللفظة على الصواب في طبعات أخرى للكتاب منها طبعة مؤسسة الرسالة.

---

[١] تهذيب الكمال (٢٢/٥٣).

[٢] تحرير تقريب التهذيب (٥٨٣)، وهو مطبوع في حاشية تقريب التهذيب.

[٣] كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام (٤٩٩).

[٤] ينظر: تهذيب التهذيب، طبعة دار المعارف (٨/٤٤).

[٥] ينظر: تهذيب التهذيب، طبعة دار الفكر (٨/٣٩)، ولعل هذه الطبعة مصورة عن سابقتها.

ومما يؤكد أن تلك الكلمة تصحفت هو سياق الكلام فقد قال الحافظ ابن حجر: "وساق الساجي منها حديثه عن زهير عن هشام عن أبيه عن عائشة: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم تسليمة"، وقال عقبه: وقفه الوليد بن مسلم عن زهير عن عائشة"[1].

فلما ذكر الساجي الرواية المرفوعة أعقبها بذكر الرواية الموقوفة، فدل ذلك على أن اللفظة الأصلية هي "وقفه" لأنها هي الكلمة المناسبة لسياق الكلام.

ولذلك لا يصح نسبة توثيق هذا الراوي إلى الوليد بن مسلم، والله أعلم.

خلاصة:

من خلال عرض الأقوال السابقة في حال عمرو بن أبي سلمة ومناقشتها يمكن إجمال القول فيه في النقاط التالية:

١ ـ اختلف العلماء في حال عمرو بن أبي سلمة فوثقه جماعة وضعفه آخرون، لكن يلاحظ أن من ضعفه لم ينزله إلى درجة الترك، ومن وثقه لم يرفعه إلى درجة الثقات الأثبات.

٢ ـ هذا الراوي ممن اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديثه في الصحيحين، ولكن روايته في الصحيحين كانت عن الإمام الأوزاعي، وقد تقدم في قول أحمد بن صالح المصري أن عمرو بن أبي سلمة سمع من الأوزاعي بعض الأحاديث، ولعل البخاري ومسلما انتقيا منها ما أخرجاه في صحيحيهما، وقد أشار إلى مثل هذا الأمر صاحبا تحرير تقريب التهذيب[2].

٣ ـ حكم ابن حجر على هذا الراوي بأنه "صدوق له أوهام"، وحكم عليه صاحبا تحرير تقريب التهذيب بأنه "ضعيف يعتبر به"، ولعل هذان الحكمان أقرب في بيان درجته، وحاله مترددة بين هذين الحكمين.

كما يمكن التفصيل في حاله بالقول: صدوق في الأحاديث التي سمعها من الأوزاعي، ضعيف في الأحاديث التي رواها عن غير الأوزاعي، والله أعلم.

خلاصة عامة:

---

[1] تهذيب التهذيب (٣/٢٧٥)

[2] ينظر: تحرير تقريب التهذيب (٥٨٣).

من خلال ما تقدم يتبين أن قول ابن القطان في حال عمرو بن أبي سلمة هو الأقرب للصواب، مع ضرورة التَّنَبُّه إلى أن ابن القطان لم يوثق هذا الراوي وإنما ذكر أن كلام العلماء فيه لم يصل إلى ذلك الحد الذي وصفه به ابن عبد البر من ضعفه وعدم قيام الحجة بحديثه، وتحسينُ القول في هذا الراوي لا يعني توثيقه.

وأما حكم ابن المواق على هذا الراوي بالضعف المطلق ورده على ابن القطان تحسينَ القول فيه ـ بناء على المعطيات السابقة ـ فهو حكم فيه شيء من الشدة، والله أعلم.

المطلب السابع: هل مُرَيّ بن قَطَرِي ثقة أم ضعيف؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٢٨٦) منتقدا عبد الحق الإشبيلي: **"وفيما ذكرناه عنه أوهام ثلاثة كلها من هذا الباب:**

– أحدها قوله: (مري بن قطن)، وصوابه: (ابن قطري)، وقد ذكره البخاري في التاريخ قال: (مري بن قطري سمع عدي بن حاتم، روى عنه سماك بن حرب، يعد في الكوفيين)، وكذلك ذكره أبو داود والنسائي والترمذي على الصواب لَمَّا ذكروا من روايته غير هذا الحديث.

– الثاني تضعيفه الحديث به وهو ثقة، وسيأتي التعريف به في باب رجال لم يعرفهم وهم ثقات أو مختلف فيهم، إن شاء الله..."[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "ما كان من كلب ضار أمسك عليك فكل" قال: قلت: وإن أكل؟ قال: "نعم"، وقال: "ورواه سفيان الثوري عن سماك عن مري بن قطن عن عدي عن النبي – صلى الله عليه وسلم".

ثم قال: "وسماك كان يقبل التلقين، ذكر ذلك النسائي وغيره، ولو لم يكن سماك لما صح من أجل مري بن قطن"[٢].

---

[١] بغية النقاد النقلة (١١٢/٢).

[٢] ينظر: الأحكام الوسطى (١١٢/٤).

فتعقبه ابن المواق في مواضع، أولها الخطأ في تسميته وأن الصواب، مري بن قطري، ثم تعقبه في تضعيفه الحديث به، وذكر أنه ثقة، ووعد ببيان ذلك في باب رجال لم يعرفهم وهم ثقات أو مختلف فيهم، ولكن للأسف هذا الباب موجود في القسم المفقود من الكتاب.

فهل مري بن قطري راو ضعيف كما ذكر عبد الحق لإشبيلي، أم أنه راو ثقة كما ذكر ذلك ابن المواق؟

٣/ دراسة الترجيح:

ولمعرفة القول الراجح في هذه المسألة سنحاول استيعاب أقوال العلماء فيه قدر الإمكان:

أقوال العلماء في مري بن قطري:

يمكن تقسيم أقوال العلماء فيه إلى ثلاثة أقسام هي:

١ ــ من وثقه:

فممن وثقه:

١ ــ يحي بن معين: قال الدارمي: "وَسَأَلت يحي عَن مري بن قطري فَقَالَ ثِقَة"[١].

٢ ــ ابن حبان: حيث ذكره في كتابه الثقات[٢].

٣ ــ علاء الدين مغلطاي بن قليج: وعلاء الدين مغلطاي لم يصرح بتوثيقه، ولكن ما ذكره في ترجمته يفهم منه أنه يوثقه أو يُحَسِّنُ من حاله في أقل الأحوال.

فقد قال في ترجمته: " مري بن قطري الكوفي، خرج الحاكم حديثه في «صحيحه»، وكذلك ابن حبان"[٣].

وهذه إشارة إلى تقوية حاله، والله أعلم.

٤ ــ ولا ننسى هنا أن ابن المواق نص على توثيق هذا الراوي كما تقدم.

٢ ــ من توسط في حاله:

---

[١] تاريخ الدارمي (١/٢٠٥).

[٢] ينظر: الثقات لابن حبان (٥/٤٥٩).

[٣] إكمال تهذيب الكمال (١١/١٣٨).

وهو الحافظ ابن حجر الذي قال فيه: "مقبول"[١].

٣ ـ من طعن فيه أو حكم عليه بالجهالة:

فممن طعن فيه:

١ ـ عبد الحق الإشبيلي: فإنه لما تكلم في سماك بن حرب قال: " وسماك كان يقبل التلقين، ذكر ذلك النسائي وغيره، ولو لم يكن سماك لَمَا صَحَّ من أجل مري بن قطن"[٢].

وممن حكم عليه بالجهالة:

١ ـ ابن حزم: حيث حكم على حديث عدي بن حاتم بقوله: "هَذَا خَبَرٌ سَاقِطٌ لِأَنَّهُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ وَهُوَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ، عَنْ مُرَيِّ بْنِ قَطَرِيٍّ وَهُوَ مَجْهُولٌ"[٣].

٢ ـ الذهبي: قال فيه: "مري بن قطري عن عدى بن حاتم: لا يعرف، تفرد عنه سماك بن حرب"[٤].

٣ ـ صاحبا تحرير تقريب التهذيب (بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط): حيث تعقبا حكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه مقبول بقولهما: "بل مجهول، فقد تفرد بالرواية عنه سماك بن حرب، وذكره ابن حبان وحده في الثقات"[٥].

وقال شعيب الأرنؤوط في تخريج أحاديث المسند لما حكم على الحديث المروي من طريقه بقوله: " حديث صحيح وهذا إسناد ضعيف لجهالة مري بن قطري...، ولم يرد توثيقه عن غير ابن حبان"[٦].

مناقشة الأقوال السابقة:

وسنبدأ من حيث انتهينا:

ـ فقول الشيخين الفاضلين بشار عواد وشعيب الأرنؤوط إن ابن حبان قد انفرد وحده بتوثيقه خطأٌ، فابن حبان لم ينفرد بتوثيقه، وقد تقدم أن يحيى بن معين وثقه أيضا.

ـ وأما حكم ابن حزم والذهبي على هذا الراوي بالجهالة فمستندهما في ذلك أنه لم يرو عنه إلا سماك بن حرب.

---

[١] تقريب التهذيب (٧٤٢).

[٢] ينظر: الأحكام الوسطى (١١٢/٤).

[٣] المحلى (١٤٠/٦).

[٤] ميزان الاعتدال (٤٠٣/٦).

[٥] تحرير تقريب التهذيب وهو مطبوع مع تقريب التهذيب (٧٤٢).

[٦] المسند (١٨٦/٣٠).

وعلى اصطلاح الحافظ ابن حجر في (نخبة الفكر) وشرحها (نزهة النظر) فإن هذا لا يكفي في الحكم عليه بالجهالة، لأن الحافظ ابن حجر قال: "فإن سمي الراوي وانفرد واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم، فلا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك"[١]، وقوله في تقريب التهذيب: "من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مجهول"[٢].

وهذا الراوي وإن لم يرو عنه إلا سماك بن حرب إلا أنه قد وُثِّق، وإن كان توثيق ابن حبان فيه كلام فيكفي في ذلك توثيق يحيى بن معين وناهيك به.

والذهبي نفسه قد سلك هذا المسلك في ترجمة أسفع بن أسلع حيث قال: " أسفع بن أسلع: عن سمرة بن جندب، **ما علمت روى عنه سوى سويد بن حجير الباهلي، وثقه مع هذا يحيى بن مَعِين، فما كل من لا يعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل**"[٣].

وهذا المذهب هو مذهب ابن القطان الفاسي، قال السخاوي: " وخص بعضهم القبول بمن يزكيه مع رواية واحد أحدٌ من أئمة الجرح والتعديل واختاره ابن القطان في (بيان الوهم والإيهام) وصححه شيخنا، وعليه يتمشى تخريج الشيخين في صحيحهما لجماعة أفردهم المؤلف بالتأليف"[٤].

ثم إن هذا الراوي معدود في طبقة التابعين، وطبقة التابعين يكثر فيها هذا النوع من الرواة الذين لم يرو عنهم إلا واحد بسبب عدم انتشار الحديث وذيوعه كما في الطبقات اللاحقة، ولذلك فإن الأمر في طبقة التابعين أسهل منه في الطبقات التي تليها.

ـ ولعل طعن عبد الحق الإشبيلي في هذا الراوي راجع لهذا الأمر أيضا، فهو لم يصرح بعلة رد حديث الراوي، ولكن الأقرب أنه مقلد في ذلك لابن حزم رحمه الله لأنه كثيرا ما ينقل كلامه في الرواة ويوافقه عليه، ولذلك يقال هنا ما قيل هناك، والله أعلم.

ـ وأما حكم الحافظ ابن حجر عليه بالقبول فهو مُتَمَاش مع ما شَرَطه في كتابه (تقريب التهذيب) حيث قال: "من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، وإلا فَلَيِّنُ الحديث"[٥].

---

[١] نزهة النظر (١٣٥).

[٢] تقريب التهذيب (٣٦).

[٣] ميزان الاعتدال (٣٦٧/١).

[٤] فتح المغيث (٢٠٨/٢).

[٥] تقريب التهذيب (٣٦).

ومتابعة مري بن قطري أخرجها البيهقي في السنن الكبرى من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة العدوي عن عدي بن حاتم به[١]، وهو راو ثقة من رجال الصحيحين[٢].

_ وأما الحكم بتوثيقه فإن أمكن الاعتراض على ابن حبان بأنه واسع الخطو في توثيق المجاهيل، فإنه من الصعب الاعتراض على يحيى بن معين في توثيقه لهذا الراوي، والله أعلم.

خلاصة:

من خلال ما سبق يتبين أن مري بن قطري لا يعرف إلا برواية سماك بن حرب عنه، والحديث الذي رواه مري بن قطري قد تابعه عليه عبد الله بن عامر بن ربيعة العدوي وهو راو ثقة، والحديث الذي رواه حديث صحيح له الكثير من الشواهد[٣]، بمعنى أنه لم ينفرد ولم يخالف ولم يرو ما يستنكر.

وهذا الراوي وَثَّقه إمام الجرح والتعديل أبو زكرياء يحيى بن معين وابن حبان وابن المواق وأشار مغلطاي إلى توثيقه، وحكم عليه الحافظ ابن حجر بأنه مقبول، ولم أقف في حدود بحثي على من طعن فيه سوى عبد الحق الإشبيلي، ولا على من حكم عليه بالجهالة سوى ابن حزم والذهبي وتابعهما على ذلك بعض المعاصرين كالدكتور بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط.

ولذلك فإن الأقرب في حال هذا الراوي أنه راو ثقة ليس له إلا حديث واحد، وبالتالي فإن توثيق ابن المواق لهذا الراوي راجح على طعن عبد الحق الإشبيلي فيه وعلى حكم من حكم عليه بالجهالة، والله أعلم.

المطلب الثامن: هل عرفجة بن عبد الله الثقفي ثقة أو مجهول؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٣١٠) منتقدا ابن القطان الفاسي: " وقوله في عرفجة: (لا تعرف عدالته) قد بَيَّنا هنالك أنه ثقة، والله ولي التوفيق. اهـ"[٤].

٢/ صورة الترجيح:

---

[١] ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٤٧٢/٩).

[٢] ينظر: تهذيب التهذيب (٣٦١/٢).

[٣] ينظر تخريج الحديث في: مسند أحمد (١٨٦/٣٠).

[٤] بغية النقاد النقلة (١٤٥/٢).

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند مسلم حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة، وغلقت أبواب النار، وصفدت الشياطين" ثم قال: زاد النسائي: "وينادي مناد كل ليلة يا طالب الخير هلم ويا طالب الشر أمسك" رواه عن عرفجة رجل[١] من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم"[٢].

فتعقب ابن القطان سكوته على رواية النسائي بقوله: "وسكت عنه، ولعله مما تسامح فيه، فإن عرفجة بن عبد الله[٣] الثقفي لا تعرف عدالته"[٤]، وقال في موضع آخر: "وقد تقدم ذكره والتنبيه على عرفجة أنه مجهول"[٥]

فتعقبه ابن المواق بأن هذا الراوي ثقة وذكر أنه بين ذلك، ولكن هذا الموضع مع الأسف موجود في الجزء المفقود من الكتاب.

وسنحاول في هذا الموضع بيان حال عرفجة بن عبد الله الثقفي هل هو راو ثقة أو مجهول؟

٣/ دراسة الترجيح:

ولبيان حال هذا الراوي سنحاول نقل أقوال العلماء فيه:

١ ــ قال البخاري: "عرفجة بن عبد الله الثقفي عن علي وعبد الله وعائشة وأم عبد الله، نسبه منصور بن المعتمر"[٦].

---

[١] هكذا في الكتاب المطبوع، والقارئ لها يفهم أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم روى عن عرفجة وليس كذلك فعرفجة هو من روى عنه، ولذلك يُرجح هنا سقوط لفظة (عن) والدليل على ذلك قول ابن القطان الفاسي: "فمما أورد من الأحاديث التي رواها عنه من رواها عنه قبل اختلاطه: حديث عرفجة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في فضل رمضان..." ينظر: بيان الوهم والإيهام (٤/٢٧٥).

[٢] الأحكام الوسطى (٢/٢٠٥).

[٣] هذا الموضع صححه المحقق في المتن وأشار في الهامش: "في (ت) عبيد الله، وهو خطأ" ولكن صنيع المحقق هذا يجعل كلام ابن المواق لغوا لا فائدة منه، فقد تعقب ابن المواق ابنَ القطان في هذا الموضع وقال: "ثم أعله بعرفجة؛ فقال: (ولعله مما تسامح فيه، فإن عرفجة بن عبيد الله الثقفي لا تعرف عدالته)، ثم ذكر عمن حدث ومن حدث عنه؛ فقال فيمن حدث عنه: (وعمر بن عبيد الله بن يعلى بن مرة) فوهم في والد اسم عرفجة، وفي اسم والد عمر، والصواب فيهما (عبد الله)" بغية النقاد النقلة (٢/١٤٥)، ولذلك فإن الصواب هو ترك الخطأ كما هو في المتن ثم الإشارة إلى خطئه في الهامش وليس العكس، علما أن هناك مواضع صححها المحقق في المتن ولم ينبه إليها مطلقا، وهي لا تجعل كلام ابن المواق لغوا فقط بل تدخل الشك في نفس القارئ الذي قد يتهم ابن المواق بعدم الضبط والتحقيق فيما ينقله، والله المستعان.

[٤] بيان الوهم والإيهام (٥/٥٩).

[٥] بيان الوهم والإيهام (٤/٢٧٥).

[٦] التاريخ الكبير (٧/٦٥).

٢ ــ قال العجلي: "عرْفجَة بن عبد الله الثقفي: كوفي تَابِعِيّ ثِقَة"[١].

٣ ــ قال ابن أبي حاتم الرازي: "عرفجة بن عبد الله الثقفي: روى عن: عليّ وعبد الله بن مسعود وعائشة روى عنه: منصور وعطاء بن السائب وعمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة، سمعت أبي يقول ذلك"[٢].

٤ ــ ذكره ابن حبان في الثقات[٣].

٥ ــ قال الخزرجي: "عرْفجَة بن عبد الله الثَّقَفِيّ، وَقيل: سلمي كُوفِي، عَن عَليّ وَعنهُ عَطاء بن السَّائِب وَمَنْصُور، وَثَّقَهُ ابْن حبَان"[٤].

٦ ــ قال مغلطاي بن قليج الحنفي: "عرفجة بن عبد الله الثقفي، ويقال: السلمي الكوفي.

عن عتيبة بن فرقد. قال البخاري: عرفجة بن عبد الله الثقفي عن علي، وعبد الله، وعائشة وأم عبد الله نسبه منصور...، وخرج الحاكم حديثه في مستدركه"[٥].

٧ ــ قال المزي مُعَدّدا شيوخه وتلاميذه: "رَوَى عَن: عَبد اللَّهِ بْن مَسْعُود، وعتبة بْن فرقد (س) ، وعلي بْن أَبي طالب، ورجل من أصحاب النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ (س) ، وعائشة أم المؤمنين.

رَوَى عَنه: جَابِر بْن يَزِيد الجعفي، وعطاء بن أَبي رباح فيما قيل، وعطاء بْن السائب (س) ، وعُمَر بْن عَبد الله بْن يَعْلَى بن مرة الثقفي، ومنصور بن المعتمر"[٦].

٨ ــ قال الحافظ ابن حجر: "مقبول من الثالثة"[٧].

٩ ــ وتعقبه صاحبا تحرير تقريب التهذيب بقولهما: "بل صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع، ووثقه العجلي وذكره ابن حبان في الثقات"[٨].

من خلال ما سبق نقله من كلام العلماء يمكن ملاحظة واستنتاج ما يلي:

١ ــ عرفجة بن عبد الله الكوفي راو له جماعة من الشيوخ والتلاميذ.

---

[١] معرفة الثقات (١٣٣/٢).

[٢] الجرح والتعديل (١٨/٧).

[٣] ينظر: الثقات (٢٧٣/٥).

[٤] خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٢٦٤).

[٥] إكمال تهذيب الكمال (٢١٩/٩).

[٦] تهذيب الكمال (٥٥٧/١٩).

[٧] تقريب التهذيب (٥٣٤).

[٨] تحرير تقريب التهذيب وهو مطبوع مع تقريب التهذيب (٥٣٤).

٢ ــ عدد شيوخه خمسة (٥) وهم: علي بن أبي طالب، عبد الله بن مسعود، عائشة أم المؤمنين، عتبة بن فرقد ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الأخير إن كان أحد الأربعة قبله فشيوخه أربعة، وإلا فهم خمسة كلهم من الصحابة.

٣ ــ عدد من روى عنه أيضا خمسة (٥) وهم: جَابِر بْن يَزِيد الجعفي، عطاء بن أَبي رباح، عطاء بن السائب، عُمَر بْن عَبد الله بْن يَعْلَى بن مرة الثقفي ومنصور بن المعتمر.

٤ ــ من روى عن هذا العدد من الشيوخ ومن روى عنه هذا العدد من الرواة لا يكون راويا مجهولا.

٥ ــ هذا الراوي وثقه العجلي وابن حبان، وأشار الخزرجي إلى ذلك أيضا عندما قال: وثقه ابن حبان، ولم يتعقبه بشيء، وكذلك مغلطاي بن قليج عندما قال: أخرج حديثه الحاكم في مستدركه، إشارة منه إلى تقوية حال هذا الراوي .كما يظهر . والله أعلم.

٦ ــ حكم الحافظ ابن حجر على هذا الراوي بأنه مقبول، وقد تقدم من قبل أن الحافظ ابن حجر يقصد بهذه اللفظة: "من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله "[١]، وهذا الراوي ليس له عدد كبير من الأحاديث، ولذلك قال فيه المزي: "رَوَى لَهُ النَّسَائي حَدِيثًا واحِدًا"[٢].

٧ ــ وما ذكره صاحبا تحرير تقريب التهذيب جامع لكل ما سبق.

٨ ــ ولم أقف في حدود بحثي على من تكلم في هذا الراوي إلا ابن القطان الفاسي الذي سبق نقل كلامه قبل قليل.

خلاصة:

من خلال ما سبق بيانه يظهر:

ــ أن هذا الراوي معروف غير مجهول وأنه لم يحكم عليه بالجهالة إلا ابن القطان الفاسي.

ــ وأنه راو وثقه العجلي وابن حبان وكذلك ابن المواق، وأشار إلى توثيقه الخزرجي ومغلطاي بن قليج، ووصفه الحافظ ابن حجر بأنه مقبول.

ومنه فإن هذا الراوي حسن الحديث في أقل الأحوال، وقول ابن المواق في حال هذا الراوي راجح على قول ابن القطان الفاسي، والله أعلم.

خلاصة المبحث:

---

[١] ينظر: تقريب التهذيب (٣٦).

[٢] تهذيب الكمال (٥٥٨/١٩).

من خلال دراسة الترجيحات المتعلقة بأحوال الرواة أمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

١ ـ عدد الترجيحات التي وقفت عليها في هذا الباب هو (٨) ترجيحات.

٢ ـ من خلال دراسة هذه الترجيحات توصلت إلى أن قول ابن المواق راجح في (٦) مواضع، ومرجوح في موضع واحد، وفي موضع واحد كان قوله راجحا من جهة ومرجوحا من جهة أخرى.

٣ ـ ليست هناك قاعدة مطردة في هذا الباب سار عليها ابن المواق في نقده واستدراكه، فكل موضع له أدلته وله القرائن المحيطة به، وهذا في الغالب، وإلا فإن ابن المواق أشار أحيانا إلى بعض القواعد كقوله مثلا في المطلب الأول مستدلا على قوله "والثقة لا يضره ألا يروي عنه إلا واحد" ولكن لعل هذا القول خرج مخرج القرينة لا القاعدة بدليل قوله: " وذلك لا يضره فيه قول من لم يعرفه: إنه غير مشهور، فمن علم أولى ممن لم يعلم" فكأن هذا الراوي قد ثبتت عدالته ووثاقته من جهات أخرى فلا يضره بعد ذلك ألا يعرفه بعض العلماء.

وبدليل قوله في المطلب الموالي مبينا حال شقيق بن سلمة: "وإنما هو مجهول لم يرو عنه غير همام" ومعنى هذا أن الأصل فيمن روى عنه راو واحد فقط أنه راو مجهول إلا إذا احتفت بذلك قرائن تخرجه من حيز الجهالة.

وعلى كل حال فالقطع في هذا الباب يحتاج إلى استقراء كلام ابن المواق كله وهذا متعذر كما سبق التنبيه إلى ذلك في المقدمة.

٤ ـ من خلال دراسة ترجيحات هذا الباب يظهر أن ابن المواق ليس متشددا في الجرح ولا متساهلا في التعديل، وهذا في الغالب، وإلا فإن هناك بعض المواضع قد يتشدد فيها ومواضع قد يتساهل فيها، والكلام عن هذه النتيجة مثل الكلام عن سابقتها، فلا يمكننا القطع بها حتى نستوعب دراسة أحوال جميع الرواة الذين تكلم فيهم.

المبحث الرابع: الترجيحات في سماع الرواة

من المباحث المهمة في علوم الحديث إثبات السماع واللقاء بين المتعاصرين، لأن بعض الرواة تعاصروا ولكنهم لم يسمعوا من بعضهم البعض، وفيما يلي نماذج لهذه المسألة من كتاب ابن المواق:

المطلب الأول: هل سمع أيوب السختياني من أنس أم لا؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٤٤) منتقدا عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي: "**فذكر ع~ هذا الحديث في باب الأحاديث المسكوت عنها المذكورة بقطع من أسانيدها فأتى به كما هو عند ق~، وتكلم في رواية عباد ابن منصور، ولم يعرض لهذا الوهم الذي نبينه الآن إن شاء الله فشملهما فيه الوهم بنقص راو فيما بين أنس بن مالك وأيوب السختياني وهو أبو قلابة الجرمي، فإن أيوب إنما يرويه عن أبي قلابة عن أنس، [وأيوب السختياني إنما تصح له رواية أنس فأما السماع منه فلا][(١)] ولو كان قد سمع منه لكان هذا الحديث مما رواه عنه بوساطة أبي قلابة. ويكفي من ذلك أنه في الموضع الذي نقله منه كذلك**"[(٢)].

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي من عند ابن عدي حديث عباد بن منصور الناجي عن أيوب السختياني عن أنس قال: "قضى رسول الله ﷺ في الطريق الميتاء التي تؤتاه من كل مكان إذا استأذن أهله فيه فإن عرضه سبعة أذرع..."[(٣)]، فتعقبه ابن القطا الفاسي في باب "الأحاديث المسكوت عنها المذكورة بقطع من أسانيدها"

---

(١) هكذا وردت في الكتاب المطبوع، وهكذا وردت في المخطوط الورقة: ١٧، الوجه أ، وأظنه خطأ، والسياق يدل عليه، فعندما نفى عنه السماع لا يستقيم أن يقول: إنما تصح له رواية أنس، وإنما الذي يستقيم في هذا المقام هو قوله: إنما تصح له رؤية أنس، وهذا هو الصواب إن شاء الله، وكلام العلماء الذي سيأتي عند دراسة هذا الترجيح يؤكده، والله أعلم.

(٢) بغية النقاد النقلة (١/١٠٣).

(٣) ينظر: الأحكام الوسطى (٣/٢٩٥)، وقد أضاف محققا الأحكام الوسطى الراوي الساقط وهو أبو قلابة بين أيوب وأنس ووضعاه بين عارضتين ولكنهما لم ينبها في الهامش إلى أن الزيادة من قِبَلهما وأن هذا الراوي غير موجود في الأصل، وهذا الصنيع يجعل كلام ابن المواق في هذا الموضع لا فائدة منه.

أنه مضطرب في تسمية عباد بن منصور الناجي فتارة يبينه وتارة لا يبينه، ولم يتكلم عن رواية أيوب عن أنس[١].

فتعقبهما ابن المواق بأن هذا الإسناد سقط منه راو بين أيوب وأنس هو أبو قلابة الجرمي، وأن الإسناد وقع هكذا عند ابن عدي في الكامل[٢].

ثم إن صنيعهما هذا يفهم منه أن رواية أيوب السختياني عن أنس ثابتة صحيح، فتعقبهما ابن المواق بأن أيوب السختياني لم يسمع من أنس شيئا ولم يثبت في ذلك شيء، وأن الذي ثبت هو رؤيته لأنس فقط.

وهذه المسألة هي التي سندرسها في هذا الترجيح: هل سمع أيوب السختياني من أنس بن مالك أم لا؟

٣/ دراسة الترجيح:

لدراسة هذا الترجيح يجب أن نترجم لكلا الراويين وهما راويان مشهوران أحدهما صحابي والآخر من أتباع التابعين المشهورين، ولذلك سنكتفي في الترجمة لهما بالأمور المهمة التي تفيدنا في مسألة السماع:

١ ـ **أنس بن مالك**: أبو حمزة المدني، نزيل البصرة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه.

عاش في المدينة المنورة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثم استقر في البصرة بعد الفتوح في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما قال ابن حبان: "وانتقل من المدينة بعد أن بَصُرت البصرة أيام عمر بن الخطاب وسكنها"[٣].

ومات أنس بن مالك بالبصرة بعد تسعين للهجرة (٩٠هـ) على خلاف بين العلماء في تحديد سنة وفاته[٤].

٢ ـ **أيوب السختياني**: هو أيوب بن أبي تميمة السختياني، أبو بكر البصري، ولد بالبصرة واختلف في سنة ولادته:

فقال إسماعيل ابن علية: ولد أيوب سنة ست وستين (٦٦هـ)، وقال غيره ولد قبل الجارف (وهو الطاعون الجارف وكان سنة تسع وستين) بسنة، سنة ثمان وستين (٦٨هـ).

ومات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١هـ)[٥].

---

[١] ينظر: بيان الوهم والإيهام (٩١/٥)، وقد أضاف محقق كتاب بيان الوهم والإيهام أيضا هذا الراوي بين عارضتين وقال في الهامش: "ما بين المعكوفين ساقط من ت ولا بد منه"، وهذا الصنيع أيضا يجعل كلام ابن المواق لا فائدة منه.

[٢] ينظر: الكامل في الضعفاء (٢٦٧/٧).

[٣] مشاهير علماء الأمصار (٦٥/١).

[٤] ينظر: الطبقات الكبرى لان سعد (٣٢٥/٥)، الاستيعاب (٥٣) وغيرها.

[٥] ينظر: تهذيب الكمال (٤٥٧/٣).

وهذا القدر من ترجمة الراويين يكفينا لأنه يفيدنا أن أنس بن مالك دخل البصرة واستوطنها في خلافة عمر بن الخطاب إلى أن مات بها بعد سنة تسعين للهجرة، أي أنه بقي في البصرة ما يقرب من سبعين (٧٠) سنة أو أكثر.

وأيوب السختياني ولد في البصرة سنة (٦٦هـ) أو (٦٨هـ) أي أنه عاصر أنس بن مالك في البصرة أكثر من اثنين وعشرين (٢٢) سنة، وهي مدة كافية للسماع منه بل والإكثار عنه لأنهما كان في مكان واحد.

لكن هذا الكلام يبقى في حيز الإمكان العقلي والواقعي للقاء والسماع، وربما يمكن الاستدلال بهذا الإمكان في حالة عدم وجود كلام للأئمة النقاد في إثبات أو نفي السماع لراو من الرواة، أما سماع أيوب السختياني من أنس بن مالك فقد تكلم فيه الأئمة النقاد ولم يثبتوا لأيوب السختياني إلا رؤية أنس بن مالك دون السماع منه:

ـ قال الدوري عن يحي بن معين: "قد رأى أيوب السختياني أنس بن مالك"[١].

ـ وقال المروذي سائلا الإمام أحمد: "سألته، قلت: سمع ابنُ عون من أنس شيئا؟ فقال: قد رآه، وأما سماع فلا أعلم، ثم قال: أيوب قد رآه ولم يسمع، قلت: ويونس؟ قال: لا أدري"[٢].

ـ وقال البخاري: "رأى أنسا وسعيد بن جبير وجابر بن زيد"[٣].

ـ وقال ابن أبي حاتم الرازي: "سمعت أبي يقول: أيوب بن أبي تميمة السختياني رأى أنس بن مالك ولم يسمع منه وهو مثل الأعمش (أي مثل الأعمش في عدم سماعه من أنس[٤])، سمعت أبي يقول: أيوب السختياني لم يرو عن أبي حمزة (أي أنس بن مالك) شيئا، إنما يروي عن أبي جمرة الضبعي)[٥].

ـ وذكره ابن حبان في طبقة أتباع التابعين وقال: "وقد قيل إنه سمع من أنس، ولا يصح ذلك عندي، لذلك أدخلناه في هذه الطبقة"[٦].

وفي حدود بحثي لم أقف على من أثبت السماع لأيوب من أنس، ولكن كلام ابن حبان صريح في وجود من قال بهذا القول.

خلاصة:

---

[١] تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢٨٩/٤)

[٢] العلل ومعرفة الرجال برواية المروذي (٤١).

[٣] التاريخ الكبير (٤٠٩/١)

[٤] ينظر: التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة (٣١٨/١).

[٥] المراسيل لابن أبي حاتم (١٤).

[٦] الثقات (٥٣/٦).

من خلال ما تقدم يتبين أن أيوب السختياني عاصر أنس بن مالك في مدينة واحدة هي البصرة أكثر من اثنين وعشرين (٢٢) سنة، وهي مدة كافية للقاء به والسماع منه.

ولكن الأئمة النقاد كيحي بن معين وأحمد بن حنبل والبخاري وأبي حاتم الرازي ابن حبان أثبتوا له رؤيته ولم يثبتوا له السماع منه.

والحقيقة أن الإمكان العقلي والواقعي لسماع أيوب السختياني من أنس بن مالك يزيد قول النافين للسماع قوة وذلك من جهتين:

١ ــ لأن هذه المدة الطويلة كافية للسماع منه والإكثار من الرواية عنه، ولو كان الأمر كذلك لاشتهرت روايته عنه وهذا غير موجود، خصوصا وأن أيوب السختياني كان مشهودا له بالعلم وهو صغير، قال حماد بن زيد عن ميمون أبي عبد الله: كنا عند الحسن وعنده أيوب فسأله عن شيء، ثم قام فأتبعه بصره حتى إذا كان حيث لا يسمع أيوب قال: هذا سيد الفتيان"[١]، وقال الحسن أيضا: "أيوب سيد شباب أهل البصرة"[٢]، وهذه الشهادة من الحسن البصري دليل على تبكير أيوب السختياني في طلب العلم ونبوغه فيه وهو شاب صغير.

٢ ــ الأئمة النقاد يعلمون معاصرة أيوب لأنس وطول تلك المدة، والعادة أن من تعاصرا كل هذه المدة في مكان واحد يَبْعد عدم لقائهما، ويَبْعد عدم سماع التلميذ من الشيخ، ولذلك فإن القول بعدم السماع قول غريب، وهذا القول الغريب هو الذي قاله وقرره الأئمة النقاد الذين تقدم نقل أقوالهم، مما يدل على أنهم لم يقولوا ذلك القول إلا لأنهم يستندون إلى أدلة قوية ــ وإن لم يصرحوا بها ــ تنفي السماع، ولذلك نفوا سماع أيوب من أنس ولم ينفوا رؤيته له، وهذا هو المنتهى في الدقة والتثبت واتباع الأدلة القوية دون الإمكانات العقلية، لأن الإمكان العقلي قرينة وليس دليلا.

وبذلك يكون الإمكان العقلي والواقعي لسماع أيوب من أنس دليلا على عدم سماعه منه وليس دليلا على سماعه منه.

وبالتالي نقول إن قول ابن المواق في نفي سماع أيوب من أنس قول راجح، وأما صنيع عبد الحق الإشبيلي وموافقة ابن القطان الفاسي له ــ وإن كان عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي لم يصرحا بسماع أيوب من أنس، ولكن نَقْلَهما لرواية أيوب عن أنس وإسقاط الراوي بينهما ثم السكوت عليها يفهم منه اتصال الرواية بينهما ــ الذي يفهم منه القول بصحة سماع أيوب من أنس فقول مرجوح، والله أعلم.

---

[١] تهذيب الكمال (٣/٤٦٠).

[٢] تهذيب الكمال (٣/٤٦١).

المطلب الثاني: الاختلاف في سماع الحسن البصري من عمران بن حصين

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٦٩) منتقدا ابن القطان الفاسي: **"فأما ما ذكره أولا من الانقطاع في رواية الحسن عن عمران فغير مُسَلَّم له"**[١].

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من طريق أبي داود حديث "لا جلب ولا جنب في الرهان" من طريق الحسن عن عمران وسكت عنه[٢].

فتعقبه ابن القطان بأن الحسن لا يصح سماعه من عمران بن حصين[٣]، وذكر ابن القطان في موضع آخر أن صنيع عبد الحق الإشبيلي في غير هذا الموضع يُفهم منه أنه يرى انقطاع رواية الحسن عن عمران، فقد أورد عبد الحق حديث الحسن عن عمران أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا أركب الأرجوان ولا ألبس المعصفر..." ثم قال: تكلموا في سماع الحسن من عمران[٤]، وأورد أيضا حديث الحسن عن عمران أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن ابني مات فما لي من ميراثه...، ثم قال: صحح أبو عيسى هذا الحديث، ثم قال: قال أبو حاتم: لم يسمع الحسن من عمران"[٥]، فقال ابن القطان معلقا على هذا الموضع: "فهذا منه اعتراف بأنه لم يسمع حين اعترض به تصحيح الترمذي للحديث المذكور"[٦].

فتعقبه ابن المواق بأن ما ذكره غير مسلم به.

٣/ دراسة الترجيح:

---

[١] بغية النقاد (١/١٤٤).

[٢] الأحكام الوسطى (٣/١٦).

[٣] ينظر بيان الوهم والإيهام (٢/٧٦).

[٤] الأحكام الوسطى (٤/٢٠٥).

[٥] الأحكام الوسطى (٣/٣٢٩).

[٦] بيان الوهم والإيهام (٢/٣٩٩).

مسألة سماع الحسن من عمران بن حصين فيها خلاف كبير بين نقاد الحديث الكبار، وقبل عرض هذا الخلاف سوف نذكر أهم المحطات التاريخية في حياتهما، والتي تفيدنا في مسألة المعاصرة واللقاء والسماع.

أما الحسن البصري فقد عقد الدكتور الشريف حاتم العوني في كتابه "المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس" فصلا سماه: بعض شؤون الحسن البصري التاريخية المؤثرة على إثبات سماعه ممن روى عنهم أو نفيه، وخلاصة هذا الفصل ما يلي:

١ ـ ولد الحسن البصري سنة ٢١هـ في المدينة النبوية، وتوفي في البصرة سنة ١١٠هـ وعمره ٨٧ سنة.

٢ ـ نشأ الحسن البصري في المدينة النبوية، ثم خرج منها عام صفين ـ وكانت صفين في غرة صفر سنة ٣٧هـ ـ وله من العمر ١٦ سنة.

٣ ـ بعد خروج الحسن البصري من المدينة ذهب إلى البصرة واستوطنها.

٤ ـ للحسن حجتان: الأولى في حدود ٥٠هـ، والثانية سنة ١٠٠هـ.

٥ ـ غزا الحسن البصري غزوتان مشهورتان: الأولى إلى سجستان سنة ٤٢هـ وبقي هناك سنتان، والثانية إلى خرسان سنة ٥٢هـ وبقي هناك أيضا سنتان أو أكثر، وهذا لا يمنع أنه غزا غزوات أخرى غير هذه.

٦ ـ اشتهر الحسن البصري بالجهاد والغزو، وهذا يدل على عدم تفرغه للعلم، ولكنه لا يدل على عدم طلبه للعلم مطلقا[١].

وأما عمران بن حصين فسأحاول ذكر أهم المحطات التاريخية في حياته من خلال كتب التراجم التي ترجمت له، ومن ذلك:

١ـ أسلم عمران بن حصين مع أبي هريرة في عام خيبر أي في السنة السابعة من الهجرة.

٢ ـ بعثه عمر بن الخطاب إلى البصرة ليفقه أهلها، ثم ولي قضاء البصرة في خلافة علي بن أبي طالب.

٣ ـ مات بالبصرة سنة اثنتين وخمسين (٥٢هـ) في خلافة معاوية[٢].

---

[١] ينظر: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (٢٩٥-٢٦٣).

[٢] ينظر: الاستيعاب (٥٢١)، تهذيب الكمال (٣٢١/٢٢)، سير أعلام النبلاء (٥٠٨/٢).

من خلال ما تقدم في ذكر أهم المحطات التاريخية في حياة عمران بن حصين والحسن البصري لا نستبعد لقاء الحسن البصري لعمران بن حصين وسماعه منه، كما قال الدكتور الشريف حاتم: " فالحسن معاصرٌ لعمران زيادةً على ثلاثين عامًا، ساكنَ الحسنُ خلالها عمران بين حصين في بلد واحد (هو البصرة) خمس عشرة سنة، ثم إن عمران بين حصين رضي الله عنه كان أحدَ فقهاء الصحابة الذين بعثهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه لتعليم الناس بالبصرة، فكان عمران بن حصين بذلك متصدِّرًا للتعليم في بلد الحسن البصري، ولم يكن منعزلاً أو محجوبًا بإمارة أو ولاية"[١].

ولكن هذا لا يكفي في إثبات اللقاء والسماع حتى ننظر في أقوال الأئمة النقاد، وقد اختلف كبار الأئمة في هذه المسألة اختلافا كبيرا وبيان ذلك كالآتي:

١ ـ من نفى اللقاء والسماع:

١ ـ يحي بن سعيد القطان: قال ابن أبي حاتم الرازي: "نا صالح نا علي قال سمعت يحي وقيل له: كان الحسن يقول سمعت عمران بن حصين؟ فقال: أما عن ثقة فلا."[٢].

٢ ـ علي بن المديني: حيث قال في كتابه علل الحديث: "ولم يسمع من عمران بن حصين شيئا، وليس بصحيح، لم يصح عن الحسن عن عمران سماع من وجه صحيح ثابت"[٣].

٣. ٤ ـ البخاري ومسلم: قال الحاكم في المستدرك عند كلامه على رواية الحسن عن عمران: " ولم يخرج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج رضي الله عنهما في هذه الترجمة حرفا وذكرا أن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين"[٤].

٥ ـ أبو حاتم الرازي: قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: لم يسمع الحسن من عمران بن حصين، وليس يصح من وجه يثبت"[٥].

---

[١] إجماع المحدثين (٢١).

[٢] تقدمة الجرح والتعديل (٢٤٣)، المراسيل لابن أبي حاتم (٣٨).

[٣] العلل ومعرفة الرجال (٨١)، المعرفة والتاريخ (٥٢/٢).

[٤] المستدرك (٣٠/٥).

[٥] المراسيل لابن أبي حاتم (٣٨).

وقال أيضا: "سمعت أبي يقول: الحسن لا يصح له سماع من عمران بن حصين، يدخل قتادةُ عن الحسن: هياج بن عمران البرجمي عن عمران بن حصين وسمرة"[١].

٦ ـ ابن أبي حاتم الرازي: ونِسْبَةُ نفي سماع الحسن من عمران إليه ليست تصريحا من قوله، وإنما من خلال ما يُفهم من صنيعه في كتابه المراسيل، فعند كلامه عن رواية الحسن عن عمران أورد أقوال الأئمة الذين نفوا سماعه منه فقط، خلا ما نقله في آخر هذا الباب من سؤال الدارمي لابن معين، حيث ذكر بسنده أن عثمان بن سعيد الدارمي قال: "قلت ليحي بن معين: الحسن لقي عمران بن حصين؟ قال: أما في حديث البصريين فلا، وأما في حديث الكوفيين فنعم"[٢]، وأما بقية الأقوال التي نقلها فليس فيها إلا نفي السماع.

ويفهم ذلك أيضا من تفسيره لسؤال إسحاق بن منصور ليحي بن معين، حيث قال في المراسيل: "وقال إسحاق بن منصور قلت ليحي بن معين: ابن سيرين والحسن سمعا من عمران بن حصين؟ قال: ابن سيرين نعم، قال ابن أبي حاتم: يعني أن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين"[٣]، والله أعلم.

٧ ـ البيهقي: قال البيهقي في السنن الكبرى بعدما أخرج حديث الحسن عن عمران بن حصين "لا نذر في معصية": "وهذا أيضا منقطع ولا يصح عن الحسن عن عمران سماع من وجه صحيح يثبت مثله"[٤] وقال في موضع آخر: "ولا يصح سماع الحسن من عمران ففيه إرسال، والله أعلم"[٥].

٨ ـ المنذري: قال المنذري في مختصر أبي داود معلقا على حديث الحسن عن عمران مرفوعا في النهي عن الكي، الذي قال فيه الترمذي حديث حسن صحيح: "وفيما قاله نظر، فقد ذكر غير واحد من الأئمة أن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين"[٦]

---

[١] المراسيل لابن أبي حاتم (٣٩).
[٢] المراسيل لابن أبي حاتم (٣٩).
[٣] المراسيل لابن أبي حاتم (٣٩)، تحفة التحصيل (٧١).
[٤] السنن الكبرى (١٠/١٢١)
[٥] السنن الكبرى (١٠/١٣٩).
[٦] مختصر سنن أبي داود (٢/٦٠٠).

٩ ـ محمد بن عبد الهادي: قال ابن عبد الهادي بعد ذكره للحديث الذي أخرجه الإمام أحمد من طريق الحسن عن عمران في تعريس النبي صلى الله عليه وسلم: "قال علي بن المديني وأبو حاتم الرازي وغيرهما: الحسن لم يسمع من عمران"[١]، وقال في موضع آخر: "والحسن لم يسمع من عمران، قاله ابن المديني وغيره"[٢].

١٠ ـ زين الدين العراقي: قال العراقي في تخريج حديث (من انقطع إلى الله كفاه...): "الطبراني في الصغير وابن أبي الدنيا، ومن طريقه البيهقي في الشعب من رواية الحسن عن عمران بن حصين ولم يسمع منه"[٣]

وممن ذهب إلى هذا الرأي من المعاصرين الذين وقفت عليهم: مقبل بن هادي الوادعي في تحقيقه لمستدرك الحاكم، وشعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وجمال عبد اللطيف في تحقيقهم لمسند أحمد، ومازن السرساوي في تحقيقه لعلل الحديث ومعرفة الرجال لابن المديني، وحسين الدارني في تحقيقه لموارد الظمآن للهيثمي[٤].

٢ ـ من أثبت اللقاء والسماع:

١ ـ محمد بن يحي الذهلي: قال الحاكم بعدما أخرج حديث بَعْثِ النار من طريق معمر عن قتادة عن أنس بن مالك ثم قال: "قال محمد بن يحي في آخره هذا الحديث: عندنا غير محفوظ عن أنس، ولكن المحفوظ عندنا حديث قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين، حدثنا به عبد الصمد ثنا هشام عن قتادة عن الحسن، فقد حكم إمام الأئمة محمد بن يحي الذهلي رضي الله عنه، ولم يخرج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج رضي الله عنهما في هذه الترجمة حرفا وذكرا أن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين"[٥].

ولعل في مقابلة قول الذهلي بقول البخاري ومسلم ما يشعر أن الذهلي يرى اتصال رواية الحسن عن عمران. والله أعلم.

---

[١] تنقيح التحقيق (٢/٣٩٠).

[٢] تنقيح التحقيق (٤/٣٩٠).

[٣] المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (٣/١٦٠٢).

[٤] ينظر: مستدرك الحاكم (١/٧٤) و (١/٣٩٩) و(٢/٢٨٠) و (٥/٣٠)، مسند أحمد (٣٣/١٧١)، علل الحديث ومعرفة الرجال (١٨٥)، موارد الظمآن (٢/١٥٩).

[٥] المستدرك (٥/٣٠).

٢ ـ الترمذي: فقد أخرج الترمذي في عدة مواضع من كتابه أحاديث الحسن عن عمران وحكم بصحتها، ومن ذلك الحديث الذي أخرجه في كتاب النكاح، باب ماجاء في النهي عن نكاح الشغار، من طريق الحسن عن عمران بن حصين ثم قال: "هذا حديث حسن صحيح"[١]، ومثله حديث الحسن عن عمران في كتاب الطب، باب ما جاء في كراهية التداوي بالكي... وقوله بعده: "هذا حديث حسن صحيح"[٢].

٣ ـ ابن خزيمة: والقول بأن ابن خزيمة يرى اتصال رواية الحسن عن عمران بن حصين هو ما يُفهم من صنيعه في صحيحه حيث أخرج حديث تعريس النبي صلى الله عليه وسلم من طريق أبي هريرة ثم قال: "وكذلك في خبر الحسن عن عمران بن حصين"[٣].

٤ ـ البزار: قال الزيلعي: "قال البزار في مسنده في آخر ترجمة سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: سمع الحسن البصري من جماعة من الصحابة وروى عن جماعة آخرين لم يدركهم، وكان صادقا متأولا في ذلك فيقول حدثنا وخطبنا، ويعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة، فأما الذين سمع منهم فهم: أنس بن مالك و...، وعمران بن حصين..."[٤]، ولم أنقل هذا الكلام من مسند البزار لأني لم أجده فيه، ومعلوم أن مسند البزار لم يطبع كاملا فلعل هذا الكلام في الجزء المفقود، والله أعلم.

٥ ـ ابن حبان: قال ابن حبان بعدما أخرج حديثا في باب ذكر ما يستحب للمرء أن يسكت سكتة أخرى عند فراغه من قراءة فاتحة الكتاب من طريق الحسن عن سمرة وعمران بن حصين ثم قال: "الحسن لم يسمع من سمرة شيئا، وسمع من عمران بن حصين هذا الخبر، واعتمادنا فيه على عمران دون سمرة"[٥].

٦ ـ الحاكم: قال الحاكم بعدما أخرج حديثا من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن قتادة عن الحسن عن عمران: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بطوله، والذي عندي أنهما قد تحرجا من ذلك خشية الإرسال، وقد سمع الحسن من عمران بن حصين"[٦]،.

---

[١] سنن الترمذي (٣/٤٢٢).
[٢] سنن الترمذي (٤/٣٨٩).
[٣] صحيح ابن خزيمة (٢/١٠٠).
[٤] نصب الراية (١/٩٠).
[٥] صحيح ابن حبان (٥/١١٣).
[٦] المستدرك (١/٧٤).

ثم أخرج هذا الحديث من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين وقال: "حديث هشام الدستوائي صحيح، فإن أكثر أئمتنا من المتقدمين على أن الحسن قد سمع من عمران بن حصين"[١].

٧ ـ النووي: حيث قال في كتابه تهذيب الأسماء واللغات عند ذكر الحسن البصري: "وسمع ابن عمر وأنسا... وعمران بن حصين"[٢].

٨ ـ ابن تيمية: حيث حكم على حديث الحسن عن عمران مرفوعا عند أبي داود في لُبْس المعَصْفَر بالصحة فقال: "وعلى هذا يمكن تخريج ما رواه أبو داود بإسناد صحيح عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، عن الحسن، عن عمران بن حصين، أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال..."[٣].

٩ ـ الذهبي: حيث علق على أحاديث الحسن عن عمران بن حصين التي أخرجها الحاكم في المستدرك منها قوله: "صحيح الإسناد، سمع الحسن من عمران"[٤]، وأنبه إلى أن تعليقات الذهبي لم أقف عليها في طبعة دار الحرمين للمستدرك بتحقيق مقبل بن هادي، بل وقفت عليها في الطبعات الأخرى للمستدرك مثل طبعة دار التأصيل.

١٠ ـ ابن التركماني: قال ابن التركماني في الجوهر النقي: "ذكر البيهقي فيما مضى في باب لا تفريط على من نام عن صلاة أو نسيها حديث زائدة بن قدامة عن هشام عن الحسن أن عمران بن حصين حدثه فذكر معناه يعني حديث تعريسهم آخر الليل، فقد صرح في هذا الحديث بأن عمران حدث الحسن ولم يتعرض البيهقي لهذا الحديث بشيء، وأخرجه الحاكم في المستدرك وصحح إسناده وأخرجه أيضا ابن خزيمة في صحيحه، وقال صاحب الإلمام: ورواه الطبراني من حديث زائدة عن هشام ورجال إسناده ثقات، وذكر ابن حبان....، وقال صاحب المستدرك: سمع الحسن من عمران وأخرج روايته عنه، وقال في كتاب اللباس: مشايخنا وإن اختلفوا في سماع الحسن من عمران فإن أكثرهم على أنه سمع منه، وذكر صاحب الكمال أنه

---

[١] المستدرك (٢/٢٨٠).

[٢] تهذيب الأسماء واللغات (١/١٦١).

[٣] اقتضاء الصراط المستقيم (١/٣٤٦).

[٤] مستدرك الحاكم، ط دار التأصيل (١/٢٦١).

سمع منه وكذا قال ابن حبان"[١]، ثم قال بعد هذا الموضع بقليل: "قد قدمنا قريبا في باب من جعل في النذر بمعصية كفارة يمين الاستدلال على صحة سماع الحسن من عمران"[٢].

وممن يرى صحة هذا القول من المعاصرين:

أحمد شاكر في تحقيقه لمسند أحمد حيث حكم على أحاديث الحسن عن عمران بصحة أسانيدها ولم يتطرق للكلام على سماع الحسن من عمران، فَيُفْهَمُ من هذا ـ والله أعلم ـ أنه يرى صحة سماعه منه[٣].

وأيضا الدكتور الشريف حاتم العوني في كتابه المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس[٤].

وأيضا الدكتور مبارك بن سيف الهاجري في كتابه التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة، وقد درس مسألة سماع الحسن من عمران دراسة جيدة في هذا الكتاب[٥].

٣ ـ من نقل عنهم قولان في المسألة، أو نقل عنهم التفصيل وعدم الجزم بقول معين:

١ ـ بهز بن أسد[٦]: فقد أخرج ابن أبي حاتم الرازي بسنده عن عبد الرحمن بن الحكم أنه قال: سمعت جريرا يسأل بهزا عن الحسن من لقي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: سمع من ابن عمر حديثا، ولم يسمع من عمران بن حصين شيئا"[٧]، ثم أخرج هذا النص مرة ثانية بنفس الإسناد مع

---

[١] الجوهر النقي مطبوع في حاشية السنن الكبرى للبيهقي (١٠/١٢١).

[٢] الجوهر النقي (١٠/١٣٩).

[٣] ينظر: مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر (٤/٤١) و (٤/١٠٩ و١١٠).

[٤] وكلامه عن رواية الحسن عن عمران لم يطبع مع الكتاب المذكور والذي أصله رسالة ماجستير توقف فيها عند رواية الحسن عن عتبة بن غزوان، وبقية الكتاب لا يزال مسودات عند المؤلف وقد سألته عما ترجح عنده في رواية الحسن عن عمران فأخبرني أن الراجح عنده الاتصال وأن الحسن سمع من عمران، والذي جعلني أحيل عليه هو قوله في مقدمة كتابه: "ويتضمن من روى عنهم الحسن البصري كل واحد منهم في مبحث مستقل مرتبين على حروف المعجم (من حرف الألف إلى الياء ثم الكنى ثم النساء كذلك) ص ١٣، أي أن عمله موجود مكتمل ولكنه لم يطبع فقط.

[٥] ينظر: التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة (١/ ٣١٥-٣٢٧).

[٦] هو بهز بن أسد العُمّي أبو الأسود البصري، ثقة ثبت، مات قبل المئتين وقيل بعدها، تقريب التهذيب (١٢٢).

[٧] المراسيل لابن أبي حاتم (٣٨).

اختلاف في اللفظ فقال: "...وسمع من عمران بن حصين شيئا"[١]، وهما روايتان متناقضتان ولا شك أن إحداهما خطأ ولكن لا دليل على أيهما الرواية الخطأ وأيهما الرواية الصحيحة، والله أعلم.

٢ ـ يحي بن معين: قال ابن أبي حاتم: "وقال إسحاق بن منصور قلت ليحي بن معين: ابن سيرين والحسن سمعا من عمران بن حصين؟ قال: ابن سيرين نعم، قال ابن أبي حاتم: يعني أن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين"[٢].

وسأل الدارمي يحي بن معين عن رواية الحسن عن عمران بن حصين فقال: "أما في حديث البصريين فلا، وأما في حديث الكوفيين فنعم"[٣].

وقال ابن محرز: "وسمعت يحي وقيل له: الحسن يعني البصري، لقي عمران بن حصين؟ قال: يقول أهل الكوفة ذاك، وأما أهل البصرة فلا يثبتون ذاك"[٤].

وقال الدوري سمعت يحي يقول: "أهل البصرة يروون عن الحسن عن عمران وأهل الكوفة يروون عنه، يقول سماك عن الحسن: قال حدثني عمران بن حصين"[٥].

٣ ـ أحمد بن حنبل: قال ابن أبي حاتم الرازي: "وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: قال بعضهم حدثني عمران بن حصين؟ يعني إنكارا عليه أنه لم يسمع من عمران بن حصين."[٦]

وسأل أبو داود أحمد بن حنبل عن خيثمة بن أبي خيثمة كيف حديثه، فقال: "ما أعلم إلا خيرا" ثم قال له: قلت: يقول عن الحسن: كنت أمشي مع عمران بن حصين؟ قال: شريك كذا يقول، قلت: وجرير قال هكذا؟ قال: نعم"[٧].

---

[١] المراسيل لابن أبي حاتم (٤٥)، جامع التحصيل (١٦٥)، تحفة التحصيل (٦٨)

[٢] المراسيل لابن أبي حاتم (٣٩)، تحفة التحصيل (٧١).

[٣] تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (١٠٠)، المراسيل لابن أبي حاتم (٣٩).

[٤] معرفة الرجال ليحي بن معين برواية ابن محرز (١٨٩).

[٥] يحي بن معين وكتابه التاريخ (١٣٧/٤).

[٦] المراسيل لابن أبي حاتم (٣٨)، تحفة التحصيل (٧١).

[٧] سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٢٨٩).

وقال أبو داود أيضا: "قيل لأحمد: سمع الحسن من عمران؟ قال: ما أنكره، ابن سيرين أصغر منه بعشر سنين سمع منه، قال أحمد: وقتادة يدخل بينهما ـ يعني الحسن وعمران ـ : هياج"[١].

٤ ـ ابن حزم: حيث أخرج في كتابه إحكام الأحكام من طريق الحسن عن عمران حديث تعريس النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بعده: "وهذا باطل من وجوه أحدها: أنه تكلم في سماع الحسن من عمران بن الحصين، فقيل: سمع منه، وقيل: لم يسمع"[٢].

وأخرج في كتابه المحلى هذا الحديث محتجا به ولم يتعقبه بشيء[٣]، ثم أورد أن هذا الحديث فيه عدة ألفاظ ذكرها ـ ومنها لفظ حديث الحسن عمران بن حصين... "لا ينهاكم الله عن الربا ويقبله منكم" ـ ثم قال: "وكل هذا صحيح ومتفق المعنى"[٤]

ومن المعاصرين الذين لهم قولان في المسألة الألباني، فقد قال في ضعيف سنن أبي داود في حديث ميراث الجد من طريق الحسن عن عمران: "وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال الشيخين إلا أنه منقطع بين الحسن وهو ابن أبي الحسن البصري وعمران، وبذلك أعله المنذري...، قلت: ولو فرض أنه سمع منه فهو مدلس وقد عنعنه"[٥].

وقال في صحيح سنن أبي داود في الحكم على حديث تعريس النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الحسن عن عمران: "قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال مسلم...، لكن أعله ابن حزم... فقال: قد تكلم في سماع الحسن من عمران بن حصين..."[٦] ثم ساق أقوال الأئمة الذين نفوا سماعه والذين أثبتوا سماعه من عمران ثم قال: "وهو الذي نرجحه ونميل إليه: أن الحسن سمع من عمران في الجملة، ولكننا لا نرى صحة حديثه عنه إذا لم يصرح بسماعه منه كما ذكرنا مرارا أن الحسن معروف بالتدليس فلا يحتج به إذا عنعن، وهذا الحديث وقفنا على تصريحه فيه بالتحديث فكان حديثا صحيحا"[٧]، ويمكن الجمع بين هذين القولين أن

---

[١] مسائل الإمام أحمد (٤٤٨).
[٢] الإحكام في أصول الأحكام (١٠٨/٧).
[٣] ينظر: المحلى (٢٤/٣).
[٤] المحلى (٢٠٢/٣).
[٥] ضعيف سنن أبي داود (٣٩٦/٢).
[٦] صحيح سنن أبي داود (٣٣٦/٢).
[٧] صحيح سنن أبي داود (٣٣٧/٢).

الألباني في الموضع الأول قصد الانقطاع في ذلك الحديث بعينه دون تعميم حكم الانقطاع على جميع روايات الحسن عن عمران، والدليل قوله في الموضع الثاني الذي نقلناه عنه، والله أعلم.

خلاصة:

يمكن تلخيص ما تقدم من مذاهب العلماء فيما يلي:

١ ـ من نفى سماع الحسن من عمران جماعة من العلماء هم: يحي بن سعيد القطان، علي بن المديني، البخاري، مسلم، أبو حاتم الرازي، ابن أبي حاتم الرازي، البيهقي، عبد الحق الإشبيلي، ابن القطان الفاسي، المنذري، ابن عبد الهادي، زين الدين العراقي.

٢ ـ من أثبت سماع الحسن من عمران جماعة من العلماء هم: محمد بن يحي الذهلي، الترمذي، ابن خزيمة، ابن حبان، الحاكم، ابن المواق، النووي، ابن تيمية، الذهبي، ابن التركماني.

٣ ـ من نقل عنهم قولان في المسألة: بهز بن أسد، يحي بن معين، أحمد بن حنبل، ابن حزم.

وبعد استعراض مذاهب الأئمة وأقوالهم نلاحظ أن أدلة الفريقين ترجع إلى أمرين اثنين هما:

١ ـ من نفى سماع الحسن من عمران يستدل بعدم وجود رواية صحيحة من طريق الثقات فيها تصريح الحسن بالسماع من عمران بن حصين، وما وجد من ذلك فهي طرق ضعيفة.

٢ ـ من أثبت سماع الحسن من عمران يستدل بطول مدة وجود الحسن وعمران في مدينة واحدة هي البصرة فهي تقارب (١٥) سنة، ويبعد ألا يسمع منه شيئا خلال كل تلك المدة، إضافة إلى تصحيح بعض الطرق التي ورد فيها تصريح الحسن بالسماع من عمران بن حصين.

والترجيح بين هذين القولين صعب للأسباب التالية:

١ ـ أدلة الفريقين متكافئة في الجملة، وهي راجعة إلى ما تقدم ذكره في مستند كل قول.

٢ ـ مسألة السماع بين الرواة لا يكفي في إثباتها الإمكان العقلي والواقعي فكثير من الرواة تعاصروا وأمكن لقاؤهم لكن لم يثبت سماعهم من بعضهم البعض، وفي المقابل مدة ١٥ سنة مدة طويلة يبعد ألا يلتقي فيها راويان عاشا في مدينة واحدة خاصة وأنهما من العلماء.

٣ ـ الأحاديث التي صرح فيها الحسن بالسماع من عمران بن حصين جمعها الدكتور مبارك الهاجري ـ وهو ممن يرى رجحان سماع الحسن من عمران ـ ودرسها ثم قال: "فهذه الأسانيد المتقدمة التي جاء فيها سماع الحسن ولقاؤه إياه لا يخلو إسناد منها من مطعن، ولهذا أنكر جماعة من أهل العلم صحة سماع الحسن من عمران، وأنه لم يثبت بإسناد صحيح، ولكن الحسن عاصر عمران..."[١] والقصد من هذا النقل بيان أن من ضعف هذه الروايات يستدل بأقوال من نفوا سماع الحسن من عمران، ومن صححها يستدل بأقوال من أثبتوا ذلك، ولا يوجد دليل آخر زائد على هذا.

وفي الأخير أقول:

الترجيح في هذه المسألة مبني على الظن لا على اليقين، ولذلك من الخطأ ـ في نظري ـ قول: الصحيح أن الحسن سمع من عمران، أو: الصحيح أن الحسن لم يسمع من عمران هكذا بإطلاق، بل يقال: الراجح أنه سمع... أو: الراجح أنه لم يسمع...، أو الصحيح عندي أو عند كثير من العلماء...، لعدم وجود الدليل القطعي اليقيني في هذه المسألة، والمتأمل في نصوص الأئمة المتقدمة سواء المثبتة أو النافية لسماع الحسن من عمران يلاحظ أنهم يذكرون ما ترجح عندهم من غير قطع، ولا يقولون: الصحيح هو كذا وكذا كما يفعل ذلك بعض المعاصرين[٢]، ففرق كبير بين قولهم: لا يصح سماع... من وجه يثبت، أو من وجه يصح، أو قولهم: وسمع الحسن من عمران...، وبين قولنا: الصحيح هو كذا وكذا، والله أعلم.

ومن رجح السماع أو عدم السماع فقوله قول وجيه له أدلته، وله سلفه في ذلك من الأئمة الكبار، أما أنا فلم أتمكن من الترجيح بين هذين القولين، ويكفي أنني بذلت جهدي في جمع الأقول وتصوير المسألة وبيان وجهها ومأخذها، والله تعالى أعلى وأعلم.

المطلب الثالث: هل سمع سالم بن أبي الجعد من زياد بن لبيد الأنصاري؟

١/ نص الترجيح:

---

[١] التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة (٣٢٦/١). (رسالة الماجستير).

[٢] ومنهم مقبل بن هادي الوادعي، ينظر مستدرك الحاكم (٧٤/١) و (٣٩٩/١) و(٢٨٠/٢) و (٣٠/٥).

قال ابن المواق في سياق انتقاده لعبد الحق الإشبيلي في الموضع (١٥٢): "**قال أبو علي بن السكن: لا أراه سمع منه – يعني سالما من زياد – وكذلك قال البخاري من قبله، فهو أيضا منقطع أو مشكوك في اتصاله، فبحسب هذا نكتبه إن شاء الله في الإغفال من ذلك الباب**"[١].

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي في كتابه الأحكام الوسطى حديث عوف بن مالك من عند النسائي وحديث أبي الدرداء عند الترمذي في رفع العلم وأن رجلا من الأنصار يقال له زياد بن لبيد قال: يا رسول الله: أيرفع العلم وقد أثبت ووعته القلوب...، ثم قال: "وخرجه أبو علي بن السكن في كتاب الحروف قال: وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فقال: "وذلك عند أوان ذهاب العلم"[٢].

فتعقبه ابن المواق بأن قوله هذا يوهم أن ابن السكن أخرج هذا الحديث من طريق عوف ابن مالك وأبي الدرداء وهو خطأ، لأن ابن السكن أخرج هذا الحديث من طريق سالم بن أبي الجعد عن زياد بن لبيد الأنصاري – وهو صاحب القصة – وأن ابن السكن قال بعد ذلك: لا أراه سمع منه – يعني سالما من زياد –، فوافقه ابن المواق على ذلك[٣].

وسيأتي في آخر الدراسة بيان سبب عدم جزم ابن المواق في هذه المسألة حينما قال: "فهو أيضا منقطع أو مشكوك في اتصاله".

٣/ دراسة الترجيح:

بعد البحث في هذه المسألة وجدت الدكتور سيف بن مبارك الهاجري قد درس هذه المسألة في رسالته للدكتوراه والموسومة بـ "التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة" وقد أجاد وأفاد في ذلك وأنا موافق له فيما ذهب إليه وليس عندي ما أضيفه عليه إلا مواضع يسيرة سوف أبينها في مواضعها، ولذلك سأحاول تلخيص ما ذكره في دراسته في النقاط التالية[٤]:

---

[١] بغية النقاد النقلة (١/٣٢٠).

[٢] ينظر: الأحكام الوسطى (١/١٢٢)

[٣] ينظر: بغية النقاد النقلة (١/٣١٨ وما بعدها).

[٤] ينظر: التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة (١/٦١ و٧١ وما بعدها) رسالة الدكتوراه.

١ ــ زياد بن لبيد: صحابي جليل شهد العقبة مع السبعين من الأنصار وأقام مع النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وهاجر معه وشهد بدرا والمشاهد كلها، مات سنة (٤١هـ).

ذكره مسلم وابن حبان فيمن سكن الشام، وقال الطبراني: كان ينزل الكوفة.

٢ ــ سالم بن أبي الجعد: ذكره ابن سعد ومسلم في الطبقة الثانية من تابعي الكوفة، وذكره خليفة خياط في الطبقة الثالثة مع إبراهيم النخعي وأقرانه.

وسنة وفاته فيها خلاف كبير ولكنها محصورة بين (٩٥هـ) و (١٠١هـ)، ولا تعرف سنة ولادته، لكن قيل إنه لما مات كان عمره (١٢٥ سنة) وهو قول غريب وباطل كما قال ابن حجر.

وهو ممن قدم الشام وأخذ عن معدان بن أبي طلحة.

٣ ــ من خلال ما تقدم يتبين أن سالم بن أبي الجعد من الطبقة الوسطى من التابعين، فعلى قول مسلم وابن حبان أن زياد بن لبيد سكن الشام فرواية سالم عنه ظاهرة الانقطاع، وعلى قول الطبراني إنه من أهل الكوفة فالطبقة الوسطى من التابعين لا يستحيل سماعها منه ولكنه يبعد لصغر سنهم يوم وفاته.

٤ ــ بناء على ما سبق اختلف العلماء في سماع سالم من زياد: فقال علي بن المديني والبخاري والذهبي والبوصيري وابن حجر: لم يسمع سالم من زياد، وروايته عنه منقطعة غير متصلة، وأزيد على من ذكرهم: ابن السكن وابن المواق[1].

وخالف في ذلك الحاكم عندما أخرج حديث سالم عن زياد في رفع العلم المتقدم وصححه مما يعني أنه يرى اتصال رواية سالم عن زياد، وكذلك صححه ابن كثير في تفسيره، ومن المعاصرين الألباني.

٥ ــ لا تعرف رواية سالم عن زياد إلا في حديث رفع العلم، وليس في هذا الحديث تصريح سالم بالسماع من زياد.

خلاصة:

[1] ينظر: بغية النقاد النقلة (١/٣٢٠).

من خلال ما تقدم يمكن القول إن رواية سالم عن زياد منقطعة غير متصلة، وهو قول كبار أئمة النقد كعلي بن المديني والبخاري، وبالتالي فإن قول ابن المواق في هذه المسألة راجح.

وسبب عدم جزم ابن المواق بانقطاع هذه الرواية هو أنه لم يستوعب دراستها من كل الجوانب ولم يستحضر عند كتابة ذلك الكلام إلا قول البخاري رحمه الله، ولذلك قال: "فبحسب هذا نكتبه إن شاء الله في الإغفال من ذلك الباب"[1] والباب الذي يقصده ابن المواق هو: باب ذكر أحاديث أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة أو مشكوك في اتصالها، وهنالك يستوعب دراسة هذه المسألة، وبالتالي فإن تردد ابن المواق ليس لأنه لم يتبين له الراجح في المسألة، وإنما لأنه لم يستوعب دراسة المسألة فلم يجزم، وهذا من أمانته ودقته رحمه الله، والله تعالى أعلم.

المطلب الرابع: الاختلاف في سماع الحسن البصري من ابن عباس

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (١٨٢) منتقدا ابن القطان الفاسي: "**الدرك الثالث: قوله في حديث الحسن: أنه متصل ووعد بأن يذكره في الباب الذي ذكر ...، وأنا أرى أن الذي حمل ع~ أن يقول في حديث الحسن عن ابن عباس أنه متصل رواية رواها يزيد بن هارون في هذا الحديث عن حميد عن الحسن قال: (خطبنا ابن عباس)، فذكر هذا الحديث...، وأراه أيضًا مر به ما روي أيضًا عن أحمد بن حنبل؛ أنه قال: كانت له من ابن عباس مجالسة...، فاتفاق هؤلاء الأئمة على هذا يدل على صحة قول ق~ أنه لم يسمع منه**"[2].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من طريق أبي داود حديث عبد الله بن ثعلبة بن صغير عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا قال: "صاع من بر أو قمح عن كل اثنين صغير وكبير حر أو

---

[1] بغية النقاد النقلة (١/٣٢٠).

[2] ينظر: بغية النقاد النقلة (١/٣٩٥).

عبد ذكر أو أنثى غني أو فقير"...، ثم قال: "ورواه أيضا من حديث الحسن عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يسمع الحسن من ابن عباس"[١].

فتعقبه ابن القطان الفاسي في عدة مواضع منها قوله: "وسأذكر حديث ابن عباس أيضا في باب الأحاديث التي أوردها على أنها منقطعة وهي متصلة"[٢]، وقوله هذا دليل على أنه يرى صحة سماع الحسن ابن عباس.

فتعقبه ابن المواق في هذا وبين أن سماع الحسن من ابن عباس لا يصح.

٣/ دراسة الترجيح:

الحقيقة أن كلام ابن المواق حول هذه المسألة كلام متين لا زيادة عليه، وهذه المسألة درسها أيضا الدكتور مبارك الهاجري دراسة جيدة، وليس عندي ما أزيده عليهما ولذلك سأكتفي بتلخيص هذه المسألة ومن أراد الاستزادة رجع إليهما:

١ ــ الحسن البصري أدرك زمن ابن عباس بلا شك، وعندما مات ابن عباس كان عمر الحسن (٤٧ سنة)، والسماع بينهما من حيث الإمكان العقلي وارد بل قوي جدا.

٢ ــ ولكن الإمكان الواقعي ينفي ذلك لأنه لم يثبت لقاء الحسن البصري لابن عباس.

٣ ــ وهذا ما جعل نقاد الحديث ينفون سماعه منه وهم: بهز بن أسد، يحي بن معين، علي بن المديني، أحمد بن حنبل، أبو حاتم الرازي، أبو داود، البزار، النسائي، البيهقي، وأزيد على من ذكرهم الدكتور مبارك الهاجري: الحاكم النيسابوري[٣]، وابن المواق.

٤ ــ ذكر الدكتور مبارك الهاجري أنه لم يقف على من أثبت سماع الحسن من ابن عباس إلا الشيخ أحمد شاكر من المعاصرين، وفاته ذكر ابن القطان الفاسي فهو أيضا يرى اتصال الرواية بين الحسن وابن عباس، وجاء في كلام ابن عبد الهادي ما يشير إلى إمكانية سماعه منه — وإن كان ظاهر كلامه يدل على عدم سماعه منه – عندما قال: "وأمَّا حديث ابن عبَّاس من رواية الحسن عنه: فلم يتكلَّم عليه المؤلِّف، ورواته ثقاتٌ مشهورون، لكن فيه إرسالا، فإنَّ الحسن لم يسمع من ابن عبَّاس فيما قيل، وقد جاء في " مسند أبي يعلى الموصليّ " في حديثٍ أنَّه قال: (أخبرني ابن عبَّاس) وهو- إن ثبت- يدلُّ على سماعه منه"[٤].

٥ ــ استدل من أثبت سماع الحسن من ابن عباس بعدة أدلة هي:

---

[١] ينظر: الأحكام الوسطى (١٧٤/٢).

[٢] ينظر: بيان الوهم والإيهام (١٥٣/٢).

[٣] ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٨٤/٤).

[٤] تنقيح التحقيق (١٢٤/٣).

أ ـ حديث: "خطبنا ابن عباس بالبصرة"[١]، ولكن هذا الحديث غير محفوظ بهذا اللفظ، وأكثر الرواة رووه بلفظ: "خطب ابن عباس بالبصرة" وهذا هو الصواب.

وعلى فرض صحة ذلك اللفظ فإن مراد الحسن منه هو أن ابن عباس خطب أهل البصرة، لأنه خطب هذه الخطبة يوم كان أميرا على البصرة، ولم يكن الحسن البصري قدم البصرة بعد.

ب ـ حديث ابن سيرين أن جنازة مرت بالحسن وابن عباس، فقام الحسن ولم يقم ابن عباس، فقال الحسن لابن عباس: أما قام لها رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: قام وقعد"[٢].

ولكن المراد بالحسن في هذا الحديث ليس الحسن البصري وإنما هو الحسن بن علي بن أبي طالب كما يتبين ذلك بالنظر في طرق الحديث الأخرى.

ج ـ حديث أبي يعلى الذي قال فيه: "حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غَنِيَّةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ إِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حُرِّمَتْ مَكَّةُ"[٣].

ولكن الراوي عن الحسن داودُ بن عيسى ليس معروفا في الرواة عن الحسن البصري، وابن عباس روى عنه عدة رواة اسمهم الحسن، ولذلك يبعد أن يكون الحسن في هذا الإسناد هو الحسن البصري.

د ـ وهذا الدليل ذكره ابن المواق ولم ينتبه إليه الدكتور مبارك الهاجري، وهو قول الإمام أحمد: إن الحسن البصري كانت له مجالسة لابن عباس، قال علاء الدين مغلطاي: " وذكر أبو عمر الصدفي في كتاب "التعديل والتجريح" تأليفه: عن محمد بن قاسم، عن ابن خيرون، عن محمد بن الحسين البغدادي قال: قلت: لأحمد بن حنبل فالحسن عمن أخذ هذا الأمر – يعني التفسير – فقال: كانت له من ابن عباس مجالسة، وذلك أن عليا كان ولى ابن عباس البصرة، فهو وإن ترك ذكره كانت له منه مجالسة، قال ابن المواق في كتابه المسمى "بغية النقاد النقلة": محمد بن الحسين هذا مجهول لا أعلم أحدا ذكره، وابن خيرون يروي مناكير منها هذا"[٤].

ونقلت هذا الكلام من عند علاء الدين مغلطاي مع أنه هو نفسه ينقل عن ابن المواق لأمرين اثنين هما:

---

[١] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٦٨/٤).

[٢] أخرجه أحمد في المسند (٢٣١/٥).

[٣] مسند أبي يعلى (٤٠٢/٤).

[٤] إكمال تهذيب الكمال (٨٣/٤).

١ ــ لأن فيه زيادة فائدة وهي ذكر اسم كتاب أبي عمر الصدفي الذي نقل منه وهو كتاب "التعديل والتجريح" أما ابن المواق فقد قال مباشرة: "ذكر هذا أبو عمر الصدفي عن محمد بن قاسم..."[١].

٢ ــ بيان قيمة كتاب ابن المواق، وبيان اعتماد الأئمة على كلامه في الرواة جرحا وتعديلا.

خلاصة:

من خلا ما تقدم يتبين بما لا يدع مجالا للشك أن الحسن البصري لم يسمع من ابن عباس شيئا رغم معاصرته له عمرا طويلا يصل إلى (٤٦ سنة).

وهذا الكلام يفيدنا فائدة جليلة عن منهج الأئمة النقاد في حكمهم على الرواة، وهو الاطلاع الواسع على أحوال الرواة وعلى تفاصيل حياتهم ومعرفة شيوخهم وتلامذتهم معرفة دقيقة، وعدم الاغترار بالإمكان العقلي القوي إذا لم تكن هنالك قرائن تثبته، وكل هذا جعل أحكامهم على الرواة أحكاما دقيقة قائمة على البحث والتحري لا على الظن والتخمين.

خلاصة:

من خلال دراسة الترجيحات المتعلقة بسماع الرواة من بعضهم البعض أمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

١ ــ عدد الترجيحات التي وقفت عليها في هذا الباب هو (٤) ترجيحات.

٢ ــ من خلال دراسة هذه الترجيحات توصلت إلى أن قول ابن المواق راجح في (٣) مواضع، وتوقفت في موضع واحد لم أتمكن فيه من الترجيح.

٣ ــ ليست هناك قاعدة مطردة في هذا الباب سار عليها ابن المواق في نقده واستدراكه، فكل موضع له أدلته وله القرائن المحيطة به.

٤ ــ اتضح من خلال دراسة هذه المواضع أن إثبات السماع بين الرواة أمر مهم جدا في العملية النقدية، وأن المحدثين قد بذلوا جهودا عظيمة في سبيل بيان هذا الأمر.

٥ ــ تبين من خلال هذا المبحث عظمة المنهج النقدي للمحدثين وأنه علم لا يقوم على مجرد التخمين والإمكانات العقلية حتى وإن كانت هذه الإمكانات العقلية قوية جدا، فهو علم يقوم على الأدلة والبراهين الواضحة الجلية، وقد مر معنا في هذا المبحث كيف أن الراويين قد يتعاصران مدة طويلة قد تفوق الـ (٢٠)

---

[١] ينظر: بغية النقاد النقلة (٣٩٨/١).

أو الـ (٣٠) سنة، ولكن العلماء لا يثبتون سماع التلميذ من الشيخ لعدم وجود البينة، وهذه ميزة عظيمة من ميزات هذا المنهج العظيم.

٦ ـ كلام العلماء في سماع الرواة من بعضهم البعض كلام يدل على معرفة المحدثين بأدق التفاصيل في حياة الرواة وطلبهم للعلم، وكل هذا وغيره ساهم في بناء منهج نقدي متين يفاخر به المسلمون غيرهم، فلا يوجد منهج نقدي في تاريخ البشرية يقترب في دقته من منهج المحدثين في النقد فضلا عن أن يساويه أو يتفوق عليه.

المبحث الخامس: الترجيحات في الحكم على الأحاديث

وسنذكر في هذا المبحث المواضع التي رجح فيها ابن المواق صحة حديث أو ضعفه أو صواب رواية أو خطأها، وعددها (٩) هي:

المطلب الأول: هل حديث الصلت بن مهران في قارئ القرآن صحيح أو ضعيف؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا عبد الحق الإشبيلي في الموضع (٤٣): "... **وعلى ق~ فيه درك آخر، وذلك أنه سكت عنه وهو من رواية الصلت هذا وهو ابن مهران كما بينه البخاري...**"[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي من عند البزار حديث جندب بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "إنما أتخوف عليكم رجلا قد قرأ القرآن حتى إذا رئي عليه بهجته، وكان ردءا للإسلام اعتزل إلى ما شاء الله وخرج على جاره بسيفه ورماه بالشرك"[٢].

فتعقبه ابن المواق في موضعين: أحدهما أن الحديث عند البزار من مسند حذيفة بن اليمان لا من مسند جندب بن عبد الله، لأن جندب بن عبد الله يروي هذا الحديث عن حذيفة بن اليمان وهو كما قال[٣].

والثاني: أن عبد الحق الإشبيلي سكت عن هذا الحديث وسكوته عن الحديث يعني صحته عنده كما صرح بذلك في مقدمة كتابه[٤]، فتعقبه ابن المواق بأن الحديث فيه كلام لأنه من رواية الصلت بن مهران، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الترجيح، هل الحديث صحيح أم ضعيف؟

٣/ دراسة الترجيح:

قبل دراسة هذا الترجيح لا بد أولا من تخريج الحديث وهو كالتالي:

---

[١] بغية النقاد النقلة (١/١٠٢).

[٢] الأحكام الوسطى (٤/٣٣٨).

[٣] ينظر: مسند البزار (٧/٢٢٠)، وبغية النقاد النقلة (١/١٠١).

[٤] ينظر: الأحكام الوسطى (١/٦٦) حيث قال: "وإن لم تكن فيه علة كان سكوتي عنه دليلا على صحته".

أخرج هذا الحديث البزار في مسنده من طريق محمد بن مرزوق والحسين بن أبي كبيشة عن محمد بن بكر البرساني عن **الصلت (هكذا مهملا)** عن الحسن عن جندب عن حذيفة... الحديث[١].

وأخرجه أبو يعلى وابن حبان من طريق محمد بن مرزوق، وأبو نعيم الأصفهاني من طريق علي بن المديني، كلهم عن محمد بن بكر البرساني (وابن حبان يرى أنه المقرئ وليس البرساني كما سيأتي نقل كلامه في كتاب الثقات) عن **الصلت بن بهرام** عن الحسن عن جندب عن حذيفة... الحديث[٢].

وأخرجه البخاري في التاريخ والطحاوي في مشكل الآثار من طريق علي بن المديني عن محمد بن بكر البرساني عن **الصلت بن مهران** عن الحسن عن جندب عن حذيفة... الحديث[٣].

خلاصة التخريج:

من خلال تخريج الحديث وجدنا أن العلماء قد اختلفوا في تعيين الصلت الموجود في إسناد هذا الحديث:

فأبو يعلى الموصلي وابن حبان وأبو نعيم الأصبهاني قالوا هو الصلت بن بهرام، بل قال ابن حبان في ترجمة الصلت بن بهرام: "وهو الذي يروي عن الحسن، روى عنه محمد بن بكر المقرئ ليس بالبرساني، ومن قال إنه الصلت ابن مهران فقد وهم، إنما هو الصلت بن بهرام"[٤]، ووافقهم على ذلك ابن كثير في تفسيره عندما أورد هذا الحديث من عند أبي يعلى الموصلي ثم قال بعده: "إسناد جيد، والصلت بن بهرام كان من ثقات الكوفيين، ولم يرم بشيء سوى الإرجاء، وقد وثقه الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما"[٥].

بينما خالفهم البخاري والطحاوي فقالوا هو الصلت بن مهران، ووافقهم على ذلك ابن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل[٦]، ووافقهم على ذلك أيضا الحافظ ابن حجر حيث رد على ابن حبانَ قولَه في توهيم من

---

[١] مسند البزار (٢٢٠/٧).

[٢] صحيح ابن حبان (٢٨١/١)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٦٩٠/٢)، وحديث أبي يعلى غير موجود في مسنده ونقله عنه ابن حجر في المطالب العالية (٦١٠/١٧).

[٣] التاريخ الكبير (٣٠١/٤)، شرح مشكل الآثار (٣٢٤/٢)، والبخاري في تاريخه أخرج الحديث من طريق الصلت مهملا، لكن عرفنا أنه يقصد الصلت بن مهران لأنه أخرج هذا الحديث في ترجمته.

[٤] الثقات (٤٧١/٦).

[٥] تفسير ابن كثير ط العلمية (٥٠٩/٣).

[٦] ينظر: الجرح والتعديل (٤٣٩/٤).

قال إن المقصود في الإسناد هو الصلت بن مهران بقوله: "هذا الذي رَدَّه جزم به البخاري عن شيخه علي بن المديني، وهو أخبر بشيخه"[١].

وليس بين أيدينا دليل ملموس نرجح به أحد القولين، ولذلك سوف نترجم للصلت بن بهرام وللصلت بن مهران لعلنا نجد في تراجمهم ما يرجح أحد القولين على الآخر:

١ ـ **الصلت بن بُهرام**: أبو هاشم الكوفي التيمي، روى عن: أبي وائل وزيد بن وهب وإبراهيم النخعي، وروى عنه: نعيم بن ميسرة[٢] ومروان بن معاوية وسفيان بن عيينة، ونقل ابن حجر عن الواقدي أنه مات سنة (١٤٧هـ)[٣].

قال أحمد ابن حنبل: "لا بأس به" وقال مرة "ثقة"، وقال مرة: "ما أصلح حديثه، يعني الصلت بن بهرام"[٤].

وقال الدارمي عن ابن معين: "ثقة"[٥].

وقال الآجري عن أبي داود: "ثقة"[٦].

وقال ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه: "الصلت بن بهرام هو صدوق ليس له عيب إلا الإرجاء"[٧].

وكلام الأئمة فيه كثير غير هذا وهم متفقون إما على توثيقه أو الحكم عليه بأنه صدوق مع التنبيه إلى بدعة الإرجاء فيه، ولذلك سنكتفي بما تقدم من الأقوال، لكن قبل ذلك نضيف شيئا مهما وهو أن البخاري في كتابه الضعفاء الصغير (بتحقيق محمود إبراهيم زايد) ترجم للصلت بن مهران وذكر في ترجمته نفس معلومات

---

[١] تهذيب التهذيب (٢/٢١٦).

[٢] ابن أبي حاتم الرازي ذكره في تلاميذ الصلت بن بهرام، وابن حجر ذكره في شيوخه، مع أن ابن حجر نقل ذلك عن ابن أبي حاتم، وهذا يعني وجود خطأ في أحد الكتابين المطبوعين، ولعل الخطأ موجود في نسخة تهذيب التهذيب لأن السخاوي نقل أيضا كلام ابن أبي حاتم الرازي وجعل نعيم بن ميسرة في تلاميذ الصلت بن بهرام وليس في شيوخه، والله أعلم. ينظر كلام ابن قطلوبغا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٥/٣٤٢).

[٣] ينظر: التاريخ الكبير (٤/٣٠٢)، الجرح والتعديل (٤/٤٣٨)، تهذيب التهذيب (٢/٢١٦).

[٤] العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله (٢/٤٦) و(٢/١٢٨)، و(٣/١٨).

[٥] تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (١/١٣٣)

[٦] سؤالات أبي عبيد الآجري (١/١٢٤).

[٧] الجرح والتعديل (٤/٤٣٨).

الصلت بن بهرام فقال: "الصَّلْت بن مهْرَان التَّيْمِيّ الْكُوفِي أَبُو هِشَام نسبه مَرْوَان بن مُعَاوِيَة وَكَانَ يذكر بالإرجاء سمع أَبَا وَائِل صَدُوق فِي الحَدِيث"(١)، فلا أدري هل اختلف قول البخاري في هذا الراوي؟ أم أن هناك خللا وقع في هذه النسخة من كتاب الضعفاء الصغير، لأن احتمال وقوع الخلل في التاريخ الكبير غير وارد، فالبخاري في التاريخ الكبير فَرَّق بين الراويين وعقد لكل واحد منهما ترجمة، ثم إن ابن أبي حاتم الرازي وافقه على ذلك في الجرح والتعديل، ولذلك يبعد أن يكون الخلل في كتاب التاريخ الكبير ولا يبقى إلا الاحتمالان اللذان ذكرتهما.

وبعد البحث أكثر وقفت على تحقيق آخر لكتاب الضعفاء الصغير حققه أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين وفيه: "الصلت بن بهرام" وذكر أن ما وقع في طبعة محمود إبراهيم زايد تصحيف(٢)، ولذلك يمكن القول إن البخاري لم يختلف قوله في هذا الراوي، والله أعلم.

٢ ـ **الصلت بن مهران:** روى عن شهر بن حوشب وابن أبي مليكة والحسن، وروى عنه محمد بن بكر البرساني وسهل بن حماد(٣).

ذكره ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات وقال: "وقد كان ثقة"(٤)، وهو الوحيد ـ في حدود بحثي ـ الذي وثق هذا الراوي، وابن شاهين معروف بتساهله في توثيق الرواة، وممن بين ذلك الدكتور سعدي الهاشمي في كتابه "نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين"(٥).

وقال ابن القطان الفاسي: "والصلت بن مهران أيضا مجهول"(٦) .

وقال الذهبي: "مستور"(٧).

---

(١) الضعفاء الصغير، ت: محمود إبراهيم زايد (٦٢).

(٢) ينظر: الضعفاء الصغير، ت: أحمد بن أبي العينين (٧٥).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل (٤٣٩/٤)، ميزان الاعتدال (٣٢٠/٢)، لسان الميزان (٣٢٥/٤).

(٤) تاريخ أسماء الثقات (١١٦/١).

(٥) ينظر: نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين (ص١٤ إلى ٢١).

(٦) بيان الوهم والإيهام (٣٨٠/٣).

(٧) ميزان الاعتدال (٣٢٠/٢).

وكلام ابن المواق يفهم منه أنه يضعف هذا الراوي، ولذلك تعقب عبد الحق الإشبيلي بسبب سكوته عن هذا الحديث مع كونه من رواية الصلت بن مهران فقال: "وعلى ق~ فيه درك آخر، وذلك أنه سكت عنه وهو من رواية الصلت هذا وهو ابن مهران كما بينه البخاري..."[1].

خلاصة الترجمة للراويين:

بعد الترجمة للصلت بن بهرام والصلت بن مهران لم نقف على دليل ملموس أو قرينة صريحة ترجح من هو المقصود في إسناد ذلك الحديث، لكننا استفدنا أن الصلت بن بهرام راو ثقة عند جماهير النقاد ولم يُنقم عليه سوى بدعة الإرجاء، أما الصلت بن مهران فهو راو مجهول ولم يوثقه إلا ابن شاهين.

ومن خلال هذا يتبين سبب الخلاف في تصحيح أو تضعيف هذا الحديث، فمن رجح أن ذلك الراوي هو الصلت بن مهران حسن الحديث وصححه مثل:

البزار الذي قال: " وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَالصَّلْتُ هَذَا رَجُلٌ مَشْهُورٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَمَا بَعْدَهُ فَقَدِ اسْتَغْنَيْنَا عَنْ تَعْرِيفِهِمْ؛ لِشُهْرَتِهِمْ"[2]، وهذا يدلنا على أن البزار يرجح أن الصلت هو ابن بهرام لأنه هو الراوي المشهور أما ابن مهران فهو راو مجهول، وقد يشكل هنا قول البزار إنه بصري، مع أن ابن بهرام قد تقدم في ترجمته أنه كوفي، ولعل الجواب عن هذا أن نسبته إلى البصرة نسبة ثانية، وهذا موجود في تراجم الرواة فقد نجد راويا منسوبا إلى ثلاثة بلدان أو أربعة بناء على أصله ومولده ونشأته واستقراره ووفاته، ولذلك فلا إشكال في هذه النسبة، والله أعلم.

والهيثمي الذي قال: "رواه البزار وإسناده حسن"[3]، وابن حبان الذي أورده في صحيحه، وعبد الحق الإشبيلي الذي سكت عنه.

---

[1] بغية النقاد النقلة (١٠٢/١).

[2] مسند البزار (٢٢٠/٧).

[3] مجمع الزوائد، الفكر (٤٤٦/١)

ومن المعاصرين الذين درسوا هذا الإشكال ـــ ممن وقفت عليهم ـــ الألباني في السلسلة الصحيحة ولكنه لم يرجح وقال في آخر بحثه: " وسواء كان هذا أو ذاك، فالحديث حسن إن شاء الله تعالى؛ لأن له شواهد في الجملة منها..."[1].

ومن رجح أنه الصلت بن مهران ضعف الحديث مثل ابن المواق.

خلاصة عامة:

من خلال ما تقدم يصعب الترجيح في تعيين الصلت المذكور في إسناد الحديث لعدم وجود دليل أو قرينة ترجح أحد القولين على الآخر، ولذلك سوف نلجأ إلى الترجيح بناء على جلالة العلماء ومكانتهم في علم الحديث:

فممن قال هو ابن بهرام: البزار، أبو يعلى، ابن حبان، أبو نعيم الأصفهاني وابن كثير.

وممن قال هو ابن مهران: البخاري، ابن أبي حاتم الرازي، الطحاوي، ابن المواق وابن حجر العسقلاني.

وكل العلماء في هذه المسألة نُبَلَاء أَجِلَّاء ولكن أجلهم وأرفعهم الإمام البخاري رحمه الله، وقد وافقه على قوله هذا ابن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل، ونصره ابن المواق، وكذا الحافظ ابن حجر عندما رد على ابن حبان بقوله: ""هذا الذي رَدَّه جزم به البخاري عن شيخه علي بن المديني، وهو أخبر بشيخه"[2]، ولذلك نرجح أن الراوي المذكور في هذا الحديث هو الصلت بن مهران وليس الصلت بن بهرام، والله أعلم.

وبناء على هذا يكون الحديث من هذه الطريق ضعيفا لجهالة الصلت بن مهران، وبالتالي يكون كلام ابن المواق صحيحا وترجيحه راجحا، والله أعلم.

---

[1] السلسلة الصحيحة (٦٠٦/٧).

[2] تهذيب التهذيب (٢١٦/٢).

المطلب الثاني: هل حديث سفيان بن عيينة في المرور بين يدي المصلي صحيح أم لا؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي: **"ورواية سفيان بن عيينة وهم عند أهل العلم فيما خالف فيه من ذلك، وقد وافق مالكا على روايته سفيان الثوري فرواه عن أبي النضر كما رواه مالك...، وقال علي بن المديني: "وقول سفيان ومالك هو عندي الصواب..."**[١].

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من طريق مسلم حديث أبي جهيم أن رسول الله ﷺ قال: "لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه" قال أبو النضر: لا أدري أربعين يوما أو شهرا أو سنة، ثم قال عبد الحق: "في مسند البزار أربعين خريفا"[٢].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بأن كلامه يوهم أن حديث مسلم موافق لحديث البزار سندا ومتنا، وبَيَّن أن حديث مسلم روي من طريق مالك عن أبي النضر أن زيد بن خالد أرسل بسر بن سعيد إلى أبي جهيم يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ في المار بين يدي المصلي...، وأما حديث البزار فقد روي من طريق سفيان بن عيينة عن أبي النضر بعكس ما رواه مالك، وذلك أن أبا جهيم هو من أرسل بسر بن سعيد إلى زيد بن خالد يسأله ماذا سمع في المرور بين يدي المصلي، ثم قال معلقا على رواية سفيان بن عيينة: "وقد خُطِّئ فيه ابن عيينة وليس خطؤه بمتعين، لاحتمال أن يكون أبو جهيم بعث بسر بن سعيد إلى زيد بن خالد، وزيد بن خالد بعثه إلى أبي جهيم بعد أن أخبره بما عنده يستثبته فيما عنده وأخبر كل واحد منهما بمحفوظه، وشك أحدهما وجزم الآخر بأربعين خريفا، واجتمع ذلك كله عند أبي النضر وحدث به الإمامين فحفظ مالك حديث أبي جهيم وحفظ سفيان حديث زيد بن خالد، والله أعلم"[٣].

---

[١] بغية النقاد النقلة (٢٩٨/١).

[٢] الأحكام الوسطى (٣٤٩/١).

[٣] بيان الوهم والإيهام (١٠٧/٢).

فتعقبه ابن المواق بقوله: "وهذا التأويل بعيد جدا، ولو كان الأمر على ما ذكر لصرح أبو النضر بذلك في حديثه ولقال بعثني هذا إلى هذا ثم هذا إلى هذا، وإنما الحديث لأبي جهيم وفي مسنده، ورواية سفيان بن عيينة وهم عند أهل العلم..."[١].

٣/ دراسة الترجيح:

لن نطيل الكلام على هذا الترجيح لأن هذا الحديث بعينه درسه الدكتور ماهر ياسين الفحل في كتابه "الجامع في العلل والفوائد" حيث ذكره مثالا للقلب في الإسناد وأفاض في تخريج الطرق ونقل كلام العلماء فيها[٢]، وأنا موافق له فيما ذهب إليه ورجحه في النهاية، ولذلك لن نكرر ما ذكره وسنكتفي بذكر ملخص للدراسة حتى يكون القارئ على بينة من أمره فنقول:

حديث المرور بين يدي المصلي رواه مالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة، اتفق الأولان ـ أي مالك والثوري ـ وخالفهما ابن عيينة:

ـ فرواه مالك عن أبي النضر عن بسر بن سعيد أن زيد بن خالد الجهني أرسله إلى أبي جهيم يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ في المار بين يدي المصلي... الحديث، وهذا الطريق أخرجه مالك في الموطأ كتاب قصر الصلاة في السفر، باب التشديد في أن يمر أحد بين يدي المصلي، والبخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، وغيرهم[٣].

ـ ورواه سفيان الثوري عن أبي النضر عن بسر بن سعيد أن زيد بن خالد الجهني أرسله إلى أبي جهيم يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ في المار بين يدي المصلي... الحديث، وهذا الطريق أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، باب المار بين يدي المصلي، وابن أبي شيبة في مصنفه، باب من كان يكره أن يمر الرجل بين يدي الرجل وهو يصلي، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، وغيرهم[٤].

---

[١] بغية النقاد النقلة (٢٩٧/١).

[٢] ينظر: الجامع في العلل والفوائد (٥٣٧/٤).

[٣] ينظر: الموطأ (١٤٧)، صحيح البخاري (١٠٦)، صحيح مسلم (٥٨/٢).

[٤] ينظر: مصنف عبد الرزاق (١٩/٢)، مصنف ابن أبي شيبة (٥٣٦/٢)، صحيح مسلم (٥٨/٢).

. وأما سفيان بن عيينة فرواه عن أبي النضر عن بسر بن سعيد أن أبا جهيم أرسله إلى زيد بن خالد يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ في المار بين يدي المصلي... الحديث، وهذا الطريق أخرجه أحمد في المسند والدارمي في سننه والطبراني في المعجم الكبير وغيرهم[1].

فبان بما تقدم مخالفة سفيان بن عيينة لمالك وسفيان الثوري في إسناد هذا الحديث حيث قال: إن أبا جهيم بعث بسر بن سعيد إلى زيد بن خالد الجهني، بينما قال مالك وسفيان الثوري: إن زيد بن خالد الجهني هو من بعث بسر بن سعيد إلى أبي جهيم، وقد خطأ كثير من الأئمة سفيان بن عيينة في روايته:

فقد سئل يحي بن معين عن حديث ابن عيينة عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد: أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن خالد ما سمع من رسول الله ﷺ في الذي يمر بين يدي المصلي؟ فقال يحي: خطأ، إنما هو: زيد إلى أبي جهيم"[2].

وقال ابن عبد البر: "وروى ابن عيينة هذا الحديث مقلوبا عن أبي النضر عن بسر بن سعيد، جعل في موضع زيد بن خالد أبا جهيم، وفي موضع أبي جهيم زيد بن خالد، والقول عندنا قول مالك، وقد تابعه الثوري وغيره"[3].

خلاصة:

ومن خلا ما تقدم يتبين أن قول ابن المواق هو الراجح وأن رواية سفيان ابن عيينة وهم، أما قول ابن القطان بصواب الروايتين فقول مرجوح، والله أعلم.

ومن أراد الاستزادة في تخريج الطرق ونقل أقوال العلماء فيها فليرجع إلى كتاب الدكتور ماهر ياسين الفحل "الجامع في العلل والفوائد".

---

[1] ينظر: مسند أحمد (٢٨٦/٢٨)، سنن الدارمي (٨٨٨/٢)، المعجم الكبير (٢٤٧/٥).

[2] تاريخ ابن أبي خيثمة (٢٨٩/١).

[3] التمهيد (١٤٧/٢١).

المطلب الثالث: هل حديث أبي داود في دخول الملائكة إلى البيت صحيح أم ضعيف؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا عبد الحق الإشبيلي في الموضع (١٥١): "... **الثاني: تضعيف أبي محمد لحديث أبي داود وليس بضعيف، وسيأتي بيان هذا الإغفال من باب ما ضعفه وهو صحيح إن شاء الله تعالى**"[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي من عند مسلم حديث ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة"، وقال البخاري: "ولا صورة تماثيل"، وقال أبو داود: "صورة ولا كلب ولا جنب" وإسناد مسلم والبخاري أصح وأجل[٢].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بأن الحديث عند أبي داود حديث علي بن أبي طالب، وليس كما يوهمه عطف عبد الحق لهذا الحديث على حديث ابن عباس عند مسلم أنه عند أبي داود أيضا من طريق ابن عباس[٣].

فتعقبهما ابن المواق في موضعين: الأول إسقاط الصحابي الذي يروي عنه ابن عباس الحديث وهو أبو طلحة الأنصاري، والثاني تضعيف عبد الحق لحديث أبي داود وسكوت ابن القطان الفاسي عن ذلك[٤].

وهذه المسألة الأخيرة هي التي سندرسها في هذا الترجيح.

٣/ دراسة الترجيح:

أول ما نبدأ به دراسة هذا الترجيح هو القيام بتخريج الحديث:

فحديث عدم دخول الملائكة إلى البيت الذي فيه كلب أو صورة أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن أبي طلحة عن النبي ﷺ قال: "لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة" هكذا من دون زيادة "ولا جنب"[٥]، وهذه الزيادة جاءت عند غيرهما.

---

[١] بغية النقاد النقلة (٣١٧/١).

[٢] الأحكام الوسطى (١٩١/٤).

[٣] ينظر: بيان الوهم والإيهام (١٣٨/٢).

[٤] ينظر: بغية النقاد النقلة (٣١٤/١ وما بعدها).

[٥] ينظر: صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء... (١١٤/٤)، صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان (١٥٦/٦).

وممن أخرج الحديث بهذه الزيادة: أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه، والنسائي في سننه، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في مستدركه وغيرهم، من طرق كثيرة عن عبد الله بن نجي عن أبيه (وبعضهم لا يذكر عن أبيه وهو الإمام أحمد في مسنده وسيأتي الكلام على روايته لاحقا) عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال: "لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا كلب ولا جنب"[1].

وقد سئل الإمام الدارقطني عن هذا الحديث فبين طرقه ومواضع الخلاف فيه، فليراجعه من شاء الاستزادة[2].

وفيما يلي أقوال العلماء في هذا الحديث وفي رواته:

فممن طعن في الحديث أو رواته:

ـ الشافعي: نقل ابن حجر عن الشيرازي في كتابه الألقاب أنه قال في عبد الله بن نجي: "مجهول"[3].

ـ يحي بن معين: قال ابن أبي حاتم الرازي: "عَبْدُ اللَّه بْنُ نُجَيْ: ذَكَرَهُ أَبِي عَنْ إِسْحَاق بْن مَنْصُورٍ قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُجَيٍّ سَمِعَ مِنْ عَلِيٍّ؟ قَالَ: لَا، بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَلِيٍّ أَبَوُهُ"[4].

ـ وقال البخاري: "عبد الله بن نجي... فيه نظر"[5].

ـ وقال ابن عدي في الكامل بعد أن أخرج هذا الحديث وغيره: "ولعبد الله بن نجي عن عليّ غير ما ذكرت من الحديث، وأخباره فيها نظر"[6].

ـ وقال الدارقطني: "وَيُقَالُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ نَجِيٍّ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا مِنْ عَلِيٍّ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ، وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ"[7].

---

[1] ينظر: مسند أحمد (٤٣/٢ و٤٢٥)، سنن أبي داود (٢٤٧/٤)، سنن النسائي (١٤١/١)، صحيح ابن حبان (٥/٤)، مستدرك الحاكم (٢٧٨/١).

[2] ينظر: علل الدارقطني (٢٥٧/٣).

[3] تهذيب التهذيب (٤٤٥/٢).

[4] المراسيل لابن أبي حاتم (١١٠).

[5] التاريخ الكبير (٢١٤/٥).

[6] الكامل في الضعفاء (٣٥/٧).

[7] علل الدارقطني (٢٥٧/٣).

ـ وقال المزي: "عبد الله بن نُجَيَ الحضرميُّ الكوفي عن علي، ولم يدركه"[١].

ـ وقال الزيلعي بعد أن ذكر الحديث: "وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَجِيٍّ فِيهِ مَقَالٌ"[٢].

ـ وقال الذهبي عن نجي والد عبد الله: "ولا يدرى من هو"[٣]

وقال ابن حجر شارحا الباب الذي عنونه البخاري بـ "باب كينونة الجنب في البيت إذا توضأ قبل أن يغتسل" قال: "قِيلَ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ إِلَى تَضْعِيفِ مَا وَرَدَ عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ وَلَا جُنُبٌ"[٤].

وقال أيضا: "وفيه نجي بضم النون وفتح الجيم الحضرمي، ما روى عنه غير ابنه عبد الله فهو مجهول، لكن وثقه العجلي وصحح حديثه ابن حبان والحاكم..."[٥].

ومن المعاصرين الألباني الذي حكم بنكارة لفظة "ولا جنبا" فقال: " وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي طلحة الأنصاري دون قوله: " ولا جنب " فهي زيادة منكرة"، وقال أيضا: " بالجملة؛ فالحديث إن كان من رواية عبد الله بن نجي عن أبيه؛ فهو مجهول، وإن كان من رواية عبد الله عن علي فهو منقطع، وعلى كل حال؛ فهو ضعيف الإسناد"[٦].

وممن حسّن الكلام في الحديث ورواته:

ـ أحمد بن حنبل: قال البزار: "قال أحمد: عبد الله بن نجي وأبوه سمعا من علي بن أبي طالب رضي الله عنه"[٧].

---

[١] تحفة الأشراف (٤١٦/٧).

[٢] نصب الراية (٩٨/٢).

[٣] ميزان الاعتدال (٢٤٨/٤).

[٤] فتح الباري (٥٣٨/١).

[٥] فتح الباري (٥٣٨/١).

[٦] ضعيف سنن أبي داود (٧٦/١ وما بعدها).

[٧] مسند البزار (١٠١/٣).

ـ العجلي: قال في كتابه الثقات: "عبد الله بن نجي شَامي ثِقَة تَابِعِيّ من خِيَار التَّابِعين"[١]، وقال عن والده: "نجي وَالِد عبد الله بن نجي كوفي تَابِعِيّ ثِقَة"[٢].

ـ النسائي: قال في عبد الله بن نجي: "ثقة"[٣].

ـ ابن حبان: ذكر عبد الله بن نجي في طبقة التابعين من كتابه الثقات[٤]، وذكر أيضا والده نجي فقال: "نجي الْحَضْرَمِيّ وَالِد عبد الله بن نجي يروي عَن عَليّ، لَا يُعجبنِي الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِذا انْفَرد"[٥]

ـ الحاكم: حيث أخرج هذا الحديث وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ نُجَيّ مِنْ ثِقَاتِ الْكُوفِيِّينَ، وَلَمْ يُخَرِّجَا فِيهِ ذِكْرَ الْجُنُبِ" ووافقه الذهبي فقال: "صحيح وعبد الله ثقة"[٦].

ـ وقال النووي عن هذا الحديث: "رَوَى أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ..."[٧].

ـ ابن حجر: قال في عبد الله بن نجي: "صدوق" وتعقبه صاحبا تحرير التهذيب بقولهما: "بل ضعيف يعتبر به"[٨]، وقال في والده نجي: "مقبول" وتعقبه صاحبا تحرير التقريب بقولهما: "بل مجهول"[٩].

مناقشة الأقوال السابقة:

من خلال عرض الأقوال السابقة يمكن إجمال القول في الطعون الموجهة لهذا الحديث والجواب عنها بما يلي:

١ ـ رواية عبد الله بن نجي عن علي بن أبي طالب فيها كلام، فبعضهم ينفي سماعه كيحي بن معين الذي ذكر أنه يروي عن أبيه عن علي، وبعضهم يثبته كأحمد بن حنبل، وسواء قلنا إن روايته عنه متصلة أو

---

[١] الثقات للعجلي (٢/٦٤).
[٢] الثقات للعجلي (٢/٣١١).
[٣] تهذيب التهذيب (٢/٢٤٥).
[٤] ينظر: الثقات لابن حبان (٥/٣٠).
[٥] الثقات (٥/٤٨٠).
[٦] مستدرك الحاكم (١/٢٧٨).
[٧] المجموع شرح المهذب (٢/١٥٧).
[٨] تقريب التهذيب (٤٣٤).
[٩] تقريب التهذيب (٧٩٨).

منقطعة فهذا الأمر لن يؤثر في هذا الحديث لوروده من طريق عبد الله بن نجي عن أبيه عن علي عند أبي داود والنسائي وابن حبان والحاكم.

وروى أحمد في مسنده هذا الحديث من طريق عبد الله بن نجي عن علي مباشرة، ولو فرضنا أن هذه الرواية منقطعة فإن الخلل فيها راجع إلى من روى عن عبد الله بن نجي وهو جابر بن يزيد الجعفي وهو راو رافضي ضعيف[١] ووصفه النسائي بأنه متروك[٢].

٢ ــ اختلف العلماء في حال عبد الله بن نجي وفي حال والده:

فبعضهم ضعف عبد الله بن نجي كالبخاري والدارقطني، وبعضهم ذكر أنه مجهول كالشافعي، ووثقه بعضهم كالنسائي والعجلي وابن حبان والذهبي في موافقته تصحيح الحاكم، وحكم عليه ابن حجر بأنه صدوق، ولذلك يمكن القول إن حال هذا الراوي متأرجحة بين حكم ابن حجر عليه بأنه صدوق وبين قول صاحبا تحرير التقريب: ضعيف يعتبر به، فليس هو في مرتبة عليا من الوثاقة وليس أيضا في مرتبة سفلى من الضعف، والله أعلم.

وكذلك اختلف في حال والده، فذكر الذهبي أن والده لا يعرف، وكذلك ابن حجر في الفتح ذكر أنه مجهول، وذكر في التقريب أنه مقبول، بينما وثقه العجلي وابن حبان، مع تنبيه ابن حبان أنه لا يعجبه ما انفرد به، وهذا الحديث مما انفرد به، ثم إن مذهب العجلي وابن حبان في توثيق الرواة فيه شيء من التساهل فلا يؤخذ به وحده حتى يقارن بأقوال غيرهم من العلماء، وهذا الراوي لم يوثقه في حدود بحثي سواهما، ولذلك فإن القول بجهالته أرجح، والله أعلم.

والخلاصة أن عبد الله بن نجي ووالده فيهما كلام، وهذا ما يجعل الاحتجاج بخبر انفردوا به محل نظر، والله أعلم.

٣ ــ وقع الاتفاق على صحة لفظ الكلب والصورة في الحديث، وهو الجزء الذي أخرجه البخاري ومسلم، وزاد عبد الله بن نجي عن أبيه عن علي لفظة "ولا جنبا"، وقبل الكلام عن هذه الزيادة ينبغي أن نشير إلى أن إسناد الحديث الذي رويت به هذه الزيادة ليس نفسه إسناد البخاري ومسلم، ولذلك لا تدرس

---

[١] ينظر: تقريب التهذيب (١٣٤)

[٢] ينظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي (٢٨).

هذه اللفظة على أنها زيادة ثقة أو زيادة غير ثقة فيحكم بشذوذها، ولكنها تدرس على أنها حديث مستقل روي بإسناد مستقل.

وقد تقدم الكلام أن هذه الزيادة وردت من طريق عبد الله بن نجي عن أبيه وهما راويان متكلم فيهما، ولكن مع ذلك فقد صحح هذا الحديث جماعة منهم ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي والنووي، وحتى أبو داود الذي أخرج هذا الحديث سكت عنه، وسكوته عن الحديث دليل على صلاحه عنده.

وحتى من لم يصحح زيادة "ولا جنب" فسر هذه اللفظة وحملها على ما لا يتنافى مع بقية الأحاديث:

فقال ابن حجر: " وفيه نجي بضم النون وفتح الجيم الحضرمي، ما روى عنه غير ابنه عبد الله فهو مجهول، لكن وثقه العجلي وصحح حديثه ابن حبان والحاكم، فيحتمل كما قال الخطابي أن المراد بالجنب من يتهاون بالاغتسال ويتخذ تركه عادة لا من يؤخره ليفعله...، ويحتمل أن يكون المراد بالجنب في حديث علي من لم يرتفع حدثه كله ولا بعضه، وعلى هذا فلا يكون بينه وبين حديث الباب منافاة"[1].

وقال ولي الدين العراقي: "وأما امتناعهم من دخول البيت الذي فيه جنب إن صحت الرواية فيه فيحتمل..."[2].

ولذلك فإن ثبوت هذه اللفظة لا يتنافى مع بقية الأحاديث الأخرى التي فيها أن النبي ﷺ كان يتوضأ وينام على جنابة قبل الاغتسال.

خلاصة:

من خلال ما تقدم تبين أن:

_ لفظة "ولا جنب" وردت من طريق عبد الله بن نجي عن أبيه عن علي بن أبي طالب، وهي طريق أخرى غير الطريق المخرجة في الصحيحين التي ليست فيها هذه الزيادة.

_ وهذه الزيادة لا تنافي ما ورد في الأحاديث الأخرى التي فيها جواز النوم على جنابة.

---

[1] فتح الباري (١/٥٣٨).

[2] شرح سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي (١/١٥٥).

ـ ولكن هذه الزيادة وردت من طريق اختلف العلماء في حال رواتها فبعضهم وثقهم وبعضهم ضعفهم، وبناء على هذا الاختلاف اختلف العلماء في تصحيح هذه الزيادة، فمن رجح توثيق هؤلاء الرواة صحح الحديث، ومن رجح تضعيفهم ضعف هذا الحديث.

ـ ولعل ابن المواق ترجح عنده قول الموثقين فصحح الحديث، ولكن للأسف كلامه على هذا الحديث موجود في القسم المفقود.

ـ وبناء على المعطيات السابقة يظهر أن الأقرب للصواب في هذه المسألة هو قول من ضعف الحديث، والقرينة في هذا قول ابن حبان في نجي الحضرمي والد عبد الله: " لَا يُعجبنِي الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِذا انْفَرد"[1]، وهذا الخبر مما انفرد به، ولكن مع ذلك فإن ضعف الخبر ضعف خفيف قابل للانجبار إذا وجدت له الشواهد، والله أعلم.

المطلب الرابع: هل رواية ابن أبي حسين في الأمة التي تلد من سيدها محفوظة أو لا؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع ١٦٥ في سياق انتقاده لعبد الحق الإشبيلي: **"وعلى أني من هذا الإسناد على وجل، فإن الحديث معروف بحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس عند أئمة الشأن، لا بابن أبي حسين...، وراويها سعيد بن زكرياء المدائني ليس موصوفا بالحفظ ولا هو ممن يعتمد عليه فيما ينفرد به....، فأخاف أن يكون هذا الشيخ قد وهم فتغير له ابن أبي سبرة بابن أبي سارة، وحسين بابن أبي حسين، والله أعلم بحقيقة ذلك"**[2].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند الدارقطني في سننه حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: "أيما أمة ولدت من سيدها فإنها إذا مات حرة من بعد موته" ثم قال: "في إسناد هذا والذي قبله

---

[1] الثقات (٥/٤٨٠).

[2] بغية النقاد النقلة (١/٣٤٧).

الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس وهو ضعيف" ثم قال: "ومن حديثه عن ابن عباس أيضا قال: لما ولدت مارية قال رسول الله ﷺ: "أعتقها ولدها"[١].

فتعقبه ابن المواق بأن هذا اللفظ الأخير الذي أورده عبد الحق الإشبيلي وهو قوله: " لما ولدت مارية قال رسول الله ﷺ: "أعتقها ولدها" ليس من رواية الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس كما يوهمه قوله "ومن حديثه" وإنما من رواية راو آخر هو ابن أبي حسين[٢].

والأمر كما قال ابن المواق فقد أخرج الدارقطني هذا الحديث من طرق كثيرة عن الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس إلا هذا اللفظ فإنه أخرجه من طريق آخر عن ابن أبي حسين[٣].

وقد استشكل ابن المواق هذا الطريق المخالف لغيره من الطرق، وذكر احتمال كونها خطأ، فهل هذه الطريق محفوظة أم لا؟

٣/ دراسة الترجيح:

أخرج الدارقطني في سننه من طريق شيخه أبي عبيد القاسم بن إسماعيل عن زياد بن أيوب عن سعيد بن زكريا المدائني عن ابن أبي سارة عن ابن أبي الحسين عن عكرمة عن ابن عباس قال: لما ولدت مارية قال رسول الله ﷺ: "أعتقها ولدها"، ثم قال – وهذه الزيادة مذكورة في الهامش نقلا من النسخة (غ) –: "تفرد بحديث ابن أبي حسين زيادُ بن أيوب، وزيادٌ ثقة"[٤].

وأخرج الدارقطني هذا الحديث أيضا من طرق أخرى ترجع كلها إلى الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس عن عكرمة عن ابن عباس، وسأوضح هذه الطرق بيانيا حتى تتضح الصورة أكثر:

عبد الله بن عباس

عكرمة

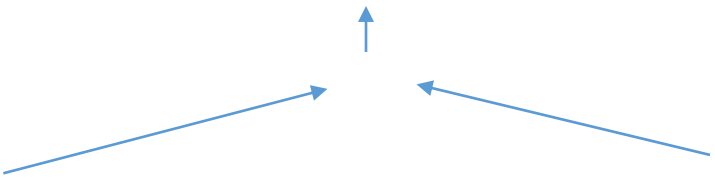

[١] ينظر: الأحكام الوسطى (٤/٢٢).

[٢] ينظر: بغية النقاد النقلة (١/٣٤٤).

[٣] ينظر: سنن الدارقطني (٥/٢٢٩ وما بعدها).

[٤] سنن الدارقطني (٥/٢٣٢).

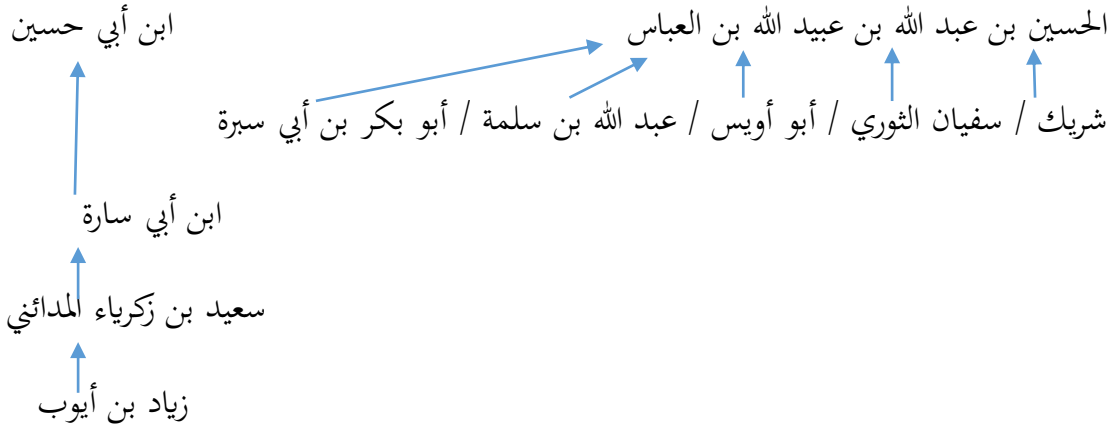

ومن خلال ما تقدم يتبين أن أكثر رواة هذا الحديث رووه عن الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس عن عكرمة عن ابن عباس وهم: شريك وسفيان الثوري وأبو أويس وعبد الله بن سلمة وأبو بكر بن أبي سبرة.

وتفرد زياد بن أيوب عن سعيد بن زكرياء المدائني عن ابن أبي سارة عن ابن أبي حسين عن عكرمة عن ابن عباس، وهذا التفرد بناء على قول الدارقطني المتقدم إن زياد بن أيوب تفرد به، وإلا فإن المتفرد به ابتداء هو سعيد بن زكرياء المدائني، وغاية ما صنع زياد بن أيوب هو روايته هذا الحديث كما سمعه من شيخه سعيد بن زكرياء المدائني.

وقد انفرد الدارقطني بإخراج طريق سعيد بن زكرياء المدائني ومن طريقه أخرجه البيهقي في السنن الكبرى[1].

وأما بقية من أخرج هذا الحديث فأخرجه من طريق الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس كابن ماجه والبيهقي والحاكم وغيرهم[2].

الحكم على الحديث:

[1] ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٥٨٠/١٠).

[2] ينظر: سنن ابن ماجه (١٤١/٤)، السنن الكبرى للبيهقي (٥٧٩/١٠)، مستدرك الحاكم (٢٣/٢).

قال البيهقي بعد أن أخرج من طريق الدارقطني روايةَ زكرياء المدائني عن ابن أبي سارة عن ابن أبي حسين عن عكرمة عن ابن عباس: "قال علي: تفرد بحديث ابن أبي حسين زياد بن أيوب، وزياد ثقة، ولحديث عكرمة علة عجيبة بإسناد صحيح عنه"[١].

وكلام الإمام الدارقطني ينتهي عند قوله "وزياد ثقة" والباقي هو كلام البيهقي، وكلامه يحتمل أن يكون تعليلا لهذه الطريق بعينها، ويحتمل أن يكون تعليلا لحديث عكرمة كله بجميع طرقه، لأن في حديثه إشكالا بينه غير واحد من العلماء ومنهم ابن القيم الذي قال: "والمحفوظ فيه رواية سفيان الثوري عن أبيه عن عكرمة عن عمر أنه قال في أم الولد أعتقها ولدها وإن كان سقطا، وكذلك رواه ابن عيينة عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن عمر، ورواه خصيف الجزري عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر فعاد الحديث إلى عمر"[٢].

وعلى كل حال فرواية الدارقطني مشكلة وزياد بن أيوب وإن كان ثقة فشيخه زياد المدائني – وهو المنفرد بهذه الطريق – فيه بعض الكلام ولم يتفق العلماء على وثاقته:

قال الإمام أحمد كما ذكر عنه أبو بكر الأثرم: "كتبنا عنه ثم تركناه، قلت له: لم؟ قال: لم يكن به في نفسه بأس، ولكن لم يكن بصاحب حديث"[٣].

ـ وقال أبو حاتم الرازي: "صالح ليس بذاك القوي"[٤].

ـ قال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن سعيد بن زكرياء المدائني فقال: سألت يحي عنه فقال: ليس بشيء"[٥]

ـ وقال النسائي: "صالح"[٦].

ـ وقال ابن أبي شيبة: "لا بأس به صدوق، ولكنه لم يكن يعرف الحديث"[٧].

ـ وقال الساجي: "ضعيف"[٨].

ـ وقال ابن حجر: "صدوق لم يكن بالحافظ"[٩].

---

[١] السنن الكبرى للبيهقي (٥٨٠/١٠).

[٢] حاشية سنن أبي داود المطبوعة مع عون المعبود (٤٩٠/١٠).

[٣] الضعفاء للعقيلي (١٠٩/٢)، تاريخ بغداد (١٠١/١٠).

[٤] الجرح والتعديل (٢٣/٤).

[٥] تاريخ بغداد (١٠٠/١٠).

[٦] تاريخ بغداد (١٠١/١٠).

[٧] تهذيب التهذيب (١٨/٢).

[٨] تاريخ بغداد (١٠٠/١٠).

[٩] تقريب التهذيب (٢٨٩).

والغرض من كل هذه النقول ليس تضعيف سعيد بن زكرياء المدائني فمن الأئمة من وثقه ورفع شأنه، ولكن القصد بيان أنه راو تكلم فيه الناس وأنه وإن كان مقبولا فإنه ليس بالحافظ الذي يقبل منه التفرد والمخالفة.

وبناء على ما سبق يكون تفرد سعيد بن زكرياء المدائني غير مقبول لأنه راو لا يحتمل التفرد، ولأنه أيضا خالف من هم أكثر منه وأوثق.

والذي يؤكد هذا ويزيده قوة أن هذا الحديث معروف بالحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس وليس بابن أبي حسين، قال البخاري: "حسين بن عَبْد اللَّه بْن عُبَيْد اللَّه بْن عَبَّاس الهَاشمي: عَنْ كريب وعكرمة، قَالَ علي: تركت حديثه، قَالَ شَرِيكٌ عَنْ حُسَيْنٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْن عَبَّاس: قَالَ النَّبِيّ ﷺ فِي أُمِّ إِبْرَاهِيمَ: أَعْتقهَا، ولم يصح"[1]، وبالتالي فإن الحديث يعرف من رواية الحسين بن عبد الله وليس من رواية ابن أبي حسين.

خلاصة:

بناء على ما سبق يقال: إن سعيد بن زكرياء المدائني قد وقع له تصحيف في أسماء رجال هذا الحديث، وهذا ليس مستبعدا ولا مستغربا وقد وقع الأئمة الكبار في مثل هذه الأخطاء خصوصا إذا كانت الأسماء متشابهة وقد صنف الأئمة في ذكر المشتبه من الأسماء.

ويوجد في هذا الإسناد تشابه كبير في الأسماء: (فالحسين بن عبد الله) يشبه (ابن أبي الحسين)، (وابن أبي سبرة) يشبه (ابن أبي سارة)، واحتمال التصحيف هو الاحتمال الأقوى، وهو الاحتمال الذي تصير به المسألة منطقية.

لأنه من المستغرب أن يُروى حديث ضعيف يتفق أكثر رواته على مخرج واحد، ثم نجد طريقا أخرى صحيحة تذكر مخرجا آخر لهذا الحديث، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على خطأ هذه الطريق، خصوصا إذا انفرد بإخراجها واحد من العلماء وأعرض عنها سائر أصحاب الكتب.

ومن خلال ما تقدم بيانه يكون تعليل ابن المواق لهذه الطريق راجحا وقوله قويا، والله أعلم.

المطلب الخامس هل حديث بريدة في السلام على المنافق صحيح أم ضعيف؟

١/ نص الترجيح:

[1] التاريخ الكبير (٣٨٨/٢).

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي في الموضع (١٩٤): "... **واعلم أن هذا الحديث مما أنكر أحمد بن حنبل وعلي بن المديني على عبد الله بن بريدة، وسيأتي ذلك عنهما في الإغفال من باب ما سكت عنه مصححا له إن شاء الله**"[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند النسائي حديث بريدة أن النبي – ﷺ – قال: "لا تقولوا للمنافق سيدنا فإنه إن يك سيدكم فقد أسخطتم ربكم"[٢].

فتعقبه ابن القطان بأن لفظ النسائي هو: "لا تقولوا للمنافق سيد"[٣].

فتعقبه ابن المواق بأنه اطلع على عدة نسخ من كتاب النسائي فوجد في بعضها ما نقله عبد الحق الإشبيلي، وفي بعضها ما نقله ابن القطان الفاسي ثم قال: "فليس على واحد منهما درك فيما نقله لاختلاف رواة كتاب النسائي في ذلك في لفظ الحديث وفي التبويب عليه أيضا"[٤].

ثم ذكر في آخر كلامه أن هذا الحديث فيه كلام وأنه سيكرر ذكره وبيان ما فيه في باب ما سكت عنه مصححا له، ولكن هذا الموضع لم يتكرر في الكتاب فلعله في القسم المفقود منه.

٣/ دراسة الترجيح:

أول ما نبدأ به دراسة هذا الترجيح هو تخريج الحديث ثم نقل كلام العلماء عليه:

أ_ تخريج الحديث:

بعد البحث عن هذا الحديث في كتب السنة يمكن القول إن له ثلاثة طرق هي:

١ _ أخرج هذا الحديث أحمد في مسنده، والبخاري في الأدب المفرد، وأبو داود في سننه، والبزار في مسنده، والنسائي في السنن الكبرى، والبيهقي في شعب الإيمان، وغيرهم، من طرقٍ عن معاذ بن هشام عن

---

[١] بغية النقاد النقلة (١/٤٤٢).

[٢] الأحكام الوسطى (٤/٢١٠).

[٣] بيان الوهم والإيهام (٢/١٩٣).

[٤] بغية النقاد النقلة (١/٤٤٢).

والده هشام الدستوائي عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن والده بريدة بن الحصيب أن رسولُ الله ﷺ قال: "لا تقولُوا للمنافقِ سيِّدٌ، فإنَه إن يَك سَيِّداً فقد أسخطتُم رَبَّكم عزَ وجل"[١].

٢ ــ وأخرجه الحاكم في المستدرك، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد وغيرهم، من طرق عن الحسن بن موسى الأشيب عن عقبة بن عبد الله الأصم عن عبد الله بن بريدة عن والده بريدة بن الحصيب قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، ﷺ: "إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلْمُنَافِقِ: يَا سَيِّدُ، فَقَدْ أَغْضَبَ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ "[٢].

٣ ــ وأخرجه ابن المبارك في الزهد مما زاده نعيم بن حماد عنه من طريق أيوب بن حوط[٣] عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن والده بريدة بن الحصيب عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلْمُنَافِقِ: سَيِّدًا، فَقَدْ أَهَانَ اللَّهَ"[٤].

ب ــ كلام الأئمة حول الحديث:

قال البزار بعد أن أخرج هذا الحديث وحديثا آخر من طريق بريدة بن عبد الله: "وهذان الحديثان لا نعلم رواهما عن عبد الله بن بريدة عن أبيه إلا قتادة"[٥].

وقال الدارقطني: " تَفَرَّدَ بهِ هِشام الدستوائي عن قتادة، عَن ابن بريدة"[٦].

قال الحاكم بعد أن أخرج الحديث: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"[٧]، لكن تعقبه الذهبي بقوله: "قلت: عقبة ضعيف"[٨].

وقبل مناقشة هذه الأقوال أنقل أقوال العلماء الذين صححوا الحديث من المتأخرين والمعاصرين:

---

[١] ينظر: مسند أحمد (٢٢/٢٨)، الأدب المفرد (٢٦٧/١)، سنن أبي داود (١٠٤٨)، مسند البزار (٢٧٧/١٠)، السنن الكبرى للنسائي (١٠١/٩)، شعب الإيمان للبيهقي (٥٠٩/٦).

[٢] ينظر: مستدرك الحاكم (٣١١/٤)، تاريخ بغداد (٤٧٩/٣).

[٣] هكذا في الكتاب المطبوع، وأظن أنه تصحيف، والصواب: أيوب بن خوط.

[٤] الزهد لابن المبارك (٥١/٢).

[٥] مسند البزار (٢٧٨/١٠).

[٦] أطراف الغرائب والأفراد (٢٨٩/١).

[٧] مستدرك الحاكم (٣١١/٤)

[٨] التلخيص للذهبي، مطبوع في حاشية المستدرك (٣١١/٤).

قال المنذري: "رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح"[١].

وقال النووي: " وأما ما وردَ في النهي فما رويناه بالإسناد الصحيح في "سنن أبي داود" عن بريدة رضي الله عنهُ..."[٢].

وقال العراقي: " رواه أبو داود من حديث بريدة بسند صحيح"[٣].

ومن المعاصرين الذين صححوا هذا الحديث الألباني في السلسلة الصحيحة وصحيح الترغيب والترهيب وغيرها[٤]، وشعيب الأرنؤوط في تخريج أحاديث المسند قال: "رجاله ثقات رجال الشيخين"[٥].

ج ـ مناقشة أقوال العلماء في الحكم على هذا الحديث:

هذا الحديث من الطريق الأولى التي أخرجها أحمد وغيره يصدق على رواتها قول الشيخ شعيب الأرنؤوط: "رجاله ثقات رجال الشيخين" ولكن هذا الحكمَ حكمٌ يصدق على ظاهر الإسناد فقط، لأن في هذا الحديث مواضع للنظر:

١ ـ سماعُ قتادة من عبد الله بن بريدة لا يصح، قال البخاري: "ولا يعرف سماع قتادة من ابن بريدة"[٦].

٢ ـ قتادة مدلس ولم يصرح في حديثه عن عبد الله بن بريدة بالسماع منه، قال العلائي: "قتادة بن دعامة السدوسي أحد المشهورين بالتدليس وهو أيضا يكثر من الإرسال عن مثل النعمان بن مقرن وسفينة ونحوهما"[٧].

---

[١] الترغيب والترهيب (٥٧٩/٣).

[٢] الأذكار، طبعة ابن حزم (٥٧٣).

[٣] المغني عن حمل الأسفار في الأسفار أو: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (١٧٨٩/٤).

[٤] ينظر: السلسلة الصحيحة (٧١٣/١)، صحيح الترغيب والترهيب (١١٢/٣).

[٥] مسند أحمد (٢٣/٢٨).

[٦] التاريخ الكبير (١٢/٤).

[٧] جامع التحصيل (٢٥٤).

٣ ــ رواية بريدة عن أبيه فيها كلام، قال ابن حجر: " وَقَال أَبُو القاسم البغوي: حَدَّثَنِي محمد بن علي الجوزجاني قال: قلتُ لأَبِي عَبد اللَّهِ يعني أحمد بن حنبل: سمع عَبد الله من أبيه شيئا؟ قال: ما أدري، عامة ما يروى عن بريدة عنه، وضعف حديثه.

وَقَال إبراهيم الحربي: عَبد الله أتم من سُلَيْمان، ولم يسمعا من أبيها، وفيما روى عَبد الله عَن أبيه أحاديث منكرة وسُلَيْمان أصح حديثًا"[١].

وأظن أن هذا القول المنقول عن أحمد بن حنبل هو القول الذي قصده ابن المواق بقوله: "واعلم أن هذا الحديث مما أنكره أحمد بن حنبل وعلي بن المديني..."[٢]، ورغم أن قول ابن المواق يفهم منه أن كلام الإمام أحمد قاله في خصوص هذا الحديث، إلا أني في حدود بحثي لم أقف على ذلك، فالله أعلم، وكذلك لم أقف على أي قول لعلي بن المديني حول هذا الحديث، وقد كان يمكن معرفة قوليهما حول هذا الحديث لو كان الجزء الثاني من كتاب بغية النقاد موجودا، ولكن للأسف هو مفقود، يسر الله إيجاده وطبعه.

٤ ــ هذا الحديث تفرد به قتادة عن عبد الله بن بريدة كما نص على ذلك البزار والدارقطني، وهما حافظان كبيران لا يخفى عليهما أن أيوب بن خوط تابع هشام الدستوائي في الرواية عن قتادة، ولا يخفى عليهما أيضا أن عقبة بن عبد الله تابع قتادة في الرواية عن عبد الله بن بريدة، والذي يظهر أنهما قد اطلعا على هذه الطرق ولكن لأن هذه الطرق ضعيفة فهي في حكم المعدوم، فأيوب بن خوط راو متروك[٣]، وعقبة بن عبد الله ضعيف[٤]، ولذلك لم يذكراها، والله أعلم[٥].

وفي هذا المعنى يقول مقبل الوادعي: "فإن قال قائل: فقد تابعه عقبة بن عبد الله الأصم عند الحاكم (ج٤ص٣١) وعند أبي نعيم في "أخبار أصبهان" (ج٢ص١٩٨) ,وعند الخطيب في "تاريخه" (ج٥ص٤٥٤) وقال الحاكم: صحيح الإسناد، فالجواب: أن عقبة ضعيف جداً لا يصلح في الشواهد والمتابعات، قال الحافظ الذهبي في "ميزان الاعتدال" قال يحي ليس بشيء وقال أبو داود ضعيف، وقال الفلاس كان واهي الحديث

---

[١] تهذيب التهذيب (٣٠٧/٢).

[٢] بغية النقاد النقلة (٤٤٢/١).

[٣] تقريب التهذيب (١٠٦).

[٤] تقريب التهذيب (٥٤٣).

[٥] وقد فصل في هذه المسألة ـ أعني إطلاق التفرد على بعض الروايات مع وجود المتابع لها ـ الدكتور عبد الجواد حمام في كتابه الذي أصله رسالة ماجستير: التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده (ص٩٤ وما بعدها).

ليس بالحافظ، وقال النسائي ليس بثقة، إلى آخر ما ذكر الذهبي رحمه الله، فقول النسائي رحمه الله ليس بثقة يفيد أنه لا يصلح في الشواهد والمتابعات ... والله أعلم"[١].

خلاصة:

من خلال ما تقدم يمكن القول إن حديث قتادة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه معلول بالعلل الأربعة التي سبق بيانها، وقد تبين من خلال الدراسة أن من صحح هذا الحديث صححه بناء على ظاهر الإسناد دون الالتفات إلى هذه العلل، ولعل عذر الأئمة الذين صححوه يرجع إلى عدم اعتبار تلك العلل قادحة في صحته.

ولذلك فإن قول ابن المواق في الحكم على هذا الحديث بعدم الصحة هو الراجح، والله أعلم.

المطلب السادس: هل حديث قتل الرجل بعبده صحيح أم ضعيف

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي في الموضع (١٩٨): **"أحدهما: فيما يظهر من كلامه من الميل إلى تصحيح هذا الحديث وليس بصحيح لأمرين: أحدهما: أن محمد بن الحكم الرملي هذا لا أعرفه مذكورا في تواريخ رواة الحديث التي انتهت إلينا، الثاني: أن محمد بن عبد العزيز الرملي وهو المعروف بابن الواسطي يضعف"**[٢].

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من طريق الدارقطني حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "أن رجلا قتل عبده متعمدا، فجلده النبي ﷺ مائة جلدة ونفاه سنة، ومحا سهمه من المسلمين، ولم يقد به، وأمره أن يعتق رقبة" ثم قال بعده: "في إسناده إسماعيل بن عياش وهو ضعيف في غير الشاميين، وهذا الإسناد حجازي"[٣] .

---

[١] أحاديث معلة ظاهرها الصحة (٧١).

[٢] بغية النقاد النقلة (١/٤٥٥).

[٣] الأحكام الوسطى (٤/٧١)

فتعقبه ابن القطان الفاسي بأن هذا الإسناد شامي لا حجازي وساق الحديث على الصواب من سنن الدارقطني ثم قال: "فما في هؤلاء من يخفي أمره، وحتى لو كانوا كلهم غير شاميين، وشيخ إسماعيل بن عياش شاميا كفى ذلك في المقصود، وعد به الحديث من صحيح حديثه، فإنه إنما يراعى في ذلك أشياخه فقط لأنه كان بهم عالما، وكان أخذه عن غيرهم في الأسفار والرحل، فلم يكن فيهم كما هو في أهل بلده"[١].

فتعقبه ابن المواق بأن ظاهر كلامه يشير إلى أنه يرى تصحيح هذا الحديث، وبين أنه حديث ضعيف.

٣/ دراسة الترجيح:

أول ما نبدء به دراسة هذا الترجيح هو تخريج الحديث من عند الدارقطني وبيان سبب خطأ عبد الحق الإشبيلي فيه فنقول:

أخرج الدارقطني في سننه هذا الحديث في كتاب الحدود والديات وغيره، من طريق الحسين بن الحسين بن الصابوني الأنطاكي قاضي الثغور عن محمد بن عبد الحكم الرملي عن محمد بن عبد العزيز الرملي عن إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا قتل عبده متعمدا فجلده النبي ﷺ مائة جلدة ونفاه سنة ومحى سهمه من المسلمين ولم يُقِدْه به وأمره أن يعتق رقبة"[٢].

ومن خلال ما تقدم يتبين أن إسماعيل بن عياش يروي هذا الحديث عن الأوزاعي، والأوزاعي إمام مشهور ومعلوم عند الخاص والعام أنه إمام أهل الشام، فكيف يخطئ عبد الحق الإشبيلي في ذلك؟

حاول ابن القطان الفاسي تفسير ذلك فقال: "كذا هو عنده، وأخاف أن يكون تغير "شامي" بـ "حجازي" غلطا"[٣]، ولكنه تراجع عن ذلك وقال: "على أنه لو كان قال: هذا الإسناد شامي، لكان قوله: "إسماعيل بن عياش لا بأس به في الشاميين"، فلما قال: إسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين، انتظم معه قوله: وهذا الإسناد حجازي"[٤].

ولذلك فإن التفسير الصحيح لسبب هذا الخطأ هو ما ذكره الدكتور الحسين آيت السعيد محقق بيان الوهم والإيهام حيث قال: "وقد انتقل بصر أبي محمد عند النقل من إسناد الأول إلى هذا الإسناد الثاني فقال

---

[١] بيان الوهم والإيهام (٢/٢١٣).

[٢] سنن الدارقطني (٤/١٧٢).

[٣] بيان الوهم والإيهام (٢/٢١٢).

[٤] بيان الوهم والإيهام (٢/٢١٢).

ما قال، ولا داعي لادعاء التصحيف في كلامه"[1]، وهذا الكلام وجيه لأن الدارقطني أخرج بعد هذه الطريق رواية إسماعيل بن عياش عن إسحاق بن أبي فروة وهو مدني[2]، فانتقل بصره إليه أثناء النقل، والله أعلم.

اعتراض وجوابه:

قال محقق بغية النقاد في الهامش معلقا على كلام ابن المواق: " ولما قال ابن القطان: "إن إسناد هذا الحديث شامي لا حجازي، لأن الأوزاعي شامي، ويكفي أن يكون شيخ إسماعيل هذا شاميا لكي يعد الإسناد كذلك" **وافقه الحافظ ابن المواق على ذلك وما كان عليه أن يوافقه،** لأن الدارقطني روى حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده من الطريق المتقدم (إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي)، ورواه كذلك من طريق (إسماعيل بن عياش عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة). وابن أبي فروة هذا لا خلاف في أنه مدني، وعليه فإنه يصح قول عبد الحق أن إسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين حسب هذا الطريق"[3].

والجواب عن هذا الاعتراض يتضح بنقل كلام الدارقطني في سننه ثم مقابلته بما نقله عبد الحق الإشبيلي عنه:

. ساق الدارقطني من طريق إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "أن رجلا قتل عبده متعمدا فجلده النبي ﷺ مائة جلدة ونفاه سنة ومحى سهمه من المسلمين وَلَمْ يُقِدْهُ بِهِ وَأَمَرَهُ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً".

. ثم ذكر بعده هذا الحديث من طريق إسماعيل بن عياش عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: "أُتي رسول الله ﷺ برجل قتل عبده متعمدا فجلده رسول الله ﷺ مائة جلدة ونفاه سنة ومحى سهمه من المسلمين ولم يقده به" (ونلاحظ أنه في هذا الحديث لم يذكر الشطر الأخير المذكور في الطريق الأولى وهو قوله: "وأمره أن يعتق رقبة").

. ثم كرر الدارقطني هذه الطريق عن شيخ آخر من شيوخه بنفس الإسناد السابق ثم قال: "مثله"

. ثم قال: "وعن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ مثل ذلك"[4].

---

[1] بيان الوهم والإيهام (٢/٢١٢)، آخر الهامش الذي تكلم فيه عن الحديث رقم (١٩٨).

[2] ينظر: سنن الدارقطني (٤/١٧٣).

[3] بغية النقاد النقلة (١/٤٥٣) الهامش (١).

[4] سنن الدارقطني (٤/١٧٢ -١٧٤).

. وإذا رجعنا إلى عبد الحق الإشبيلي نجده قال: " وذكر الدارقطني أيضا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا قتل عبده متعمدا، فجلده النبي ﷺ مائة جلدة ونفاه سنة، ومحا سهمه من المسلمين، ولم يقد به، وأمره أن يعتق رقبة.

في إسناده إسماعيل بن عياش وهو ضعيف في غير الشاميين، وهذا الإسناد حجازي.

وقد رواه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي عن النبي – ﷺ –، ولم يذكر الرقبة، وإسحاق بن فروة متروك، ذكر حديثه الدارقطني أيضا، ولا يصح في هذا شيء"[1].

ومن خلال المقابلة بين القولين نجد عبد الحق الإشبيلي ذكر لفظ حديث إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي الذي ذكره الدارقطني أولا ثم ضعفه بأن إسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين وهذا الإسناد حجازي.

ثم أردفه برواية إسحاق بن أبي فروة التي ليس فيها لفظ "وأمره أن يعتق رقبة"، ثم ضعفها بكون إسحاق بن أبي فروة متروكا.

فدل ذلك على أن عبد الحق الإشبيلي لم يقصد بقوله "إسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين" روايته عن إسحاق بن أبي فروة لأنه ذكر روايته بعد أن ذكر هذا القول لا قبله.

ثم إنه أعل هذه الرواية الثانية بكون إسحاق بن أبي فروة متروكا وليس بكون إسماعيل بن عياش ضعيفا في غير الشاميين.

ولذلك فإن قصد عبد الحق الإشبيلي بذلك القول هو رواية إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي . التي حدث له فيها سبق نظر وتحول بصر كما تقدم . وبالتالي فإن كلام ابن القطان الفاسي صحيح، وموافقة ابن المواق له صحيحة، واعتراض المحقق عليهما غير صحيح، والله أعلم.

هل ابن القطان الفاسي يصحح هذا الحديث؟

الناظر في كلام ابن القطان الفاسي قد يفهم أنه يصحح الحديث، ولكنه لم يقصد تصحيح هذا الحديث فقوله: "وحتى لو كانوا كلهم غير شاميين، وشيخ إسماعيل بن عياش شاميا كفى ذلك في المقصود، وعد به

---

[1] الأحكام الوسطى ٤/٧١).

الحديث من صحيح حديثه، فإنه إنما يراعى في ذلك أشياخه فقط لأنه كان بهم عالما"[1]، فهذا الكلام من ابن القطان خرج مخرج القاعدة العامة في الحكم على أحاديث إسماعيل بن عياش وبيان أن العبرة ببلد شيخه المباشر الذي يروي عنه دون بقية رجال الإسناد، ولم يقصد ابن القطان بقوله هذا تصحيح هذا الحديث بعينه.

ولذلك تنبه ابن المواق إلى هذا الأمر وقال: "يظهر من كلامه" ولم ينسب إليه تصحيح الحديث صراحة، وهذا من دقة ابن المواق وفطنته رحمه الله، وكأنه أراد أن يقول: إذا فهم قارئ كلام ابن القطان أنه يصحح هذا الحديث فإن الحديث ضعيف لأن...، والله أعلم.

خلاصة عامة:

ضعف ابن المواق هذا الحديث بجهالة محمد بن الحكم الرملي، وضعف محمد بن عبد العزيز الرملي ومخالفته لبعض الثقات الذين رووا هذا الخبر[2]، ولا مزيد على هذا الكلام في بيان ضعف الحديث، ولذلك فإن كلام ابن المواق وجيه وترجيحه صحيح، والله أعلم.

المطلب السابع: هل حديث "الإيمان قيد الفتك" صحيح أم ضعيف؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا عبد الحق الإشبيلي في الموضع (٢٣٤): **"ومن هذا القبيل أنه ذكر من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: (الإيمان قَيَّد الفتك) لم يزد على هذا، وفي الحديث زيادة لا يجمل تركها وهي: لا يَفْتِكُ مؤمن).**

ذكر ق~ الحديث من طريق أبي داود، وهي ثابتة في الحديث في سنن أبي داود، وهذا الحديث مما سكت عنه ق~ وفي إسناده مقال نتولى بيانه فى الباب المعقود لذلك إن شاء الله"[3].

٢/ صورة الترجيح:

---

[1] بيان الوهم والإيهام (٢/٢١٣).

[2] ينظر: بغية النقاد النقلة (١/ ٤٥٥- ٤٥٧).

[3] بغية النقاد النقلة (٢/٤١).

ذكر عبد الحق الإشبيلي من عند أبي داود حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: "الإيمان قيد الفتك" وسكت عنه[١].

ومعلوم أن سكوت عبد الحق الإشبيلي عن الحديث دليل على صحة الحديث عنده كما صرح بذلك في مقدمة كتابه قائلا: "وإن لم تكن فيه علة كان سكوتي عنه دليلا على صحته"[٢].

فتعقبه ابن المواق بأن في إسناد هذا الحديث مقالا ووعد بدراسته في باب الأحاديث التي سكت عنها مصححا لها وهي ليست صحيحة، ولكن للأسف هذا الباب واقع في الجزء المفقود من الكتاب، ولذلك سنحاول بيان مراد ابن المواق حسب الإمكان لأنه أجمل الكلام ولم يبين موضع الإشكال في هذا الحديث.

٣/ دراسة الترجيح:

أول ما نبدأ به دراستنا هو تخريج الحديث:

أ _ تخريج الحديث:

وهذا الحديث من طريق أبي هريرة أخرجه البخاري في التاريخ الكبير وأبو داود في سننه وابن أبي شيبة في مصنفه والحاكم في مستدركه كلهم من طريق إسحاق بن منصور عن أسباط الهمداني عن السدي عن أبيه عن أبي هريرة به[٣].

ويروى هذا الحديث عن غير أبي هريرة كالزبير بن العوام ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهما، وهي أحاديث بعضها صحيحة وبعضها فيها كلام ولكنها تتقوى بغيرها، ومن أراد الاستزادة فلينظر في تخريج هذا الحديث من هذه الطرق في مسند أحمد المحقق في مؤسسة الرسالة[٤]، ولن نطيل الكلام عنها لأن مقصودنا هو طريق أبي هريرة التي سكت عنها عبد الحق الإشبيلي وتكلم فيها ابن المواق.

ب _ كلام العلماء حول الحديث:

---

[١] ينظر: الأحكام الوسطى (١١٥/٣).

[٢] الأحكام الوسطى (٦٦/١).

[٣] ينظر: التاريخ الكبير (٤٠٣/١)، سنن أبي داود (١٤٥/٣)، مصنف ابن أبي شيبة (١٨٠/٢١)، مستدرك الحاكم (٣٥٢/٤).

[٤] ينظر: مسند أحمد (٤١/٣) و (٤٥/٣) و (٤٣/٢٨).

ـ حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم في مستدركه وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"[١] وسكت عنه الذهبي، وبعض العلماء يقول هنا: "ووافقه الذهبي" وهذه المقولة فيها كلام طويل تولى بيانه الدكتور خالد الدريس في رسالة نافعة سماها "الإيضاح الجلي في نقد مقولة صححه الحاكم ووافقه الذهبي" وخلاصة هذا البحث أن سكوت الذهبي لا يعد موافقة للحاكم، ولذلك لا حجة في قول القائل: صححه الحاكم ووافقه الذهبي[٢].

ـ وأخرجه أبو داود وسكت عنه، ومعلوم أن العلماء اختلفوا في سكوت أبي داود عن الحديث هل يعني به صلاحيته للاحتجاج أو صلاحيته للاعتبار.

وأما المنذري فقد قال في مختصر سنن أبي داود: " في إسناده أسباط بن نصر الهمداني، وإسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي، وقد أخرج لهما مسلم، وتكلم فيهما غير واحد من الأئمة"[٣].

ولعل عبد الحق الإشبيلي سكت عن هذا الحديث أخذا بتصحيح الحاكم، واقتداء بأبي داود في سكوته عنه، والله أعلم.

ج ـ ترجمة رواة هذا الحديث:

تقدم أن ابن المواق قال إن هذا الحديث فيه مقال، ولأجل معرفة مراده سوف نترجم لرجال هذا الحديث، وسأختصر في الترجمة لهم إلا إذا كان هناك خلاف في الحكم على الراوي:

١ ـ إسحاق بن منصور: وثقه العجلي وابن حبان، وقال ابن حجر: "صدوق تكلم فيه للتشيع"[٤].

٢ ـ أسباط بن نصر الهمداني: قال أبو زرعة: "أما حديثه فيعرف وينكر، وأما في نفسه فلا بأس به"، ووثقه ابن حبان، وقال فيه ابن حجر: "صدوق كثير الخطأ يغرب"[٥].

٣ ـ السُّدِّي إسماعيل بن عبد الرحمن: وهذا الراوي وقع فيه خلاف كبير:

---

[١] مستدرك الحاكم (٣٥٢/٤).

[٢] ينظر: الإيضاح الجلي في نقد مقولة صححه الحاكم ووافقه الذهبي (٥٣).

[٣] مختصر سنن أبي داود (٢٣٢/٢).

[٤] ينظر: معرفة الثقات للعجلي (٢٢٠/١)، الثقات لابن حبان (١١٢/٨)، تقريب التهذيب (٨٢).

[٥] ينظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١٨٩)، الثقات لابن حبان (٨٥/٦)، تقريب التهذيب (٧٥).

ـ فقال ابن معين: "ضعيف"، وقال أبو حاتم الرازي: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال أبو زرعة: "لين"، وقال الجوزجاني: "كذاب شتام"، وقال العقيلي: "ضعيف وكان يتناول الشيخين"[١]

ـ وقال أحمد بن حنبل: "مقارب الحديث صالح" وقال مرة "ثقة"، ووثقه العجلي وابن حبان[٢].

ولخص الحافظ ابن حجر حاله فقال: "صدوق يهم ورمي بالتشيع"[٣].

٤ ـ والد السدي وهو عبد الرحمن بن أبي كريمة: وهذا الراوي لا يعرف أحد روى عنه إلا ابنه إسماعيل، ولذلك قال الذهبي: " ما حدث عنه سوى ولده"[٤]، وابن حبان ذكره في الثقات جريا على مذهبه في توثيق الراوي إذا لم يرو عنه إلا واحد ولم يعلم فيه جرح ولا تعديل[٥].

وأما ابن حجر فقال: "مجهول الحال"[٦].

خلاصة:

من خلال ما سبق يتبين أن رجال هذا الإسناد فيهم كلام، وجلهم رواة اختلف فيهم العلماء، وزد على ذلك أن فيهم راويا مجهول الحال وهو والد إسماعيل السدي، وليس هو من رجال مسلم كما حكم الحاكم على هذا الحديث بأنه على شرط مسلم، وبهذا يتبين مراد ابن المواق من قوله: "وفي إسناده مقال"، أي إن رجال هذا الحديث مختلف فيهم وفي بعضهم كلام شديد، وفيهم راو مجهول.

ومن دقة ابن المواق في الحكم على هذا الحديث قوله: "وفي إسناده مقال" ولم يقل إن هذا الحديث ضعيف لأن هذا الحديث يروى من طرق أخرى تشهد لهذا الطريق وتقويه، وأما الحديث من هذه الطريق فإنه ضعيف وهو مقصود ابن المواق.

---

[١] ينظر: الجرح والتعديل (١٨٤/٢)، أحوال الرجال (٤٨)، الضعفاء الكبير (٨٧/١).

[٢] ينظر: الجرح والتعديل (١٨٤/٢)، معرفة الثقات للعجلي (٢٢٧/١)، الثقات لابن حبان (٢٠/٤).

[٣] تقريب التهذيب (٩٠).

[٤] ميزان الاعتدال (٥٨٤/٢).

[٥] ينظر: الثقات (١٠٨/٥).

[٦] تقريب التهذيب (٤٧٢).

وبالتالي فإن كلامه في تضعيف هذا الحديث من هذه الطريق راجح على من سكت عنه مصححا له، والله أعلم.

المطلب الثامن: هل حديث عبد الرزاق في القنوت صحيح أو ضعيف؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٣٧٢) منتقدا ابن القطان الفاسي: "**المقصود من هذا الكلام على تصحيحه حديث عبد الرزاق؛ فإنه عندي بخلاف ذلك لأمرين:**

– أحدهما أن أبا جعفر هذا يحتمل أن يكون الرازي، ويحتمل أن يكون المدني والد الإمام أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المدني، فإن كان أباه فالحديث ضعيف لضعف أبي جعفر هذا، وإن كان الرازي عيسى بن ماهان، ويقال: عيسى بن عبد الله بن ماهان؛ فهو مختلف فيه...

_ الأمر الثاني: أن حديثه هذا مخالف للروايات الصحيحة عن أنس في هذا؛ حيث قال في روايته المذكورة: وكان قنوته قبل ذلك، وبعده قبل الركوع، فإن الصحيح عن أنس المروي عنه من وجوه خلاف ذلك، فقد رواه..."[١].

٣/ صورة الترجيح:

تقدم في الترجيح الأخير من مبحث تحديد المقصود في السند أن عبد الحق الإشبيلي ذكر في الأحكام الوسطى من عند مسلم حديث أنس قال: قنت رسول الله ﷺ شهرا بعد الركوع في صلاة الصبح يدعو على رعل وذكوان ويقول: "عصية عصت الله ورسوله" ثم قال: "ويروى قبل الركوع، وبعد الركوع أكثر وأشهر، ذكر حديث قبل الركوع مسلم أيضا"[٢].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بأنه لا توجد رواية مرفوعة في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قنت قبل الركوع وبين ذلك ثم قال: " قال عبد الرزاق في كتابه عن أبي جعفر عن عاصم عن أنس قال: " قنت رسول الله – ﷺ في الصبح بعد الركوع يدعو على أحياء من أحياء العرب، وكان قنوته قبل ذلك وبعده قبل الركوع " وهذا صحيح فاعلم ذلك"[٣].

---

[١] بغية النقاد النقلة (٢/٢٤٣).

[٢] ينظر: الأحكام الوسطى (١/٣٩١).

[٣] ينظر: بيان الوهم والإيهام (٢/٢٧٦).

فتعقبه ابن المواق بأن تصحيحه لحديث عبد الرزاق فيه نظر لأن أبا جعفر المذكور في سنده يحتمل أن يكون أبا جعفر المديني والد عليّ بن المديني وهو ضعيف، ويحتمل أن يكون أبا جعفر الرازي وهو مختلف فيه بين موثق ومضعف، وقد تقدم دراسة هذه الجزئية والوصول إلى أن الراجح في تعيينه أنه أبو جعفر الرازي عيسى بن ماهان[١].

ولأن بقية رجال سند الحديث ثقات فإن الحكم عليه متوقف على حال أبي جعفر الرازي.

دراسة الترجيح:

ذكر ابن المواق أنه مخالف لتصحيح هذا الحديث بسبب أمرين هما: حال هذا الراوي، ومخالفة هذا الحديث لما صح عن أنس رضي الله عنه:

١ ــ ذكر ابن المواق أن العلماء اختلفوا في حال هذا الراوي بين موثق وموهن:

فممن وثقه:

١ ــ ابن سعد: قال: "وكان ثقة وكان يقدم بغداد والكوفة للحج فيسمعون منه"[٢].

٢ ــ يحي بن معين: قال ابن محرز: "وسمعت يحي بن معين يقول أبو جعفر الرازى عيسى بن ماهان قيل له كيف هو قال ثقة"[٣]، وقال مرة: "صالح"[٤]، وقال مرة: " يكتب حديثه، إلا أنه يخطئ"[٥]

٣ ــ علي بن المديني: قال محمّد ابن عُثْمَان بْن أَبِي شيبة قَالَ: سمعت عليا- وهو ابن المديني- يقول: كان أبو جعفر الرازي عندنا ثقة"[٦].

٤ ــ أبو حاتم الرازي: قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: أبو جعفر الرازي ثقة صدوق صالح الحديث"[٧].

٥ ــ ابن عمار الشهيد: قال البرقاني بإسناده عن الحسين بن إدريس: " قال ابن عمار: أبو جعفر الرازي ثقة"[٨]

وممن وهنه:

---

[١] ينظر: ١٧٧

[٢] الطبقات الكبرى (٢٦٧/٧).

[٣] تاريخ ابن معين برواية ابن محرز (٩٩/١).

[٤] ينظر: الجرح والتعديل (٢٨١/٦).

[٥] تاريخ بغداد (٤٦٥/١٢).

[٦] تاريخ بغداد (٤٦٥/١٢).

[٧] الجرح والتعديل (٢٨١/٦).

[٨] تاريخ بغداد (٤٦٦/١٢).

١ ــ أحمد بن حنبل: قال عبد الله: "سَمِعتُهُ يقول (يعني أباه) : أبو جعفر الرازي، ليس بقوي في الحديث"[١].

وقال علي بن سعيد بن جرير: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أبو جعفر الرازي مضطرب الحديث"[٢].

وقال حنبل بن إسحاق: "سئل أبو عبد الله عن أبي جعفر الرازي. فقال: صالح الحديث"[٣].

٢ ــ عمرو بن علي الفلاس: قال: " وعبد الله بن أبي جعفر الرازي كان يكون بالري، وأبوه أبو جعفر فيه ضعف، وهو من أهل الصدق، سيئ الحفظ"[٤].

٣ ــ يوسف بن خراش: قال: "أبو جعفر الرّازي واسمه عيسى بن ماهان سيئ الحفظ صدوق"[٥].

٤ ــ أبو زرعة الرازي: قال البرذعي: " قلت- يعني لأبي زرعة الرازي- أبو جعفر الرازي؟ قال: شيخ يهم كثيرا"[٦].

٥ ــ زكريا الساجي: قَالَ: "أَبُو جعفر الرازي عيسى بن ماهان خراساني صدوق ليس بمتقن"[٧].

٦ ــ ذكره ابن عدي في الكامل وقال: "ولأبي جعفر الرازي أحاديث صالحة مستقيمة يرويها وقد روى عنه الناس وأحاديثه عامتها مستقيمة وأرجو أنه لا بأس به"[٨].

٧ ــ ابن حبان: قال: "كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير لا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا فيما وافق الثقات ولا يجوز الاعتبار بروايته إلا فيما لم يخالف الأثبات"[٩].

٨ــ قال ابن حجر ملخصا حاله: "صدوق سيء الحفظ خصوصا عن مغيرة"[١٠].

خلاصة حال هذا الراوي:

---

[١] الجرح والتعديل (٦/٢٨١).

[٢] المجروحين لابن حبان (٢/١٢٠).

[٣] تاريخ بغداد (١٢/٤٦٥).

[٤] تاريخ بغداد (١٢/٤٦٦).

[٥] تاريخ بغداد (١٢/٤٦٦).

[٦] تاريخ بغداد (١٢/٤٦٦).

[٧] تاريخ بغداد (١٢/٤٦٦).

[٨] الكامل في الضعفاء (٨/٢٥١).

[٩] المجروحين (٢/١٢٠).

[١٠] تقريب التهذيب (٨٩٤).

من خلال ما سبق يتبين أن أبا جعفر الرازي راو مختلف فيه فبعضهم يوثقه وبعضهم يوهنه (والتوهين تعبير دقيق من ابن المواق، وهو أبلغ في التعبير عن حاله بلفظ التضعيف، لأن كثيرا من العلماء لم يضعفوه وإنما ذكروا أنه راو صدوق أو سيء الحفظ...، ولم يقولوا ضعيف، والله أعلم).

والأنظار في مثل هذه الحالات تختلف فقد يرجح البعض التوثيق وقد يرجح البعض التوهين، وقد يكتفي البعض بذكر الخلاف في حاله كما فعل ابن المواق.

وعلى كل حال فإن كلام ابن المواق في هذا الراوي كلام دقيق، فهو راو لم يبلغ المرتبة العليا من الوثاقة والضبط لوجود كثير من العلماء الذين تكلموا فيه، ولذلك فإن الأصوب عدم الحكم بصحة حديثه، وفي الحالة العامة يكون حديثه حسنا كما قال ابن المواق: "فحديثه إذن في عداد الحسان"[1].

٢ ــ والأمر الثاني الذي ذكره ابن المواق كدليل على أن حديث عبد الرزاق غير صحيح أن حديث عبد الرزاق مخالف لما صح عن أنس رضي الله عنه في ذلك، وقد ذكر ابن المواق الروايات المخالفة ثم قال: " فهذا المعروف عن أنس، وكل هذه الروايات مسطورة في الصحيح لمسلم عن أنس، وما يأتي عن أنس بخلاف ذلك، فإنما يأتي من طريق من لا يعتمد عليه كعمرو بن عبيد في روايته عن الحسن عن أنس في ذلك، وقبيصة في روايته عن سفيان مما ذكره عنهما الطحاوي، فاعلم ذلك"[2].

خلاصة:

من خلال ما تقدم يتبين أن تصحيح ابن القطان الفاسي لحديث عبد الرزاق فيه نظر، فأبو جعفر الرازي راو مختلف فيه، وأيضا لأن حديث عبد الرزاق مخالف لما صح أنس في ذلك.

ولذلك فإن كلام ابن المواق في الحكم على هذا الحديث بأنه غير صحيح هو الراجح، والله أعلم.

المطلب التاسع: هل رواية سليمان بن حرب عن شعبة في سماع المنادي صحيحة أم ضعيفة؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع ٣٧٣) منتقدا ابن القطان الفاسي: "... **الثاني: أنه ذكر رواية سليمان بن حرب عن شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس التي أوردها ق~ واعتمدها**

---

[1] بغية النقاد النقلة (٢/٢٤٣).

[2] بغية النقاد النقلة (٢/٢٤٥).

وقال: (وحسبك بهذا الإسناد صحة)، ولم يتكلم ولا عرف بصحتها من سقمها، فلنقل فيما أغفل من ذلك...

وأما رواية سليمان بن حرب عن شعبة عن حبيب بن أبي ثابت فأراها وهما، فإن هذا الحديث حديث عدي بن ثابت لا حديث حبيب بن أبي ثابت، وانفراد سليمان بن حرب عن شعبة بذكر حبيب بن أبي ثابت دون سائر من رواه عن شعبة يوجب التوقف في هذه الرواية، ولا أعلم ذكر حبيب بن أبي ثابت في هذا الحديث إلا من طريق سليمان بن حرب في رواية إسماعيل بن إسحاق عنه، فالله أعلم"[1].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند أبي داود حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: "من سمع المنادي فلم يمنعه من اتباعه عذر" قالوا وما العذر؟ قال "خوف أو مرض لم تقبل منه الصلاة التي صلى" ثم قال: "هذا يرويه مغراء العبدي، والصحيح موقوف على ابن عباس: من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له".

ثم قال: "على أن قاسم بن أصبغ ذكره في كتابه فقال: نا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: نا سليمان بن حرب، نا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: "من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر".

وحسبك بهذا الإسناد صحة"[2].

فتعقبه ابن القطان الفاسي وبين أن لفظة (إلا من عذر) غير موجودة في كتاب قاسم بن أصبغ في الحديث المرفوع وإنما هي في الحديث الموقوف، ولم يتكلم على قوله "وحسبك بهذا الإسناد صحة" وكأنه موافق له في ذلك[3].

فأثنى عليه ابن المواق وذكر أنه استوعب الكلام على هذا الحديث إلا أنه أغفل أمرين أحدهما أن هذه الرواية التي ذكرها من عند قاسم بن أصبغ غير صحيحة.

٣/ دراسة الترجيح:

---

[1] بغية النقاد النقلة (٢/٢٤٨).

[2] الأحكام الوسطى (١/٢٧٤).

[3] ينظر: بيان الوهم والإيهام (٢/٢٧٧).

أول ما نبدأ به دراستنا هو تخريج هذا الحديث، وحديث ابن عباس له طرق كثيرة ولن نتطرق إليها جميعا حتى لا يتشعب بنا البحث، والذي يهمنا هنا هي رواية شعبة لهذا الحديث لأنه المدار الذي وقع حوله الخلاف، فبعض الرواة يروي عنه ويقف الحديث على ابن عباس وبعضهم يروي عنه ويرفع الحديث إلى النبي ﷺ:

١ ــ الرواية الموقوفة:

أ ــ من طريق وكيع عن شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفا: أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه، ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط[١].

ب ــ من طريق حفص بن عمر الحوضي عن شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفا: أخرجها البيهقي في السنن الكبرى[٢].

ــ وهذه الطرق هي التي وقفت عليها في حدود بحثي، ولكن ابن المواق ذكر رواة آخرين رووه موقوفا فقال: " أما متابعة هُشَيْم فإنه خالفه جماعة منهم: ابن مهدي، ووكيع، وحفص بن عمر، وعمرو بن مرزوق، وسليمان بن حرب في إحدى الروايتين عنه؛ فرووه كلهم عن شعبة، عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قوله"[٣].

وقال الحاكم أيضا: "هذا حديث قد أوقفه غندر، وأكثر أصحاب شعبة وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"[٤].

ــ فَتَحَصَّل من هذا أن الذين رووا الحديث موقوفا ستة رواة وهم: ابن مهدي، وكيع، حفص بن عمر الحوضي، عمرو بن مرزوق، غندر وسليمان بن حرب في رواية عنه وستأتي الإشارة إليها.

٢ ــ الرواية المرفوعة:

أ ــ من طريق هشيم عن شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا إلى النبي ﷺ: أخرجها ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه والبيهقي في معرفة السنن والآثار وفي السنن الكبرى، والبغوي في شرح السنة[٥].

---

[١] ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٩٤/٣)، الأوسط (١٣٦/٤).

[٢] ينظر: السنن الكبرى (٢٤٨/٣).

[٣] بغية النقاد النقلة (٢٤٨/٢).

[٤] المستدرك (٣٧٢/١).

[٥] ينظر: صحيح ابن حبان (٤١٥/٥)، مستدرك الحاكم (٣٧٢/١)، معرفة السنن والآثار (١٠٤/٤)، السنن الكبرى (٢٤٨/٣)، شرح السنة للبغوي (٣٤٨/٣)

ب ــ من طريق قراد أبي نوح عن شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا إلى النبي ﷺ: أخرجها البيهقي في السنن الكبرى، والبغوي في شرح السنة[١].

ج ــ من طريق سعيد بن عامر عن شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا: أخرجها الحاكم في المستدرك[٢].

د ــ من طريق داود بن الحكم عن شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا: أخرجها الحاكم في المستدرك[٣].

ــ ويتَحَصَّل من هذا أن الذين رووه مرفوعا أربع رواة وهم: هشيم بن بشير، نوح أبو قراد، سعيد بن عامر وداود بن الحكم.

٣ ــ رواية سليمان بن حرب لهذا الحديث:

اختلفت رواية سليمان بن حرب لهذا الحديث عن شعبة واختلف الرواة عنه:

أ ــ من طريق أحمد بن عمرو القطراني عن سليمان بن حرب عن شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس **موقوفا**: أخرجها الطبراني في المعجم الكبير ثم قال: "هكذا رواه القطراني، عن سليمان بن حرب موقوفا، ورواه إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن سليمان بن حرب مرفوعا"[٤].

ب ــ ورواية إسماعيل القاضي عن سليمان بن حرب عن شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس **مرفوعا**: أخرجها البيهقي في معرفة السنن والآثار وفي السنن الكبرى، وأبو بكر الدينوري في المجالسة وجواهر العلم، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، وأخرجها ابن حزم في المحلى من عند قاسم بن أصبغ[٥].

---

[١] ينظر: السنن الكبرى (٨٠/٣)، شرح السنة للبغوي (٣٤٨/٣)

[٢] ينظر: المستدرك (٢٧٣/١).

[٣] ينظر: المستدرك (٢٧٣/١).

[٤] المعجم الكبير (١٨/١٢).

[٥] ينظر: معرفة السنن والآثار (١٠٥/٤)، السنن الكبرى (٢٤٨/٣)، المجالسة وجواهر العلم (٥٩/٨)، تاريخ بغداد (٢٧٤/٧)، المحلى (١٠٥/٣).

ج ــ وهناك رواية أخرى لسليمان بن حرب عن شعبة يوافق فيها رواية الجماعة من رواية إسماعيل القاضي عنه وهي: إسماعيل القاضي سليمان بن حرب عن شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس **موقوفا**: أخرجها البيهقي في السنن الكبرى[1].

فتحصل من هذا أن رواية سليمان بن حرب فيها اختلاف، فرواه عنه أحمد بن عمرو القطراني **موقوفا**، ورواه إسماعيل القاضي عنه **مرفوعا**، كلاهما عن شعبة عن **حبيب بن أبي ثابت**.

ورواه إسماعيل القاضي عنه عن شعبة عن **عدي بن ثابت موقوفا**.

وحتى تتضح الصورة أكثر سأجعل هذه الطرق في رسم توضيحي:

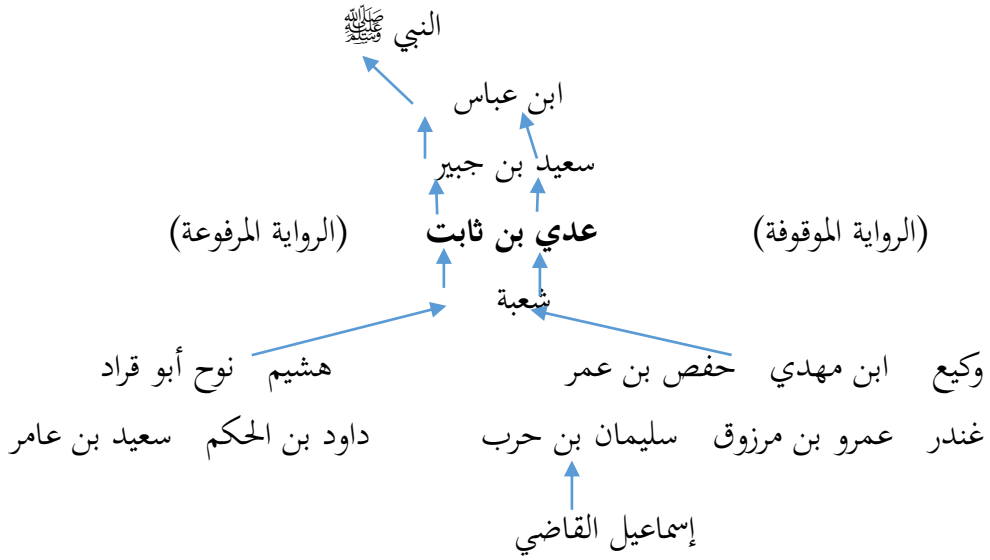

والملاحظ على هذه الطرق جميعا ـ رغم اختلافها في الرفع والوقف، وهذا ليس موضوع دراستنا ومن أراد الاستزادة فلينظر في التلخيص الحبير لابن حجر وإرواء الغليل للألباني[2] ـ اتفاقها في الإسناد: شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير.

وفي المقابل إذا نظرنا إلى رواية سليمان بن حرب فسنجدها كالآتي:

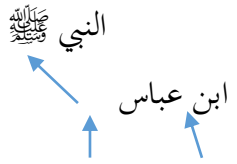

[1] ينظر: السنن الكبرى (٣/٢٤٨)

[2] ينظر: التلخيص الحبير (٢/٧٦)، إرواء الغليل (٢/٣٣٦).

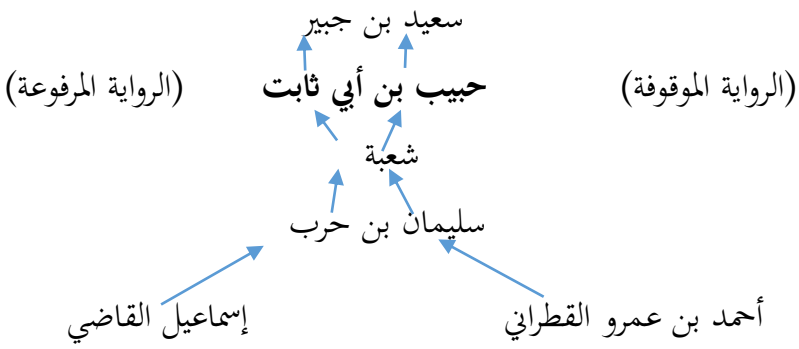

ومن خلال هذا المخطط يتبين أن سليمان بن حرب خالف في إسناد هذا الحديث حيث قال: عن شعبة عن حبيب بن أبي ثابت، وأما الجماعة الكثيرة التي تقدم ذكرها فقالت: عن شعبة عن عدي بن ثابت، وهذا تفرد منه ومخالفة.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول إن رواية سليمان بن حرب عن شعبة روايةٌ فيها تفرد ومخالفة لجمهور الرواة الذين رووا عن شعبة هذا الحديث، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على خطأ هذه الرواية.

ولذلك فإن استدراك ابن المواق على عبد الحق الإشبيلي ـ الذي صحح هذه الرواية ـ وعلى ابن القطان الفاسي ـ الذي لم يتعقبه والذي يفهم من صنيعه هذا أنه مقر له وموافق له على تصحيح هذه الطريق ـ استدراك في محله، فالحديث معروف بعدي بن ثابت وليس بحبيب بن أبي ثابت.

والراجح في هذه الطريق أنها خطأ بدلالة التفرد والمخالفة، والذي يزيد الأمر تأكيدا وقوة، وأن سليمان بن حرب قد أخطأ في هذه الرواية: هو وقوع التشابه في اسم الأب بين الراويين: عدي بن ثابت وحبيب بن أبي ثابت، فلعل سليمان بن حرب اشتبه عليه الأمر فأخطأ، والله أعلم.

خلاصة المبحث:

من خلال دراسة الترجيحات المتعلقة بالحكم على الأحاديث أمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

١ ـ عدد الترجيحات التي وقفت عليها في هذا الباب هو (٩) ترجيحات.

٢ ـ من خلال دراسة هذه الترجيحات توصلت إلى أن قول ابن المواق راجح في (٨) مواضع، وموضع واحد كان قول ابن المواق فيه مرجوحا.

٣ ــ ليست هناك قاعدة مطردة في هذا الباب سار عليها ابن المواق في نقده واستدراكه، فكل موضع له أدلته وله القرائن المحيطة به، ولذلك يمكن اعتبار ابن المواق بناء على هذه النماذج القليلة سائرا على منهج الأئمة المتقدمين في الحكم على الأحاديث، ويبقى القطع بهذه النتيجة متوقفا على ما سبق بيانه فيما يشبهها من النتائج.

٤ ــ تبين من خلال دراسة هذه المواضع أن باب التصحيح والتضعيف كان ولا يزال مفتوحا لمن ملك آلته وحقق شروطه، وقد كان العلماء ولا يزالون يتكلمون عن الأحاديث تصحيحا وتضعيفا، لأنه علم قائم على الاجتهاد.

٥ ــ بعد دراسة هذه الترجيحات يمكن القول إن الشخصية النقدية لابن المواق قد ظهرت أكثر وأكثر من خلال تمكنه من ناصية هذا العلم وبلوغ مرتبة الاجتهاد فيه.

المبحث السادس: الترجيحات في تحديد علة الحديث

تحديد علة الحديث أمر مهم جدا بعد الحكم عليه، فالحكم بالضعف على الحديث ليس حكما دقيقا فبعض الضعف ينجبر وبعضه لا ينجبر، والذي يبين هذا الأمر هو تحديد علة أو علل الحديث بدقة، وهذا ما سيظهر جليا من خلال الترجيحات ال (٦) الآتية:

المطلب الأول: هل يعل الحديث النظر إلى المغنية بداود بن فراهيج أم بغيره؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي في الموضع (٧٧): **"الثالث ترجيحه الإعلال بداود بن فراهيج على الإعلال بيزيد بن عبد الملك النوفلي، وتفضيله النوفلي على ابن فراهيج، وسترى أيضا الكلام على هذا في الباب الذي وعد بذكره هذا الحديث فيه إن شاء الله..."**[١].

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي حديث "النظر إلى المغنية حرام..." من طريق يزيد بن عبد الملك النوفلي عن داود بن فراهيج عن أبي هريرة مرفوعا ثم قال: "يزيد بن عبد الملك ضعيف، لا أعلم أحدا وثقه"[٢].

فتعقبه ابن القطان بقوله: "وقد كتبنا هذا الحديث في باب الأحاديث التي أعلها برجال وترك غيرهم ممن يعتل بهم وبينا أن إعراضه عن داود بن فراهيج إعراض عن ضعيف بل متروك إلى من هو خير منه، وإعلال الحديث به كان أولى"[٣].

وهذا النص لم أقف عليه في بيان الوهم والإيهام، وإنما نقله ابن المواق في كتابه ثم تعقبه بما تقدم نقله عنه من قبل.

---

[١] بغية النقاد (١/١٧٠).

[٢] الأحكام الوسطى (٤/٢٤٥).

[٣] بغية النقاد (١/١٦٩).

والموجود في بيان الوهم والإيهام هو فقط قوله معقبا على قول عبد الحق الإشبيلي "لا أعلم أحدا وثقه": "كذا ذكره، ولم يبين من أمر داود بن فراهيج شيئا، وهو ضعيف، وقد تركه شعبة، وابن معين، وإن كان صدوقا"[١].

٣/ دراسة الترجيح:

قبل البدء في دراسة الترجيح لا بد أن نبين أن الإسناد الذي ذكره عبد الحق الإشبيلي لهذا الحديث خطأ، وبيان ذلك ما يلي:

أخرج ابن عدي في الكامل في ترجمة يزيد بن عبد الملك النوفلي حديث النبي ﷺ الذي قال فيه: " عرفة كلها موقف..." من طريق يزيد بن عبد الملك النوفلي عن داود بن فراهيج عن أبي هريرة، ثم أخرج بعده ثلاثة أحاديث أخرى بأسانيد مختلفة[٢].

ثم أخرج بعد ذلك حديث النبي ﷺ أنه كان إذا أراد ان يزوج أحدا من بناته جاءها من وراء الحجاب فقال..." من طريق يزيد بن عبد الملك النوفلي عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم قال بعده مباشرة: " وبإسناده قال: قال النبي ﷺ: "النظر إلى المغنية حرام..."[٣].

فقوله "وبإسناده" راجع إلى أقرب مذكور وهو: يزيد بن عبد الملك النوفلي عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن عمر بن الخطاب، وبالتالي فإن الإسناد الذي ذكره عبد الحق لهذا الحديث خطأ، والله أعلم.

وبعد بيان هذا الخطأ قد يقول قائل: لماذا ندرس هذا الترجيح ونتعب أنفسنا في البحث عن أيهما الأضعف، وبأيهما يُعَلُّ الحديث، فداود بن فراهيج غير موجود أصلا في هذا الحديث، وعلة الحديث واضحة وهي يزيد بن عبد الملك النوفلي؟؟

والجواب عن هذا من وجهين:

---

[١] بيان الوهم والإيهام (٣/٢٤٨).

[٢] ينظر: الكامل في الضعفاء (٧/٢٦١).

[٣] الكامل في الضعفاء (٧/٢٦٢).

الأول: أن ابن المواق لما نقل تعقب ابن القطان على عبد الحق الإشبيلي نقل قوله في آخر كلامه: "وإنما ذكرنا هذا على صحة تقدير ما نقل"[١]، فالمسألة مدروسة على تقدير صحة الإسناد الذي ذكره عبد الحق الإشبيلي، ولا أظن أن هذا الخطأ خافٍ عنهما، وهو كذلك، فقد قال ابن المواق ناقلا كلام ابن القطان الفاسي: "وقال في حديث النظر إلى المغنية...، الذي ذكره من طريق أبي أحمد ـ أي ابن عدي ـ من رواية يزيد ابن عبد الملك النوفلي عن داود بن فراهيج عن أبي هريرة...، قولا بين فيه وهم ق~ فيما ذكر من إسناد هذا الحديث، ثم أورد إسناد أبي أحمد في هذا الحديث: يزيد بن عبد الملك النوفلي عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن عمر بن الخطاب..."[٢]، وبما تقدم يتبين خطأ اعتراض محقق بغية النقاد محمد خرشافي على ابن المواق بعدما نقل الحديث على الصواب من عند ابن عدي في الكامل بقوله: "ولم ينبه ابن المواق إلى ذلك رغم أنه نقل ما عند ابن القطان وذكر نسبته عنده إلى أبي هريرة..."[٣] فقد تولى ابن القطان بيان هذا الخطأ ولا حاجة لإعادة ابن المواق له، وابن المواق اكتفى ببيان المواطن الأخرى التي لم يتنبه لها، والله أعلم.

الثاني: أن هذا الإشكال ـ أي: بأيهما يُعَلُّ الحديث: بيزيد بن عبد الملك النوفلي أو بداود بن فراهيج؟ ـ إن لم يكن موجودا في هذا الحديث فهو موجود في غيره، وقد تقدم أن ابن عدي أخرج حديث "عرفة كلها موقف..." بهذا الإسناد[٤]، فلا بد من بيان هذه المسألة وبيان حالهما عند نقاد الحديث ومعرفة أضعفهما حتى يكون الباحث على بصيرة من أمره عند دراسة الأحاديث المروية بذلك الإسناد.

ولمعرفة هذا الأمر سوف نقارن بين حال الراويين من خلال نقل كلام الأئمة فيهما، وبيان ذلك ما يلي:

١ ـ يزيد بن عبد الملك النوفلي: بن المغيرة أبو نوفل النوفلي مديني، يُكَنَّى أبا خالد، وسأذكر ما وقفت عليه من كلام الأئمة فيه وهي كالتالي:

---

[١] بغية النقاد (١٦٩/١).

[٢] بغية النقاد النقلة (١٦٨/١).

[٣] بغية النقاد النقلة (١٦٨/١)، الهامش ٢.

[٤] ينظر: الكامل في الضعفاء (٢٦١/٧).

١ ـ **ابن سعد:** قال فيه: "وكان جَلَدًا صارما ثقة، له أحاديث"[١].

وقد انفرد ابن سعد ـ في حدود بحثي ـ بتوثيق هذا الراوي، والذي يغلب على الظن أنه أراد الوثاقة في دينه وعدالته لا الوثاقة في حديثه وروايته، ومما يمكن أن يستدل به لهذا:

ـ أنه لا يوجد أحد من الأئمة الذين ضعفوه ـ كما سيأتي ـ تكلم في دينه أو عدالته.

ـ لا يوجد من وثق هذا الراوي إلا ما رواه الدارمي عن ابن معين كما سيأتي.

ـ أن قوله فيه: جلدا صارما ثقة، ثم قوله بعد ذلك: له أحاديث، يفهم منه أن المصطلحات الثلاث الأولى بيانٌ لدينه وعدالته، ثم ذكر أن له أحاديث يرويها من غير حكم عليها، وقد يحكم عليها أحيانا كما في ترجمة يوسف بن عبد الله: "وكان يوسف ثقة، وله أحاديث صالحة"[٢]، والعطف يقتضي التغاير، فقوله ثقة يرجع إلى دينه، وقوله له أحاديث صالحة ترجع إلى روايته، والله أعلم.

وقد بحثت عن معنى هذا اللفظ في رسالة عنوانها "منهج ابن سعد في نقد الرواة من خلال كتابه الطبقات الكبرى" للدكتور محمد بن أحمد الأزوري فلم أقف على معنى هذه اللفظة مع أن الباحث حاول استيعاب عبارات الجرح والتعديل الخاصة به، ولذلك اجتهدت في بيان معناها كما تقدم.

٢ ـ **علي بن المديني:** قال ابن محرز: "سمعت علي بن المديني يقول: يزيد بن عبد الملك لا أروي عنه شيئا ولا أحدث عنه شيئا"[٣].

٣ ـ **يحي بن معين:** وقد اختلف النقل عنه:

فقال ابن محرز: "سمعت يحي بن معين وسئل عن يزيد بن عبد الملك فقال: النوفلي ليس بشيء، روى معن عنه"[٤].

---

[١] الطبقات الكبرى، متمم التابعين (٣٩٠).

[٢] الطبقات الكبرى (٥٦٥/٦).

[٣] معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحي بن معين (٣٧٥).

[٤] معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحي بن معين (٨٤).

وقال أحمد بن زهير ابن أبي خيثمة: "سئل يحي بن معين عن يزيد بن عبد الملك فقال: ضعيف"[١].

وقال معاوية بن صالح عن يحي بن معين: "يزيد بن عبد الملك بن المغيرة ليس حديثه بذاك"[٢].

بينما قال الدارمي سائلا يحي بن معين: "قلت: فيزيد بن عبد الملك الذي يروي عنه معن؟ فقال: ليس به بأس"[٣].

والذي يترجح في حكم ابن معين على هذا الراوي هو تضعيفه، ودليل ذلك ما يلي:

أ ـ أكثر النقول عن ابن معين متفقة على تضعيفه.

ب ـ القول بتضعيف هذا الراوي هو القول المتفق مع أقوال بقية النقاد كما هو واضح من خلال أحكام الأئمة المنقولة في حال هذا الراوي.

ج ـ رواية البغداديين عن يحي بن معين وهما ابن محرز وابن أبي خيثمة متفقة على التضعيف، وقد قال أحمد نور سيف: "وللنقد الذي يتناقله البغداديون أهمية، نظرا لأنهم وقفوا على رأيه الأخير في بعض الرواة الذين تختلف فيهم أقوال يحي، ولذا فمن الأهمية أن يؤخذ بقولهم عند الاتفاق على راو في رأي يخالفهم فيه غيرهم"[٤].

ولذلك فإن الراجح هو تضعيف ابن معين لهذا الراوي، والله أعلم.

٤ ـ **أحمد بن حنبل**: واختلف النقل عنه:

فذكر البخاري وابن أبي حاتم عنه أنه قال فيه: "عنده مناكير"[٥].

وقال يعقوب الفسوي: "وسألت أبا عبد الله عن يزيد بن عبد الملك النوفلي فقال: شيخ من أهل المدينة ليس به بأس"[٦].

---

[١] الجرح والتعديل (٢٧٩/٩)، المجروحين لابن حبان (٤٥٣/٢).

[٢] الكامل في الضعفاء (٢٦٠/٧).

[٣] تاريخ الدارمي (٢٠٠).

[٤] يحي بن معين وكتابه التاريخ (١٥٧/١).

[٥] التاريخ الكبير (٣٤٨/٨)، الجرح والتعديل (٢٧٩/٩)

[٦] المعرفة والتاريخ (٤٢٧/١).

وقال ابن حبان: " كان أحمد بن حنبل سيء الرأي فيه"[١].

ويمكن الجمع بين هذه الأقوال بالقول إن الإمام أحمد يضعف هذا الراوي ومع ذلك يراه صالحا للاعتبار، مثلما قال ابن حبان فيه: " وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه من غير أن يحتج به لم أر بذلك بأسا"[٢]، والله أعلم.

٥ ـ **البخاري**: قال الترمذي في العلل الكبير: "قال محمد: يزيد بن عبد الملك النوفلي ذاهب الحديث"[٣]

٦ ـ **أبو زرعة الرازي**: قال ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عن يزيد بن عبد الملك النوفلي فقال: منكر الحديث"[٤]، وقال البرذعي في سؤالاته له: "قلت: يزيد بن عبد الملك النوفلي؟ قال: واهي الحديث، وغلظ فيه القول جدا"[٥]

٧ ـ **أبو حاتم الرازي**: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن يزيد بن عبد الملك النوفلي فقال: ضعيف الحديث منكر الحديث جدا"[٦].

٨ ـ **النسائي**: قال في كتابه الضعفاء والمتروكين: "يزيد بن عبد الملك... متروك الحديث"[٧].

٩ ـ **ابن حبان**: قال في كتابه المجروحين: " يزيد بن عبد الملك ...كان ممن ساء حفظه حتى كان يروي المقلوبات عن الثقات، ويأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير، فلما كثر ذلك في أخباره بطل الاحتجاج بآثاره، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه من غير أن يحتج به لم أر بذلك بأسا، كان أحمد بن حنبل سيء الرأي فيه"[٨].

---

[١] المجروحين لابن حبان (٤٥٣/٢).
[٢] المجروحين لابن حبان (٤٥٣/٢).
[٣] علل الترمذي الكبير (٣٩٢).
[٤] الجرح والتعديل (٢٧٩/٩).
[٥] سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١٣٦).
[٦] الجرح والتعديل (٢٧٩/٩).
[٧] الضعفاء والمتروكين (٢٥٤).
[٨] المجروحين لابن حبان (٤٥٣/٢).

١٠ ـ **ابن عدي**: قال بعدما ذكر بعض أحاديثه المنكرة: "ويزيد بن عبد الملك هذا له غير ما ذكرت من الحديث وليس بالكثير، وعامة ما يرويه غير محفوظ"[١]

١١ ـ **أبو أحمد الحاكم**: قال عنه في الأسامي والكنى: "ذاهب الحديث"[٢].

١٢ ـ **الدارقطني**: ذكره في كتابه الضعفاء والمتروكين ولم يحكم عليه بشيء[٣].

١٣ ـ **ابن عبد البر**: قال في التمهيد: "وهو مُجْتَمَعٌ على ضعفه"[٤].

١٤ ـ **ابن طاهر المقدسي**: قال في ذخيرة الحفاظ: "ويزيد النوفلي ضعيف"[٥]

١٥ ـ **الذهبي**: قال في ترجمة ابنه يحي: "وأبوه مجمع على ضعفه"[٦]، وقال في المغني في الضعفاء في ترجمته: "مجمع على ضعفه"[٧]، وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: "والإجماع الذي ادعاه الذهبي سبقه إليه ابن عبد البر وعبد الحق[٨]، وهو مردود بنقل عثمان الدارمي عن ابن معين: لا بأس به، وإن نقل عنه معاوية بن صالح: ليس حديثه بذاك"[٩].

ومما ينخرم به هذا الإجماع أيضا توثيق ابن سعد له كما تقدم، لكن يمكن تخريج هذا الإجماع على إرادة قول الأغلب والأكثر، والله أعلم.

١٦ ـ **ابن كثير**: قال ابن كثير بعدما ذكر حديثا من طريق يحي يزيد بن عبد الملك النوفلي عن أبيه عن داود بن فراهيج: "وهذا إسناد مظلم ويحي بن يزيد وأبوه وشيخه داود بن فراهيج كلهم مضعفون"[١٠].

---

[١] الكامل في الضعفاء (٢٦٣/٧).

[٢] الأسامي والكنى (٢٦١/٤).

[٣] ينظر: الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٢٥٥).

[٤] التمهيد (١٩٥/١٧).

[٥] ذخيرة الحفاظ (١٧٤٠/٣).

[٦] ميزان الاعتدال (٢٢٧/٧)

[٧] المغني في الضعفاء (٤٢٣/٢).

[٨] يقصد قول ابن عبد البر: "مجتمع على ضعفه" التمهيد (١٩٥/١٧)، وقول عبد الحق فقد المتقدم: "لا أعلم أحدا وثقه" الأحكام الوسطى (٢٤٥/٤).

[٩] لسان الميزان (٤٨٤/٨).

[١٠] البداية والنهاية (٥٨٠/٨).

١٧. **الهيثمي**: قال فيه: "وفيه يزيد بن عبد الملك النوفلي وهو متروك، وقد وثقه ابن معين في رواية"[١]

١٨ . **ابن حجر**: قال في تقريب التهذيب: "ضعيف"[٢]

٢ . داود بن فراهيج: وهو مولى لبني قيس بن الحارث بن فهر، مدني قدم البصرة، وسأذكر ما وقفت عليه من كلام الأئمة فيه وهي كالتالي:

١ . **شعبة بن الحجاج**: وقد اختلف النقل عنه:

. قال يحي بن سعيد القطان فيما نقله عنه ابن أبي حاتم الرازي: "كان شعبة يضعف حديث داود بن فراهيج"[٣].

. وقال يعقوب بن سفيان: "قال علي: كان شعبة يقول: جدثنا داود بن فراهيج وكان ضعيفا"[٤].

. وذكر العقيلي بسنده عن حجاج بن نصير قال: "حدثنا شعبة قال حدثنا داود بن فراهيج بعدما كبر وافتقر وافتتن"[٥].

. وذكر ابن عدي بسنده عن وكيع أنه قال: "ذكر شعبة داود بن فراهيج فقصبه"[٦]، ومعنى قصبه: أي عابه، قال ابن الأثير: "يُقال: قَصَبَه يَقْصِبُه إِذَا عَابَه" [٧].

. بينما نقل ابن عدي بسنده عن علي بن المديني أنه قال: "سألت يحي بن سعيد عن داود بن فراهيج فقال: ثقة، فقلت: ومن وثقه؟ قال: سفيان وشعبة"[٨].

---

[١] مجمع الزوائد (٢٥٨/١٠).
[٢] تقريب التهذيب (٨٥٩).
[٣] الجرح والتعديل (٤٢٢/٣).
[٤] المعرفة والتاريخ (٢١٥/٣).
[٥] الضعفاء الكبير (٣٩٠/٢).
[٦] الكامل في الضعفاء (٨١/٣)
[٧] النهاية في غريب الحديث (٦٧/٤).
[٨] الكامل في الضعفاء (٨١/٣)

ومرجع هذا الخلاف إلى يحي بن سعيد القطان، فنقل عنه أن شعبة ضعفه، ونقل عنه أيضا أن شعبة وثقه، ولعل الراجح أن شعبة ضعف هذا الراوي، ودليل ذلك اتفاق أكثر النقول المتقدمة على القول بضعفه، والله أعلم.

٢ ـ **يحي بن معين**: وقد اختلف النقل عنه أيضا:

ـ فقال عباس الدوري: سمعت يحي ـ يعني ابن معين ـ يقول: "داود بن فراهيج قد روى عنه أبو غسان محمد بن مطرف، وروى عنه شعبة، وهو ضعيف الحديث"[١].

ـ وقال الدارمي سائلا ابن معين: "وسألته عن داود بن فراهيج كيف حديثه؟ فقال: ليس به بأس"[٢].

ويمكن الجمع بين هذين القولين بأن هذا الراوي عند ابن معين ضعيف ضعفا خفيفا، والله أعلم.

٣ ـ **أحمد بن حنبل**: قال المروذي: "وسألته عن داود بن فراهيج؟ فقال: هذا مديني، ولَيَّنَ أمره"[٣].

٤ ـ **أبو حاتم الرازي**: قال أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه في الجرح والتعديل: "داود بن فراهيج صدوق"[٤]، أما الذهبي فقال: "قال أبو حاتم: تَغَيَّر عندما كَبُرَ، وهو ثقة صدوق"[٥]، ولا أدري هل نقل الذهبي قول أبي حاتم من مصدر آخر لم أقف عليه، أم أنه نقل قوله بالمعنى، والله أعلم.

٥ ـ **النسائي**: قال النسائي: "داود بن فراهيج: ضعيف"[٦].

٦ ـ **العقيلي**: ذكره في كتابه الضعفاء ولم يحكم عليه بشيء[٧]

٧ ـ **ابن حبان**: ذكره في الثقات وقال: "روى عنه شعبة والناس"[٨].

---

[١] يحي بن معين وكتابه التاريخ (١٨٠/٣)، الجرح والتعديل (٤٢٢/٣).

[٢] تاريخ الدارمي (١٠٨)، الجرح والتعديل (٤٢٢/٣).

[٣] العلل ومعرفة الرجال برواية المروذي (٩٩).

[٤] الجرح والتعديل (٤٢٢/٣).

[٥] ميزان الاعتدال (١٩/٢).

[٦] الضعفاء والمتروكون للنسائي (١٠٠).

[٧] ينظر: الضعفاء للعقيلي (٣٩٠/٢)،

[٨] الثقات (٢١٦/٤).

٨ ـ **ابن عدي**: قال ابن عدي بعدما ذكر بعض أحاديثه المنكرة: "ولداود بن فراهيج عن أبي هريرة وعن عائشة غير ما ذكرت، ويروي عنه شعبة غير ما ذكرته، ولا أرى بمقدار ما يرويه بأسا"[١]

٩ ـ **ابن شاهين**: قال ابن شاهين بعدما ساق بعض أقوال الأئمة المختلفة فيه: "ليس هو في جملة من رد حديثه، لا سيما أن ليحي بن معين فيه قولين، فقوله: لا بأس به له موضع غير أنه لا يدخل في الصحيح، والله أعلم"[٢]، وذكره في كتابه تاريخ أسماء الثقات[٣].

١٠ ـ **ابن الجوزي**: ذكره في كتابه الضعفاء والمتروكين ولم يحكم عليه بشيء[٤].

١١ ـ **الذهبي**: قال الذهبي في المغني: "حَسَن الأمر، لَيَّنَه بعضهم، وقال أبو حاتم: تغير لما كبر وقد روى عنه شعبة وهو ثقة صدوق، أي قبل التغير"[٥].

١٢ ـ **ابن كثير**: قال ابن كثير بعدما ذكر حديثا من طريق داود بن فراهيج: "وهذا إسناد مظلم ويحي بن يزيد وأبوه وشيخه داود بن فراهيج كلهم مضعفون"[٦].

خلاصة:

بعد استعراض أقوال الأئمة في حال الراويين نجد أن:

١ ـ يزيد بن عبد الملك النوفلي ضعفه أكثر نقاد الحديث، وبعضهم شدد في الحكم عليه كأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي الذي حكم عليه بأنه متروك، ولم يوثقه إلا ابن سعد وقد تقدم أنه انفرد بهذا الحكم ولم يوافقه عليه الأئمة، ولذلك يمكن القول إن حال يزيد بن عبد الملك دائرة بين الضعف والضعف الشديد، والله أعلم.

---

[١] الكامل في الضعفاء (٣/٨١).

[٢] ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (٥٨).

[٣] ينظر: تاريخ أسماء الثقات (٨٢).

[٤] ينظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/٢٦٧).

[٥] المغني في الضعفاء (١/٣٢١).

[٦] البداية والنهاية (٨/٥٨٠).

٢ ـ داود بن فراهيج اختلف الأئمة في حاله، فمنهم من ضعفه، ومنهم من حسن القول فيه ولم يوثقه، ومنهم من وثقه كأبي حاتم الرازي فيما نقله عنه الذهبي وابن حبان وابن شاهين، ومنهم من فرق بين حاله قبل التغير وبعده، ولذلك يمكن القول إن حال داود بن فراهيج دائرة بين الحسن والضعف، والله أعلم.

٣ ـ من خلال ما تقدم يمكن القول إن إعلال الحديث بيزيد بن عبد الملك النوفلي مقدم على إعلاله بداود بن فراهيج لأن الأول أضعف من الثاني، وبالتالي فإن قول ابن المواق في هذه المسألة هو الراجح، والله أعلم.

المطلب الثاني: هل يعل حديث التسليمة الواحدة في الصلاة عند الترمذي بزهير بن محمد أم بعمرو بن أبي سلمة؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي في الموضع (١٩٦): " **الثاني: تَرْكُه مؤاخذة ق~ في إعلال الحديث بزهير بن محمد، وتَرْكِ إعلاله بعمرو بن أبي سَلَمَة راويه عن زهير، بل حسَّن القول في عمرو حتى عتب على أبي عمر الإعلال به**"[١]

وقوله منتقدا عبد الحق الإشبيلي في الموضع نفسه: "... وسنعيد الكلام على هذا الحديث في باب ما أعله برجال وترك غيرهم، وهناك نعرف بما عندنا من الأقوال في زهير بن محمد لأجل أن ق~ ضعف الحديث به، وترك من دونه: أبا حفص التنيسي، إن شاء الله تعالى"[٢].

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي حديث عائشة عند الترمذي "أن رسول الله ﷺ كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه يميل إلى الشق الأيمن شيئا"، ثم أعله بزهير بن محمد فقال: "هذا يرويه زهير بن محمد، قال

---

[١] بغية النقاد النقلة (٤٤٥).

[٢] بغية النقاد النقلة (٤٤٦).

أبو عمر: حديث زهير بن محمد في التسليمتين لا يصح مرفوعا، وزهير ضعفه ابن معين وغيره في التسليمتين"[١].

فتعقبه ابن المواق لأنه أعل هذا الحديث بزهير بن محمد مع وجود من هو أضعف منه وهو عمرو بن أبي سلمة، كما تعقب ابنُ المواق أيضا ابنَ القطان الفاسي بسبب عدم مؤاخذته لعبد الحق الإشبيلي في هذا الأمر، بل وتحسينه القول في عمرو بن أبي سلمة، لأن ابن القطان نقل تتمة كلام ابن عبد البر الذي اقتصر عبد الحق الإشبيلي على بعضه، وهو قوله: "وذكر يحي بن معين هذا الحديث فقال: عمرو بن أبي سلمة وزهير بن محمد ضعيفان لا حجة فيهما"[٢]، ثم تعقبه قائلا: "وفي كلام أبي عمر حمل على زهير وعمرو بن أبي سلمة يفوق ما يستحقان وليس كذلك عند أهل العلم بهما"[٣].

٣/ دراسة الترجيح:

تبين مما سبق أن ابن المواق يرجح إعلال الحديث بعمرو بن أبي سلمة وليس بزهير بن محمد، ومعنى هذا أن عمرو بن أبي سلمة أضعف من زهير بن محمد، ولمعرفة الصواب في ذلك سوف نعقد مقارنة بين حال الراويين عند نقاد الحديث وعلماء الجرح والتعديل.

١ ـ أما عمرو بن أبي سلمة: فقد تقدم استيعاب أقوال الأئمة فيه واختلافهم في درجته[٤]، وخلاصة الكلام فيه أنه راو تتردد حاله بين مرتبة الصدوق ومرتبة الضعيف الذي يعتبر بحديثه، فلا هو شديد الضعف ولا هو ثقة، ولن نعيد الكلام عنه هنا تجنبا للتكرار الذي لا فائدة منه.

٢ ـ وأما زهير بن محمد التميمي العنبري: فهو أيضا راو اختلف الأئمة في حاله، وبيان ذلك ما يلي:

فممن وثقه أو حسن حاله أو ذكر معهما وصفا آخر:

---

[١] الأحكام الوسطى (١/٤١٤).

[٢] الاستذكار (٤/٢٩٥)، وينظر: بيان الوهم والإيهام (٢/٢٠٢).

[٣] بيان الوهم والإيهام (٢/٢٠٣).

[٤] ينظر: (١٩٦)

. علي بن المديني: نقل الذهبي في ميزان الاعتدال أنه قال فيه: "لا بأس به"[١].

. صالح بن محمد جزرة: نقل عنه ابن حجر أنه قال فيه: "ثقة صدوق"[٢].

. يعقوب بن شيبة السدوسي: نقل عنه ابن حجر أنه قال فيه: "صدوق صالح الحديث"[٣].

. موسى بن هارون الحمال: نقل عنه ابن حجر أنه قال فيه: "أرجو أنه صدوق"[٤].

. عيسى بن يونس وهو ابن الإمام المشهور أبي إسحاق السبيعي: ذكر ابن حجر أنه جاء في تاريخ نيسابور عن عيسى بن يونس أنه قال: حدثنا زهير بن محمد وكان ثقة"[٥].

. زكريا الساجي: نقل ابن حجر أنه قال فيه: "صدوق منكر الحديث"[٦].

. أبو حاتم الرازي: قال فيه: "محله الصدق وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، وكان من أهل خرسان، سكن المدينة وقدم الشام، فما حدث من كتبه فهو صالح وما حدث من حفظه ففيه أغاليط"[٧]

. ابن حبان: ذكره في كتابه الثقات وقال: "يخطئ ويخالف"[٨]

. ابن شاهين: ذكره في كتابه تاريخ أسماء الثقات ونقل توثيق ابن معين له[٩].

. العجلي: قال فيه: "جائز الحديث"[١٠].

---

[١] ميزان الاعتدال (١٢٢/٣).
[٢] تهذيب التهذيب (٦٤٠/١).
[٣] تهذيب التهذيب (٦٤٠/١).
[٤] تهذيب التهذيب (٦٤٠/١).
[٥] تهذيب التهذيب (٦٤٠/١).
[٦] تهذيب التهذيب (٦٤٠/١).
[٧] الجرح والتعديل (٥٩٠/٣).
[٨] الثقات لابن حبان (٣٣٧/٦).
[٩] ينظر: تاريخ أسماء الثقات (١٣٣/١).
[١٠] معرفة الثقات (٣٧١/١).

. الذهبي: قال في الكاشف: "ثقة يغرب ويأتي بما ينكر"[١]، وقال في المغني في الضعفاء: "ثقة له غرائب"[٢]، وقال في ديوان الضعفاء: "ثقة فيه لين"[٣].

وممن ضعفه:

. أبو زرعة الرازي: ذكره في الضعفاء[٤].

. الترمذي: قال فيه: "منكر الحديث"[٥].

. النسائي: قال فيه: "ليس بالقوي"[٦]، ونقل ابن حجر عنه أنه قال فيه: "ضعيف" وأنه قال في موضع آخر: "ليس به بأس وعند عمرو بن أبي سلمة . يعني التنيسي . عنه مناكير"[٧].

. أبو أحمد الحاكم: نقل ابن حجر عنه أنه قال فيه: "في حديثه بعض المناكير"[٨]

. الدارقطني: نقل عنه ابن زريق أنه قال: "وزهير بن محمد ليس بالقوي"[٩].

. ابن عبد البر: قال فيه: "وزهير بن محمد ضعيف عند الجميع كثير الخطأ لا يحتج به"[١٠].

وهناك إمامان كبيران اختلفت أقوالهما في هذا الراوي وهما يحي بن معين وأحمد بن حنبل:

١ . يحي بن معين:

. نقل الدوري عنه أنه قال فيه: "ثقة"[١١].

---

[١] الكاشف (٣٢٧/١).

[٢] المغني في الضعفاء (٢٤٢/١).

[٣] ديوان الضعفاء (١٤٦/١).

[٤] ينظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة وهو كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين (٣٢٥).

[٥] العلل الكبير للترمذي (٣٩٦).

[٦] الضعفاء والمتروكين (١١٢).

[٧] تهذيب التهذيب (٦٤٠/١).

[٨] تهذيب التهذيب (٦٤٠/١).

[٩] من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن (٥٨/٢).

[١٠] الاستذكار (٢٩٤/٤).

[١١] يحي بن معين وكتابه التاريخ (٣٥٥/٤).

. ونقل الدارمي عنه أنه قال فيه: "ثقة"[١]، ونقل المزي وعنه ابن حجر أن الدارمي قال عن ابن معين: "ثقة له أغاليط"[٢]

. ونقل ابن أبي خيثمة عنه أنه قال فيه: "صالح"[٣].

. ونقل ابن محرز وابن الجنيد عنه أنه قال فيه: "ليس به بأس"[٤].

. ونقل معاوية بن صالح أنه قال فيه: "ضعيف"[٥].

٢ . أحمد بن حنبل:

. قال أبو داود: سمعت أحمد قال: زهير بن محمد، لم يكن به بأس"[٦].

. قال إبراهيم الجوزجاني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: زهير بن محمد الخراساني مستقيم الحديث"[٧].

. قال حنبل: "قال أحمد: ثقة"[٨].

وقال محمد بن حجاج المروزي: "قال أحمد: ليس به بأس"[٩].

وقال الميموني: "قال أحمد: مقارب الحديث"[١٠].

. وقال الأثرم: "سمعت أبا عبد الله، وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد قال: يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا زهير بن محمد الذي يروون عنه أصحابنا؟ ثم قال: أما رواية

---

[١] تاريخ الدارمي (١١٤).

[٢] تهذيب الكمال (٤١٤/٩)، تهذيب التهذيب (٦٤٠/١).

[٣] الجرح والتعديل (٥٩٠/٣).

[٤] ينظر: معرفة الرجال عن ابن معين برواية ابن محرز (٩٠/١)، وسؤالات ابن الجنيد ليحي بن معين (٤٠٧).

[٥] الضعفاء الكبير للعقيلي (٩٢/٢)، الكامل في الضعفاء لابن عدي (١٢٩/٥).

[٦] سؤالات أبي داود (٢٣٣)

[٧] الجرح والتعديل (٥٩٠/٣)

[٨] تاريخ دمشق (١٢٣/١٩).

[٩] تاريخ دمشق (١٢٢/١٩).

[١٠] تاريخ دمشق (١٢٣/١٩).

أصحابنا فمستقيمة، عبد الرحمن بن مهدي، وأبو عامر أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي عنه، فتلك بواطيل موضوعة، أو نحو هذا، فأما بواطيل فقد قاله"[١].

. ونختم الكلام عن هذا الراوي بقول الإمام البخاري الذي فصل في حكمه عليه وهو مشابه لقول الإمام أحمد الذي نقله عنه الأثرم، فقال رحمه الله في التاريخ الكبير: "روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير"[٢]، ونقل الترمذي عنه أنه قال: " أحاديث أهل العراق عن زهير بن محمد مقاربة مستقيمة، ولكن الوليد بن مسلم وأبو حفص عمرو بن أبي سلمة وأهل الشام يروون عنه مناكير، قال محمد: وكان أحمد يقول: كأن ما يروي أهل الشام عن زهير بن محمد هو رجل آخر"[٣].

مناقشة الأقوال السابقة:

. تبين مما سبق أن العلماء اختلفوا في حال هذا الراوي اختلافا كبيرا بين موثق ومضعف ومتوسط ومفصل، وسأحاول مناقشة أهم النقاط التي ستساعد في الوصول إلى أقرب الأقوال في حال هذا الراوي:

١ . قولهم: (روى مناكير) أو (في حديثه مناكير) قال ابن دقيق العيد: "قولهم: (روى مناكير) لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه: (منكر الحديث)، لأن (منكر الحديث) وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة"[٤]، ولذلك فإن قول من حكم عليه بوجود أحاديث منكرة في روايته ليس حكما مطلقا عليه بل هو راجع إلى بعض رواياته دون سائر حديثه، والله أعلم.

٢ . حكم الإمام الترمذي على زهير بن محمد بأنه منكر الحديث، وهو حكم كلي على هذا الراوي، والإمام الترمذي هو الوحيد . في حدود بحثي . الذي حكم عليه بهذا الحكم، ولكنه معارض بأقوال غيره من الأئمة الذين وثقوه أو توسطوا في حاله، ولذلك يمكن حمل قول الإمام الترمذي في هذا الموضع على أنه أراد نفس المعنى الذي أراده الأئمة الذين حكموا على هذا الراوي بوجود مناكير في حديثه، والله أعلم.

---

[١] تاريخ دمشق (١٩/١٢٢).

[٢] التاريخ الكبير (٣/٤٢٧)، الضعفاء الصغير للبخاري (٦٥).

[٣] العلل الكبير للترمذي (٣٩٥).

[٤] فتح المغيث (١/٣١٥).

٣ ـ قول الإمام أحمد الذي نقله عنه الأثرم وكذا قول الإمام البخاري فيه تفصيل وتمييز لحديث زهير بن محمد، فما رواه عنه أهل العراق كعبد الرحمن بن مهدي يختلف عما رواه عنه أهل الشام كأبي حفص عمرو بن أبي سلمة، فالأولى أحاديث صحيحة مستقيمة، وأما الثانية ـ وهي أحاديث أهل الشام عنه عموما وأحاديث أبي حفص عمرو بن أبي سلمة عنه خصوصا ـ فهي أحاديث باطلة موضوعة كما صرح بذلك الإمام أحمد وبعده الإمام البخاري.

ولذلك فإن الإنصاف يقتضي التفصيل في الحكم على هذا الراوي بحسب الرواة عنه، والله أعلم.

٤ ـ بناء على ما سبق يمكن تفسير الاختلاف الواقع بين الأئمة في الحكم على هذا الراوي، بل ويمكن الجمع بين أقوالهم كالتالي:

من ضعف هذا الراوي نظر إلى رواية أهل الشام عنه، ومن وثق هذا الراوي نظر إلى رواية أهل العراق عنه، ومن توسط في حاله أو وثقه وذكر أن في روايته مناكير وأغاليط فنظر إلى مجموع حديثه ورواياته التي اجتمع فيها الصواب والخطأ.

وعلى هذا يحمل اختلاف قول بعض الأئمة فيه كيحي بن معين الذي نقل عنه توثيقه وتضعيفه والتوسط فيه، ولعل سبب ذلك هو اختلاف حال السؤال، فإذا سئل عنه في أحاديث أهل العراق قال ثقة، وإذا سئل عنه في أحاديث أهل الشام قال ضعيف، والله أعلم.

خلاصة:

من خلال ما تقدم يظهر أن القول بالتفصيل في حال زهير بن محمد هو الأقرب للصواب، فهو ثقة أو صدوق في أحاديث أهل العراق ضعيف أو شديد الضعف في أحاديث أهل الشام، والله أعلم.

خلاصة عامة:

بعد عرض الأقوال في حال زهير بن محمد وما تقدم من الأقوال في حال أبي حفص عمرو بن أبي سلمة، من الصعب القول إن فلانا أقوى من فلان أو فلانا أضعف من فلان، لكن يظهر من خلال مجموع كلام العلماء فيهما أن زهير بن محمد أفضل حالا من عمرو بن أبي سلمة.

وقول ابن المواق في هذه الجزئية ـ أي عمرو بن أبي سلمة أضعف من زهير بن محمد ـ راجح غير مرجوح إن شاء الله.

ولكن قوله إن هذا الحديث يعل بعمرو بن أبي سلمة ـ هكذا منفردا ـ وكذا قول عبد الحق الإشبيلي الذي أعل هذا الحديث بزهير بن محمد ـ هكذا منفردا ـ فيه نظر، صحيح أن في كِلَا الراويين كلام، وصحيح أن عمرو بن أبي سلمة أضعف من زهير بن محمد، ولكن هذا الحديث جاء من رواية عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد، وهذه الرواية ـ أعني رواية عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد ـ نص العلماء على نكارتها وشدة ضعفها كما تقدم ذكر ذلك في كلام الإمام أحمد والإمام البخاري.

ولذلك فإن الراجح والأقرب للصواب في تعليل هذا الحديث هو تعليله برواية عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد هكذا مع بعضهما، وليس تعليل الحديث بواحد منهما على سبيل الانفراد، والله أعلم.

المطلب الثالث: هل يعل حديث السواك عند البزار بالوقف أم بضعف الراوي؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا عبد الحق الإشبيلي في الموضع (٢٠٢): " **وذكر من طريق البزار عن علي بن أبي طالب أنه أمر بالسواك، وقال: قال رسول الله ﷺ: (إن العبد إذا تسوك، ثم قام..." ثم قال: رواه غير واحد موقوفا على علي.**

قال م~: هذا ما ذكر بنصه...، وفي هذا الحديث أيضا أمر آخر ليس من هذا الباب، وذلك أنه أعله بأن روي موقوفا وترك في إسناده من يعتل به الخبر...، وسنتكلم على ما في هذا الإسناد في موضع آخر غير هذا"[1] اهـ.

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي حديث علي بن أبي طالب أنه أمر بالسواك وقال: قال رسول الله ﷺ: "إن العبد إذا تسوك، ثم قام يصلي، قام الملك خلفه، فتسمع لقراءته فيدنو منه –أو كلمة قالها– حتى يضع فاه على فيه، فما يخرج من فيه شيء إلا صار في جوف الملك، فطهروا أفواهكم للقرآن" ثم قال: "رواه غير واحد

[1] بغية النقاد النقلة (١/٤٦١).

موقوفا على عليّ"[1]، فتعقبه ابن المواق بما تقدم نقله عنه بأن الحديث يُعل بضعف راو في إسناده ولا يُعل بالوقف، ووعد ببيان هذا الأمر في موضع لاحق ولكن للأسف هذا الموضع ليس بين أيدينا فلعله في الجزء المفقود من الكتاب.

٣/ دراسة الترجيح:

لدراسة هذا الترجيح نحتاج إلى معرفة جملة من الأمور أولها تخريج هذا الحديث وبيان طرقه وألفاظه ثم كلام النقاد حولها، فإذا عرفنا ذلك تبين لنا وجه كلام ابن المواق وقصده منه، ولذلك نقول:

. رُوي هذا الحديث من طريق الحسن بن عبيد الله النخعي عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، واختلف على الحسن بن عبيد الله:

١ . فرواه سفيان بن عيينة وعبد الله بن إدريس عنه بالإسناد المذكور **موقوفا** على عليّ بن أبي طالب أنه قال: "إن الرجل إذا قام يصلي دنا الملك يستمع القرآن، فما يزال يدنو حتى أنه يضع فاه على فيه، فما يلفظ من آية إلا يقع في جوف الملك".

أخرج روايةَ سفيان بن عيينة عبدُ الرزاق في مصنفه وابنُ المبارك في الزهد والآجريُّ في أخلاق حملة القرآن، وأخرج روايةَ عبد الله بن إدريس عليٌّ الحِمْيَري في جزئه، كلهم بألفاظ متقاربة[2].

٢ . ورواه شعبة والفضل بن سليمان وخالد بن عبد الله عنه بالإسناد المذكور **مرفوعا**، وتنوعت ألفاظهم في رفع هذا الحديث، وبيان ذلك ما يلي:

روايةُ شعبةَ أخرجها قوامُ السنة في الترغيب والترهيب عن عليّ أنه كان يأمر بالسواك ويقول: "إن الرجل إذا أقام في الصلاة استدار الملك حتى يضع فاه على فيه، فلا يخرج من فيه آية إلا وقعت في في الملك" **قال (أي: عبد الرحمن السلمي): قلت: هو عن النبي ﷺ؟ قال: نعم، إن شاء الله**[3].

---

[1] ينظر: الأحكام الوسطى (١/١٥٣).

[2] ينظر: مصنف عبد الرزاق (٢/٤٨٧)، الزهد لابن المبارك (٣٥٠)، أخلاق حملة القرآن (٣٥)، جزء عليّ الحميري (١/٧٠).

[3] الترغيب والترهيب لقوام السنة (١/٢٦٩).

وروايةُ الفضيل بن سليمان أخرجها البزار كما في كشف الأستار عن عليّ **أنه أمر بالسواك، وقال: قال النبي** ﷺ: "إن العبد إذا تسوك، ثم قام يصلي قام الملك خلفه، فيسمع لقراءته فيدنو منه أو كلمة نحوها حتى يضع فاه على فيه، فما يخرج من فيه شيء من القرآن إلا صار في جوف الملك، فطهروا أفواهكم للقرآن"[١]

وروايةُ خالد بن عبد الله أخرجها البيهقيُّ في السنن الكبرى وشعب الإيمان والضياء المقدسي في المختارة عن عليّ أنه قال: **أُمرنا بالسواك** وقال: " إن العبد إذا قام يصلي أتاه الملك فقام خلفه يستمع القرآن ويدنو، فلا يزال يستمع ويدنو حتى يضع فاه على فيه، فلا يقرأ آية إلا كانت في جوف الملك "[٢].

وتابع الحسنَ بن عبيد الله في الرواية عن سعد بن عبيدة الأعمشُ، فرواه الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب **موقوفا**، أخرج روايته ابن أبي شيبة في مصنفه[٣].

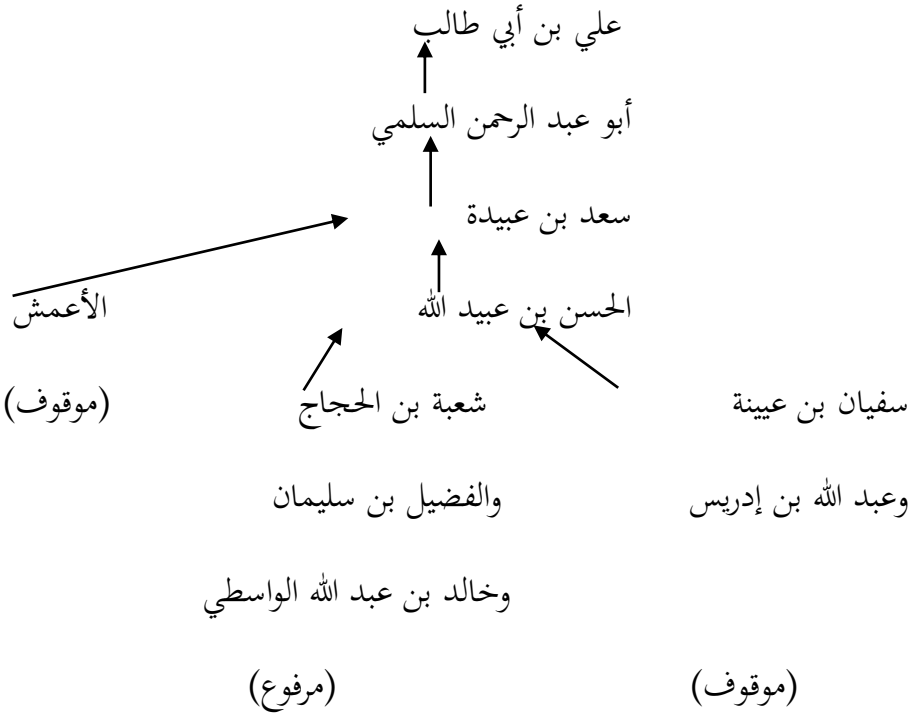

ملاحظة:

---

[١] كشف الأستار (٢٤٢/١)

[٢] ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٦٢/١)، شعب الإيمان للبيهقي (٣٨١/٢)، الأحاديث المختارة (١٩٧/٢).

[٣] ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢١٩/٢).

قبل ذكر أقوال الأئمة في هذين الطريقين ومناقشتها نشير إلى أمرين اثنين هما:

١. روى ابن ماجه في سننه جزءا من هذا الحديث من طريق بحر بن كَنِيز[١] عن عثمان بن ساج عن سعيد بن جبير عن علي بن أبي طالب قال: "إن أفواهكم طرق للقرآن فطيبوها بالسواك" **موقوفا** على عليّ، وأخرجه أيضا أبو نعيم في حلية الأولياء بنفس الإسناد والمتن **مرفوعا** إلى النبي ﷺ، إلا أنه قال "بحر بن كَثِير" بدل "بحر بن كَنِيز"[٢].

وهذا الراوي هو جد عمرو بن علي الفلاس الإمام الكبير، وسواء قلنا "كَنِيز" كما ذكره جمهور من ترجم له، أو قلنا "كثير" كما ذكره أبو نعيم وكما سيذكره العراقي بعد قليل فهو راو ضعيف[٣]، وقد قال أبو نعيم بعدما أخرج هذا الحديث مرفوعا: "غريب من حديث سعيد لم نكتبه إلا من حديث بحر"[٤].

وبالتالي فإن هذه الرواية ضعيفةٌ موقوفةً ومرفوعةً، وأيضا هي مروية بإسناد آخر عن عليّ غير إسناد الحديث التام الذي تقدم تخريجه ولذلك لا يمكن استغلالها كقرينة للترجيح بين الرفع والوقف، والله أعلم.

٢ . رُوي هذا الحديث أيضا عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه **مرفوعا**، أخرج روايته البيهقي في شعب الإيمان من طريق شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: " إذا قام أحدكم يصلي من الليل فليستك فإن أحدكم إذا قرأ في صلاة وضع ملك فاه على فيه، فلا يخرج من فيه شيء إلا دخل فم الملك "[٥].

ونقل المناوي في فيض القدير عن ابن دقيق العيد أنه قال في هذا الحديث: "رواته ثقات"[٦].

---

[١] هكذا ضبطه الدكتور بشار في تهذيب الكمال بفتح الكاف وكسر النون لأنه رآه هكذا بخط جماعة من الأئمة مضبوطا مجودا، وأشار إلى أن ما وقع في بعض كتب الرجال المطبوعة أنه بضم الكاف وفتح النون وسكون الياء (كُنَيْز) أنه تصحيف من الناشرين، ينظر: تهذيب الكمال (١٢/٤).

[٢] ينظر: سنن ابن ماجه (٢٦٢/١)، حلية الأولياء (٢٩٦/٤).

[٣] ينظر: تهذيب الكمال (١٢/٤)، تقريب التهذيب (١٠٩) وغيرها.

[٤] حلية الأولياء (٢٩٦/٤).

[٥] شعب الإيمان (٣٨١/٢).

[٦] فيض القدير (٤١٢/١).

وهذه الرواية صحيحة لكنها ليست بنفس إسناد الرواية الأولى التي هي محل الدراسة، ولذلك يمكن أن تشهد لمتن الحديث أنه يصح مرفوعا ولكنها لا تصلح قرينة للترجيح في باب الرواية بين الرفع والوقف في حديث علي بن أبي طالب، والله أعلم.

أقوال الأئمة في الحديث:

بعد استعراض مختلف الروايات والطرق لهذا الحديث ننتقل إلى ذكر كلام الأئمة حولها وهي كالآتي:

. قال البزار بعد إخراج الحديث: "لا نعلمه عن عليّ بأحسن من هذا الإسناد، وقد رواه بعضهم عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عليّ موقوفا"[١]

. وقال الهيثمي: "رواه البزار ورجاله ثقات، قلت: روى ابن ماجه بعضه إلا أنه موقوف وهذا مرفوع"[٢]

. وقال عبد الحق الإشبيلي: "رواه غير واحد موقوفا على عليّ"[٣].

. وقال المنذري: "رواه البزار بإسناد جيد لا بأس به، وروى ابن ماجه بعضه موقوفا ولعله أشبه"[٤].

. وقال العراقي: "قد ورد هذا مرفوعا رواه البزار في مسنده من حديث عليّ...، رجاله رجال الصحيح إلا أن فيه فضيل بن سليمان النميري وهو وإن أخرج له البخاري ووثقه ابن حبان فقد ضعفه الجمهور وآخر الحديث عند ابن ماجه من قول عليّ إن أفواهكم طرق للقرآن فطيبوها بالسواك، وفيه بحر بن كثير السقا ضعيف جدا، وقد رفعه أبو نعيم في الحلية من هذا الوجه"[٥].

من خلال ما تقدم يتبين أن العلماء مختلفون في هذا الحديث وما هو الأصوب فيه، هل هو الرفع أم الوقف؟

فيُفهم من كلام البزار والهيثمي أنهما يرجحان الرفع، ويفهم من كلام عبد الحق الإشبيلي والمنذري أنهما يرجحان الوقف، أما كلام العراقي فهو محتمل ولم أفهم منه أنه يُرَجح الوقف أو الرفع، والله أعلم.

---

[١] كشف الأستار (٢٤٢/١).

[٢] مجمع الزوائد (٢٨/٥).

[٣] الأحكام الوسطى (١٥٣/١).

[٤] الترغيب والترهيب (١٤٧/١).

[٥] طرح التثريب (٦٦/٢).

ومن المعاصرين وقفت على كلام للألباني يقول فيه بعد أن أورد لفظ هذا الحديث من عند البيهقي وغيره الذي فيه (أُمرنا بالسواك): "ظاهره أنه موقوف ويحتمل أنه مرفوع ويؤيده الرواية الأخرى (التي في آخرها) هو عن النبي ﷺ؟ قال: نعم إن شاء الله"[1].

وقال في رواية البزار: "وإسناده جيد رجاله رجال البخاري وفي الفضيل كلام لا يضر"[2].

وقال متعقبا قول المنذري المتقدم: "كلا فإن في إسناد ابن ماجه انقطاعا ومتروكا، على أنه أخرجه غيره من الوجه المذكور مرفوعا"[3]، ويقصد بالوجه المرفوع رواية أبي نعيم وقد تقدم الكلام عنها.

خلاصة:

بعد تخريج الحديث ونقل كلام الأئمة فيه تبين أن هناك مدارين اثنين هما: سعد بن عبيدة والحسن بن عبيد الله.

فرواه عن سعد بن عبيدة راويان هما الأعمش والحسن بن عبيد الله.

ورواه عن الحسن بن عبيد الله خمسة رواة واختلفوا عنه في الرفع والوقف، وفي كلا الطرفين إمام، فمن روى عنه الوقف فيهم سفيان بن عيينة، ومن روى عنه الرفع فيهم شعبة بن الحجاج، ولذلك فإن الترجيح بين الطريقين صعب خصوصا وأن الأئمة النقاد لم ينصوا على منشأ الاختلاف أو الخطأ، ولذلك فإن الأمر يحتمل عدة أوجه هي:

أ. حدَّث سعد بن عبيدة بهذا الحديث موقوفا، ووقع الخطأ فيه من الحسين بن عبد الله فرواه مرة موقوفا ورواه مرة مرفوعا، وحدث عنه تلاميذه كلٌّ بما سمع منه، ويؤيد هذا أن الأعمش رواه عن نفس الشيخ موقوفا، والأعمش مقدم على الحسن بن عبيد الله كما ذكر ذلك الدارقطني في علله عندما قدم رواية الأعمش على رواية الحسن بن عبيد الله في حديث من الأحاديث ونص كلامه في العلل ما يلي: " قُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ

---

[1] السلسلة الصحيحة (٣/٢١٤).

[2] السلسلة الصحيحة (٣/٢١٥).

[3] السلسلة الصحيحة (٣/٢١٥).

فِيمَا ذَكَرَهُ أَبُو عِيسَى عَنْهُ، حَكَمَ بِحَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَلَى حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، قَالَ الشَّيْخُ: وَقَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ قَرْثَعٍ، غَيْرُ مَضْبُوطٍ لِأَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَلَا يُقَاسُ بِالْأَعْمَشِ"[1].

ب ـ حدَّث سعد بن عبيدة بهذا الحديث بالوجهين موقوفا ومرفوعا، فرواه عنه الأعمش موقوفا، ورواه عنه الحسين بن عبد الله بالوجهين معا، فمن سمع منه من تلاميذه الوقف رواه موقوفا ومن سمع منه الرفع رواه مرفوعا، وبالتالي يكون كلا الوجهين صحيحا.

ج ـ الاحتمال الثالث وهو احتمال ضعيف لكنه وارد، وهو أن الحديث روي موقوفا وجها واحدا، ولكن لأن موضوع الحديث أمر غيبي لا يمكن إدراكه إلا بالوحي فإن حكمه يكون حكم الحديث المرفوع، فتصرف فيه بعض الرواة ورووه بالمعنى مرفوعا، ودليل ذلك اختلافهم في لفظ رفع الحديث فمنهم من رفعه بقوله (أُمرنا) ومنهم من رفعه بقوله (قال عليّ: قال رسول الله ﷺ) ومنهم من رفعه بقوله في آخر الحديث (هو عن النبي ﷺ؟ قال: نعم إن شاء الله).

ومن خلال ما تقدم بيانه من الخلاف في هذا الحديث يظهر لي ـ والله أعلم ـ أن ابن المواق لم يرد بكلامه المتقدم ترجيح الرفع أو الوقف في هذا الحديث وإنما أراد بيان وجه الضعف في رواية البزار التي ذكرها عبد الحق الإشبيلي دون غيرها، ونبه إلى إعلال تلك الطريق بالضعف لا بالوقف لأن القول بالوقف غير متفق عليه، بل قد يكون الصواب فيه الرفع، ولذلك قال إنه يعتل بضعف الراوي.

ولذلك فإن ترجيح ابن المواق في هذا الحديث إنما هو ترجيح للعلة التي يعتل بها الحديث وهي ضعف الراوي ـ وهو فضيل بن سليمان ـ في الطريق التي رواها البزار، وأيضا فإن كلام ابن المواق محصور في هذه الطريق وليس حكما عاما على الحديث.

ولتأكيد كلام ابن المواق حول فضيل بن سليمان سوف نذكر كلام الأئمة فيه وهي كالتالي:

ـ قال عنه ابن معين: "ليس بثقة"، وفي سؤالات ابن الجنيد قال فيه: "ليس بشيء"، وفي تاريخ ابن معين برواية الدوري قال عنه: "غير ثقة"[2].

---

[1] علل الدارقطني (٢/٢٠٤).

[2] ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/٧٢)، سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٤٦٩)، يحي بن معين وكتابه التاريخ (٤/٢٩٦).

. وقال أبو زرعة الرازي: "لين الحديث"[١].

. وقال أبو حاتم الرازي: "ليس بالقوي يكتب حديثه"[٢].

. وقال الآجري: " سألت أبا داود عن الفضيل بن سليمان النميري فقال: "كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عن فضيل بن سليمان"، وقال: "سمعت أبا داود يقول: ذهب فضيل بن سليمان والسمتي إلى موسى بن عقبة فاستعارا منه كتابا لم يرداه"[٣].

. وقال النسائي: "بصري ليس بالقوي"[٤].

. وقال صالح جزرة: "منكر الحديث روى عن موسى بن عقبة مناكير"[٥].

. وقال ابن حجر: "صدوق له خطأ كثير"[٦]، وقال في هدي الساري مدافعا عن البخاري في إخراج حديثه في الصحيح: "روى له الجماعة وليس له في البخاري سوى أحاديث توبع عليها"[٧]

. أما ابن حبان فقد ذكره في الثقات[٨]، ولم أقف في حدود بحثي على من وثقه غيره.

ومن خلال ما تقدم يتبين ضعف فضيل بن سليمان عند جمهور الأئمة النقاد، ولذلك فإن الحديث من الطريق التي أخرجها البزار يعتل بهذا الراوي ولا يعتل بالوقف.

وبالتالي فإن ترجيح ابن المواق في محله، والله أعلم.

المطلب الرابع: هل يعل حديث ابن عباس في الاستعاذة عند البزار برشدين بن كريب؟

---

[١] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧٢/٧).

[٢] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧٢/٧).

[٣][٣] سؤالات الآجري لأبي داود (٣٦٩/١)

[٤] الضعفاء والمتروكون (١٩٩).

[٥] تهذيب التهذيب (٣٩٨/٣)

[٦] تقريب التهذيب (٦٢٤).

[٧] هدي الساري (٥٩٩).

[٨] ينظر: الثقات (٣١٦/٧)

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا عبد الحق الإشبيلي في الموضع (٢٠٩): "... **وهذا الحديث مما أعله ق~ براو وترك غيره وسيأتي بيانه**"[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى حديث جبير بن مطعم عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقول في صلاته: "...أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من نفخه ونفثه وهمزه" ثم ذكر تفسير هذه الكلمات من عند البزار فقال: "وذكره من حديث ابن عباس وفسره قال: أما همزه فالذي يوسوسه في الصلاة، وأما نفثه فالشعر، وأما نفخه، فالذي يلقيه من الشبه يعني في الصلاة ليقطع عليه صلاته، أو على الإنسان صلاته" ثم قال: "ذكره البزار وفي إسناده رشيد[٢] بن كريب"[٣].

فتعقبه ابن المواق بأن في إسناد هذا الحديث راو آخر يعتل به الحديث، لكن ما مراد ابن المواق من هذا؟ هل مراده أن الحديث يعتل بأضعفهما أم بهما معا؟ وهذا ما سنعرفه من خلال دراسة هذا الترجيح :

٣/ دراسة الترجيح:

قال البزار في مسنده: "حَدَّثنا إسحاق بن سليمان البغدادي، قَال: حَدَّثنا سَعِيد بن مُحَمد الوراق، قَال: حَدَّثنا رِشْدِينُ بْنُ كُرَيب، عَن أَبيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِي اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ أَحْسَبُهُ قَالَ: وَنَفْثِهِ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فَقِيلَ: يَا رَسولَ اللهِ مَا هَذَا الَّذِي تَعَوَّذُ مِنْهُ؟ قَالَ: أَمَّا هَمْزُهُ فَالَّذِي يُوَسْوِسُهُ وَأَمَّا نَفْثُهُ فَالشِّعْرُ وَأَمَّا نَفْخُهُ فَالَّذِي يُلْقَى مِنَ الشُّبَهِ، يَعْنِي: فِي الصَّلاةِ لِيَقْطَعَ عَلَيْهِ صَلاتَهُ..."[٤].

ولبيان الراوي الأضعف في هذا الإسناد وبالتالي الراوي الذي يعل به الحديث سوف نترجم لرشدين بن كريب ثم لسعيد بن محمد الوراق لأنه هو مقصود ابن المواق:

---

[١] بغية النقاد النقلة (١٢/٢).

[٢] هكذا في الكتاب ولعله خطأ، لأن المثبت عند البزار: رشدين بن كريب وليس رشيد كما سيأتي.

[٣] ينظر: الأحكام الوسطى (٣٧٢/١).

[٤] مسند البزار (٣٧٦/١١).

١ ـ رشدين بن كريب:

ـ قال ابن معين: "ليس حديثه بشيء"[١].

ـ قال ابن المديني: "ضعيف"[٢].

ـ البخاري: "منكر الحديث"[٣].

ـ أبو حاتم الرازي: "ضعيف"[٤].

ـ أبو زرعة الرازي: قال البرذعي: "وسألتهما – يعني أبا زرعة وأباحاتم – عن محمد ورشدين ابني كريب فقالا: منكر الحديث"[٥].

أحمد بن حنبل حينما سئل عن محمد بن كريب وأخيه رشدين بن كريب قال: "كلاهما عندي منكر الحديث"[٦].

ـ النسائي: "ضعيف"[٧].

ـ ابن حبان: ذكره في كتاب المجروحين وقال: "كثير المناكير، يروي عن أبيه أشياء ليس يشبه حديث الأثبات عنه، كان الغالب عليه الوهم والخطأ حتى خرج عن حد الاحتجاج به"[٨]

ـ ابن حجر: "ضعيف"[٩].

٢ ـ سعيد بن محمد الوراق:

---

[١] الجرح والتعديل (٥١٢/٣).
[٢] تهذيب الكمال (١٩٨/٩).
[٣] التاريخ الكبير (٣٣٧/٣).
[٤] الجرح والتعديل (٥١٢/٣).
[٥] سؤالات البرذعي (١٦٩).
[٦] الضعفاء الكبير للعقيلي (٦٦/٢).
[٧] الضعفاء والمتروكين (٢٠١).
[٨] المجروحين (٣٧٧/١).
[٩] تقريب التهذيب (٢٥١).

ـ ابن معين: "ليس بثقة" وقال مرة: "ضعيف" ومرة: "ليس حديثه بشيء"[١].

ـ أحمد بن حنبل: قال المروذي: "سألته عن سعيد بن محمد الوراق فلينه وتكلم فيه"[٢].

ـ الجوزجاني: "غير ثقة"[٣].

ـ أبو داود: "ضعيف"[٤].

ـ النسائي: "ليس بثقة"[٥].

الدارقطني: "متروك"[٦].

ـ الذهبي: "ضعيف"[٧].

ـ ابن حجر: "ضعيف"[٨].

ولعل في هذا القدر كفاية في بيان حال هذين الراويين فكلاهما ضعيف، ومن خلال ما تقدم من كلام العلماء فيهما – ولا يزال فيهما كلام كثير – تصعب الموازنة بينهما، ويتعذر بيان من هو الأضعف منهما، ولعل هذا – والله أعلم – هو ما جعل الحافظ ابن حجر يلخص كلام العلماء في كل واحد منهما بقوله "ضعيف"، لأن الكلام فيهما شبه متكافئ.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن ابن المواق لم يقصد بكلامه المتقدم أن سعيد بن محمد الوراق أضعف من رشدين بن كريب، وإنما أراد بيان أن هذا الإسناد ليس فيه راو واحد ضعيف، وأن فيه راويين ضعيفين ولذلك قال: " وهذا الحديث مما أعله ق~ براو وترك غيره وسيأتي بيانه"[٩].

---

[١] ينظر: الجرح والتعديل (٥٩/٤)، تاريخ بغداد (١٠٢/١٠).

[٢] تاريخ بغداد (١٠٢/١٠).

[٣] أحوال الرجال (١٩٩).

[٤] تاريخ بغداد (١٠٢/١٠).

[٥] الضعفاء والمتروكين (٢١٠).

[٦] سؤالات البرقاني (٨١).

[٧] الكاشف (٤٤٣/١).

[٨] تقريب التهذيب (٢٩٧).

[٩] بغية النقاد النقلة (١٢/٢).

ولو كان ابن المواق يريد الموازنة بينهما لقال مثلما قال في الموضع (١١): " كل ما ذكر ع~ في هذا صحيح إلا موضعًا واحدًا؛ **وهو تضعيفه الحديث بعثمان بن عطاء الخراساني وحده، وفي الإسناد من هو أضعف منه**؛ وهو سويد بن عبد العزيز الدمشقي..."[١].

خلاصة:

وبناء على ما سبق يتبين:

١ ـ أن ابن المواق أراد بكلامه بيان أن هذا الحديث ليست له علة واحدة وهي ضعف رشدين بن كريب كما يوهمه كلام عبد الحق الإشبيلي.

٢ ـ وأن هذا الحديث يعل بعلتين هما: ضعف رشدين بن كريب وضعف سعيد بن محمد الوراق، وإعلال الحديث بضعف راو واحد منهما دون الآخر ليس كإعلاله بهما معا لأن هذا الثاني يجعل الحديث شديد الضعف بخلاف الأول.

٣ ـ ولذلك فإن ترجيح ابن المواق في محله، لأن إعلال الحديث بهذين الراويين يزيد الحديث ضعفا، وهذا هو الحكم الدقيق على الحديث، والله أعلم.

المطلب الخامس: بمن يعل حديث شهادة القابلة عند الدارقطني؟

١/ نص الترجيح:

انتقد ابن المواق عبد الحق الإشبيلي في الموضع (٢٨٤) فقال: **"وفي هذا الإسناد أيضا مقال، نذكره لذلك في باب ما أعله براو وترك غيره"**[٢].

٢/ صورة الترجيح:

---

[١] بغية النقاد النقلة (٤٢/١).

[٢] بغية النقاد النقلة (١٠٩/٢).

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند الدارقطني حديثا فقال: "وذكر أيضا من حديث عبد الرحمن المدائني وهو مجهول عن الأعمش عن أبي قابل عن حذيفة أن رسول الله – ﷺ – أجاز شهادة القابلة"[١]، أي إن عبد الحق الإشبيلي أعل هذا الحديث بجهالة عبد الرحمن المدائني.

فتعقبه ابن المواق بأن هناك علة أخرى يعتل بها الحديث، وهذا ما سندرسه في هذا الترجيح: هل يعل الحديث بجهالة عبد الرحمن المدائني أم بعلة أخرى؟

٣/ دراسة الترجيح:

ذكر الدارقطني في سننه الحديث المذكور من طريقين:

ـ فقال في الطريق الأولى: "نا عثمان بن أحمد الدقاق وعمر بن الحسن بن علي الشيباني قالا نا أحمد بن القاسم بن مساور نا محمد بن إبراهيم بن معمر هو بن أخي أبي معمر القطيعي نا محمد بن عبد الملك الواسطي عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة أن النبي ﷺ أجاز شهادة القابلة، محمد بن عبد الملك لم يسمعه من الأعمش بينهما رجل مجهول".

ـ ثم ذكر الطريق الثانية التي فيها بيان هذا الراوي المجهول فقال: "نا عمر بن الحسن نا إسماعيل بن الفضل ومحمد بن بشر بن مطر قالا نا وهب بن بقية نا محمد بن عبد الملك عن أبي عبد الرحمن المدائني عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة أن رسول الله ﷺ أجاز شهادة القابلة"[٢].

وهذه الطريق الثانية هي التي قال فيها ابن المواق: "وفي هذا الإسناد أيضا مقال، نذكره لذلك في باب ما أعله براو وترك غيره"[٣].

ولمعرفة هذه العلة سنحتاج إلى الترجمة لرجال هذا الإسناد:

أقوال العلماء في رجال الإسناد:

١ ـ عمر بن الحسن الأُشناني:

ـ قال الحاكم: "وسمعته ـ أي الدارقطني ـ يذكر الأشناني، فقلت: سألت أبا علي الحافظ فذكر أنه ثقة، فقال الدارقطني: بئس ما قال[٤] شيخنا"[٥].

---

[١] الأحكام الوسطى (٣/٣٦٢).

[٢] ينظر: سنن الدارقطني (٥/٤١٦).

[٣] بغية النقاد النقلة (٢/١٠٩).

[٤] في الكتاب المطبوع: "بئس ما كان شيخنا" ولعله تصحيف أو خطأ مطبعي، والتصحيح من تاريخ بغداد للخطيب (١٣/٩٣) ولسان الميزان لابن حجر (٦/٧٨) الذيْن نقلا عبارة الدارقطني بهذا اللفظ المثبت في المتن.

[٥] ينظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (١٦٢).

ـ وقال السلمي: "وسألته ـ أي الدارقطني ـ عن عمر الأشناني فقال: ضعيف"[١].

ـ وذكر الخطيب البغدادي جملة من أقوال العلماء فيه فقال: "سألت الحسن بن محمد الخلال عن ابن الأشناني، فقال: ضعيف تكلموا فيه".

ـ وذكر بإسناده إلى مُحَمَّد بْن نعيم الضبي، قَالَ: سمعت أبا علي الهروي يحدث عَن عُمَر بْن الحسن الشيباني القاضي، فسألته عنه، فقال: صدوق، قلت: إني رأيت أصحابنا بِبَغْدَادَ يتكلمون فيه؟ فقال: ما سمعنا أحدا يَقُولُ فيه أكثر من أنه يرى الإجازة سماعا، وكان لا يحدث إلا من أصوله"

ـ وذكر أن شيخه محمد بن طلحة قال فيه: "وهذا رجل من جلة الناس، ومن أصحاب الحديث الموجودين، وأحد الحفاظ له، وحسن المذاكرة بالأخبار، وكان قبل هذا يتولى القضاء بنواحي الشام، ويستخلف الكفاة، ولم يخرج عَن الحضرة، وتقلد الحسبة بِبَغْدَادَ، وقد حدث أحاديث كثيرا، وحمل الناس عنه قديما وحديثا"

ـ وقال هو فيه بعد أن ذكر قصة في تحديثه أيام الحربي: "قلت: تحديث ابْن الأشناني فِي حياة إِبْرَاهِيم الحربي له فيه أعظم الفخر، وأكبر الشرف، وفيه دليل على أنه كان فِي أعين الناس عظيما، ومحله كان عندهم جليلا"[٢].

وينسب إلى الدارقطني أنه قال: "وكان يكذب"[٣].

ولكن الذهبي قال: "ويروى عن الدارقطني أنه كذاب ولم يصح هذا" ثم قال: "ولكن هذا الأشناني صاحب بلايا"[٤].

ورغم أن الذهبي نفى صحة تكذيب الدارقطني له هنا إلا أنه قال في المغني في الضعفاء: " عمر بن الْحسن الْأُشْنَانِي القَاضِي صَاحب ذَاك الْمجْلس كذبه الدَّارَقُطْنِيّ"[٥]، والجواب عن هذا الإشكال يزول إذا علمنا أن الذهبي أَلَّف كتاب (المغني) قبل (ميزان الاعتدال) كما أشار إلى ذلك محقق كتاب المغني الدكتور نور الدين عتر[٦]، فلعله تراجع عن ذلك في ميزان الاعتدال، والله أعلم.

وعلى كل حال فإن عمر بن الحسن الأشناني متكلم فيه، وكلام تلميذه الدارقطني مقدم على قول غيره فيه لأنه أدرى بشيخه من غيره، وبالتالي فإن هذا الراوي راو ضعيف.

---

[١] سؤالات السلمي للدارقطني (١٠٠).

[٢] ينظر: تاريخ بغداد (٩١/١٣ و٩٢).

[٣] ينظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (١٦٤)، تاريخ بغداد (٩٣/١٣)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢٠٦/٢).

[٤] ميزان الاعتدال (٢٢٣/٥).

[٥] المغني في الضعفاء (٣٨/٢).

[٦] ينظر: مقدمة كتاب المغني (٥).

٢ ـ إسماعيل بن الفضل:

قال الخطيب البغدادي: "وكان ثقة، وذكره الدارقطني فقال: لا بأس به"[١].

٣ ـ محمد بن بشر بن مطر:

قال الخطيب البغدادي: "حَدَّثَنِي الحسن بن أبي طالب عن علي بن عمر الحافظ قَالَ: محمد بن بشر بن مطر ثقة"[٢].

٤ ـ وهب بن بقية:

وهو راو ثقة، ولذلك لخص الحافظ ابن حجر الحكم عليه بقوله: "ثقة"[٣].

٥ ـ محمد بن عبد الملك الواسطي:

قال ابن حبان: "مُحَمَّد بن عبد الْملك أَبُو إِسْمَاعِيل الوَاسِطِيّ، يروي عَن الْحسن بن عبيد الله وَيحيى بن أبي كثير، روى عَنهُ بَقِيَّة بن وهب بن بَقِيَّة، يعْتَبر حَدِيثه إِذا بَين السماع فِي خَبره فِي رِوَايَته فَإِنَّهُ كَانَ مدلسا يخطئ"[٤].

٦ ـ أبو عبد الرحمن المدائني:

تقدم أن الدارقطني قال فيه مجهول.

وأما بقية رجال الإسناد وهم: الأعمش سليمان بن مهران، وأبو وائل شقيق بن سلمة فلا إشكال في أمرهم لأنهم علماء ثقات مشهورون، وحذيفة رضي الله عنه صحابي والصحابة كلهم عدول.

خلاصة:

من خلال ما تقدم يتبين أن علة هذا الحديث ليست جهالة أبي عبد الرحمن المدائني فقط، وإنما هناك علة أخرى يعتل بها هذا الحديث وهي ضعف شيخ الدارقطني عمرُ بن الحسن الأشناني، وأما تدليس محمد بن عبد الملك الواسطي فيكون علة للطريق الأولى التي أسقط فيها الراوي الذي حدثه عن الأعمش، وأما الطريق الثانية فقد صرح بهذا الراوي وهو أبو عبد الرحمن المدائني.

وبالتالي فإن قول ابن المواق في تعليل هذا الحديث هو الراجح، وصنيعه الذي وعد به في ذِكْر هذا الموضع في باب ما أعله براو وترك غيره صحيحٌ، فهذا الحديث له علتان هما:

١ ـ جهالة عبد الرحمن المدائني.

---

[١] تاريخ بغداد (٢٨١/٧).

[٢] تاريخ بغداد (٤٤١/٢).

[٣] تقريب التهذيب (٨٣١).

[٤] الثقات (٤٩/٩).

٢ ــ وضعف عمر بن الحسن الأشناني.

المطلب السادس: هل حديث كل مسجد فيه إمام ومؤذن يعل بجويبر وحده؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٣٥١) منتقدا عبد الحق الإشبيلي وموافقة ابن القطان له: " **وقول ق~ فيه: (جويبر وغيره) ليس كما قال، فإن رواته إلى جويبر ثقات كلهم:**

إسحاق الأزرق: هو إسحاق بن يوسف، أبو محمد الواسطي أحد الثقات، وعمار بن خالد كذلك، وهو واسطي أيضا، وعلي بن عبد الله بن مبشر أبو الحسن الواسطي من ثقات شيوخ الدارقطني، فاعلمه.

وقد ذكره ع~ في باب المراسيل التي لم يعلها بسوى الإرسال في آخر الباب في الفصل الذي ذكر فيه ما ذكر من المراسيل، وأعلها مع ذلك بغير الإرسال، فالدرك عليهما فيه"[(١)].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند ابن عدي حديث الضحاك عن حذيفة بن اليمان قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: "كل مسجد فيه إمام ومؤذن فإن الاعتكاف فيه يصلح" ثم قال: "والضحاك لم يسمع من حذيفة وقبله في الإسناد من لا يحتج به جويبر وغيره"[(٢)].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بأن ذكر هذا الحديث في باب ذكر أحاديث ذكرها على أنها مرسلة لا عيب لها سوى الإرسال وهي معتلة بغيره، ولكن ابن القطان ذكر هذا الحديث في هذا الباب ولم يبين العلل الأخرى التي يعتل بها هذا الحديث زيادة على الإرسال[(٣)].

فتعقبهما ابن المواق بأن هذا الحديث يعتل بجويبر فقط دون غيره من الرواة لأنهم كلهم ثقات سوى جويبر.

٣/ دراسة الترجيح:

قبل دراسة هذا الترجيح ينبغي الإشارة إلى أمر مهم، وهو أن ابن المواق بنى حكمه هذا اعتمادا على رواية الدارقطني لهذا الحديث وليس على رواية ابن عدي لأنه قال: "وهذا الحديث لم يذكره أبو أحمد، لا في ذكر جويبر ولا في ذكر الضحاك، وإنما ذكره الدارقطني بنصه، وأتبعه ما ذكره ق~ من أن الضحاك لم يسمع

---

(١) بغية النقاد النقلة (٢/٢١١).

(٢) ينظر: الأحكام الوسطى (٢/٢٤٩).

(٣) ينظر: بيان الوهم والإيهام (٣/٨٠).

من حذيفة، قال الدارقطني: "نا علي بن عبد الله بن مبشر نا عمار بن خالد نا إسحاق الأزرق عن جويبر عن الضحاك عن حذيفة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "كل مسجد له مؤذن وإمام فإن الإعتكاف فيه يصلح " ثم قال الدارقطني: "الضحاك لم يسمع من حذيفة"(١).

فابن المواق لم يقف على رواية ابن عدي لهذا الحديث وإنما وقف على رواية الدارقطني المروية بإسناد آخر، وهنا وقع الخلل لابن المواق رحمه الله تعالى.

والحديث موجود عند ابن عدي في الكامل في ترجمة سليمان بن بشار، قال ابن عدي: "حَدثنا الحسين، حَدثنا سليمان، حَدثنا هشيم، عن جويبر عن الضحاك عن حذيفة بن اليمان قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: "كل مسجد فيه إمام ومؤذن، فإن الاعتكاف فيه يصلح"(٢).

وإذا أردنا أن نترجم لرواة هذا الحديث تراجم مختصرة تبين حالهم فسنجد:

أ ــ جويبر: قال ابن حجر: "جويبر: تصغير جابر، ويقال: اسمه جابر وجويبر لقب، ابن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي نزيل الكوفة راوي التفسير، **ضعيف جدا**"(٣).

ب ــ هشيم بن بشير: قال فيه ابن حجر: "ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي"(٤).

ج ــ سليمان بن بشار: قال ابن حبان: "يروي عن الثقات ما لم يحدثوا به ويضع على الأثبات ما لا يُحْصَى كثرة ليس يعرفه كل إنسان من أصحاب الحديث، لا يحل الاحتجاج به بحال"(٥).

د ــ الحسين بن عبد الغفار الأزدي: قال ابن حجر: "قال الدارقطني: متروك.

وقال ابن عَدِي: حدثنا عن جماعة لم يحتمل سنه لقاءهم وله مناكير"(٦).

خلاصة:

من خلال ما سبق بيانه يتضح أن هناك راويين ضعيفين زيادة على جويبر وهما سليمان بن بشار والحسين بن عبد الغفار الأزدي.

ولذلك فإن قول عبد الحق الإشبيلي: "وقبله في الإسناد من لا يحتج به جويبر وغيره"(٧)، كلام صحيح لا غبار عليه، وموافقة ابن القطان له أيضا موافقة صحيحة لا غبار عليها.

---

(١) بغية النقاد النقلة (٢/٢١٠).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٢٩٦).

(٣) تقريب التهذيب (١٤٧).

(٤) تقريب التهذيب (٨١٧).

(٥) المجروحين (١/٤٢١).

(٦) لسان الميزان (٣/١٨٢).

(٧) ينظر: الأحكام الوسطى (٢/٢٤٩).

وأما استدراك ابن المواق عليه بأن الضعيف في هذا الحديث هو جويبر وحده، فقد تقدم أن ابن المواق قال هذا الكلام بناء على رواية الدارقطني لهذا الحديث وليس على رواية ابن عدي التي نقلها عبد الحق الإشبيلي وحكم عليها، ولو وقف ابن المواق على هذا الحديث عند ابن عدي لما خالف عبد الحق الإشبيلي في حكمه على هذا الحديث.

ولذلك يقال إن قول عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي في هذه المسألة هو الراجح بل هو الصحيح الذي لا شك فيه، وأما قول ابن المواق في هذه المسألة فهو مرجوح، وقد تقدم بيان عذره رحمه الله تعالى في ذلك، والله أعلم.

خلاصة المبحث:

من خلال دراسة الترجيحات المتعلقة بتحديد علة الحديث أمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

١ ـ عدد الترجيحات التي وقفت عليها في هذا الباب هو (٦) ترجيحات.

٢ ـ من خلال دراسة هذه الترجيحات توصلت إلى أن قول ابن المواق راجح في (٤) مواضع، ومرجوح في موضع واحد، وموضع آخر كان قوله فيه راجحا من وجه ومرجوحا من وجه آخر.

٣ ـ ليست هناك قاعدة مطردة في هذا الباب سار عليها ابن المواق في نقده واستدراكه، فكل موضع له أدلته وله القرائن المحيطة به.

٤ ـ هذا المبحث شاهد على الدقة العلمية المتناهية عند المحدثين، فليس الشأن تضعيف الحديث فقط بل يتعداه إلى بيان علته أو علله، وأيها يقدم في الإعلال، وهذا الباب من العلم مهم جدا، وتظهر فائدته عند البحث عن الشواهد والمتابعات فهناك علل ترتفع بالشواهد والمتابعات وهناك علل لا تنفعها المتابعات ولا الشواهد لأنها خطأ محض، ولذلك كان بيان هذه المسألة أمرا مهما جدا في العملية النقدية.

المبحث السابع: الترجيحات في مباحث الاتصال والانقطاع

وهذا مبحث مهم من مباحث علوم الحديث، وهو مبحث له شبه بمبحث سماع الرواة المتقدم، ولكنه يفارقه في بعض الأمور منها أن الكلام هنا على الروايات لا على الرواة، وعدد الترجيحات (٣) هي:

المطلب الأول: هل زيادة المسعودي عند البخاري موصولة أو معلقة؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان في الموضع ٤٦: "**ونقل هنالك أن الحديث عند البخاري معلق، وليس كذلك كما قد بينته هنالك**"[١].

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي حديث عبد الله بن زيد في صلاة الاستسقاء من عند مسلم ثم قال: "زاد البخاري: جهر فيهما بالقراءة، وزاد المسعودي: جعل اليمين على الشمال"[٢].

فتعقبه ابن القطان بقوله: "ولا ينبغي أيضا أن تعزى إلى البخاري فإنها معلقة عنده، لم يوصل بها إسناده"[٣]، وذكر كلاما آخر سيأتي في محله.

فتعقبه ابن المواق بأن هذه الرواية ليست معلقة.

٣/ دراسة الترجيح:

لمعرفة الصواب في هذه المسألة سنبدأ أولا بذكر رواية الإمام البخاري لهذا الحديث ثم نذكر ترجمة مختصرة للمسعودي ثم نذكر بعد ذلك مذاهب أهل العلم في هذه الزيادة:

. قال البخاري في كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في المصلى: "حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا سفيان عن عبد الله بن أبي بكر سمع عباد بن تميم عن عمه قال: خرج النبي ﷺ إلى المصلى يستسقي

---

[١] بغية النقاد (١/١٠٧).

[٢] الأحكام الوسطى (٢/٨٠).

[٣] بيان الوهم والإيهام (٤/١٩٢).

واستقبل القبلة، فصلى ركعتين، وقلب رداءه، قال سفيان: فأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال: جعل اليمين على الشمال"[١].

. المسعودي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي، أخو أبي العميس عتبة بن عبد الله المسعودي، وخلاصة القول في حاله ما ذكره الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب أنه "صدوق اختلط قبل موته"[٢]

. وأما مذاهب العلماء في زيادة المسعودي فيمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام هي:

أ . من قال أو أشار إلى أن زيادة المسعودي معلقة:

. تقدم أن ابن القطان يرى زيادة المسعودي معلقة عندما قال: " ولا ينبغي أيضا أن تعزى إلى البخاري فإنها معلقة عنده، لم يوصل بها إسناده"[٣].

. ذكر المزي ترجمة المسعودي وعَلَّم عليها بـ "خت٤"[٤]، وتعني أن هذا الراوي قد أخرج له البخاري تعليقا وأخرج له أصحاب السنن الأربعة، وقال في آخر ترجمته: "استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في كتاب الأدب، وروى له الأربعة"[٥].

. وذكره بهذا الرمز أيضا الذهبي في الكاشف، وابن حجر في تهذيب التهذيب وتقريب التهذيب . وإن كان ابن حجر لم يرتض هذا القول وناقشه . والخزرجي في الخلاصة[٦].

ب . من قال أو أشار إلى أن زيادة المسعودي غير معلقة:

. قال العلائي في ترجمة المسعودي: "مشهور روى له البخاري وروى له أصحاب السنن"[٧].

. وقال العيني في ترجمته: "واستشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في كتاب الأدب، وروى له الأربعة وأبو جعفر الطحاوي"[٨].

. وقال ابن الكيال في ترجمته: "روى له البخاري وأبو داود... "[٩].

---

[١] صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب تحويل الرداء في الاستسقاء (٢/٢٧).

[٢] تقريب التهذيب (٤٦٤).

[٣] بيان الوهم والإيهام (٤/١٩٢).

[٤] تهذيب الكمال (١٧/٢١٩).

[٥] تهذيب الكمال (١٧/٢٢٧).

[٦] ينظر: الكاشف (١/٦٣٣)، تهذيب التهذيب (٢/٥٢٣)، تقريب التهذيب (٤٦٤)، الخلاصة (٢٣٠).

[٧] المختلطين (٧٢).

[٨] مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (٢/١٩٦).

[٩] الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات (١/٥٤).

ووجه الشاهد من هذه النقول أن البخاري لم يذكر المسعودي إلا في هذا الموضع، وبالتالي فإنهم يرون روايته موصولة، ولو كانوا يرونها معلقة لقالوا: روى له البخاري تعليقا لأنهم يهتمون ببيان كيفية رواية البخاري ومسلم عن الرواة، وهذا موجود في كتبهم، فقد قال العلائي في ترجمة عطاء بن السائب: "روى له البخاري حديثا واحدا مقرونا بآخر ولم يخرج له مسلم"[١]، وقال العيني في ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق: "أخرج له البخاري تعليقا ومسلم متابعة"[٢]، وقال ابن الكيال في ترجمة سهيل بن أبي صالح: "روى له البخاري مقرونا"[٣]، وكل هذا يدل على أن زيادة المسعودي عندهم مرفوعة، والله أعلم.

ج ـ من قال أو أشار إلى أن رواية المسعودي ذكرت عرضا وهي معلقة غير موصولة، والمسعودي ليس من رجال البخاري:

ـ ذكر ابن القطان انتقادين على رواية البخاري قائلا: "أحدهما: أن سفيان لا ندري من وصل عنه ذلك إلى البخاري، فإنه يحتمل أن يكون ذلك مما حدثه به عبد الله بن محمد عنه، ويحتمل أن يكون علقه غيرَ موصل، ولذلك لا يعد أحد المسعودي من رواة الكتاب.

والشيء الآخر: أن أبا بكر بن محمد الذي حدث بذلك المسعودي لم يقل لنا عمن أخذه، وكما يجوز أن يكون أخذها عن عباد بن تميم، أو عنه يروي القصة، فكذلك يجوز أن يكون أخذها عن غيره ولم يذكره، وأرسلها إرسالا، وذكر الزيادة المذكورة على أنها مما أخرج البخاري في الصحيح خطأ، فاعلم ذلك"[٤].

ـ ذكر الذهبي ترجمة المسعودي في المغني في الضعفاء وعَلَّم عليه بـ "عه"[٥]، وهذا الرمز يعني: أخرج له أصحاب السنن الأربعة، كما بين ذلك في مقدمة كتابه[٦]، وذكر ترجمته في تاريخ الإسلام وعَلَّم عليها بـ "٤"[٧]، أي أخرج له أصحاب السنن الأربعة، ولم يذكر أن البخاري أخرج له حديثا متصلا أو معلقا.

د ـ من قال إن زيادة المسعودي موصولة في صحيح البخاري، وإن كان المسعودي من غير رجاله:

---

[١] المختلطين (٨٢).

[٢] مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (٢/٢٤٣).

[٣] الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات (٢٤٧).

[٤] بيان الوهم والإيهام (٤/١٩٢).

[٥] المغني (١/٥٤٠).

[٦] ينظر: المغني (١/٣٦).

[٧] تاريخ الإسلام (٤/١١٨).

. تقدم أن ابن المواق يرى زيادة المسعودي غير معلقة عند قوله: "ونقل هنالك أن الحديث عند البخاري معلق، وليس كذلك كما قد بينته هنالك"[1]، ولعل موضع بيان هذه المسألة في الجزء المفقود من بغية النقاد لأنها غير موجودة في الجزء المطبوع، ولكن بيان هذه المسألة محفوظ ولله الحمد عند ابن حجر، فقد نقل ابن حجر كلام ابن المواق في فتح الباري ووافقه عليه قائلا بعد نقله كلام ابن القطان المتقدم: " وقد تعقبه ابن المواق بأن الظاهر أنه أخذه عن عبد الله بن محمد شيخه فيه، ولا يلزم من كونهم لم يعدوا المسعودي في رجاله ألا يكون وصل هذا الموضع عنه لأنه لم يقصد الرواية عنه، وإنما ذكر الزيادة التي زادها استطرادا، وهو كما قال"[2].

. قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: "وقوله: (قال سفيان: وأخبرني المسعودي) من جملة الحديث موصول عنده عن عبد الله بن محمد عن سفيان، وهذا ظاهر من سياقه، والظاهر أن البخاري لم يقصد التخريج له وإنما وقع اتفاقا، وقد وقع له نظير ذلك في عمرو بن عبيد المعتزلي وعبد الكريم بن أبي المخارق وغيرهما"[3]، وقال في هدي الساري: "علم عليه المزي علامة تعليق البخاري، ولم أر عنده شيئا معلقا، نعم له ذكر في زيادة في حديث الاستسقاء...، فهذه زيادة موصولة في الخبر، وإنما أراد البخاري أصل الحديث على عادته في ذلك"[4].

مناقشة المذاهب في زيادة المسعودي:

قبل البدء في مناقشة هذه الأقوال يحسن أولا تخريج رواية المسعودي، وبيان ذلك كالتالي:

أخرج روايته الحميدي في مسنده، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء، وابن خزيمة في صحيحه، جماع أبواب صلاة الاستسقاء وما فيها من السنن في موضعين: الأول في باب الخروج إلى المصلى للاستسقاء، والثاني في باب تحويل الرداء في الاستسقاء إذا كان الرداء ثقيلا كلهم من طرق:

---

[1] بغية النقاد (١/١٠٧).

[2] فتح الباري (٢/٧١٩).

[3] تهذيب التهذيب (٢/٥٢٤).

[4] هدي الساري (٥٧٨).

عن سفيان بن عيينة عن المسعودي ويحي بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، فقلت ـ أي سفيان بن عيينة ـ لعبد الله بن أبي بكر: حديث حدثناه يحي والمسعودي عن أبيك عن عباد بن تميم قال: أنا سمعته من عباد بن تميم يحدث أبي عن عبد الله بن زيد: "أن النبي ﷺ خرج إلى المصلى فاستسقى فقلب رداءه وصلى ركعتين" قال المسعودي عن أبي بكر عن عباد بن تميم قلت له: أخبرنا جعل أعلاه أسفله، أو أسفله أعلاه، أم كيف جعله؟ قال: لا، بل جعل اليمين الشمال والشمال اليمين"، وهذا لفظ ابن خزيمة[1].

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الصلاة، باب الاستسقاء كيف هو وهل فيه صلاة أم لا؟، من طريق عبد الله بن رجاء عن المسعودي نحوه[2].

بعد تخريج الحديث من طريق المسعودي تبين أن روايته موصولة، بل وتابعه يحي بن سعيد الأنصاري في روايته عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، والزيادة التي زادها المسعودي لا شك في اتصالها بالسند المتقدم للحديث.

وغاية ما في الأمر أن سفيان بن عيينة لما روى الحديث عن المسعودي ويحي بن سعيد الأنصاري معا مَيَّزَ بين روايتيهما، فذكر اللفظ الذي اتفقا عليه، ثم ذكر ما زاده المسعودي من سؤال عباد بن تميم لعبد الله بن زيد عن كيفية قلب الرداء في صلاة الاستسقاء وجوابه، فهذه الزيادة متصلة بنفس السند المتقدم الذي روي به أصل الحديث، والله أعلم.

خلاصة:

من خلال ما تقدم يمكن أن يقال:

ـ البخاري لم يقصد إخراج زيادة المسعودي في بيان كيفية قلب الرداء في صلاة الاستسقاء بل ذكرها عرضا، وسبب ذكرها أنها رويت بنفس السند الذي ساقه البخاري، والدليل على أنه لم يقصدها أن سفيان بن عيينة يروي الحديث عن المسعودي وعن يحي بن سعيد الأنصاري ثم سمعه من عبد الله بن أبي بكر (وقد تقدم في رواية ابن خزيمة للحديث أن سفيان بن عيينة قال لعبد الله بن أبي بكر: " حديث حدثناه يحي

---

[1] ينظر: مسند الحميدي (٢٠١/١)، سنن ابن ماجه (٤٢٥/٢)، صحيح ابن خزيمة (٢٣٤/٢-٢٣١).

[2] ينظر: شرح معاني الآثار (٣٢٣/١).

والمسعودي عن أبيك عن عباد بن تميم قال: أنا سمعته..."[1]) والبخاري روى الحديث من طريق سفيان عن عبد الله بن أبي بكر فقط، ثم ذكر زيادة المسعودي لأنها تروى بنفس ذلك الإسناد، وكأنه أراد أن يقول: هذا هو أصل الحديث، وزاد المسعودي في روايته له كذا وكذا، ولذلك لا يصح أن نقول: زيادة المسعودي أخرجها البخاري.

. تقدم أن البخاري ذكر زيادة المسعودي عرضا من غير قصد الاحتجاج، وبالتالي فإن المسعودي لا يدخل في رواة ورجال البخاري الذين روى عنهم في صحيحه.

. زيادة المسعودي في حديث الاستسقاء موصولة وليست معلقة، وبالتالي فإن ابن القطان أصاب في كون المسعودي ليس من رجال البخاري وأن زيادته لا يصح أن نقول فيها: أخرجها البخاري، ولكنه لم يصب في قوله إنها زيادة معلقة، وقول ابن المواق ومن وافقه على أن هذه الزيادة موصولة هو الراجح، والله أعلم.

المطلب الثاني: هل حديث النظر إلى المغنية عند ابن عدي منقطع أو متصل

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي: " **الثاني: أن في الإسناد الذي أورده ع~ انقطاعا فيما بين يزيد بن خصيفة والسائب بن يزيد في هذا الحديث، فإنه إنما يرويه عن يزيد بن خصيفة عن أبيه عن السائب عن عمر عن النبي ﷺ، وهذا ستراه في الدرك الثاني، في فصل الإخلال الواقع عند ع~ من ذلك الباب إن شاء الله**"[2].

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي حديث "النظر إلى المغنية حرام..." من طريق يزيد بن عبد الملك النوفلي عن داود بن فراهيج عن أبي هريرة مرفوعا ثم قال: "يزيد بن عبد الملك ضعيف، لا أعلم أحدا وثقه"[3].

---

[1] صحيح ابن خزيمة (٢/٢٣١).

[2] بغية النقاد (١/١٧٠).

[3] الأحكام الوسطى (٤/٢٤٥).

فتعقبه ابن القطان الفاسي – وهذا الكلام نقله ابن المواق في بغية النقاد وليس موجودا في بيان الوهم والإيهام – بقوله: "وقال في حديث النظر إلى المغنية...، الذي ذكره من طريق أبي أحمد – أي ابن عدي – من رواية يزيد ابن عبد الملك النوفلي عن داود بن فراهيج عن أبي هريرة...، قولا بين فيه وهم ق~ فيما ذكر من إسناد هذا الحديث، ثم أورد إسناد أبي أحمد في هذا الحديث: يزيد بن عبد الملك النوفلي عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن عمر بن الخطاب..."[1]، ثم تعقب ابن المواق كلام ابن القطان وذكر أن في الإسناد الذي نقله انقطاعا لم ينبه له.

٣/ دراسة الترجيح:

أخرج ابن عدي في ترجمة يزيد بن عبد الملك النوفلي حديث النبي ﷺ أنه كان إذا أراد أن يزوج أحدا من بناته جاءها من وراء الحجاب فقال..." الحديث، من طريق يزيد بن عبد الملك النوفلي عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم قال بعده مباشرة: " وبإسناده قال: قال النبي ﷺ: "النظر إلى المغنية حرام..."[2].

وهذا الكلام المنقول من كتاب ابن عدي موافق لما نقله ابن القطان عنه، فيزيد بن خصيفة يروي عن السائب بن يزيد، وليس عن أبيه عن السائب بن يزيد.

وأما الحديث الذي أخرجه ابن عدي من طريق يزيد بن عبد الملك النوفلي عن يزيد بن خصيفة عن أبيه عن السائب بن يزيد عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: "من مات في خمر سكرها..." فهو حديث آخر أخرجه ابن عدي قبل الحديثين المذكورين[3].

وإذا أردنا مزيد تثبت فإننا سنقوم بتخريج هذا الحديث، وبعد التخريج وجدنا الطبراني في المعجم الكبير وأبا نعيم في معرفة الصحابة قد أخرجا هذا الحديث بنفس إسناد ابن عدي وهو يزيد بن خصيفة عن السائب عن عمر[4].

---

[1] بغية النقاد (١٦٨/١).

[2] الكامل في الضعفاء (٢٦٢/٧).

[3] ينظر: الكامل في الضعفاء (٢٦١/٧).

[4] ينظر: المعجم الكبير (٧٣/١)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥٧/١).

ومن خلال ما تقدم نتساءل: ما هي حجة ابن المواق في القول بانقطاع هذا الإسناد؟

والجواب: أن ابن المواق له حجة فيما ذهب إليه ولكن للأسف حجته مفقودة مع الجزء المفقود من بغية النقاد، ولعل حجته تكمن في قوله متعقبا عبد الحق الإشبيلي في هذا الحديث: "أحدها: أن أبا محمد أبعد النجعة فيه، إذ ترك له موقعا في كتاب هو أقرب متناولا مما ذكره منه، وأوجد لدينا مما نقله منه. وسترى هذا في الإغفال من الباب المعقود لأمثال ذلك"[1]، فلعل ابن المواق وقف على هذا الحديث في كتاب آخر لم نقف عليه، ووجد فيه أن يزيد بن خصيفة رواه عن أبيه عن السائب بن يزيد، والله أعلم.

وما تقدم هو اعتذار لابن المواق فيما ذهب إليه من ترجيح انقطاع هذا الإسناد، وأما إذا أردنا الحكم على هذا الحديث من خلال ما نملكه بين أيدينا من معلومات فإننا سنرجح الاتصال اعتمادا على الأدلة التالية:

أ ـ لم نقف على تخريج هذا الحديث إلا عند الطبراني في المعجم الكبير وابن عدي في الكامل وأبي نعيم في معرفة الصحابة، وكلهم رووه من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد، وليس عن يزيد بن خصيفة عن أبيه عن السائب بن يزيد.

ب ـ رواية يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد رواية صحيحة متصلة أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما[2]، ولذلك لا يقال إن رواية يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد منقطعة، ومما يؤكد هذا أن المزي ذكر في ترجمة السائب بن يزيد أن من الرواة عنه: يزيد بن خصيفة (واسمه يزيد بن عبد الله بن خصيفة وينسب إلى جده) ووالده عبد الله بن خصيفة[3]، وذكر أيضا في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة أنه: روى عن والده وروى عن السائب بن يزيد[4]، وبالتالي فإن رواية يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أو عن أبيه عبد الله متصلة ولا إشكال فيها، ومن قال هي منقطعة في حديث بعينه دون بقية الأحاديث عليه أن يأتي بالدليل، ولا يوجد دليل على أن الانقطاع موجود في خصوص هذا الحديث.

ج ـ هذا الحديث رغم كونه ضعيفا إلا أن علته هي يزيد بن عبد الملك النوفلي[5] وليس ادعاءَ الانقطاع فيه بين يزيد بن خصيفة والسائب بن يزيد.

---

[1] بغية النقاد النقلة (١/١٧٠).

[2] ينظر: تهذيب الكمال (٣٢/١٧٢).

[3] ينظر: تهذيب الكمال (١٠/١٩٥).

[4] ينظر: تهذيب الكمال (٣٢/١٧٢).

[5] وهو راو ضعيف بسطت القول فيه في المطلب الأول من المبحث السادس، (٢٧٥).

خلاصة:

من خلال ما تقدم يترجح اتصال رواية يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد وعدم انقطاعها، لأن السائب بن يزيد شيخ يزيد بن خصيفة وروايته عنه معلومة مشهورة ومخرجة في الصحيحين، أما الحديث فهو حديث ضعيف لضعف يزيد بن عبد الملك النوفلي، ولذلك فإن علة الحديث هي ضعف ذلك الراوي وليس الانقطاع الذي ذكره ابن المواق رحمه الله تعالى، والله أعلم.

المطلب الثالث: هل الصواب في حديث "إنا ملاقوا العدو غدا..." عباية بن رفاعة عن أبيه عن جده أو عباية بن رافع عن جده؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي في الموضع (٣٧٧): " **هذا ما ذكر بنصه، وعليه فيه أدراك خمسة:**

– أحدها: اعتماده رواية أبي الأحوص، في هذا، وجعلها حجة على من خالفه، حتى حكم بالإنقطاع على رواية من خالفه، ممن لم يذكر في الإسناد عن عباية، عن أبيه، عن رافع، وهم جماعة من الحفاظ الثقات الأثبات وغيرهم؛ منهم شعبة، وسفيان، وأخوه عمر ابنا سعيد، الثوريان، وأبو عوانة، وزائدة بن قدامة، وإسرائيل، وعمر بن عبيد الطنافسي، وإسماعيل بن مسلم العبدي أبو محمد، وغيرهم ممن تابعهم.

رووه كلهم عن سعيد بن مسروق، عن عباية، عن جده رافع، بإسقاط: (عن أبيه) من الإسناد، وروايات هؤلاء كلهم في الصحيحين، إلا رواية إسرائيل، فإنها من رواية ابن سنجر...، والصواب مع الجماعة إن شاء الله، لأنه لا ريب في أن سفيان الثوري أحفظ وأثبت من أبي الأحوص وأعلم بحديث أبيه منه، فكيف والحفاظ الأثبات الذين كل واحد منهم أثبت من أبي الأحوص، قد رووا مثل رواية سفيان عن أبيه؛ فتبين بذلك وهم أبي الأحوص في هذا الحديث، والله أعلم"[1].

٢/ صورة الترجيح:

[1] بغية النقاد النقلة (٢/٢٦١).

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند مسلم حديث رافع بن خديج قال: قلت: يا رسول الله ﷺ إنا لاقوا العدو غدا وليس معنا مدى، قال: "أعجل أو أرني ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل، ليس السن والظفر، وسأحدثك: أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة"[1].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بقوله: "والشك في شيئين: في اتصاله، وفي كون: " أما السن فعظم " من كلام النبي ﷺ.

وذلك أن أبا الأحوص رواه عن سعيد بن مسروق والد سفيان الثوري، عن عباية بن رفاعة بن رافع، عن أبيه، عن جده رافع بن خديج قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، إنا نلقى العدو غدا...

ففيه كما ترى زيادة رفاعة بن رافع بين عباية وجده رافع، ولم يكن في حديث مسلم من رواية الثوري وأخيه – وهما رواياه عن أبيهما – ذكرٌ لسماع عباية من جده رافع، إنما جاء معنعنا محتمل الزيادة لواحد فأكثر، فَبَيَّنَ أبو الأحوص عن سعيد، أن بينهما واحدا وهو رفاعة بن رافع والد عباية، وإن كان الترمذي قد قال: إن عباية سمع من جده رافع بن خديج فليس في ذلك أنه سمع منه هذا الحديث[2].

فتعقبه ابن المواق بما تقدم نقله عنه قبل قليل من أن الصواب هو إسقاط والد عباية من الإسناد، وأن الصواب في الإسناد هو: عباية بن رفاعة عن جده رافع بن خديج.

٣/ دراسة الترجيح:

تولى ابن المواق رحمه الله تعالى بيان هذه المسألة بيانا شافيا كافيا وليس عندي ما أضيفه عليه، ولذلك سأكتفي بتلخيص كلامه وأدلته:

١ ــ عن رافع بن خديج رضي الله عنه أن الصحابة ذكروا النبي ﷺ أنه ليس معهم مدى يذبحون بها فبماذا يذبحون؟ فأجابهم النبي ﷺ بقوله: "ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السن والظفر، وسأحدثكم عن ذلك: أما السن فَعَظْمٌ وأما الظفر فمدى الحبشة".

وهذا الحديث رواه أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة عن أبيه عن جده[3].

---

[1] ينظر: الأحكام الوسطى (١١٣/٤).

[2] بيان الوهم والإيهام (٢٩٠/٢).

[3] وهذه الرواية أخرجها البخاري في صحيحه كتاب الذبائح والصيد، باب إذا أصاب قوم غنيمة فذبح بعضهم غنما (٩٨/٧)، وأبو داود في سننه، كتاب الضحايا، باب في الذبيحة بالمروة (١٦٨/٣)، والترمذي في سننه، أبواب الأحكام والفوائد، باب في الذكاة بالقصب وغيره (١٥٥/٣)، وغيرهم بألفاظ متقاربة.

ورواه الجماعة كشعبة وسفيان وأبو عوانة وغيرهم عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة عن جده، دون ذكر "عن أبيه"[١].

٢ ــ قال ابن المواق معددا الجماعة الذين اتفقوا على إسقاط "عن أبيه من الإسناد: " وهم جماعة من الحفاظ الثقات الأثبات وغيرهم؛ منهم شعبة، وسفيان، وأخوه عمر ابنا سعيد الثوريان، وأبو عوانة، وزائدة بن قدامة، وإسرائيل، وعمر بن عبيد الطنافسي، وإسماعيل بن مسلم العبدي أبو محمد، وغيرهم ممن تابعهم"[٢]

٣ ــ انفرد أبو الأحوص بذكر "عن أبيه" في إسناد هذا الحديث ولم يتابعه على ذلك إلا المبارك بن سعيد أخو سفيان بن سعيد الثوري، قال ابن المواق: "ولا نعلم أحدا تابع أبا الأحوص على روايته، إلا رواية ذكرها أبو علي بن السكن من طريق داود بن عمر الضبي عن المبارك بن سعيد أخي سفيان، عن أبيه، عن جده؛ والمبارك بن سعيد وإن كان ثقة، فإن أخاه أحفظ منه وأثبت وأعلم بالحديث"[٣].

٤ ــ أبو الأحوص نفسه رُوي عنه ما يوافق رواية الجماعة، قال ابن المواق: " وقد روي عن أبي الأحوص موافقة الجماعة، رواه عنه كذلك عمرو بن عون، ويحي بن عبد الحميد الحماني، أما عمرو بن عون فذكر عنه اللالكائي، وأما يحي الحماني فذكره عنه بقي بن مخلد"[٤].

٥ ــ حكم جماعة من العلماء بخطأ رواية أبي الأحوص منهم: أحمد بن حنبل، أبو بكر بن أبي شيبة، مسلم بن الحجاج، أبو عيسى الترمذي، عبد الغني الأزدي، ابن عساكر وغيرهم[٥].

٦ ــ سماع عباية بن رفاعة من جده رافع بن خديج ثابت ولا إشكال فيه، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم والترمذي وأبو حاتم الرازي[٦].

٧ ــ قد يستشكل القارئ إخراج البخاري للطريقين معا في صحيحه لأنه بذلك قد يشير إلى صحة الطريقين جميعا، أو أن التي كررها من عدة طرق أصح من التي ذكرها مرة واحدة، وقد أجاب ابن المواق عن هذا الإشكال بقوله: "وإدخال البخاري لهذه الرواية في الصحيح لا يقتضي أنها عنده أصح من غيرها مما

---

[١] رواية شعبة أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب الذبائح والصيد، باب إذا أصاب قوم غنيمة فذبح بعضهم غنما (٩٢/٧).
ورواية سفيان أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب الشركة، باب من عدل عشرا من الغنم بجزور في القسم (١٤٢/٣).
ورواية أبي عوانة أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب الشركة، باب قسمة الغنم (١٣٨/٣).

[٢] بغية النقاد النقلة (٢٦١/٢).

[٣] بغية النقاد النقلة (٢٦٢/٢).

[٤] بغية النقاد النقلة (٢٦٣/٢).

[٥] ينظر: بغية النقاد النقلة (٢٦٣/٢).

[٦] ينظر: بغية النقاد النقلة (٢٦٥/٢).

خالفها، لأنه أدخل رواية سفيان وعمر بن عبيد الطنافسي وشعبة وأبي عوانة في الصحيح، وإنما أدخل رواية أبي الأحوص ـ والله أعلم ـ لأنه لم يحفل بقوله في الإسناد: (عن أبيه) فإنها زيادة لا تَكرُّ على الحديث بعلة فيه بخلاف ما لو نقص راويا من الإسناد، فيصير الإسناد منقطعا، فإنه علة فيه، وهكذا وقع في رواية الشيخ أبي ذر عن أشياخه عن الفربري عن البخاري بإثبات (عن أبيه) في الإسناد، ووقع في رواية ابن السكن عن الفربري بإسقاط (عن أبيه)، كأنه طرح الخطأ منه وأثبت الصواب، وساق عنه الحديث لأنه لم يخطئ في متنه، والله أعلم."[1].

خلاصة:

من خلال ما تقدم يمكن القول إن:

١ ــ الصواب في رواية عباية بن رفاعة أنها عن جده مباشرة وليست عن أبيه عن جده.

٢ ــ انفرد أبو الأحوص بذكر "عن أبيه" في الإسناد، ولم يوافقه على ذلك إلا المبارك بن سعيد، وخالفه في ذلك جماعة من الحفاظ الأثبات وهم: شعبة، وسفيان، وأخوه عمر ابنا سعيد الثوريان، وأبو عوانة، وزائدة بن قدامة، وإسرائيل، وعمر بن عبيد الطنافسي، وإسماعيل بن مسلم العبدي أبو محمد وغيرهم.

٣ ــ قول ابن المواق في هذه المسألة هو الراجح، والله أعلم.

خلاصة:

من خلال دراسة الترجيحات المتعلقة ببيان الاتصال والانقطاع في الأحاديث أمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

١ ــ عدد الترجيحات التي وقفت عليها في هذا الباب هو (٣) ترجيحات.

٢ ــ من خلال دراسة هذه الترجيحات توصلت إلى أن قول ابن المواق راجح في موضعين، وموضع واحد كان قول ابن المواق فيه مرجوحا.

٣ ــ ليست هناك قاعدة مطردة في هذا الباب سار عليها ابن المواق في نقده واستدراكه، فكل موضع له أدلته وله القرائن المحيطة به.

---

[1] بغية النقاد النقلة (٢/٢٦٦).

المبحث الثامن: الترجيحات المتعلقة بالرفع والوقف

وهذا مبحث مهم جدا في علوم الحديث، لتعلق الأحكام الشرعية به، وقد وقفت على (٤) ترجيحات في هذا الباب هي:

المطلب الأول: هل الصواب في حديث بيع أمهات الأولاد عند الدارقطني الرفع أو الوقف؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان في الموضع (٧٣) عند الكلام على حديث النهي عن بيع أمهات الأولاد: "**التنقيح الثاني: في رواية هذا الحديث هل الأصوب فيه الرفع كما ظهر من كلام ع~ أو الوقف؟**

فنقول: مذهب أبي الحسن الدارقطني أن الوقف فيه هو الصواب، وأن من رفعه فقد وهم، فإنه ذكر رواية يونس بن محمد في العلل ثم قال: "خالفه شيبان بن فروخ...

قال م~: فالصواب إذن قول هؤلاء الحفاظ الذين وقفوه وهم: مالك وإسماعيل بن جعفر..."[(١)].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي من طريق الدارقطني حديث عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ في النهي عن بيع أمهات الأولاد، ثم قال: "هذا يروى من قول ابن عمر ولا يصح مسندا"[(٢)]. فتعقبه ابن القطان بقوله: "كذا قال إنه يروى من قول ابن عمر وليس كذلك، وإنما يروى موقوفا من قول عمر من حديث يرويه عبد العزيز بن مسلم القسملي – وهو ثقة – عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فاختلف عنه:

فقال عنه يونس بن محمد (وهو ثقة) وحدث به من كتابه: عن النبي ﷺ، وقال عنه يحي بن إسحاق وفليح بن سليمان: عن عمر، لم يتجاوزه، وكلهم ثقات، وهذا كله ذكره الدارقطني، فاعلمه"[(٣)].

فتعقبه ابن المواق بأن الصواب فيه أنه موقوف.

٣/ دراسة الترجيح:

---

(١) بغية النقاد (١/١٥٨-١٥٦).

(٢) الأحكام الوسطى (٤/٢٢).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٢/٨٨).

المتأمل في كلام ابن المواق يجد أنه لم يجزم بأن ابن القطان يرى ترجيح الرفع ولذلك قال: "هل الأصوب فيه الرفع كما ظهر من كلام ع~ أو الوقف؟"[1] وذلك بناء على توثيق ابن القطان لرجال الطريق التي رفعت الحديث، لكن هذا الظن من ابن المواق يصبح يقينا عند نقل كلام ابن القطان على هذا الحديث في موضع آخر حيث رجح الرفع صراحة عندما قال: "وعندي أن الذي أسنده خير من الذي وقفه"[2]، ولعل ابن المواق لم يستحضر هذا الموضع عند كتابته لهذا الحديث، والله أعلم.

ولمعرفة الراجح في هذا الحديث يجب أولا تخريجه ثم ذكر كلام الأئمة فيه:

أ. تخريج الحديث:

. أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب المكاتب، وابن عدي في الكامل كلاهما عن عبد الله بن جعفر: عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع أمهات الأولاد وقال: "لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها سيده ما بدا له، فإذا مات فهي حرة"[3].

. وأخرجه الدارقطني في سننه عن عبد العزيز بن مسلم من وجهين:

فرواه يونس بن محمد عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا.

ورواه يحي بن إسحاق عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب موقوفا عليه[4].

. وأخرجه الدارقطني في سننه عن فليح بن سليمان، والبيهقي في السنن الكبرى عن سليمان بن بلال وعن سفيان الثوري:

كلهم عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال: نهى عمر عن بيع أمهات الأولاد...، الحديث[5].

. وأخرج مالك في الموطأ، كتاب العتق والولاء، باب عتق أمهات الأولاد وجامع القضاء في العتاقة، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه، عن عبيد الله وعبد الله ابنا عمر، والدارقطني في سننه، كتاب المكاتب، عن عبيد الله بن عمر، ومن طريق مالك أخرجه البيهقي في السنن الصغرى والكبرى وفي معرفة السنن والآثار، وزاد في السنن الكبرى والصغرى مع مالك عمر بن محمد وعبد الله بن عمر:

---

[1] بغية النقاد (١/١٥٦).

[2] بيان الوهم والإيهام (٥/٤٤٧).

[3] سنن الدارقطني (٥/٢٣٦-٢٣٧)، الكامل في الضعفاء (٦/٤٨٩).

[4] سنن الدارقطني (٥/٢٣٦-٢٣٧).

[5] سنن الدارقطني (٥/٢٣٧)، السنن الكبرى للبيهقي (١٠/٥٧٤).

كلهم عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب قال (بألفاظ متقاربة): "أيما وليدة ولدت من سيدها فإنه لا يبيعها ولا يهبها ولا يورثها وهو يستمتع بها فإذا مات فهي حرة" وهذا لفظ مالك[1].

. وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: "قضى رسول الله ﷺ أن أمهات الأولاد لا يبعن... الحديث[2].

ب . أقوال الأئمة في الحديث:

. قال الدارقطني بعد ذكر رواية عبد الله بن جعفر: " وخالفه الحفاظ من أصحاب عبد الله بن دينار منهم: مالك، وإسماعيل بن جعفر، وغيرهما، فرووه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر قوله: وهو الصواب"[3]، ولم أقف في حدود بحثي على رواية مالك وإسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار، والذي وقفت عليه هو رواية مالك عن نافع، والله أعلم.

. قال البيهقي: "وغلط فيه بعض الرواة فرووه مرفوعا إلى النبي ﷺ، وهو وهم فاحش"[4]، وقال في موضع آخر: "وهو وهم لا تحل روايته"[5].

. قال الخطيب البغدادي بعد إخراجه للحديث: "قلت: لم أكتبه إلا بهذا الإسناد، والمحفوظ: عن ابن عمر قال: قضى عمر أن أمهات الأولاد"[6].

. وأخرج ابن عدي هذا الحديث في ترجمة عبد الله بن جعفر المديني ضمن الأحاديث المستنكرة عليه، بعدما نقل تضعيفه عن يحي بن معين وعمرو بن علي الفلاس والنسائي وغيرهم[7].

تلخيص طرق الحديث:

بعد تخريج الحديث تبين أنه روي موقوفا على عمر بن الخطاب، وروي مرفوعا إلى النبي ﷺ، ومداره على عبد الله بن دينار واختلف عليه:

. فرواه عبد العزيز بن مسلم . من رواية يونس بن محمد عنه . وعبد الله بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا إلى النبي ﷺ.

---

[1] الموطأ (٣٢٧/٢)، مصنف عبد الرزاق (٢٩١/٧)، سنن الدارقطني (٢٣٦/٥)، السنن الصغرى للبيهقي (٢٢٧/٤)، السنن الكبرى للبيهقي (٥٧٤/١٠)، معرفة السنن والآثار (٤٦٧/١٤).

[2] تاريخ بغداد (٨٥/٢).

[3] علل الدارقطني (١٩٢/١٣).

[4] السنن الصغرى (٢٢٧/٤).

[5] السنن الكبرى (٥٧٥/١٠)، معرفة السنن والآثار (٤٦٧/١٤).

[6] تاريخ بغداد (٨٥/٢).

[7] الكامل في ضعفاء الرجال (٤٨٩/٦).

. ورواه عبد العزيز بن مسلم . من رواية يحي بن إسحاق عنه . وفليح بن سليمان وسليمان بن بلال وسفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب موقوفا عليه.

وتابعَ عبدَ الله بن دينار في هذا الحديث عن ابن عمر نافعٌ، ورواه عن نافع: مالك وعبد الله وعبيد الله ابنا عمر وعمر بن محمد، كلهم رووه عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب موقوفا عليه.

. ومنه نستخلص أن الحديث روي مرفوعا من طريق عبد العزيز بن مسلم من رواية يونس بن محمد عنه، وخالفه يحي بن إسحاق فرواه عن عبد العزيز بن مسلم موقوفا، ورغم أن يونس بن محمد ثقة ثبت[١] إلا أنه لم يوافقه على روايته إلا عبد الله بن جعفر وهو ضعيف[٢].

أما يحي بن إسحاق السيلحيني فمع كونه صدوقا[٣]، إلا أنه تابعه على روايته جمع من الرواة فيهم أئمة حفاظ وهم: سفيان الثوري وسليمان بن بلال وفليح بن سليمان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر، ثم متابعة مالك بن أنس وعبيد الله وعبد الله ابنا عمر وعمر بن محمد عن نافع عن ابن عمر عن عمر.

ولذلك ختم ابن المواق كلامه حول هذا الحديث بقاعدة مهمة في باب الترجيح فقال: "**ولا يجوز أن يُخطأ هؤلاء كلهم لرواية يونس بن محمد عن عبد العزيز القسملي، وهو قد خولف فيها عن عبد العزيز ويُجعلَ قوله حجة على هؤلاء الحفاظ الأثبات، وفيهم إمام جليل وهو مالك بن أنس، ولا نعلم أحدا تابع يونس بن محمد على روايته إلا رجلا ضعيفا لا عبرة بقوله وهو عبد الله بن جعفر المدني، فإنه رواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وعبد الله بن جعفر لا يعتد به إذا لم يخالف فكيف إذا خولف، فتبين أن الصواب في هذا الحديث الوقف، والله أعلم.**"[٤].

تتمة:

قال الحازمي في الاعتبار عند ذكر أوجه الترجيح بين الأحاديث:" الوجه الخامس والعشرون: أن يكون أحد الحديثين منسوبا إلى النبي ﷺ نصا وقولا، والآخر ينسب إليه استدلالا واجتهادا، فيكون الأول مرجحا نحو ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد وقال: لا يبعن ولا يوهبن ويستمتع بها سيدها ما بدا له، فإذا مات فهي حرة.

فهذا أولى بالعمل من الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري: كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ؛ لأن حديث ابن عمر قوله ﷺ ولا خلاف في كونه حجة، وحديث أبي سعيد ليس فيه تنصيص

---

[١] تقريب التهذيب (٨٧٥)

[٢] تقريب التهذيب (٣٨٨).

[٣] تقريب التهذيب (٨٣٦).

[٤] بغية النقاد (١٥٨/١).

منه عليه السلام، فيحتمل أن من كان يرى هذا لم يسمع من النبي ﷺ خلافه، فكان ذلك اجتهادا منه، وكان تقديم ما نسب إلى النبي ﷺ نصا أولى"[١].

ويُفهم من كلام الحازمي أنه يرى صحة حديث ابن عمر مرفوعا إلى النبي ﷺ، وأنه مقدم على حديث أبي سعيد الخدري "كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ"[٢]، وهذا غير صحيح.

فقد تقدم أن ابن عمر يرويه عن أبيه عمر بن الخطاب موقوفا عليه، ومما يدل على أن الصواب في هذا الحديث الوقف دون الرفع:

١ ــ حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما الذي أخرجه ابن حبان في صحيحه وبوب عليه بقوله: "ذكر البيان بأن عمر بن الخطاب هو الذي نهى عن بيع أمهات الأولاد" ثم أخرج حديث جابر بن عبد الله أنه قال: "كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر، فلما كان عمر نهى عن بيعهن"[٣].

٢ ــ ويستدل أيضا بحديث علي بن أبي طالب الذي أخرجه عبد الرزاق في مصنفه من طريق عبيدة السلماني أنه قال: سمعت عليا يقول: اجتمع رأيي ورأي عمر في بيع أمهات الأولاد ألا يبعن ثم رأيت بعد أن يبعن..."[٤]، ففي كلا الحديثين دليل على أن المسألة اجتهاد من عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

خلاصة:

من خلال ما تقدم يترجح قول ابن المواق، وهو أن الصواب في هذا الحديث أنه موقوف على عمر بن الخطاب، وليس مرفوعا إلى النبي ﷺ، وقد ثبت أنه اجتهاد وقضاء من عمر بن الخطاب في حديث علي بن أبي طالب وجابر بن عبد الله رضي الله عنهما، والله أعلم.

المطلب الثاني: هل زيادة " الاستسعاء" في حديث أبي هريرة في العتق موقوفة أو مرفوعة؟

---

[١] الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (١٦).

[٢] أخرجه أحمد في المسند (٢٥٦/١٧)، والنسائي في الكبرى، كتاب العتق، باب في أم الولد (٥٧/٥)، والدارقطني في سننه (٢٣٩/٥)، والبيهقي في السنن الكبرى، باب الخلاف في أمهات الأولاد (٢٨٢/١٠)، قال الحافظ ابن حجر: "وإسناده ضعيف" التلخيص الحبير (٤٠٢/٤)..

[٣] صحيح ابن حبان (١٦٦/١٠)، والحديث أخرجه جماعة، منهم الحاكم في المستدرك وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وله شاهد صحيح" (٢٣/٢).

[٤] مصنف عبد الرزاق (٢٩١/٧)، وقال الحافظ ابن حجر بعد إيراده للحديث من عند عبد الرزاق الصنعاني: وهذا الإسناد معدود في أصح الأسانيد، وقال أيضا: أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح، التلخيص الحبير (٤٠٣/٤).

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٩٦) كلاما طويلا رد فيه على عبد الحق الإشبيلي[١]، ولأن الكلام طويل جدا، ولأن ابن المواق أفاض في البيان والتدليل بما لا مزيد عليه لن نعيد دراسة هذا الترجيح لأنه سيكون تكرارا لكلام ابن المواق، وسنكتفي بتصوير هذا الترجيح حتى يكون القارئ على بينة من أمره.

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "من أعتق شقصا له في عبد فخلاصه في ماله إن كان له مال، فإن لم يكن له مال استسعي العبد غير مشقوق عليه" ثم قال:

"ذِكرُ الاستسعاء في هذا الحديث يروى من قول قتادة، ذكر ذلك شعبة وهشام وهمام عن قتادة" ثم قال:

"وأما البخاري ومسلم فإنهما أخرجاه مسندا عن أبي عروبة وجرير عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وتابع جريرا وابن أبي عروبة حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف"[٢].

فتعقبه ابن المواق في مواضع:

١ ــ زيادةُ "الاستسعاء" في الحديث وجَعْلِها من قول قتادة ليست من زيادة شعبة وهشام الدستوائي وهمام، وإنما هي من زيادة همام وحده.

٢ ــ همام جعل الزيادة التي زادها موقوفة على قتادة ولم يرفعها إلى النبي ﷺ.

٣ ــ روى هذا الحديث عن قتادةَ جماعةٌ من الحفاظ كسعيد بن أبي عروبة وجرير بن حازم و...، وكلهم جعلوا الاستسعاء مسندا إلى النبي ﷺ.

٤ ــ كأن عبد الحق الإشبيلي مال إلى قول الدارقطني في تضعيف الرفع حينما قال: "ورواه ابن أبي عروبة وجرير بن حازم عن قتادة فجعلا الاستسعاء من قول النبي ﷺ، **وأحسبهما وَهِمَا فيه لمخالفة شعبة**

---

[١] ينظر: بغية النقاد النقلة (١/٢٠٤ إلى ٢١٨).

[٢] ينظر: الأحكام الوسطى (٤/١٢).

وهشام وهمام إياهما"[1]، وقد بين ابن المواق أن من رفع الحديث بذلك اللفظ ليسا ابنَ أبي عروبة وجريرَ بن حازم فقط بل هم جماعة كثيرة، واستدل لصحة الرفع بأدلة كثيرة منها:

أ ـ أنه ليس هناك تعارض بين رفع هذه اللفظة كما فعل أكثر أصحاب قتادة، ولا بين وقفها عليه كما فعل همام، لأن قتادة قد يكون حدث به مرة مرفوعا كما رواه عنه أكثر أصحابه، ومرة أفتى به كما رواه عنه همام فظنه من قوله.

ب ـ أن البخاري ومسلم رويا هذا الحديث وجعلا الاستسعاء مسندا إلى النبي ﷺ[2]، وهو دليل قوي على صحة الرواية المرفوعة لإمامتها وشدة تحريهما في معرفة الصحيح وإخراجه في كتابيهما.

خلاصة:

من خلال ما تقدم تبين أن الإشكال في هذا الحديث هو ذكر الاستسعاء في آخره:

أ ـ فشعبة وهشام الدستوائي روياه عن قتادة بدون ذكر الاستسعاء.

ب ـ وهمام رواه وذكر في آخره الاستسعاء ولكنه جعله موقوفا على قتادة.

ج ـ سعيد بن أبي عروبة وجرير بن حازم وأبان العطار وحجاج الباهلي وجماعة رووه عن قتادة وجعلوا الاستسعاء مرفوعا إلى النبي ﷺ، وهو الصواب إن شاء الله.

وبهذا يتضح موضع الإشكال في هذا الحديث، وقد بينه ابن المواق بيانا شافيا، وبين ما وقع لعبد الحق الإشبيلي من الوهم.

وكلام ابن المواق في هذه المسألة هو الراجح إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

المطلب الثالث: هل الصواب في رواية أبي داود لحديث أبي هريرة في سماع النداء الرفع أو الوقف؟

---

[1] سنن الدارقطني (٥/٢٢٠).

[2] ينظر: صحيح البخاري، كتاب الشركة، باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل (٣/١٣٩)، صحيح مسلم، كتاب العتق، باب ذكر سعاية العبد (٤/٢١٢).

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٢٧٦) منتقدا ابن القطان الفاسي: **"وهذا الذي ذكره فيه نظر في موضعين منه:**

-أولهما أنه لا يتعين أن الشاك هو أبو داود أو من فوقه، بل لعل الشاك فيه ابن الأعرابي...،

ثم لو سلم أن الشك من أبي داود لكان قوله (أن الشك بعد اليقين قادح) غير مُسَلَّم:

وهو الوضع الثاني: لأنه حين حديث به على اليقين قد لزمت حجته، فلما حديث به على الشك حملناه على أنه تغير محفوظه بنسيان أو غيره، وذلك غير قادح فيما سبق، فعلى كلا الوجهين لا يكون ذلك قادحا في الحديث، والله أعلم"[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند أبي داود حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا سمع أحدكم النداء والإناء على يده فلا يضعه حتى يقضي حاجته منه" وسكت عنه[٢].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بقوله: "وسكت عنه، وهو حديث مشكوك في رفعه في الموضع الذي نقله منه، قال أبو داود: حدثنا عبد الأعلى بن حماد، أظنه عن حماد، عن محمد ابن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ، فذكره.

هكذا في رواية ابن الأعرابي عن أبي داود " أظنه " عن حماد، وهي متسعة للتشكُّكِ في رفعه وفي اتصاله، وإن كان غيره لم يذكر ذلك عن أبي داود، فهو بذكره إياه قد قدح في الخبر الشكُّ، ولا يدرؤه إسقاط من أسقطه، فإنه إما أن يكون شك بعد اليقين، فذلك قادح، أو تيقن الشك، فلا يكون قادحا، ولم يتعين هذا الأخير، فبقي مشكوكا فيه"[٣].

٣/ دراسة الترجيح:

الروايات المطبوعة والموجودة بين أيدينا من سنن أبي داود ليس فيها لفظ الشك "أظنه" لأن أغلب طبعات الكتاب مطبوعة على رواية واحدة هي رواية اللؤلؤي[٤]، وقد نبه محقق بغية النقاد النقلة الدكتور محمد خرشافي إلى عدم وجود هذه اللفظة في بعض الكتب التي لها علاقة بسنن أبي داود فقال: "وليس في سنن

---

[١] بغية النقاد النقلة (٢/٢٥٤).

[٢] ينظر: الأحكام الوسطى (٢/٢١٢).

[٣] بيان الوهم والإيهام (٢/٢٨٢).

[٤] ينظر: سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب في الرجل يسمع النداء والإناء على يده (٢/٥٢٨).

أبي داود "المطبوع"، ولا في تحفة الأشراف، ولا عند الدارقطني -الذي روى الحديث من طريق أبي داود- أثر لذكر الشك في هذا الحديث"[1].

والشك -كما ذكر ابن المواق- موجود في رواية ابن الأعرابي عن أبي داود دون غيرها من الروايات، وقد بيَّن ابن المواق هذه المسألة بيانا شافيا لا مزيد عليه في كلامه الذي تقدم نقله عنه قبل قليل.

خلاصة:

من خلال ما تقدم يتبين أن رواية أبي داود لهذا الحديث رواية مرفوعة لا شك فيها، وأن الشك جاء من رواية ابن الأعرابي عن أبي داود وبالتالي فهي قادحة في رواية ابن الأعرابي دون رواية أبي داود بدليل اتفاق الرواة الآخرين عن أبي داود على عدم ذكر الشك.

ومنه فإن قول ابن المواق في هذه المسألة راجح وقول ابن القطان الفاسي مرجوح، والله أعلم.

المطلب الرابع: هل زيادة "فإن السن عظم" في حديث رافع بن خديج موقوفة أو مرفوعة؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي في الموضع (٣٧٧): **"هذا ما ذكره بنصه وعليه فيه خمسة أدراك: ...**

الخامس: اعتماده في جعل: (وسأحدثكم عن ذلك، أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة) من كلام رافع على رواية شاذة وقعت لبعض الرواة عن أبي بكر بن داسة وهو عيسى بن حنيف فزاد فيه: (قال رافع) ...

وقد روى كتاب أبي داود عن ابن داسة...، وكذلك الرواة عن أبي داود، ولم يقلها أحد منهم، لا ابن الأعرابي، ولا الرملي، ولا اللؤلؤي...، وكذلك رواه الحفاظ الثقات الذين سميناهم أولا عن سعيد بن مسروق، ونتبين بذلك ضعف تلك الزيادة، ووهم راويها، وأحسب أن الذي جر عليهم هذا الوهم: ما وقع في الحديث من قوله: (سأحدثكم عن ذلك)، فظنوه من قول رافع....

فتبين بهذا الذي ذكرناه أنه لفظ النبي – ﷺ –، ولم تبق معه مخالجة شك في ذلك، والله أعلم"[2].

---

[1] بغية النقاد النقلة (٢/٢٥٣) الهامش رقم ١.

[2] بغية النقاد النقلة (٢/٢٦١ حتى ٢٧٠).

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند مسلم حديث رافع بن خديج قال: قلت: يا رسول الله ﷺ إنا لاقوا العدو غدا وليس معنا مدى، قال: "أعجل أو أرني ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل، ليس السن والظفر، وسأحدثك: أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة"[١].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بقوله: "والشك في شيئين: في اتصاله، وفي كون: " أما السن فعظم " من كلام النبي ﷺ...

وفيه أن قوله: " أما السن فعظم " من كلام رافع، ولم يكن في رواية الثوري وأخيه أن ذلك من كلام النبي ﷺ نصا، فجاء أبو الأحوص بالبيان، ورواية أبي الأحوص التي ذكرنا، ذكرها أبو داود عن مسدد عنه، وذكرها أيضا الترمذي عن هناد عنه... وإنما جعله متصلا بكلام النبي ﷺ كما جعله الثوريان فهو محتمل ما احتمل.

وليس لقائل أنْ يقول: إن أبا الأحوص أخطأ، إلا كان لآخر أن يعكس بتخطئة من خالفه، فإنه ثقة، فاعلم ذلك[٢].

فتعقبه ابن المواق بما تقدم نقله عنه من أن هذه الزيادة مرفوعة إلى النبي ﷺ وليست موقوفة على رافع بن خديج.

٣/ دراسة الترجيح:

تكلم ابن المواق عن هذه المسألة كلاما طويلا ودقيقا وليس عندي ما أضيفه عليه، ولذلك سأحاول تلخيص كلامه وأدلته التي رجح بها رفع تلك الزيادة إلى النبي ﷺ:

---

[١] ينظر: الأحكام الوسطى (٤/١١٣).

[٢] ينظر: بيان الوهم والإيهام (٢/٢٩١).

١ ــ عن رافع بن خديج رضي الله عنه أن الصحابة ذكروا النبي ﷺ أنه ليس معهم مدى يذبحون بها فبماذا يذبحون؟ فأجابهم النبي ﷺ بقوله: "ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السن والظفر، وسأحدثكم عن ذلك: أما السن فَعَظْمٌ وأما الظفر فمدى الحبشة"(١).

٢ ــ ظاهر الرواية أن قوله "وسأحدثكم عن ذلك..." مرفوع إلى النبي ﷺ، ولكن هناك رواية من روايات سنن أبي داود وهي رواية ابن داسة، جاء في أحد طرقها زيادة "قال رافع" وهي التي جعلت ابن القطان الفاسي يقول إن هذه الزيادة موقوفة على رافع وليست مرفوعة إلى النبي ﷺ.

٣ ــ هذه الزيادة مروية من طريق واحدة عن ابن داسة، وهي طريق أحمد بن عبد الرحمن الحضائري عن عيسى بن حنيف عن ابن داسة، قال ابن المواق: "وقد رأيت هذه الزيادة في أصل ابن الحضائري ملحقة في الحاشية، ولم تقع أولا، فلعل هذا الشيخ لُقِّنها فتلقنها وأثبتها في كتابه، فأخذت عنه"(٢).

٤ ــ هذه الرواية عن ابن داسة مخالفة لما رواه عنه بقية تلاميذه، قال ابن المواق: "وقد روى كتاب أبي داود عن ابن داسة، أبو محمد، عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، وأبو حفص الخولاني، ولم يقل ذلك واحد منهما عن ابن داسة، وكذلك رواه الخطابي في "غريب الحديث" عن ابن داسة ولم يقل ذلك"(٣).

٥ ــ رواة سنن أبي داود الآخرون لم يذكروا تلك الزيادة، قال ابن المواق: " وكذلك الرواة عن أبي داود، ولم يقلها أحد منهم: لا ابن الأعرابي ولا الرملي ولا اللؤلؤي.

وقد وقفت على نسخة الخولاني التي سمعها على ابن الأعرابي وابن داسة، فلم ألف هذه الزيادة فيها.

وكذلك وقفت على رواية أبي عمر الصدفي عن ابن الأعرابي في نسخة أبي عمر الباجي عنه، فلم ألفها فيها.

وكذلك وقفت على نسخة أبي عمر بن عبد البر عن ابن عبد المؤمن ولم تقع فيها، ولم يذكرها الرملي في رواية ابن الخليل وحميد بن ثوابة عنه.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع كثيرة منها: كتاب الشركة، باب قسمة الغنم (١٣٨/٣) واللفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم إلا السن والظفر وسائر العظام (٧٨/٦)، وأبو داود في سننه، كتاب الضحايا، باب في الذبيحة بالمروة (١٦٨/٣)، والترمذي في سننه، أبواب الأحكام والفوائد، باب في الذكاة بالقصب وغيره (١٥٥/٣)، وغيرهم بألفاظ متقاربة.

(٢) بغية النقاد النقلة (٢٦٧/٢).

(٣) بغية النقاد النقلة (٢٦٧/٢).

وكذلك أيضًا لم تقع للرواة عن مسدد؛ فقد روى هذا الحديث عن مسدد البخاري كما تقدم، وبكر بن حضاد التاهرتي، ولم يقل ذلك واحد منهما.

بل كما رواه الثقات الأثبات عن أبي داود، عن ابن داسة من خلاف رواية ابن حنيف، رواه عن بكر بن حماد: قاسم بن أصبغ، وكذلك رواه الثقات عن أبي الأحوص: هناد بن السري، وأبو بكر بن أبي شيبة، كما رواه مسدد عند البخاري، وعند أبي داود من غير تلك الطريق"[1].

٥ ــ من خلال ما سبق يتبين أن رواية ابن الحضائري عن عيسى بن حنيف عن ابن داسة رواية شاذة ضعيفة غير مقبولة، وبالتالي لا يمكن محاكمة الرواية الصحيحة الثابتة التي فيها أن تلك الزيادة مرفوعة إلى هذه الرواية الشاذة.

خلاصة:

من خلال ما تقدم يتبين بوضوح وجلاء لا لبس فيه:

١ ــ أن قوله في الحديث: " وسأحدثكم عن ذلك، أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة" مرفوع إلى النبي ﷺ، وأن هذه اللفظة ليست من كلام رافع بن خديج.

٢ ــ من قال إن تلك الزيادة موقوفة على رافع بن خديج استند إلى رواية شاذة ضعيفة، فيها تفرد ومخالفة لما رواه الثقات الأثبات.

٣ ــ قول ابن المواق في هذه المسألة راجح على قول غيره، والله أعلم.

خلاصة المبحث:

من خلال دراسة الترجيحات المتعلقة ببيان الرفع والوقف في الأحاديث أمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

١ ــ عدد الترجيحات التي وقفت عليها في هذا الباب هو (٤) ترجيحات.

٢ ــ من خلال دراسة هذه الترجيحات توصلت إلى أن قول ابن المواق راجح في المواضع الأربعة جميعا.

٣ ــ ليست هناك قاعدة مطردة في هذا الباب سار عليها ابن المواق في نقده واستدراكه، فكل موضع له أدلته وله القرائن المحيطة به.

---

[1] بغية النقاد النقلة (٢/٢٦٧).

المبحث التاسع: الترجيحات في ألفاظ الحديث

وهو مبحث سنذكر فيه بعض الألفاظ التي اختلف العلماء في ضبطها عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد وقفت على (٣) ترجيحات هي:

المطلب الأول: هل لفظ أبي داود في قصة نفاس أسماء في حجة الوداع "وترجل" أو "وترحل".

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي في الموضع (١٤٨): " **إلا أنه وافق أبا محمد على قوله: (وترجل) بأن ذكره كذلك، وتكرر له ذكر هذه اللفظة؛ هكذا بالجيم من ترجيل الشعر، وهكذا تلقيناه عن شيخنا عند قراءة كتاب "البيان" عليه وهو وهم، وصوابه (وترحل) بالحاء المهملة، من الرحيل أي أنها لا تقيم من أجل نفاسها بل ترحل، وكما ذكرته على الصواب ألفيته في نسخ عِتَق من سنن أبي داود؛ إحداها باعتناء المتقن الضابط أبي علي الجياني في نسخة الخولاني المسموعة على ابن الأعرابي وابن داسة وأخرى بخط أبي عمر الباجي أحمد بن عبد الله وأخرى أصل أبي عمر بن عبد البر رحم الله جميعهم وجميعنا بمنه، فاعلم ذلك**"[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من طريق النسائي حديث محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن أبيه أنه خرج حاجًا مع رسول الله ﷺ حجة الوداع ومعه امرأته أسماء بنت عميس الخثعمية، فلما كانوا بذي الحليفة ولدت أسماء محمد بن أبي بكر، فأتى أبو بكر الصديق إلى النبي ﷺ وأخبره، فأمره رسول الله ﷺ أن يأمرها أن تغتسل ثم تهل بالحج وتصنع ما يصنع الناس إلا أنها لا تطوف بالبيت، ثم قال: "زاد أبو داود: وترجل"[٢].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بأن هذه الزيادة عند أبي داود إنما هي عن عائشة وليست عن محمد بن أبي بكر، ونقل كلامه بحروفه ومنه لفظ "وترجل" هكذا بالجيم المعجمة، وذكر أن هذه الزيادة وقعت في رواية ابن الأعرابي عن أبي داود[٣].

فتعقبه ابن المواق بما تقدم نقله عنه.

---

[١] بغية النقاد النقلة (١/٣٠٥).

[٢] الأحكام الوسطى (٢/٢٦٣).

[٣] ينظر: بيان الوهم والإيهام (٢/١٢٣).

٣/ دراسة الترجيح:

قبل دراسة الترجيح يحسن تخريج الحديث تخريجا مختصرا حتى يتبين وجه الترجيح وموضعه، ولن أطيل في تخريج الحديث لتشابه ألفاظ الروايات ولعدم وجود لفظ "وترحل" أو "وترجل" اللذين هما موضوع الدراسة في أي طريق من طرق الحديث:

فقد أخرج النسائي في السنن الكبرى والصغرى له، كتاب المناسك، باب الغسل للإهلال من طريق محمد ن أبي بكر الصديق عن أبي بكر..[١] الحديث كما ذكره عبد الحق الإشبيلي.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب إحرام النفساء من طريق عائشة وجابر بن عبد الله، وأبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب الحائض تهل بالحج من طريق عائشة فقط أنها قالت: "نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر يأمرها أن تغتسل وتهل"[٢].

والإشكال الآن: أين هي زيادة أبي داود التي ذكرها عبد الحق الإشبيلي سواء كانت "وترجل" أو "وترحل"؟

والجواب أن هذه الزيادة لم أقف عليها في حدود بحثي في أي طريق من طرق الحديث، وحتى كتاب السنن لأبي داود المطبوع الآن ليست فيه هذه الزيادة، لأن هذه الزيادة وقعت في رواية ابن الأعرابي عن أبي داود، أما سنن أبي داود المطبوع الآن فأغلب الطبعات مطبوعة على رواية اللؤلؤي، والله أعلم.

وإذا رجعنا إلى الترجيح فلا نملك بين أيدينا دليلا ملموسا[٣] نرجح به أحد القولين، خلا بعض القرائن التي ترجح قول ابن المواق وهي:

أ ـ معنى اللفظ الزائد: فإذا قلنا "ترجل" بالجيم المعجمة فإن ذلك يعني ترجيل الشعر وتسريحه، وهذا المعنى فيه مخالفة لما يجوز للمحرم وما لا يجوز له، بينما إذا قلنا "ترحل" بالحاء المهملة أي إنها بعد أن تغتسل وتهل بالحج ترحل وتذهب وهذا لا إشكال فيه، ولذلك قال ابن المواق: " وتكرر له ذكر هذه اللفظة هكذا بالجيم من ترجيل الشعر، وهكذا تلقيناه عن شيخنا عند قراءة كتاب "البيان" عليه، وهو وهم، وصوابه: (وترحل) بالحاء المهملة، من الرحيل أي أنها لا تقيم من أجل نفاسها، بل ترحل"[٤] وقال في موضع آخر:

---

[١] السنن الكبرى (٤/٢١)، السنن الصغرى (٤١٦).

[٢] صحيح مسلم (٤/٢٧)، سنن أبي داود (٤٠٦).

[٣] وقد وقفت بعد مدة من كتابة هذا الموضع على دليل ملموس يرجح قول ابن المواق سأذكره في نهاية هذه الدراسة، ولم أغير ما كتبت هنا بعد وقوفي على هذا الدليل الملموس لنكتة سوف أذكرها هنالك.

[٤] بغية النقاد النقلة (١/٣٠٥).

"وهو بَيِّنٌ لا خفاء به، لأن المحرم لا يجوز له إلقاء التفث، وإنما يجوز له الإغتسال فقط"[1]، أي إن المحرم يجوز له الاغتسال لكن لا يجوز له إلقاء التفث وهو إزالة ما تراكم من أوساخ في بدنه وقص أظافره وحلق شعره[2]، فمن حيث المعنى يترجح لفظ "وترحل" بالحاء المهملة.

ب ـ نَقْلُ ابن المواق لهذا اللفظ من نسخ عتيقة لسنن أبي داود إحداها باعتناء الضابط المتقن أبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٩٨هـ) في نسخة أبي حفص عمر بن عبد الملك الخولاني[3] التي سمعها من ابن الأعرابي (٣٤٠هـ) وابن داسة (٣٤٦هـ)، وأخرى بخط أبي عمر أحمد بن عبد الله الباجي (٣٩٦هـ) وأخرى هي أصل أبي عمر بن عبد البر (٤٦٣هـ)، وهذا النقل فيه قوة لأن ابن المواق اطلع على عدة نسخ مصححة ومعتنى بها، ثم إن اعتناء ابن المواق بهذا اللفظ وحضور قلبه وعقله عند نقله له أكبر من اعتناء عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي بهذا اللفظ، لاحتمال سبق النظر أو سبق القلم أو غير ذلك، والله أعلم.

ومع ذلك فإن احتمال وجود هذا اللفظ بالجيم المعجمة في نسخة أخرى لابن الأعرابي أمر وارد، ويكون صنيع عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي هو مجرد النقل لما ورد في تلك النسخة، والذي يعطي هذا الاحتمال بعض القوة تكرر اللفظ عندهما أكثر من مرة كما ذكر ذلك ابن المواق، والله أعلم.

تنبيه:

إلى هذا الحد انتهى ما كتبته قبل وقوفي على الدليل الملموس، وهذا الدليل هو نسخة عتيقة لسنن أبي داود برواية أبي علي الغساني أفادني بها الباحث عبد الغفار نويوة[4] جزاه الله خيرا، وأرسل إلي صورة الورقة التي فيها هذا الحديث بذلك اللفظ "وترحل" بالحاء المهملة، ولم أُغَيِّر شيئا في الذي كتبته قبل وقوفي على هذه النسخة لأن القرائن التي ذكرتها تزيد هذا الدليل قوة، ولأن الاحتمال الذي ذكرته من إمكانية اطلاع عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي على نسخ أخرى من السنن فيها "وترجل" بالجيم المعجمة أمر ممكن جدا،

---

[1] بغية النقاد النقلة (٥١/٢).

[2] ينظر: تفسير ابن كثير لقوله تعالى "ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم" (٤١٤/٥).

[3] لم أقف على ترجمته ولا تاريخ وفاته، وكل ما وقفت عليه هو قول أبي علي الجياني الذي نقله عنه ابن خير الإشبيلي في فهرسته قال: " وأَصْلِي من كتاب أبي داود كتابُ أبي حفص عمر بن عبد الملك بن سليمان الخولاني، وكان قد قرأه على أبي سعيد بن الأعرابي بمكة سنة تسع وثلاثين وسنة أربعين وثلاثمئة وقابله بأصل ابن الأعرابي، ثم رحل إلى العراق بهذا الكتاب فسمعه يُقرأ بالبصرة على أبي بكر محمد بن بكر بن داسة سنة إحدى وأربعين وثلاثمئة وهو يمسك كتابه وَقَيَّد فيه بخطه، وقد أجازه لي محمد بن عتاب عن أبي محمد عبد الله بن ربيع يعرف بابن بنوش وأبو عمر أحمد بن محمد بن يحيى بن الحذاء عن أبيه كلاهما عن أبي حفص عمر بن عبد الملك الخولاني القاضي المعروف بابن الرفاء من ولد أبي مسلم الخولاني عن أبي سعيد بن الأعرابي وأبي بكر بن داسة عن أبي داود" فهرسة ابن خير الإشبيلي (٤٤) ت بشار عواد، ولذلك تكون سنة وفاته بعد ٣٤١هـ والله أعلم.

[4] وهو باحث جزائري متخصص في الحديث وعلومه، متحصل على شهادة الماجستير من جامعة الأمير عبد القادر

ونفي هذا الاحتمال لا يكون إلى باستقراء جميع نسخ سنن أبي داود وهذا متعذر، ولأجل هذا لم أغير ما كتبته، ولكن رغم ذلك فإن قول ابن المواق يزداد قوة باجتماع القرائن التي ذكرتها مع ما هو مثبت في نسخة أبي علي الغساني لسنن أبي داود، وفيما يلي صورة الحديث في تلك النسخة:

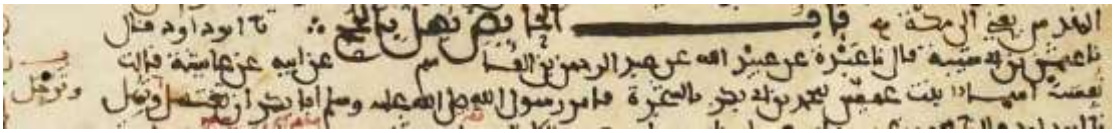

وهذه صورة اللفظة الزائدة مكبرة:

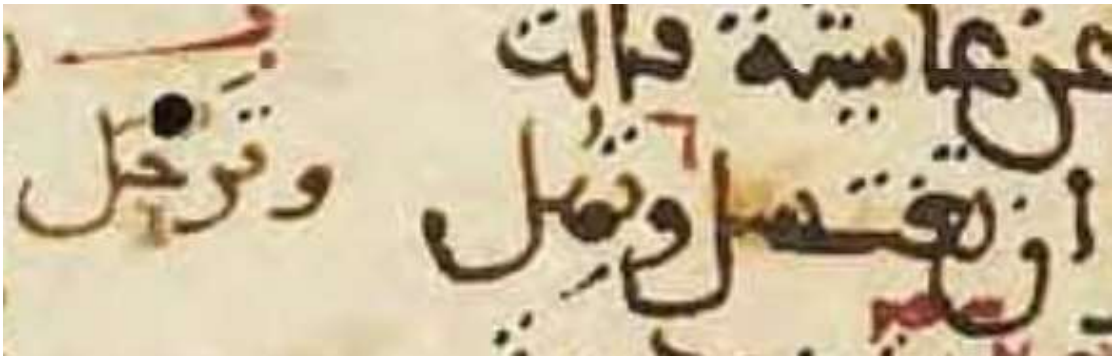

خلاصة:

من خلال ما تقدم يتأكد صحة نقل ابن المواق لهذا اللفظ وأنه بالحاء المهملة وليس بالجيم المعجمة، ويتأكد أيضا رُجْحَانُ قوله، أما قول عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي فهو قول مرجوح، لكن مع ذلك لا يمكن الجزم بخطئه لإمكانية وروده في نسخ عتيقة لم يقف عليها ابن المواق، والله أعلم.

المطلب الثاني: هل الصواب في حديث رجم الزاني أن النبي ﷺ صلى عليه أو لم يصل عليه؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي: **"الثاني: أنه ذكر الخلاف في حديث جابر بين كتاب البخاري وكتاب أبي داود في أن قال أحدهما: (وصلى عليه)، وقال الآخر: (ولم يصل عليه)، ولم يبين ممن جاء هذا الاختلاف، ولا حقق الأصوب من القولين، والأصح من الروايتين، فقصدت بيان ذلك ها هنا مستعينا بالله:**

فنقول هذا الحديث اختلف فيه على عبد الرزاق؛ فرواه عنه محمود بن غيلان؛ فقال: (وصلى عليه)، حدث به البخاري عن محمود وهي التي خرج في صحيحه، وتابع محمودا عليها سلمة بن شبيب...،وخالفهما جماعة من الثقات الأثبات؛ منهم محمد بن يحيى الذهلي و...، رووه هؤلاء كلهم عن عبد الرزاق؛ فقالوا: (ولم يصل عليه)، والصواب ما قالوا إن شاء الله، فإنه غير جائز أن يترك قول هؤلاء كلهم، وهم ثقات حفاظ، وفيهم إمام جليل، وهو الذهلي لقول واحد أو اثنين لا يدانونهم في الحفظ والإتقان، بل ترجيح روايتهم على رواية من خالفهم أولى وأصوب، إن شاء الله"[1].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من طريق البخاري حديث ابن عباس أنه قال: لما أتى ماعز بن مالك النبيَّ ﷺ قال: "لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت" قال: لا يا رسول الله، قال: "أنكتها؟ " لا يكني قال: نعم، فعند ذلك أمر به فرجم" ثم قال: "وقال أبو داود: ولم يصل عليه، وقال البخاري من حديث جابر أن النبي ﷺ قال له خيرا وصلى عليه"[2].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بأن كلامه يوهم أن زيادة (لم يصل عليه) من حديث ابن عباس وليس كذلك وأنه من حديث جابر[3].

فتعقبه ابن المواق في موضعين: أحدهما أن هذه الزيادة ثابتة عند أبي داود من حديث ابن عباس وساق إسناد أبي داود، لأن أبا داود أخرج هذا الحديث بهذه الزيادة من طريق ابن عباس وجابر.

والثاني أن ابن القطان ساق الخلاف بين البخاري وأبي داود ولم يُبَيِّن أيهما الصواب، فتولى هو بيانه وقد تقدم بعض كلامه في بداية هذا الموضع[4].

٣/ دراسة الترجيح:

بعد البحث عن هذه المسألة وجدت الدكتور نور الدين تومي قد درسها واستوعب بيانها والكلام عنها في رسالته للدكتوراه الموسومة ب "تعقبات الإمام ابن القيم على علماء الحديث"، وليس عندي ما أضيفه على كلامه حول هذا الحديث، ولذلك سأحاول تلخيص ما جاء في رسالته، ومن أراد الاستزادة رجع إليها[5]:

١ ـ مدار هذا الحديث هو الإمام الزهري رحمه الله.

---

[1] بغية النقاد النقلة (٣١٢/١).

[2] ينظر: الأحكام الوسطى (٨٢/٤).

[3] ينظر: بيان الوهم والإيهام (١٣٧/٢).

[4] ينظر: بغية النقاد النقلة (٣٠٩/١) وما بعدها.

[5] ينظر: تعقبات الإمام ابن القيم على علماء الحديث (١١٥٧/٣ إلى ١١٦٣).

٢ ــ روى هذا الحديث عن الزهري ستة (٦) رواة هم: يونس بن يزيد، ابن جريج، عقيل بن خالد، عبد الرحمن بن خالد، شعيب بن أبي حمزة ومعمر بن راشد.

٣ ــ خمسة (٥) رواة عن الزهري سكتوا عن الصلاة فلم يذكروها إثباتا ولا نفيا، وانفرد معمر من بينهم بذكر الصلاة.

٤ ــ روى هذا الحديث عن معمرِ بن راشدٍ عبدُ الرزاق بن همام الصنعاني، ورواه عن عبد الرزاق اثنا عشر (١٢) راويا هم: أحمد بن حنبل، محمد بن يحي الذهلي، إسحاق بن راهويه، محمد بن رافع، أحمد بن منصور الرمادي، إسحاق بن إبراهيم الدبري، محمد بن سهل، نوح بن حبيب، الحسن بن علي الحلواني، محمد بن المتوكل بن أبي السري العسقلاني، محمد بن عبد الملك بن زنجويه ومحمود بن غيلان.

٥ ــ أحد عشر (١١) راويا عن عبد الرزاق قالوا في آخر الحديث: (ولم يصل عليه)، وانفرد محمود بن غيلان عن عبد الرزاق فقال: (وصلى عليه).

٦ ــ انفراد محمود بن غيلان ومخالفته لغيره من الرواة الذين هم أكثر منه عددا وفيهم أئمة كبار كالإمام أحمد وإسحاق بن راهويه ومحمد بن يحي الذهلي...، دليل على وهمه وخطئه، وبالتالي تكون هذه اللفظة شاذة غير صحيحة.

٧ ــ حاول الحافظ ابن حجر تصحيح هذه الرواية والجمع بينها وبين رواية نفي الصلاة بأنه ﷺ لم يصل عليه في اليوم الأول ثم صلى عليه بعد ذلك، واستدل على ذلك بحديثين أحدهما مرسل والثاني ليس فيه ذكر الصلاة عليه، ثم إن الكلام هنا على زيادة محمود بن غيلان وهي خطأ والخطأ لا يتقوى بغيره.

٨ ــ سبب إخراج البخاري لهذه اللفظة هو اعتقاده أنها من رواية معمر بن راشد فمال إلى تصحيحها، ولكن هذه الزيادة ليست من معمر بن راشد وإنما من محمود بن غيلان.

خلاصة:

من خلال ما سبق تلخيصه من كلام الدكتور نور الدين تومي نستنتج:

١ ــ أن زيادة (وصلى عليه) زيادة شاذة لا تصح.

٢ ــ ما قيل في تصحيح هذه اللفظة والجمع بينها وبين الرواية الأخرى لا يسلم له.

٣ ــ قول ابن المواق في هذه المسألة قوي وهو الراجح إن شاء الله.

المطلب الثالث: ما هو اللفظ الصحيح في حديث قتل أبي جهل؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (١٦١) منتقدا عبد الحق الإشبيلي: "**قال م: فتبين بهذا ما قلته من أن الحديث عند النسائي من رواية ابن مسعود، لا من رواية أنس، وظهر في حديث ابن مسعود مخالفة مقتضاه لمقتضى حديث أنس؛ إذ في حديث ابن مسعود أنه تولى قتل أبي جهل –لعنة الله على أبي جهل– وقال في حديث أنس: إن ابني عفراء ضرباه حتى برد.**

وأصح الأمرين ما في حديث أنس؛ فهو المشهور المحفوظ، والله أعلم"[١].

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند مسلم حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: "من ينظر لنا ما صنع أبو جهل؟ " فانطلق ابن مسعود فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد قال: فأخذ بلحيته فقال: آنت أبو جهل؟ فقال: وهل فوق رجل قتلتموه، أو قال: قتله قومه".

ثم قال: "وفي رواية قال: فلو غير أكار قتلني "

ثم قال: "زاد النسائي في هذا الحديث أنه أتى النبي ﷺ فأخبره، فقال له النبي ﷺ: "انطلق فأرني مكانه" قال: فانطلقت معه فأريته إياه، فلما وقف عليه حمد الله ثم قال: "هذا فرعون هذه الأمة"[٢].

فتعقبه ابن المواق في عدة مواضع، والذي يهمنا هو تعقبه الذي بَيَّن من خلاله أن ما ذكره عبد الحق الإشبيلي يوهم أن الحديث عند النسائي من طريق أنس بن مالك كما هو في صحيح مسلم، وهذا غير صحيح، فالحديث عند النسائي من طريق ابن مسعود وليس من طريق أنس بن مالك.

ومن خلال مضمون الحديثين تبين أن بينهما خلافا، فحديث أنس بن مالك مضمونه أن ابنا عفراء هما من قتل أبا جهل، ومضمون حديث ابن مسعود أنه هو من قتل أبا جهل، فرجح ابن المواق أن أصح الأمرين هو ما جاء في حديث أنس ابن مالك[٣].

---

[١] بغية النقاد النقلة (٣٣٧/١).

[٢] ينظر: الأحكام الوسطى (٦٠/٣).

[٣] ينظر: بغية النقاد النقلة (٣٣٤/١ وما بعدها).

٣/ دراسة الترجيح:

لا بد لدراسة هذا الترجيح من تخريج الحديثين أولا:

١ ـ تخريج الحديثين:

أ ـ حديث أنس ابن مالك: أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما في عدة مواضع بألفاظ متقاربة عنه أنه قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ: "مَنْ يَنْظُرُ مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ" فَانْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ، فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ فَقَالَ: أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ؟ قَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ أَوْ قَالَ: قَتَلْتُمُوهُ" وهذا لفظ البخاري[١].

ب ـ وأما حديث ابن مسعود: فأخرجه أحمد في المسند والنسائي في السنن الكبرى من طريق عبد الله بن مسعود أنه قال: "أدركت أبا جهل يوم بدر صريعا، قال: ومعي سيف لي فجعلت أضربه ولا يحيك فيه، ومعه سيف له فضربت يده فوقع السيف فأخذته ثم كشفت المغفر عن رأسه فضربت عنقه، ثم أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته فقال: "آلله الذي لا إله إلا هو؟" قلت: آلله الذي لا إله إلا هو، قال: «آلله الذي لا إله إلا هو؟»، قلت: آلله الذي لا إله إلا هو، قال: انطلق فاستثبت فانطلقت، فقال رسول الله ﷺ: "إن جاءكم يسعى مثل الطير يضحك فقد صدق"، فانطلقت فاستثبت ثم جئت وأنا أسعى مثل الطائر أضحك، أخبرته، فقال: انطلق فأرني مكانه فانطلقت معه فأريته إياه، فلما وقف عليه رسول الله ﷺ حمد الله ثم قال: "هذا فرعون هذه الأمة" وهذا لفظ النسائي[٢].

وقال النسائي بعد إخراج هذا الحديث: "خالفه سفيان الثوري فرواه عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، ورواية سفيان هي الصواب"[٣]، ومعنى هذا أن هذه الرواية المتصلة خطأ وأن الصواب في هذا الحديث روايةً هي روايةُ سفيان الثوري المنقطعة، وبهذا يكون هذا الحديث ضعيفا لانقطاعه.

---

[١] ينظر: صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل (٧٤/٥)، وصحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب قتل أبي جهل (١٨٣/٥).

[٢] ينظر: مسند أحمد (٣٧٤/٦) و (٢٧٨/٧)، والسنن الكبرى للنسائي، كتاب القضاء، باب كيف اليمين وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين للخبر فيه (٤٣٢/٥).

[٣] السنن الكبرى للنسائي (٤٣٢/٥)

٢ _ خلاصة التخريج:

بعد تخريج الحديثين تبين أن حديث أنس بن مالك حديث صحيح مخرج في الصحيحين، وأما حديث عبد الله بن مسعود فهو حديث منقطع ضعيف.

وعند توسيع البحث وجدنا رواية أخرى صحيحة أخرجها البخاري ومسلم من طريق صحابي آخر هو عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه تشهد لرواية أنس بن مالك:

فعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال: "بَيْنَا أَنَا وَاقِفٌ فِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ، فَنَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي، فَإِذَا أَنَا بِغُلاَمَيْنِ مِنَ الأَنْصَارِ – حَدِيثَةٍ أَسْنَانُهُمَا، تَمَنَّيْتُ أَنْ أَكُونَ بَيْنَ أَضْلَعَ مِنْهُمَا – فَغَمَزَنِي أَحَدُهُمَا فَقَالَ: يَا عَمِّ هَلْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، مَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ يَا ابْنَ أَخِي؟ قَالَ: أُخْبِرْتُ أَنَّهُ يَسُبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَئِنْ رَأَيْتُهُ لاَ يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادَهُ حَتَّى يَمُوتَ الأَعْجَلُ مِنَّا، فَتَعَجَّبْتُ لِذَلِكَ، فَغَمَزَنِي الآخَرُ، فَقَالَ لِي مِثْلَهَا، فَلَمْ أَنْشَبْ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَجُولُ فِي النَّاسِ، قُلْتُ: أَلاَ إِنَّ هَذَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي سَأَلْتُمَانِي، فَابْتَدَرَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا، فَضَرَبَاهُ حَتَّى قَتَلاَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَاهُ فَقَالَ: «أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟»، قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُهُ، فَقَالَ: «هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟»، قَالاَ: لاَ، فَنَظَرَ فِي السَّيْفَيْنِ، فَقَالَ: «كِلاَكُمَا قَتَلَهُ، سَلَبُهُ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الجَمُوحِ»، وَكَانَا مُعَاذَ ابْنَ عَفْرَاءَ، وَمُعَاذَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الجَمُوحِ"[1].

وهذه الرواية صحيحة وصريحة في أن من قتل أبا جهل هما ابنا عفراء.

خلاصة:

من خلال ما تقدم يتبين أن الروايات الصحيحة من طريق أنس بن مالك وعبد الرحمن بن عوف نصت على أن ابني عفراء هما من قتل أبا جهل، وأما رواية عبد الله بن مسعود التي فيها أنه هو من قتل أبا جهل فرواية ضعيفة، وبناء على هذا يكون كلام ابن المواق صحيحا في ترجيحه رواية أنس بن مالك على رواية ابن مسعود.

[1] ينظر: صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، باب من لم يخمس الأسلاب (٩١/٤)، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق القاتل سلب القتيل (١٤٨/٥).

ولكن هذا الترجيح يكون صحيحا باعتبار قوة الروايات وصحتها، ولكن مضمون حديث ابن مسعود يشهد له حديث أنس بن مالك نفسه، فقد تقدم في تخريج حديث أنس أنه قال: " قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ: "مَنْ يَنْظُرُ مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ" فَانْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ، فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ فَقَالَ: أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ؟ قَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ أَوْ قَالَ: قَتَلْتُمُوهُ"، وهذا الحديث صريح في أن ابن مسعود أدرك أبا جهل قبل أن يموت وتكلم معه.

ولذلك ذهب بعض العلماء إلى الجمع بين هذه الروايات بدل الترجيح بينها، قال النووي: " والرجلان: معاذ بن عَمْرِو بْنِ الْجَمُوحِ وَمُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ، اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ أَصْحَابُنَا: اشْتَرَكَ هَذَانِ الرَّجُلَانِ فِي جِرَاحَتِهِ لَكِنَّ مُعَاذَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْجَمُوحِ ثَخِنَهُ أَوَّلًا فَاسْتَحَقَّ السَّلَبَ...، وَذَكَرَ غَيْرُهُمَا أن ابن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ الَّذِي أَجْهَزَ عَلَيْهِ وَأَخَذَ رَأْسَهُ وَكَانَ وَجَدَهُ وَبِهِ رَمَقٌ وَلَهُ مَعَهُ خَبَرٌ مَعْرُوفٌ، قَالَ الْقَاضِي: هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ السِّيَرِ قُلْتُ: يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَةَ اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِهِ، وَكَانَ الْإِثْخَانُ مِنْ مُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجَمُوحِ وَجَاءَ ابن مَسْعُودٍ بَعْدَ ذَلِكَ وَفِيهِ رَمَقٌ فَحَزَّ رَقَبَتَهُ"(١).

وإلى مثل هذا ذهب الحافظ ابن حجر في الفتح فقال: " فَيَحْتَمِلُ أَنْ يكون معَاذ بن عَفْرَاءَ شَدَّ عَلَيْهِ مَعَ مُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو كَمَا فِي الصَّحِيحِ، وَضَرَبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ مُعَوِّذٌ حَتَّى أثْبته، ثمَّ حز رَأسه ابن مَسْعُودٍ، فَتُجْمَعُ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا، وَإِطْلَاقُ كَوْنِهِمَا قَتَلَاهُ يُخَالف فِي الظَّاهِر حَدِيث ابن مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَجَدَهُ وَبِهِ رَمَقٌ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا بَلَغَا بِهِ بِضَرْبِهِمَا إِيَّاهُ بِسَيْفَيْهِمَا مَنْزِلَةَ الْمَقْتُولِ، حَتَّى لَمْ يَبْقَ بِهِ إِلَّا مِثْلُ حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ، وَفِي تِلْكَ الْحَالَةِ لَقِيَهُ ابن مَسْعُودٍ فَضَرَبَ عُنُقَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"(٢).

خلاصة عامة:

من خلال ما تقدم يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

١ ــ حديث أنس بن مالك الذي فيه أن ابني عفراء هما من قتل أبا جهل صحيح، وحديث ابن مسعود الذي فيه أنه هو من قتل أبا جهل ضعيف.

---

(١) شرح النووي على مسلم (٦٣/١٢).

(٢) ينظر: فتح الباري (٣٩٢/٧).

٢ ــ بناء على صحة الروايات وقوتها يكون كلام ابن المواق صحيحا في ترجيح رواية أنس بن مالك على رواية ابن مسعود.

٣ ــ رواية ابن مسعود ضعيفة من جهة الرواية ولكن لها شاهدا في حديث أنس بن مالك نفسه، وفيه أن ابن مسعود أدرك أبا جهل قبل أن يموت وتكلم معه.

٤ ــ هذا الشاهد الصحيح جعل بعض العلماء يجمعون بين هذه الأحاديث ويقولون إن من جرحه جرحا شديدا هما ابنا عفراء، وابن مسعود أدركه في الرمق الأخير فقطع رأسه.

٥ ــ بهذا الجمع تجتمع الروايات جميعا ولا يبقى فيها أي إشكال، وهو أولى من ترجيح رواية أنس على رواية ابن مسعود – وإن كان الترجيح من حيث القوة صحيحا وفي محله – ما دام الجمع بينهما ممكنا، والترجيح إنما يلجأ إليه في حالة عدم القدرة على الجمع.

٦ ــ كلام ابن المواق في هذا الحديث راجح من جهة أن رواية أنس أقوى من رواية ابن مسعود، ومرجوح من جهة أخرى وهي اللجوء إلى الترجيح مع أن الجمع ممكن، والله أعلم.

خلاصة المبحث:

من خلال دراسة الترجيحات المتعلقة ببيان ألفاظ الأحاديث أمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

١ ــ عدد الترجيحات التي وقفت عليها في هذا الباب هو (٣) ترجيحات.

٢ ــ من خلال دراسة هذه الترجيحات توصلت إلى أن قول ابن المواق راجح في مواضعين، وموضع آخر يمكن فيه الجمع بين الأقوال ولا نحتاج إلى الترجيح بينها.

٣ ــ ليست هناك قاعدة مطردة في هذا الباب سار عليها ابن المواق في نقده واستدراكه، فكل موضع له أدلته وله القرائن المحيطة به.

٤ ــ الترجيحات المدروسة في هذا المبحث شاهدة باعتناء المحدثين بنقد المتن، وعدم اكتفائهم بنقد الأسانيد فقط، وفي هذا رد على من يتهم المحدثين بالاهتمام بالنقد الخارجي وإغفال النقد الداخلي.

المبحث العاشر: الترجيحات في كون الرواية حديثا واحدا أو حديثين

قد تروى بعض الأحاديث من طرق مختلفة وبألفاظ مختلفة، فيختلف العلماء بعد ذلك هل هذه الروايات حديث واحد وواقعة واحدة أو أنها أحاديث مختلفة ووقائع متعددة، وقد وقفت هنا على (٣) ترجيحات من هذا النوع هي:

المطلب الأول: هل روايات قتل العبد والتمثيل به عند ابن عدي حديث واحد أو حديثان؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق منتقدا عبد الحق الإشبيلي في الموضع (٣٩): **"وهذا الإسناد الذي تقدم اختصره ق~ من متن هذا الحديث الذي نصصناه، لكنه لمّا لم يقع آخر الحديث عند أبي أحمد، وهو ذكر [العتق بالمثلة لم يشعر به، ورأى أيضا عمر بن عيسى منسوبا إلى][(١)] أسلم والمتقدم قرشيا، فاستوى عليه الوهم وعدم الشعور بأنه حديث واحد عن راو واحد، وإنما جاء الخلاف في نسبته تارة قرشيا وتارة أسلميا من اختلاف النقلة، وأما القصة والإسناد فواحد"**[(٢)].

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي حديث ابن عمر فيمن مثَّل بمملوكه ثم قال بعده: "وفي الباب عن ابن عباس فيمن حرق مملوكه أو مثَّل به [بمثل حديث ابن عمر]، ذكره العقيلي، في إسناده عمر بن عيسى الأسدي القرشي وهو مجهول، ذكر حديثه أبو محمد وكذلك الكلام فيه"[(٣)].

ثم قال بعد ذلك بيسير: "ورواه عمر بن عيسى الأسلمي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس...، وعمر هذا منكر الحديث ضعيفه، وهذا الحديث ذكره أبو أحمد"[(٤)].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوع، وهو مثبت من المخطوط (الورقة ١٥)، وبه يستقيم الكلام.

(٢) بغية النقاد (٩٦/١).

(٣) الجملة التي بين معكوفتين منقولة من كلام ابن المواق عندما نقل كلام عبد الحق (٩٢/١)، أما المثبت في الأحكام الوسطى المطبوع فهكذا: "فيمن حرق مملوكه أو مثل به مثل" ثم كتبت نقطة، ثم رجع إلى السطر وكتب: "حديث ابن عمر ذكره العقيلي..."وهذا الخطأ غير المعنى وسبب التباسا في الفهم، الأحكام الوسطى (٧٠/٤).

(٤) الأحكام الوسطى (٧١/٤).

ويُفهم من هذا وجود حديثين في المسألة، فتعقبه ابن المواق بأن الروايتين حديث واحد في قصة واحدة بإسناد واحد، وذكر أن سبب وهم عبد الحق الإشبيلي في هذا هو ظنه أن عمر بن عيسى الأسلمي راو، وعمر بن عيسى القرشي راو آخر.

٣/ دراسة الترجيح:

ولمعرفة الصواب سنقوم بتخريج الحديث والترجمة لعمر بن عيسى المذكور في السند:

أ. تخريج الحديث:

أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار، باب بيان مشكل الواجب فيما اختلف فيه أهل العلم في تمثيل الرجل بعبده...، والعقيلي في الضعفاء الكبير في ترجمة عمر بن عيسى القرشي، والطبراني في المعجم الأوسط، وابن عدي في الكامل في ترجمة عمر بن عيسى الأسلمي، والحاكم في المستدرك في موضعين: الأول في كتاب العتق والثاني في كتاب الحدود، وابن حزم في المحلى، كتاب العتق، والبيهقي في السنن الصغرى، كتاب الجراح، باب الحر يقتل عبدا، وفي السنن الكبرى، كتاب الجراح، باب ما روي فيمن قتل عبده أو مثل به.

كلهم من طريق الليث بن سعد عن عمر بن عيسى عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال: جاءت جارية إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت: إن سيدي اتهمني فأقعدني على النار حتى احترق فرجي... الحديث بألفاظ متقاربة.

واختلفوا في عمر بن عيسى فقال ابن عدي: الأسلمي، وقال العقيلي والبيهقي في السنن الصغرى: القرشي، وقال الطحاوي والطبراني والحاكم وابن حزم والبيهقي في السنن الكبرى: القرشي الأسدي، وقال العقيلي أيضا: "عمر بن عيسى القرشي: لعله عمر الحميدي"، وانفرد ابن حزم بتسميته "عمرو بن عيسى"[(١)].

ب. ترجمة عمر بن عيسى:

تقدم في التخريج أن العلماء اختلفوا في نسبة عمر بن عيسى، فقيل الأسلمي، وقيل القرشي، وقيل الحميدي، وقيل القرشي الأسدي، وقد أجاب ابن حجر عن هذا الإشكال بقوله: " وأظن أن الأسلمي

[(١)] ينظر: شرح مشكل الآثار (٣٦١/١٣)، الضعفاء الكبير (١٨٢/٣)، المعجم الأوسط (٢٨٦/٨)، الكامل في الضعفاء (٥٨/٥)، المستدرك (٢٥٨/٢). (٥٢٠/٤)، المحلى (٢١٢/٩)، السنن الصغرى للبيهقي (٢١٠/٣)، السنن الكبرى للبيهقي (٦٥/٨).

تصحيف من الأسدي، والأسدي نسبة إلى بني أسد بن عبد العزى، والحميدي نسبة إلى بطن من بني أسد، منهم عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله الحميدي شيخ البخاري، فلعل عمر هذا عمه، والله أعلم"[١].

أما تسمية عمر بن عيسى بـ "عمرو بن عيسى" فهي خطأ، قال الحاكم عقب إخراج الحديث: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بقوله: بل عمر بن عيسى منكر الحديث[٢]، وقال ابن حجر مبينا سبب تصحيح الحاكم لهذا الحديث: "ونشأ من تصحيف اسمه أن الحاكم صححه لظنه أنه غير عمر بن عيسى، وعمر كما ترى قد ضعفوه"[٣]، والتصحيف الذي يقصده ابن حجر بينه بقوله: " وقد أخرج الحاكم هذا الحديث في المستدرك...، ووقع في السند عَمرو بن عيسى بفتح العين"[٤]، لكن المثبت في المستدرك المطبوع الآن "عُمر بن عيسى"[٥]، والله أعلم.

وقد نبه ابن حجر إلى خطإ هذا الاسم في هذا الموضع وعند ذكره تمييزا في ترجمة عَمرو بن عيسى[٦]، وسبقه ابن المواق إلى التنبيه على هذا الخطأ[٧].

أما حاله فقد اتفق الأئمة ـ في حدود بحثي ـ على تضعيفه:

ـ قال البخاري: "عمر بن عيسى عن ابن جريج، روى عنه الليث، منكر الحديث"[٨].

ـ قال العقيلي: "عمر بن عيسى القرشي: لعله عمر الحميدي عن ابن جريج مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به"[٩].

---

[١] لسان الميزان (٦/١٣٠).
[٢] المستدرك (٢/٢٥٩).
[٣] لسان الميزان (٦/١٣٠).
[٤] لسان الميزان (٦/١٣٠).
[٥] المستدرك (٢/٢٥٨) ـ (٤/٥٢٠).
[٦] لسان الميزان (٦/٢٢٠).
[٧] ينظر: بغية النقاد (١/٩٣).
[٨] التاريخ الكبير (٦/١٨٢).
[٩] الضعفاء الكبير (٣/١٨٢).

. قال ابن عدي: "عمر بن عيسى الأسلمي عن ابن جريج، روى عنه الليث بن سعد، منكر الحديث، سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري" وقال أيضا: "وهذا الحديث لا أعلم رواه عن ابن جريج بهذا الإسناد غير عمر بن عيسى، وعن عمر بن عيسى هذا غيرُ الليث"[1].

. قال ابن حبان: "شيخ يروي عن ابن جريج، روى عنه الليث بن سعد والشاميون، كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به فيما وافق الثقات فكيف إذا انفرد عن الأثبات بالطامات"[2].

ومن خلال ما سبق من كلام الأئمة يمكن الحكم على هذا الحديث بالضعف، والله أعلم.

خلاصة:

بعد تخريج الحديث والترجمة لعمر بن عيسى تبين أن الحديث واحد، لاتفاق من أخرجه من الأئمة في سنده ومتنه، أما اختلافهم في نسبة عمر بن عيسى فإنه لا يدل على تعدد هذا الراوي، لأن إحدى النسبتين خطأ وهي "الأسلمي"، ثم إن العلماء الذين نُقِل كلامهم متفقون على أنه راو واحد، ولم يقل واحد منهم إنهما اثنان: الأسلمي والقرشي.

وبالتالي فإن ترجيح ابن المواق صحيح، والله أعلم.

المطلب الثاني: هل رواية أبي الأحوص التي يصف فيها صلاة النبي ﷺ وخطبته حديث واحد أو حديثان؟

٢/ نص الترجيح:

---

[1] الكامل في الضعفاء (٥/٥٩-٥٨).

[2] المجروحين (٢/٥٩).

قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي في الموضع (١٤٦) في جعله طريقا لحديث رواية أخرى مستقلة: **"هذا الذي قال في رواية أبي الأحوص عن سماك هذا الحديث إنه حديث آخر في معنى آخر...، ليس هو عندي كما قال...، فيظهر لي أنه حديث واحد خلاف ما قاله ع~..."**[١].

٢/ صورة الترجيح:

أورد عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى حديث جابر بن سمرة عند مسلم أنه قال: كنت أصلي مع النبي ﷺ الصلوات، فكانت صلاته قصدًا وخطبته قصدًا، ثم قال: "زاد في طريق أخرى: يقرأ آيات من القرآن ويذكر الناس"[٢].

فتعقبه ابن القطان الفاسي في قوله: "زاد..." وبين أن قوله هذا موهم أن هذه الزيادة بهذا اللفظ واقعة عند مسلم وليس كذلك، وإنما هي لفظ أبي داود[٣]، ووافقه ابن المواق على هذا الأمر فقال: "...قولا بين فيه أن هذه الزيادة ليست عند مسلم، وصدق، فإن هذا اللفظ..."[٤].

ثم قال ابن القطان الفاسي بعد ذلك: " أما رواية أبي الأحوص في كتاب مسلم، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة قال: "كانت للنبي ﷺ خطبتان يجلس بينهما، يقرأ القرآن ويذكر الناس " فحديث آخر في معنى آخر، ليس فيه ذكر القصد والآيات، وفيه أنه كان يجلس بين الخطبتين، وإنما هذا حديث آخر ليس من أطراف ذاك، ولا من زيادته فليس معنيه، فاعلم ذلك"[٥].

فتعقبه ابن المواق وبين أن هذا الطريق ليس حديثا مستقلا بل هو طريق آخر لنفس الحديث.

٣/ دراسة الترجيح:

ولمعرفة الراجح في هذه المسألة لا بد أولا من تخريج هذا الحديث ثم ذكر كلام الأئمة حول هذه المسألة:

أ. تخريج الحديث:

١. عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: "صليت مع النبي ﷺ فكانت صلاته قصدا وخطبته قصدا"

---

[١] بغية النقاد النقلة (١/٣٠٠).

[٢] الأحكام الوسطى (٢/١٠٩).

[٣] ينظر: بيان الوهم والإيهام (٢/١٢٠)

[٤] بغية النقاد النقلة (١/٣٠٠).

[٥] بيان الوهم والإيهام (٢/١٢١).

أخرج هذا الحديث بهذا اللفظ ابن أبي شيبة في مصنفه، وأحمد في مسنده، والدارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب قصر الخطبة، ومسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، والترمذي في سننه، أبواب الجمعة، باب ما جاء في قصر الخطبة، والنسائي في سننه الكبرى والصغرى، كتاب صلاة العيدين، باب القصد في الخطبة ، وابن حبان في صحيحه، والطبراني في المعجم الكبير، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب ما يستحب من القصد في الكلام وترك التطويل، كلهم من طريق أبي الأحوص عن سماك عن جابر بن سمرة به[1].

٢ ـ عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: "كانت للنبي ﷺ خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس"

أخرج الحديث بهذا اللفظ ابن أبي شيبة في مصنفه، باب من كان يخطب قائما، وأحمد في مسنده، ومسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الخطبة قائما، والطبراني في المعجم الكبير، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب ما يستدل به على أنه يعظهم في خطبته ويوصيهم بتقوى الله ويقرأ شيئا من القرآن، كلهم من طريق أبي الأحوص عن سماك عن جابر بن سمرة به[2].

ب ـ كلام العلماء حول الحديثين:

١ ـ قال ابن المواق في آخر كلامه على هذا الحديث: "ولقد أصاب عندي خلف الواسطي إذ جعله في كتاب الأطراف حديثا واحدا، ولم يصب أبو مسعود في جعله حديثين، وأظن ع~ إنما اتبع في ذلك أبا مسعود، والله أعلم"[3].

والكتابان اللذان ذكرهما ابن المواق في عداد المفقود، وللتعريف بهما ننقل كلام الكتاني في الرسالة المستطرفة عنهما حيث قال: "كتب الأطراف وهي: التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده، إما على سبيل الاستيعاب أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة كـ:

---

[1] ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٤٩٦/٣)، مسند أحمد (٤٥٢/٣٤)، سنن الدارمي (٩٧٤/٢)، صحيح مسلم (١١/٣)، سنن الترمذي (٣٨١/٢)، السنن الكبرى للنسائي (٣٠٨/٢)، السنن الصغرى للنسائي (٢٦١)، صحيح ابن حبان (٤١/٧)، المعجم الكبير (٢٣٦/٢)، السنن الكبرى للبيهقي (٢٩٤/٣).

[2] ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٧٣/٤)، مسند أحمد (٤٥٢/٣٤)، صحيح مسلم (٩/٣)، سنن أبي داود (٢٨٢)، المعجم الكبير (٢٣٦/٢)، السنن الكبرى للبيهقي (٢٩٧/٣).

[3] بغية النقاد النقلة (٣٠٢/١).

أطراف الصحيحين لأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي الحافظ، المتوفى سنة إحدى وأربعمائة، ولأبي محمد خلف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي، المتوفى في هذه السنة أيضا، وهو أحسن ترتيبا ورسما، و أقل خطأً ووهماً، في أربع مجلدات، ويوجد أيضا في ثلاث"[1].

٢ ـ ذكر الحميدي في الجمع بين الصحيحين كل حديث وحده ولم يجمعهما معا، فقال في أفراد مسلم: " التَّاسِع: عَن سماك عَن جَابر بن سَمُرَة قَالَ: كَانَت للنَّبِي ﷺ خطبتان يجلس بَينهمَا، يقْرَأ الْقُرْآن وَيذكر النَّاس.

الْعَاشِر: عَن سماك عَن جَابر بن سَمُرَة قَالَ: كنت أُصَلِّي مَعَ النَّبِي ﷺ الصَّلَوَات، فَكَانَت صلَاته قصدا، وخطبته قصدا"[2]،

وبهذا يكون لابن القطان سلف فيما ذهب إليه وهو أبو مسعود الدمشقي في أطرافه، والحميدي في الجمع بين الصحيحين، ويكون لابن المواق فيما ذهب إليه سلف أيضا وهو خلف الواسطي.

مناقشة كلام العلماء على الحديثين:

١ ـ بعد تخريج الحديثين نلاحظ أنهما مرويان بنفس الإسناد، وهو أبو الأحوص عن سماك عن جابر بن سمرة، ولذلك لا نستبعد كونهما حديثا واحد، ولزيادة تأكيد هذا الأمر وبيانه نحتاج إلى رواية جامعة للفظين معا، والحمد لله هناك رواية جامعة هي:

رواية سفيان الثوري عن سماك عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: **"كانت صلاة رسول الله ﷺ قصدا وخطبته قصدا يقرأ آيات من القرآن ويذكر الناس"** أخرجها أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الرجل يخطب على قوس، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب الجمعة، باب القراءة في الخطبة الثانية والذكر فيها، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة، والطبراني في المعجم الكبير[3].

ولم أقف في حدود بحثي على كلام للمتقدمين في الحكم على هذا الحديث، والذي وقفت عليه هو كلام لبعض المتأخرين:

قال الألباني: "وهذا إسناد حسن رجاله ثقات رجال الصحيح؛ وفي سماك- وهو ابن حرب- كلام ذكرته قريباً..."[4].

---

[1] الرسالة المستطرفة (١٦٧).

[2] الجمع بين الصحيحين (٣٤١/١).

[3] ينظر: مسند أحمد (٤٤٨/٣٤)، سنن أبي داود (٢٨٣)، سنن النسائي الصغرى (٢٣٢)، سنن ابن ماجه (٣٠٧/٢)، المعجم الكبير (٢١٦/٢).

[4] صحيح أبي داود (٢٦٥/٤).

وقال شعيب الأرنؤوط: "صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن من أجل سماك"[١].

وبالتالي فإن هذا الحديث مقبول ويصلح أن يكون دليلا لترجيح كون الحديثين السابقين ـ من طريق أبي الأحوص عن سماك عن جابر بن سمرة ـ حديثا واحدا، لأن سفيان الثوري تابع أبا الأحوص في الرواية عن سماك وجمع اللفظين معا، مما يدل على أن أبا الأحوص سمع الحديث بذلك اللفظ أيضا من سماك، والله أعلم.

٢ ـ سبب وقوع الخلاف بين العلماء في جعل اللفظين حديثا واحدا أو حديثين هو رواية الأئمة لهما مفرقين، وهذا الأمر يسمى عند المحدثين "تقطيع الحديث" وهو أمر شائع ومشهور بين العلماء، قال ابن المواق: "ومعلوم من عادة المصنفين أنهم يقتطعون من الحديث الواحد ما تدعوهم الحاجة إليه في باب من الأبواب، فيذكرون الحديث الواحد قطعا في أبواب متفرقة بحسب ما يحتاجون إليه منه، كذلك فعله البخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم..."[٢]، ولعل هذا الحديث أيضا قطعه الأئمة بحسب الحاجة إليه، لاشتماله على عدة معان: صفة الخطبة، صفة الصلاة، وعظ الناس وتذكيرهم، قراءة القرآن...، والله أعلم.

خلاصة:

من خلال ما تقدم يمكن القول إن الراجح هو كون اللفظين حديثا واحدا وهو قول خلف الواسطي وابن المواق، أما القول إنهما حديثان مختلفان فهو قول مرجوح وهو قول أبي مسعود الدمشقي والحميدي وابن القطان الفاسي، والله أعلم.

المطلب الثالث: هل حديث جابر في القراءة بأم القرآن حديث واحد أو حديثان؟

١/ نص الترجيح:

قال ابن المواق في الموضع (٣٣٨) منتقدا ابن القطان الفاسي: **"وقوله: (أنهما حديثان) غير صحيح؛ فإن الروايتين إنما اختلفت من جهة اللفظ في (صلاة) و (ركعة)، وهذا أمر لا يكاد يتخلص منه إلا الحفاظ الأثبات الفقهاء، فأما يحيى بن سلام فلا؛ فإنه ليس مشهورًا بالحفظ والتثبت كغيره من أصحاب مالك وإن كان صدوقًا، وما اعتمده ع~ في التفرقة هو أَيضًا مما وهم فيه يحيى بن سلام، فإنه خالف فيه الحفاظ، فوهم في المتن كما في الإسناد بتصويب روايته وتخطئة الأئمة فيما درج عليه أولوهم وأسلافهم، كل ذلك بمعزل عن الصواب"**[٣].

---

[١] مسند أحمد (٣٤/٤٤٨).

[٢] بغية النقاد النقلة (١/٣٠٠).

[٣] بغية النقاد النقلة (٢/١٨٥).

٢/ صورة الترجيح:

ذكر عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى من عند مالك حديثه عن وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: "من صلى ركعة لم يقرأ بأم القرآن فلم يصل إلا وراء إمام" ثم قال: "رواه يحيي بن سلام عن مالك بهذا الإسناد عن النبي ﷺ وتفرد برفعه ولم يتابع عليه.

ورواه أصحاب الموطأ موقوفا على جابر وهو الصحيح"[١].

فتعقبه ابن القطان الفاسي بقوله: "والخطأ فيه بَيِّن إلا أنه لم يعزه، جوزنا أن يكون قد وجده كما قال، ويغلب على الظن أنه إنما اتبع فيما قال أبا عمر بن عبد البر، فإنه الذي ذكر حديث مالك هذا، ثم أتبعه أن قال: رواه يحيى بن سلام صاحب التفسير عن مالك، عن أبي نعيم، عن جابر، عن النبي ﷺ وصوابه موقوف كما في الموطأ.

هكذا قال أبو عمر وهو خطأ، وكذلك أيضا فعل فيه الدارقطني وهو غلط، فإن الذي روى يحيى بن سلام مرفوعا ليس هكذا، وإنما هو: "من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة فلم يصل إلا وراء الإمام ".

وفرق عظيم بين اللفظين، فإن حديث مالك يقضي إيجاب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأما حديث يحيى بن سلام عنه فيمكن أن يتقاصر عن هذا المعنى بأن يقال: إنما فيه إيجابها في الصلاة ويتقصى عن عهدته بالمرة الواحدة...

وهاهنا أيضا أمر آخر لغير ابن عبد البر والدارقطني يجب التنبيه عليه، وهو أن أبا عبد الله بن البيع الحاكم ذكر في كتاب المدخل إلى كتاب الإكليل طبقة من الجروحين رابعة، وهم: قوم رفعوا أحاديث إنما هي موقوفة.

ثم قال في الباب: ويحيى بن سلام المصري روى عن مالك عن وهب ابن كيسان عن جابر أن النبي ﷺ قال: " من كان له إمام، فقراءة الإمام له قراءة " وهو في الموطأ لمالك عن وهب بن كيسان عن جابر قوله، انتهى كلامه.

وهو أيضا خطأ، فإنه ليس في الموطأ هكذا، ولا رواه يحيى بن سلام هكذا، وذلك أن هذا اللفظ لم يعرض فيه لأم القرآن بتعيين، لا في كل الصلاة ولا في ركعة منها.

وهؤلاء إنما يؤتون من قلة الفقه، فهم يسوون بين الألفاظ المتغايرة الدلالات وينبغي أن تسقط الثقة بمن هذه حاله"[٢].

---

[١] الأحكام الوسطى (١/٣٧٩).

[٢] بيان الوهم والإيهام (٢/٢٤١).

٣/ دراسة الترجيح:

أول ما نقوم به في دراسة هذا الترجيح هو تخريج هذا الحديث من الموطأ برواياته المختلفة الموجودة بين أيدينا الآن:

١ ــ ففي رواية يحيى الليثي: "وَحَدَّثَنِي عَن مَالِكٍ، عَن أَبِي نُعَيْمٍ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمِّ الْقُرْآنِ، فَلَمْ يُصَلِّ إِلاَّ وَرَاءَ الإِمَامِ"(١).

٢ ــ وفي رواية أبي مصعب الزهري: "حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَهْو ابْنِ كَيْسَانَ , أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمِّ الْقُرْآنِ، فَلَمْ يُصَلِّ إِلاَّ وَرَاءَ الإِمَامِ"(٢).

٣ ــ وفي رواية سويد بن سعيد الحدثاني: "أخبرنا محمد قال: حدثنا أحمد قال: حدثنا سويد عن مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: "من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء الإمام"(٣).

فهذا هو الحديث وهذا هو لفظه في موطأ الإمام مالك برواية يحيى الليثي وأبي مصعب الزهري وسويد بن سعيد الحدثاني، وكلها متفقة على وقف الحديث على جابر رضي الله عنه وأرضاه.

وأما رواية يحيى بن سلام فأخرجها:

١ ــ الدارقطني في سننه: "حدثنا أبو بكر النيسابوري ثنا بحر بن نصر ثنا يحيى بن سلام ثنا مالك بن أنس ثنا وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: "كل صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج إلا أن يكون وراء إمام" ثم قال: "يحيى بن سلام ضعيف، والصواب موقوف"(٤).

٢ ابن عدي: "حَدثنا جعفر بن أحمد بن الحجاج وجماعة قالوا: حَدثنا بحر بن نصر، قال: حَدثنا يحيى بن سلام، قال: حَدثنا مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان قال: سمعتُ جابر بن عَبد الله يقول: سَمعتُ رسول الله ﷺ يقول: "مَن صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب، فلم يصل إلا وراء الإمام" ثم قال: "وهذا الحديث عن مالك بهذا الإسناد، لم يرفعه عن مالك غير يحيى بن سلام، وهذا الحديث في الموطأ من قول جابر موقوف"(٥).

ــ ولذلك اتفق كثير من العلماء على أن الصواب في هذه الرواية أنها موقوفة:

---

(١) الموطأ برواية يحيى الليثي (١/١٣٥).

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب الزهري (١/٨٩).

(٣) الموطأ برواية سويد الحدثاني (١/٨٦).

(٤) سنن الدارقطني (٢/١١٤).

(٥) الكامل في الضعفاء (١٠/٦٥٤).

١ ــ قال ابن عبد البر: "لم يرو هذا الحديث أحد من رواة الموطأ مرفوعا وإنما هو في الموطأ موقوف على جابر من قوله، وانفرد يحيى بن سلام برفعه عن مالك ولم يتابع على ذلك والصحيح فيه أنه من قول جابر"[١].

٢ ــ وقال الدارقطني لما سئل عن حديث وهب بن كيسان، عن جابر، عن النبي ﷺ: كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج إلا وراء الإمام؟ فقال: "يرويه مالك بن أنس وقد اختلف عنه:

فرواه القعنبي ومَعْن وأصحاب "الموطأ" عن مالك، عن وهب بن كيسان عن جابر موقوفا.

وخالفهم يحيى بن سلام فرواه عن مالك بهذا الإسناد مرفوعا إلى النبي ﷺ.

وكذلك روي عن يحيى بن نصر بن حاجب، عن مالك مرفوعا، ورفعه، والصحيح عن مالك موقوفا.

وكذلك رواه الوليد بن أبي هشام أخو هشام أبي المقدام، عن وهب بن كيسان، عن جابر موقوفا، وهو الصواب"[٢].

٣ ــ وقال الحاكم: "الطبقة الرابعة من المجروحين: قوم عمدوا إلى أحاديث صحيحة عن الصحابة رفعوها إلى رسول الله ﷺ ك...، ويحيى بن سلام البصري: روى عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر أن النبي ﷺ قال: "من كان له إمام فقراءة الإمام له" وهو في الموطأ لمالك عن وهب عن ابن كيسان عن جابر من قوله"[٣].

ــ وحجة ابن القطان الفاسي في التفريق بين الروايتين المرفوعة والموقوفة أن الرواية الموقوفة فيها (ركعة) والرواية المرفوعة فيها (صلاة) وفرق كبير بين اللفظتين في الفقه، وهذا الكلام صحيح ـ أعني ما ينبني علي اللفظتين من الفقه ـ ولكنه غير وارد هنا لأن هناك رواية بالمعنى في هذا الحديث، ولذلك قال ابن المواق منتقدا ابن القطان الفاسي: "لم يصنع شيئًا فيما قال، ولا نحا به نحو صواب، وإنما كان يصح ذلك القول أن لو كانت الروايتان محفوظتين عن مالك، ثم يأتي يحيى بن سلام بإحدإهما، فأما وليس يُحْفظ عن مالك إلا الواحدة، فإن من انفرد بخلافها يعد مخطئا، ويحيى بن سلام انفرد عن مالك برفع الحديث دون الحفاظ من أصحاب مالك فبان خطأه"[٤].

خلاصة:

من خلال ما تقدم يتبين أن:

---

[١] التمهيد (٤٨/١١).

[٢] علل الدارقطني (٣٨٩/١٣).

[٣] المدخل إلى الإكليل (٦١).

[٤] بغية النقاد النقلة (١٨٥/٢).

١ ــ حديث مالك في قراءة الفاتحة حديث واحد.

٢ ــ اتفاق أصحاب مالك على وقف الحديث على جابر رضي الله عنه.

٣ ــ انفرد يحي بن سلام برفع الحديث إلى النبي ﷺ.

٤ ــ اعتمد ابن القطان الفاسي على القول بأنهما حديثان على اختلاف لفظتين هما (ركعة) و (صلاة) ولكن هذا وقع من باب الرواية بالمعنى، وليس من باب تعدد الروايات.

٥ ــ جمهور العلماء كابن عدي والدارقطني والحاكم وابن عبد البر على أن الصواب هو الوقف وأن رواية يحي بن سلام خطأ.

ومنه فإن قول ابن المواق في هذه المسألة هو الراجح وأن حديث مالك في قراءة الفاتحة حديث واحد موقوف على جابر رضي الله عنه، والله أعلم.

خلاصة المبحث:

من خلال دراسة الترجيحات المتعلقة ببيان هل الروايات حديث واحد أو حديثان أمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

١ ــ عدد الترجيحات التي وقفت عليها في هذا الباب هو (٣) ترجيحات.

٢ ــ من خلال دراسة هذه الترجيحات توصلت إلى أن قول ابن المواق راجح في المواضع الثلاثة جميعا.

٣ ــ ليست هناك قاعدة مطردة في هذا الباب سار عليها ابن المواق في نقده واستدراكه، فكل موضع له أدلته وله القرائن المحيطة به.

٤ ــ هذا الباب كسابقه شاهد بممارسة المحدثين للنقد الداخلي وعدم اكتفائهم بالنقد الخارجي.

خاتمة

الحمد لله في البدء والختام والصلاة والسلام على أشرف الأنام نبينا محمد وعلى آله وصحابته الكرام، أما بعد:

فبعد الجهد المبذول في دراسة هذا البحث الموسوم بـ "الترجيحات الحديثية لابن المواق في كتابه بغية النقاد"، وبعد جمع الترجيحات الحديثية الموجودة في القسم الموجود بين أيدينا من الكتاب ودراستها يمكننا الإجابة عن الإشكالية المطروحة في مقدمة هذا البحث والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنها، فقد توصل هذا البحث في نهايته إلى النتائج الآتية:

١ ـ لابن المواق في كتابه "بغية النقاد النقلة" ترجيحات كثيرة في علوم الحديث المختلفة، وهي ترجيحات قوية تدل على علو كعبه وسعة علمه في علم الحديث، وتدل أيضا على القيمة العلمية الكبيرة لكتابه.

٢ ـ أحصيت من خلال هذا البحث (٦١) ترجيحا لابن المواق في القطعة الموجودة من كتابه، وهي ترجيحات متنوعة في علوم الحديث المختلفة، وبعد دراستها كانت النتائج كالآتي:

أ ـ كان قول ابن المواق في (٤٩) موضعا راجحا على قول غيره من العلماء.

ب ـ كان قول ابن المواق في (٦) مواضع قولا مرجوحا، وقول غيره راجحا.

ج ـ توقفت عن الترجيح في موضعين لتكافؤ الأدلة في نظري وعدم قدرتي على الترجيح بينها.

د ـ كان قول ابن المواق في (٣) مواضع راجحا من جهة ومرجوحا من جهة أخرى.

هـ ـ هناك موضع واحد أمكن فيه الجمع بين الأقوال دون الحاجة إلى الترجيح بينها.

هذه المواضع التي أحصيتها ودرستها تعطينا نتائج ظنية أغلبية لأنها ليست جميع الترجيحات الحديثية لابن المواق في كتابه بسبب ضياع جزء كبير من الكتاب، ولكنها مع ذلك تعطينا صورة واضحة عن شخصية ابن المواق الحديثية، وأنها شخصية متمكنة من ناصية هذا العلم.

٣ ـ المنهج النقدي الذي سار عليه ابن المواق في كتابه "بغية النقاد النقلة" هو منهج يقوم على القرائن والحيثيات الموجودة والمتوفرة في كل موضع، وليس على القواعد الثابتة المطردة باعتبار أن هذه القواعد قواعد أغلبية فقط وليست قواعد كلية تنطبق على جميع المواضع.

ولو كان المنهج النقدي للمحدثين قائما على القواعد الثابتة المطردة لكان علما سهلا يمكن لأي أحد من الناس أن يتكلم فيه، ولكنه علم مبني من حيث الجملة على القرائن والحيثيات المحيطة بكل مسألة من مسائل هذا العلم، ولذلك لم ينبغ منه إلا الفرد بعد الفرد.

٤ ـ المنهج النقدي الذي سلكه ابن المواق في كتابه هو نفسه المنهج النقدي الذي سلكه المحدثون النقاد من حيث الجملة، ولا يختلف هذا المنهج في عمومه عن منهج شيخه ابن القطان الفاسي، ولذلك من المستبعد أن يكون هناك تعدد لمناهج النقد داخل المدرسة المغاربية.

ولكن هذه النتيجة ظنية غير قطعية لأننا لم ندرس جميع الترجيحات الحديثية الموجودة في كتابه، ولكن رغم كل ذلك يبقى ابن المواق نموذجا من النماذج المتميزة التي تعطي تصورا أكبر عن مدرسة النقد الحديثي في المغرب الإسلامي وأنها امتداد لمدرسة الأئمة النقاد القدامى.

وهذه النتائج الأربعة ستجيب عن الإشكالية المطروحة بإذن الله تعالى.

وزيادة على ذلك فقد أمكن الوصول إلى كثير من النتائج الجزئية المتعلقة بابن المواق وبكتابه وهي:

١ ـ ابن المواق عالم كبير ولكنه عالم مغمور غير مشهور، والدليل على ذلك أن أكثر من ذُكر في تلاميذه لا يعرفون، ولعل سبب ذلك هو اشتغال ابن المواق بالتأليف عن التدريس، ولذلك كانت ترجمته ترجمة شحيحة ليس فيها إلا بعض المعلومات التي يكررها اللاحق عن السابق.

٢ ـ تمكنا من إضافة بعض المعلومات المهمة في ترجمة ابن المواق كالترجمة لبعض الشيوخ الذين لم يعرفهم محقق الكتاب، والجواب عن إشكالية اعتبار ابن المواق شيخا لابن رشيد السبتي، وإضافة تلميذ آخر لابن المواق لم أقف على من ذكره في تلاميذه.

٣ ـ تمكنا من إبراز بعض الجوانب المهمة في شخصية ابن المواق العلمية اعتمادا على قراءة كتابه قراءة إنتاجية، ومن هذه الجوانب المميزة لشخصيته العلمية: اعتماده على النقد العقلي والأدلة العقلية في عملية النقد الحديثي، عنايته الكبيرة بكتب الحديث ودواوين السنة وتمكنه منها واستحضاره لمضامينها، وكذا عنايته بفقه الحديث.

٤ ــ تمكنا من تحقيق عنوان الكتاب وإثبات نسبته إلى ابن المواق، وأن ما نسب إليه من تأليف كتابين بعنوانين مختلفين أو ما نسب إليه من أنه ألف كتابا وغيره ألف كتابا آخر غير صحيح، والصواب أن ابن المواق ألف كتابا واحدا فقط سماه "بغية النقاد النقلة" عندما كان مسودة، وعندما شرع في تبييضه غَيَّرَ اسمه إلى "المآخذ الحفال السامية".

٥ ــ رتب ابن المواق كتابه بنفس ترتيب ابن القطان الفاسي لكتابه "بيان الوهم والإيهام" وعنون لأبوابه بنفس العناوين التي عنون بها ابن القطان الفاسي لأبواب كتابه، ولكنه زاد عليه بأن قسم كل باب إلى ثلاثة أقسام: قسم لأوهام عبد الحق الإشبيلي، وقسم لأوهام ابن القطان الفاسي، وقسم للأوهام التي وقعا فيها معا.

٦ ــ القدر الساقط والمفقود من كتاب ابن المواق يمكن تقديره من جهتين:

أ ــ ففي أول الكتاب سقطت:

ــ المقدمة.

ــ أوهام الزيادة في الأسانيد الخاصة بعبد الحق الإشبيلي.

ــ جزء من باب الزيادة في الأسانيد الخاص بأوهام عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي معا.

ب ــ وفي آخر الكتاب سقط:

ــ البابان الأخيران من الأوهام المتعلقة بالنقل.

ــ جميع أبواب الوهم المتعلقة بالنظر.

ــ الأبواب الجديدة الملحقة التي أضافها ابن المواق في آخر الكتاب ومنها: باب المدرج في النقل.

٧ ــ وآخر سؤال طُرح في المقدمة هو عن جدوى هذا النوع من الدراسات اليوم، وقد ظهرت فائدة هذا النوع من الدراسات في ثنايا البحث، وأن النظر في كتب النقد الحديثي يعطي صورة مشرقة للجهود الكبيرة التي بذلها العلماء في الحفاظ على السنة النبوية، ويعطينا صورة عن ذكاء المحدثين وفطنتهم وعنايتهم بأدق التفاصيل التي قد يراها غيرهم ترفا فكريا لا فائدة من ورائه، ولكنه في الحقيقة سَعْي من المحدثين نحو الكمال، من خلال الإحاطة بجميع التفاصيل المتعلقة بسنة النبي ﷺ، وهذه العناية الكبيرة هي التي أخرجت للناس أقوى وأدق منهج نقدي عرفه البشر، ولذلك أمكن استثمار مثل هذه البحوث في الدفاع عن سنة النبي ﷺ وعن علماء الحديث ورد كثير من الشبهات حولهم مثلما تقدم ذلك في ثنايا هذا البحث.

ولذلك أوصي في نهاية هذا البحث بمحاولة استغلال هذا النوع من الدراسات في بيان محاسن المنهج النقدي عند المحدثين ومميزاته وخصائصة...، واستثمار كل ذلك في الدفاع عن السنة النبوية وعلمائها.

وكذا العناية بكتب الغرب الإسلامي في النقد الحديثي ودراستها وإبراز مناهجها ومميزاتها، خدمة لمدرسة الحديث في الغرب الإسلامي.

والله تعالى أعلى وأعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين والحمد لله رب العالمين.

الفهارس العلمية

فهرس المصادر والمراجع

١. ابن القطان الفاسي وأثره في مدرسة الحديث في المغرب، محمد مصلح الزعبي، مقال بكلية الدراسات الفقهية والقانونية، قسم أصول الدين، جامعة آل البيت.

٢. إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين، الشريف حاتم العوني، ط١، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، السعودية، ١٤٢١هـ.

٣. الآحاد والمثاني، أبو بكر أحمد بن عمرو الشيباني المعروف بابن أبي عاصم، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط١، دار الراية، الرياض، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٤. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط٣، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٥. أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، ط٢، دار الآثار للنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٦. الإحاطة في أخبار غرناطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الشهير بلسان الدين ابن الخطيب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ.

٧. الأحكام الوسطى، أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، ت: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، ط٢، مكتبة الرشد/الرياض، ١٤٣٩هـ/٢٠١٧م.

٨. الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٩. أحوال الرجال، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٠. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، أبو الوليد محمد بن عبد الله المعروف بالأزرقي، دراسة وتحقيق: علي عمر، ط١، مكتبة الثقافة الدينية.

١١. أخلاق حملة القرآن وأخلاق العلماء، أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، ط١، دار ابن الجوزي، القاهرة، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

١٢. الأدب المفرد، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط٣، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٣. الأذكار للنووي، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، ط١، دار ابن حزم للطباعة والنشر، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٤. إرواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٥. الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، ط١، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

١٦. الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، دار المحسن، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٧. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: عادل مرشد، ط١، دار الأعلام، عمان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٨. أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩. الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث، ط١، دار هجر، مصر، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٢٠. أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: جابر بن عبد الله السريّع، ط١، دار التدمرية، ٢٠٠٧ م.

٢١. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، ط٢، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن، ١٣٥٩ هـ.

٢٢. الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، العباس بن إبراهيم السملالي، راجعه: عبد الوهاب ابن منصور، ط٢، المطبعة الملكية، الرباط، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٢٣. الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، ط١٥، دار العلم للملايين، أيار/مايو ٢٠٠٢م.

٢٤. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، ط٧، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٢٥. إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)، أبو بكر محمد بن عبد الغني المعرف بابن نقطة الحنبلي البغدادي، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

٢٦. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مغلطاي، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، ط١، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢٧. الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، أبو المحاسن شمس الدين محمد بن علي الحسيني الشافعي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي، باكستان.

٢٨. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، الأمير الحافظ ابن ماكولا، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، ط٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٣م.

٢٩. الأموال لابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد المعروف بابن زنجويه، تحقيق: شاكر ذيب فياض، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٣٠. الأنساب، عبد الكريم السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٣١. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، ط١، دار طيبة، الرياض، السعودية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٢. الإيضاح الجلي في نقد مقولة صححه الحاكم ووافقه الذهبي، خالد بن منصور الدريس، ط١، دار المحدث، الرياض، ١٤٢٥هـ.

٣٣. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٣٤. برنامج شيوخ الرعيني، أبو الحسن علي بن محمد الرعيني، تحقيق: إبراهيم شبوح، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٧١هـ/١٩٦٢م.

٣٥. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، أبو محمد الحارث بن محمد (ت ٢٨٢هـ)، انتقاء: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري، ط١، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة، ١٤١٣هـ — ١٩٩٢م.

٣٦. بغية النقاد النقلة، أبو عبد الله محمد بن أبي يحي الشهير بابن المواق، ت: محمد خرشافي، ط١، أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٣٧. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، أبو الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي، تحقيق: الحسن آيت سعيد، ط٢، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٣٨. التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة (من حرف الألف إلى حرف الزاي)، مبارك بن سيف الهاجري، وهي رسالته للماجستير، نوقشت بتاريخ ١٤١١/٠٨/٢٥هـ، وطبعتها دار المحسن.

٣٩. التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة (من حرف السين إلى آخر العين)، مبارك بن سيف الهاجري، وهي رسالته للدكتوراه، ط١، مؤسسة الريان، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٤٠. تاريخ ابن معين برواية الدوري، أو: يحي بن معين وكتابه التاريخ، أحمد محمد نور سيف، طبع مركز البحث العلمي للبحث وإحياء التراث كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية أم القرى، مكة المكرمة،١٣٩٩هـ/١٩٨٩م.

٤١. تاريخ ابن يونس المصري، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي المصري، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.

٤٢. تاريخ أسماء الثقات، أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، ط١، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤٣. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٤٤. التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، ط١، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٤٥. التاريخ الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤٦. التاريخ الكبير أو تاريخ ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح فتحي هلل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة (لم يتبقى من مخطوطة هذا الكتاب إلا السِّفْر الثاني والثالث، وقد طبع كل منهما في طبعة منفصلة: السِّفْر الثاني: الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م، السِّفْر الثالث: الطبعة الأولى ٢٠٠٤م).

٤٧. التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: هاشم الندوي وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م.

٤٨. تاريخ بغداد أو تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٤٩. تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحي بن معين، أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٥٠. تاريخ علماء الأندلس، أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي المعروف بابن الفرضي، عني بنشره وتصحيحه والوقوف على طبعه: السيد عزت العطار الحسيني، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

٥١. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غلامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٥٢. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار وعلي محمد الجاوي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ١٩٦٧م.

٥٣. تحرير تقريب التهذيب، بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط، مطبوع مع تقريب التهذيب لابن حجر، طبعة مؤسسة الرسالة، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٥٤. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، ط٢، المكتب الإسلامي والدار القيّمة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٥٥. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة العراقي، تحقيق: عبد الله نوارة، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٥٦. تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، عبد الفتاح أبو غدة، ط١، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٤هـ/١٩٩٣.

٥٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: مازن السرساوي، ط٤، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٨هـ.

٥٨. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٩. تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: غنيم عباس غنيم ومجدي السيد أمين، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م

٦٠. تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، محمد بن عبد الله التليدي، ط١، دار البشائر الإسلامية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٦١. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، ضبط أحاديثه وعلق عليه: مصطفى محمد عمارة، ط٣، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، (تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت)، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

٦٢. الترغيب والترهيب، أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني المعروف بقوام السنة، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٦٣. تسمية شيوخ أبي داود، أبو علي الحسين بن محمد الغساني، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط١، دار الكتب العلمية (طبع مع كتاب التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري)، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م.

٦٤. تعقبات الإمام ابن القيم على علماء الحديث، نور الدين بن محمد تومي، وهي رسالته للدكتوراه، تخصص الحديث وعلومه، قسم الكتاب والسنة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، وهي موجودة في دوريات الجامعة ولم تطبع بعد.

٦٥. التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، عبد الجواد حمام، ط١، دار النوادر، دمشق، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٦٦. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط٢، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٦٧. تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: سعد بن نجدت عمر، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٦٨. التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ط٢، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٦٩. التكملة لكتاب الصلة، محمد بن عبد الله المعروف بابن الأبار، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٧٠. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي حجر العسقلاني، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، ط١، مؤسسة قرطبة – مصر، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٧١. التلخيص، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، مطبوع مع المستدرك للحاكم، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.

٧٢. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف الشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٧٣. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، ط١، دار الوطن، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٧٤. تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٧٥. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة.

٧٦. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٧٧. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط١، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٢٦هـ.

٧٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٧٩. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٨٠. التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي، ط١، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٨١. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ط١، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٨٢. الثقات، محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، ط١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٨٣. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٨٤. جامع الترمذي أو سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، طبعة البابي الحلبي.

٨٥. جامع المسانيد والسنن الهادي إلى أقوم سنن، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٨٦. الجامع في العلل والفوائد، ماهر ياسين الفحل، ط١، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ١٤٣١هـ.

٨٧. الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل برواية المروذي وغيره، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط١، الدار السلفية، بومباي، الهند، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٨٨. جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس، أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي، تحقيق: محمد بن عزوز، ط١، دار ابن حزم، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

٨٩. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، ط١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

٩٠. جزء علي بن محمد الحِمْيَري، علي بن محمد الحِمْيَري، تحقيق ودراسة وتخريج: الدكتور عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الرياض،١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٩١. الجوهر النقي على سنن البيهقي علاء الدين علي بن عثمان الشهير بابن التركماني، مطبوع مع السنن الكبرى للبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٩٢. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم عبد الله بن أحمد الأصبهاني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٩٣. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي، ط١، المطبعة الكبرى الميرية ببولاق، مصر، ١٣٠١هـ.

٩٤. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة – بيروت.

٩٥. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي ابن فرحون اليعمري، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

٩٦. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

٩٧. ذخيرة الحفاظ من الكامل لابن عدي، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، ط١، دار السلف – الرياض، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٩٨. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، ط١، بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٩٩. ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، ط١، مكتبة أضواء السلف، الرياض، السعودية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

١٠٠. ذيل ميزان الاعتدال، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥م.

١٠١. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك، حققة وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، تونس، ٢٠١٢م.

١٠٢. الرحلة العياشية، عبد الله بن محمد العياشي، تحقيق: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، ط١، دار السويدي، أبوظبي، ٢٠٠٦م.

١٠٣. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، ط٦، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٠٤. الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمد شكور أمرير، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٠٥. زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، ط ٢٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.

١٠٦. الزهد والرقائق لابن المبارك، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك الحنظلي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٧. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١٠٨. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

١٠٩. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: الشريف محمد حمزة الكتاني، ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١١٠. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، دار الجيل، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م.

١١١. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١١٢. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة – بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

١١٣. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط١مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١١٤. سنن الدارمي أو: مسند الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط١، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢هـ/ ٢٠٠٠م.

١١٥. السنن الصغرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

١١٦. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١١٧. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١١٨. سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، ط٥، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١١٩. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحي بن معين، أبو زكريا يحي بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط١، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٢٠. سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني، أبو بكر أحمد بن محمد المعروف بالبرقاني، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م.

١٢١. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: زياد محمد منصور، ط١، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ.

١٢٢. سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٢٣. سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء، عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٩م.

١٢٤. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٢٥. سؤالات السلمي للدارقطني، محمد بن الحسين أبو عبد الرحمن السلمي، تحقيق: مجدي فتحي السيد، ط١، دار الصحابة للتراث، طنطا، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

١٢٦. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

١٢٧. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي أبو زيد وشعيب الأرنؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٢٨. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد ابن مخلوف، تعليق: عبد المجيد خيالي، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٢٩. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هلل، ط١، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٣٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد ابن العماد العَكري الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

١٣١. شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٣٢. شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش، ط٢، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٣٣. شرح النووي على مسلم أو المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ط٢، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٣٩٢هـ.

١٣٤. شرح سنن أبي داود، أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، ط١، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، جمهورية مصر العربية، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م.

١٣٥. شرح سنن أبي داود، أبو محمد محمود بن أحمد بدر الدين العيني، تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٣٦. شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، تحقيق: نور الدين عتر، ط٣، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.

١٣٧. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ/ ١٤٩٤م.

١٣٨. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٣٩. الصَّارِمُ المِنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، ط١، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

١٤٠. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٤١. صحيح ابن خزيمة، أو: مختصر المختصر من المسند الصحيح، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، ط١، دار التأصيل، القاهرة، ١٤٣٥ هـ/ ٢٠١٤م.

١٤٢. صحيح البخاري أو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ١٤٢٢هـ.

١٤٣. صحيح الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٤٤. صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، مؤسسة غراس للنشر والتويع، الكويت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٤٥. صحيح مسلم أو المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الجيل، بيروت، طبعة مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة ١٣٣٤ هـ.

١٤٦. صلة الصلة (مطبوع مع الصلة لابن بشكوال)، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٤٧. ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي)، جمال الدين يوسف بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي المعروف بابن المِبْرَد الحنبلي، عناية: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، ط١، دار النوادر، سوريا، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م.

١٤٨. الضعفاء الصغير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، ط١، مكتبة ابن عباس، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٤٩. الضعفاء الصغير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.

١٥٠. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، دار المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

١٥١. الضعفاء والمتروكون، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، نُشر على ٣ أعداد في مجلة الجامعة الإسلامية، جزء ١: العدد ٥٩، رجب – شعبان – رمضان ١٤٠٣هـ/ جزء

٢: العدد ٦٠، شوال – ذو القعدة – ذو الحجة ١٤٠٣هـ/ جزء ٣: العدد ٦٣ – ٦٤، رجب – ذو الحجة ١٤٠٤هـ.

١٥٢. الضعفاء والمتروكون، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: أبو الفدا عبد الله القاضي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٥٣. الضعفاء والمتروكين، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٥٤. ضعيف سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٥٥. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٥٦. طبقات الحفاظ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

١٥٧. الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، أبو عبد الله محمد بن سعد المعروف بابن سعد، تحقيق: زياد محمد منصور، ط٢، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

١٥٨. الطبقات الكبير (الطبقات الكبرى) محمد بن سعد، تحيق: علي محمد عمر، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٥٩. طرح التثريب في شرح التقريب، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م

١٦٠. علل الترمذي الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ١٤٠٩هـ.

١٦١. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٦٢. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط١، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٦٣. العلل ومعرفة الرجال، أبو الحسن علي بن عبد الله المديني، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٦٤. علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، إبراهيم بن الصديق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٦٥. عمل اليوم والليلة، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: فاروق حمادة، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٦٦. عنوان الدّراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السَّابعة ببجايَة، أبو العباس أحمد بن أحمد الغِبْرِيني، تحقيق: عادل نويهض، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.

١٦٧. العنوان الصحيح للكتاب، الشريف حاتم العوني، ط١، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

١٦٨. عون المعبود شرح سنن أبي داود، مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط٢، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

١٦٩. غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

١٧٠. الغاية شرح متن ابن الجزري الهداية في علم الرواية، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: محمد سيدي محمد الأمين، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٧١. فتح الباب في الكنى والألقاب، أبو عبد الله محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه العبدي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط١، مكتبة الكوثر، السعودية، الرياض، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

١٧٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتناء: محمد بن سامح بن عمر، طبعة مراجعة على الطبعة السلطانية في المتن والطبعة السلفية في الشرح، ط١، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

١٧٣. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد الكريم بن عبد الله الخضير ومحمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد، ط١، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ١٤٢٦هـ.

١٧٤. فهرسة ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير المعروف بابن خير الإشبيلي، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، ط١، دار الغرب الإسلامي، تونس، ٢٠٠٩م.

١٧٥. فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي، ط١، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٦هـ.

١٧٦. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، ط١، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

١٧٧. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، ط١، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

١٧٨. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: مازن محمد السرساوي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ هـ.

١٧٩. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: سهيل زكار، ط٣، دار الفكر، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

١٨٠. كتاب المجروحين من المحدثين، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض.

١٨١. كشف الأستار عن زوائد البزار، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٨٢. كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام، ماهر ياسين فحل، ط١، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

١٨٣. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله المشهور باسم حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، ١٩٤١م.

١٨٤. الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، اعتنى به: حسن عبد المنعم شلبي، ط١، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

١٨٥. الكنى للبخاري وهو مطبوع في آخر التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: هاشم الندوي وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م.

١٨٦. الكنى والأسماء، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط١، منشورات المجلس العلمي ـ إحياء التراث الإسلامي ـ بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٨٧. الكنى والأسماء، أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٨٨. الكواكب النيرات، أبو البركات بركات بن أحمد زين الدين ابن الكيال، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار العلم، الكويت.

١٨٩. اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن الكرم المعروف بعز الدين ابن الأثير الجزري، دار صادر، بيروت.

١٩٠. لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط١، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٩١. المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية، البحرين، أم الحصم، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ.

١٩٢. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١٩٣. المجهول عند النسائي في السنن الكبرى، محمد بن عبد الرحمن الطوالبة، مقال منشور في مجلة أبحاث اليرموك، العدد ٢، ١٩٩٨.

١٩٤. المحلى، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الثراث، القاهرة.

١٩٥. مختصر سنن أبي داود، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، ط١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م.

١٩٦. المختلطين، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٩٧. المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية.

١٩٨. المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: عبد الله بن مساعد الزهراني، ط١، دار الصميعي، ١٤٠٨هـ.

١٩٩. المراسيل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٧هـ.

٢٠٠. المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، الشريف حاتم العوني، ط١، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٠١. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله، ط١، مكتبة ابن تيمية، مصر، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٠٢. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، ط١، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٢٠٣. المستملح من كتاب التكملة، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي أحمد الكندي، ط١، مؤسسة بينونة، الإمارات، ١٤٣هـ/٢٠٠٩م.

٢٠٤. مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٠٥. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩) وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧) وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، ط١، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م.

٢٠٦. مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي، بيروت، القاهرة.

٢٠٧. المسند المصنف المعلل، بشار عواد معروف و: السيد أَبو المعاطي النوري، محمد مهدي المسلمي، أَحمد عبد الرزاق عيد، أيمن إبراهيم الزاملي، محمود محمد خليل، الإصدار الأول: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

٢٠٨. المسند، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد شاكر، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢٠٩. المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢١٠. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، ط١، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢١١. المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٢م.

٢١٢. المصباح على مقدمة ابن الصلاح، محمد راغب الطباخ، مطبوع مع التقييد والإيضاح للعراقي، ط٢، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٢١٣. مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، المجلس العلمي- الهند، ويطلب من: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢١٤. المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: أيمن نصر الدين الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.

٢١٥. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، ط١، دار التأصيل، القاهرة، ١٤٣٦ هـ/ ٢٠١٥م.

٢١٦. المصَنَّف، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، ط١، دار القبلة، جدة، السعودية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٢١٧. المطَالبُ العَاليَةُ بِزَوَائِدِ المسَانيد الثّمَانِيَةِ، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مجموعة من الباحثين في ١٧ رسالة جامعية بالتنسيق مع د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثري، ط١، دار العاصمة للنشر والتوزيع، دار الغيث للنشر والتوزيع، من المجلد ١ - ١١: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م/ من المجلد ١٢ - ١٨: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢١٨. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض وأبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢١٩. معجم الصحابة، أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي، تحقيق: محمد الأمين بن محمد محمود أحمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت.

٢٢٠. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢٢١. المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النُّبَل، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: سكينة الشهابي، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٢٢. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٢٣. المعجم لابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني المشهور بابن المقرئ، تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٢٢٤. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مطبعة المدني.

٢٢٥. معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين برواية ابن محرز، أبو العباس أحمد بن محمد ابن مُحْرِز، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٢٢٦. معرفة السنن والآثار، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان)، دار قتيبة (دمشق –بيروت)، دار الوعي (حلب – دمشق)، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة)، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

٢٢٧. معرفة الصحابة، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق: عامر حسن صبري، ط١، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢٢٨. معرفة الصحابة، أبو نعيم عبد الله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط١، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٢٩. المعرفة والتاريخ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٣٠. المغازي، أبو عبد الله محمد بن عمر الواقدي، تحقيق: مارسدن جونس، ط٣، دار الأعلمي، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٢٣١. مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، أبو محمد محمود بن أحمد بدر الدين العيني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٢٣٢. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ط١، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٢٣٣. المغني في الضعفاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، طبع على نفقة إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.

٢٣٤. المقتنى في سرد الكنى، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، ط١، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٨هـ.

٢٣٥. المقنع في علوم الحديث، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي ابن الملقن، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، ط١، دار فواز للنشر، السعودية، ١٤١٣هـ.

٢٣٦. ملء العيبة بما جُمع بطول الغَيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطَيبة، أبو عبد الله محمد بن عمر ابن رشيد الفهري السبتي، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٣٧. مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، ناصر الدين محمد بن عبد الرحمن الصالحي المعروف بابن زريق، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٣٨. من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٢٣٩. المهذب في اختصار السنن الكبير، اختصره أبو عبد الله محمّد بن أحمد الذّهَبيّ، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلميِ بإشراف أبي تَميم يَاسر بن إبراهيم، ط١، دار الوطن للنشر، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

٢٤٠. موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني وعبده علي الكوشك، ط١، دار الثقافة العربية، دمشق، ١٤١١/ ١٤١٢هـ - ١٩٩٠م /١٩٩٢م.

٢٤١. المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، عبد الغني بن سعيد الأزدي، تحقيق: مثنى محمد حميد الشمري وقيس عبد إسماعيل التميمي، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

٢٤٢. المؤتلف والمختلف، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٤٣. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي الحنفي المشهور بالتهانوي، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.

٢٤٤. الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، مالك بن أنس، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ.

٢٤٥. الموطأ برواية سويدبن سعيد الحدثاني، مالك بن أنس تحقيق: عبد المجيد تركي، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م.

٢٤٦. الموطأ برواية يحي الليثي، مالك بن أنس، تحقيق: بشار عواد معروف، ط٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢٤٧. موطأ مالك برواية يحي الليثي، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ط٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.

٢٤٨. موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، خالد بن منصور الدريس، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع.

٢٤٩. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد عوض وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢٥٠. ناسخ الحديث ومنسوخه، أبو بكر أحمد بن محمد الأثرم، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٢٥١. نزهة النظر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي عبد الحميد الحلبي، ط١، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٢٥٢. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، ط١، مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة — السعودية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٥٣. نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين، سعدي الهاشمي، ط١، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٥٤. نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: فاروق حمادة، ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٥٥. النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، ط١، مكتبة الرشد ناشرون، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٥٦. النكت على كتاب ابن الصلاح ونكت العراقي، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، ط١، دار الميمان، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٢٥٧. النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله محمد بن بهادر بدر الدين الزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلافريج، ط١، أضواء السلف، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٥٨. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٥٩. هدي الساري مقدمة فتح الباري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبوعة مع فتح الباري باعتناء: محمد بن سامح بن عمر، طبعة مراجعة على الطبعة السلطانية في المتن والطبعة السلفية في الشرح، ط١، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٢٦٠. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين باشا، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

٢٦١. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

المصادر المخطوطة:

١. مخطوطة بغية النقاد النقلة، نسخة الأسكوريال، إسبانيا، برقم (١٧٤٩)

٢. مخطوطة بغية النقاد النقلة، نسخة في مكتبة الأستاذ محمد بن تركي التركي

٣. مخطوطة سنن أبي داود برواية أبي علي الجياني، مصدرها الباحث عبد الغفار نويوة

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث أو الأثر	الراوي	الصفحة
أتي رسول الله ﷺ برجل قتل...		٢٦٠
أدركت أبا جهل يوم بدر...	عبد الله بن مسعود	٣٤١
إذا أرسلت كلبك المعلم...		١٠٧
إذا توضأت فسال من قرنك إلى قدمك فلا وضوء عليك	عبد الله بن عباس	٣٨
إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة...	أبو هريرة	٢٠٧
إذا سمع أحدكم النداء...	أبو هريرة	٣٢٩
إذا قال الرجل للمنافق يا سيد...		٢٥٥
إذا قام أحدكم يصلي من الليل...		٢٩٥
إذا كان وسط الصلاة...		١٨٩
استشهد رجال يوم أحد...	مجاهد	١٥٦
أشد الناس عذابا يوم القيامة		١٣٠
اصنع ما صنع المعتمر...	عمر بن الخطاب	٤٧
أعتقها ولدها		٢٥٠
أعجل أو أرني ما أظهر	رافع بن خديج	٣٣١
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من نفخه...	مطعم وعبد الله بن عباس	٢٩٩-٣٠٠
إن ابني مات فما لي من ميراثه	عمران بن حصين	٢١٥
إن أفواهكم طرق للقرآن...		٢٩٤
إن الرجل إذا قام يصلي دنا الملك...		٢٩٣
إن العبد إذا تسوك	علي بن أبي طالب	٢٩٢-٢٩٣
إن الله حرم على الأرض أجساد الأنبياء		٤٢
أن النبي ﷺ خرج إلى المصلى...	عبد الله بن زيد	٣١٣

إن جنازة مرت بالحسن وابن عباس	ابن عباس	٢٣٠
أن رجلا قتل عبده متعمدا...		٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠
أن رسول الله ﷺ كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة...	عائشة	١٩٦
أن رسول الله ﷺأجاز شهادة القابلة	حذيفة بن اليمان	٣٠٣
إن سيدي اتهمني فأقعدني على النار...		٣٤٦
أن مملوكا سرق على عهد رسول الله ﷺ	عصمة بن مالك وعبد الله بن الحارث بن أبي ربيعة	١١١-١١٣
إنما أتخوف عليكم رجلا قد قرأ القرآن...		٢٣٤
أيما أمة ولدت من سيدها...		٢٤٩
الإيمان قيّد الفتك		٢٦٢
بينا أنا واقف في الصف يوم بدر	عبد الرحمن بن عوف	٣٤٢
تعريس النبي ﷺ	أبو هريرة	٢١٨-٢٢٠
التكبير في العيدين في الركعة الأولى		١٧٢
ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة...	أبو هريرة	٤٠
حاجتك خير من حوائجهم		٤٤
حديث ابن مسعود فيمن قرأ سورة الواقعة	عبد الله بن مسعود	٩٩
حديث إذا قاء أحدكم		٧٥
حديث السواك		٧٥
حديث النبي ﷺ أنه كان إذا أراد أن يزوج أحدا من بناته	عمر بن الخطاب	٣١٦
حديث النهي عن بيع أمهات الأولاد	عبد الله بن عمر وأبو سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وعلي	٣٢٢-٣٢٣-٣٢٥-٣٢٦

حديث بعث النار	أنس بن مالك	
حديث جابر في النظر إلى المخطوبة	جابر بن عبد الله	٩٩
حديث عمرو بن العاص في صلاته حين أجنب.	عمرو بن العاص	٩٦
حديث مضاجعة الحائض		٧٥
خرج النبي ﷺ إلى المصلى يستسقي		٣١٠
خرج حاجا مع رسول الله ﷺ	محمد بن أبي بكر	٣٣٤
خطبنا ابن عباس بالبصرة		٢٣٠
رأيت عثمان يتوضأ فذكر الابتداء	شقيق بن سلمة	١٩٣
ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت...		١٧٥
سقيت النبي ﷺ دلوا من زمزم...		١٧٤
سيأتيكم ركب مبغَّضون...		١٦٣
سئل رسول الله ﷺ عن رجل قبل امرأته وهما صائمان	ميمونة بنت سعد	١٢٦
صاع من بر أو قمح عن كل اثنين...		٢٢٩
صلى رسول الله ﷺ في مرضه خلف أبي بكر قاعدا	عائشة أم المؤمنين	٤١
صليت مع النبي ﷺ فمانت صلاته قصدا...		٣٤٩
عرفة كلها موقف		٢٧٦
قال رسول الله ﷺ في الهلال إذا سقط...	عبد الله بن عمر	١٠٨
قصة أسماء بنت عميس لما نفست بمحمد بن أبي بكر	أبو بكر الصديق	٣٣٥-٣٦
قضى رسول الله ﷺ في الطريق الميتاء	أنس بن مالك	٢١١
قنت رسول الله ﷺ شهرا بعد الركوع...		٢٦٦-١٧٧
كان رسول الله ﷺ إذا صلى الصبح غداة عرفة ...	وائل بن نجيح	٤٢
كان رسول الله ﷺ ينهض في الصلاة على ظهور قدميه	أبو هريرة	٣٧

كان يسلم في الصلاة تسليمة	عائشة	٢٨٥
كان يكره أكل سبع من الشاة	عبد الله بن عباس	٣٧
كانت للنبي ﷺ خطبتان يجلس بينهما...		٣٥٠-٣٥١
كفن حمزة في نمرة		٧٦
كل صلاة لا يقرأ فيها أم القرآن فهي خداج		٣٥٤
كل مسجد فيه إمام ومؤذن...		٣٠٧
كنت أصلي مع النبي ﷺ الصلوات...		٣٤٩
كنت رجلا مذاء...	علي بن أبي طالب	٣٨
لا أركب الأرجوان...	عمران	٢١٥
لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب...		٣٤٣
لا تقولوا للمنافق سيدنا...		٢٥٣
لا تلتفتوا في صلاتكم...		١٣٥
لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو		١٤٤
لا جلب ولا جنب		١٤٧
لا جلب ولا جنب في الرهان		٢١٥
لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام		١٥٢
لا شغار في الإسلام		١٥٢
لا صلاة لملتفت		١٣٣
لا قمار في الإسلام		١٥٢
لا نذر في معصية	عمران بن حصين	٢١٧
لا ينهاكم الله عن الربا ويقبله منكم	عمران بن حصين	٢٢٤
لعلك قبلت أو غمزت...	عبد الله بن عباس	٣٣٨
اللهم إني أعوذ بك من الخبيث المخبث	الحسن بن علي	٤٥
اللهم إني حرمت المدينة...		٢٣١

لو يعلم المار بين يدي المصلي...		٢٤٠
ليس منا من لم يجل كبيرنا		١٣١
ما أنهر الدم وذكر اسم الله...ما كان من كلب ضار	عدي	١٠٦
ما كان من كلب ضار...		٢٠٢
ما كنت ضاربا ولدك ...	جابر بن عبد الله	٣٦
من أعتق شخصا له في عبد...	أبو هريرة	٣٢٧
من زار قبري...		١٦٠-١٦١
من سمع المنادي فلم يمنعه من اتباعه عذر...		٢٧٠
من سمع النداء فلم يجب...		٢٧٠
من صلى ركعة لم يقرأ بأم القرآن		٣٥٢- ٣٥٣-٣٥٤
من قرأ سورة الواقعة كل ليلة...		١٣٨
من كان له إمام فقراءة الٰمام له قراءة	جابر بن عبد الله	٣٥٣
من مات في خمر...		٣١٦
من مثل بمملوكه...	عبد الله بن عمر	٣٤٥
من ينظر لنا ما صنع أبو جهل	أنس بن مالك	٣٤٠
النظر إلى المغنية حرام		٢٧٥-٣١٥
وضوء رسول الله ﷺ بفضل ميمونة	عبد الله بن عباس	١٢٨
يا رسول الله إنا لاقوا العدو غدا	رافع بن خديج	٣١٨-٣١٩
يا رسول الله إني امرأة من خارجة قيس عيلان		١١٨
يا رسول الله أيرفع العلم		٢٢٧
يشهد شرار خلق الله...		٤٦

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
القسم النظري	١٠
تمهيد	١١
المبحث الأول: ترجمة ابن المواق	١٧
المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه	١٧
المطلب الثاني: مولده ونشأته	٢٠
المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته	٢١
المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه	٣٢
المطلب الخامس: وظائفه ومذهبه الفقهي والعقدي	٣٣
المطلب السادس: وفاته	٣٣
المبحث الثاني: الشخصية العلمية لابن المواق من خلال كتابه	٣٥
المطلب الأول: النقد العقلي في كتاب ابن المواق	٣٥
المطلب الثاني: العناية بدواوين السنة	٣٩
المطلب الثالث: العناية بفقه الحديث	٤٤
المبحث الثالث: ترجمة عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي وابن رشيد السبتي	٤٩
المطلب الأول: ترجمة عبد الحق الإشبيلي	٤٩
المطلب الثاني: ترجمة ابن القطان الفاسي	٥١
المطلب الثالث: ترجمة ابن رشيد السبتي	٥٣
المطلب الرابع: الأحكام التي تعقبها ابن القطان الفاسي في كتابه	٥٤
المبحث الرابع: العنوان الصحيح لكتاب ابن المواق	٥٨
المطلب الأول: عنوان الكتاب	٥٩
المطلب الثاني: عرض مذاهب المعاصرين حول هذا الكتاب وعنوانه ومؤلفه	٦١

المطلب الثالث: مناقشة الأقوال في تعيين اسم الكتاب ومؤلفه	٦٧
المطلب الرابع: القول الراجح في اسم الكتاب ومؤلفه	٧٤
المطلب الخامس: شرح العنوان	٧٩
المبحث الخامس: تقسيم وترتيب كتاب بغية النقاد	٨٤
المطلب الأول: طريقة ترتيب ابن القطان لكتابه	٨٥
المطلب الثاني: استفادة ابن المواق في ترتيب كتابه من ترتيب كتاب ابن القطان	٨٧
المطلب الثالث: عناوين الأبواب في كتاب ابن المواق	٨٩
المطلب الرابع: قدر السقط في الكتاب	٩٥
القسم التطبيقي	١٠١
تمهيد	١٠٢
معنى الترجيحات الحديثية	١٠٢
المبحث الأول: الترجيحات في الأسماء	١٠٦
المطلب الأول: هل الطائي الذي ذكره ابن حزم كنيته أبو عمر أو أبو عمير؟	١٠٦
المطلب الثاني: الاختلاف في محمد بن سالم هل هو السعدي أو السعيدي؟	١٠٨
المطلب الثالث: الاختلاف في ابن أبي ربيعة هل هو الحارث بن عبد الله أو عبد الله بن الحارث؟	١١١
المطلب الرابع: الاختلاف في ابن أبي أمية هل هو عبد ربه بن أبي أمية أو عبد الله بن أبي أمية؟	١١٤
المطلب الخامس: الاختلاف في اسم والد سلامة هل هو معقل أو مغفل؟	١١٧
المطلب السادس: هل ابن عمرو أخو أبي اليسر اسمه الحباب أو الحتات؟	١٢٠
المطلب السابع: الاختلاف في نسبة أبي يزيد هل هي الضبي أو الضني؟	١٢٥
المطلب الثامن: الاختلاف في نسبة محمد بن حماد هل هي الطهراني أو الظهراني؟	١٢٧
المطلب التاسع: الاختلاف في نسبة مالك بن الخير هل هي الزيادي أو الزبادي؟	١٣٠
المطلب العاشر: هل الراوي عن يوسف بن عبد الله بن سلام اسمه أبو مليك أو ابن أبي مليكة؟	١٣٣

المطلب الحادي عشر: الاختلاف في الكلاعي هل هو أبو ظبية أو أبو طيبة؟	١٣٨
خلاصة المبحث	١٤٢
المبحث الثاني: الترجيحات في تحديد المقصود في السند	١٤٤
المطلب الأول: هل مروان الذي روى عن عبد الله بن العلاء هو ابن معاوية أو ابن محمد؟	١٤٤
المطلب الثاني: هل عنبسة الذي روى عنه أبو داود هو ابن سعيد السمان؟	١٤٧
المطلب الثالث: الاختلاف في تعيين محمد بن عمرو الذي روى عنه عبد الرزاق	١٥٦
المطلب الرابع: الاختلاف في تحديد راوي حديث زيارة قبر النبي ﷺ هل هو عبد الله أو عبيد الله	١٦٠
المطلب الخامس: الاختلاف في تحديد الصحابي راوي حديث "سيأتيكم ركب مبغضون"	١٦٣
المطلب السادس: الاختلاف في تحديد الراوي عن نافع في حديث التكبير في العيدين	١٧٢
المطلب السابع: الاختلاف في تحديد من سقى النبي ﷺ ماء زمزم	١٧٤
المطلب الثامن: الاختلاف في تحديد راوي حديث القنوت عند عبد الرزاق	١٧٧
خلاصة المبحث	١٧٩
المبحث الثالث: الترجيحات في حال الراوي:	١٨١
المطلب الأول: الاختلاف في حال حسان بن عبد الله الضمري.	١٨١
المطلب الثاني: هل شقيق أبو الليث ضعيف أو مجهول؟	١٨٣
المطلب الثالث: هل سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ثقة أم ضعيف؟	١٨٤
المطلب الرابع: هل محمد بن داود بن سليمان معروف أم مجهول؟	١٨٩
المطلب الخامس: هل عبد الرحمن بن ميسرة ثقة أم مجهول؟	١٩٣
المطلب السادس: هل أبو حفص عمرو بن أبي سلمة ثقة أم ضعيف؟	١٩٦
المطلب السابع: هل مُرَيّ بن قَطَرِي ثقة أم ضعيف؟	٢٠٢
المطلب الثامن: هل عرفجة بن عبد الله الثقفي ثقة أو مجهول؟	٢٠٦
خلاصة المبحث	٢٠٩

المبحث الرابع: الترجيحات في سماع الرواة	٢١١
المطلب الأول: هل سمع أيوب السختياني من أنس أم لا؟	٢١١
المطلب الثاني: الاختلاف في سماع الحسن البصري من عمران بن حصين	٢١٤
المطلب الثالث: هل سمع سالم بن أبي الجعد من زياد بن لبيد الأنصاري؟	٢٢٦
المطلب الرابع: الاختلاف في سماع الحسن البصري من ابن عباس	٢٢٩
خلاصة المبحث	٢٣٢
المبحث الخامس: الترجيحات في الحكم على الأحاديث	٢٣٤
المطلب الأول: هل حديث الصلت بن مهران في قارئ القرآن صحيح أو ضعيف؟	٢٣٤
المطلب الثاني: هل حديث سفيان بن عيينة في المرور بين يدي المصلي صحيح أو لا؟	٢٤٠
المطلب الثالث: هل حديث أبي داود في دخول الملائكة إلى البيت صحيح أم ضعيف؟	٢٤٣
المطلب الرابع: هل رواية ابن أبي حسين في الأمة التي تلد من سيدها محفوظة أو لا؟	٢٤٩
المطلب الخامس هل حديث بريدة في السلام على المنافق صحيح أم ضعيف؟	٢٥٣
المطلب السادس: هل حديث قتل الرجل بعبده صحيح أم ضعيف؟	٢٥٨
المطلب السابع: هل حديث "الإيمان قيد الفتك" صحيح أم ضعيف؟	٢٦٢
المطلب الثامن: هل حديث عبد الرزاق في القنوت صحيح أو ضعيف؟	٢٦٥
المطلب التاسع: هل رواية سليمان بن حرب عن شعبة في سماع المنادي صحيحة أم ضعيفة؟	٢٦٩
خلاصة المبحث	٢٧٤
المبحث السادس: الترجيحات في تحديد علة الحديث	٧٥
المطلب الأول: هل يعل حديث النظر إلى المغنية بداود بن فراهيج أو بغيره؟	٢٧٥
المطلب الثاني: هل يعل حديث التسليمة الواحدة في الصلاة عند الترمذي بزهير بن محمد أم بعمرو بن أبي سلمة؟	٢٨٤

المطلب الثالث: هل يعل حديث السواك عند البزار بالوقف أم بضعف الراوي؟	٢٩١
المطلب الرابع: هل يعل حديث ابن عباس في الاستعاذة عند البزار برشدين بن كريب؟	٢٩٩
المطلب الخامس: بمن يعل حديث شهادة القابلة عند الدارقطني؟	٣٠٣
المطلب السادس: هل حديث كل مسجد فيه إمام ومؤذن يعل بجويبر وحده؟	٣٠٦
خلاصة المبحث	٣٠٩
المبحث السابع: الترجيحات في مباحث الاتصال والانقطاع	٣١٠
المطلب الأول: هل زيادة المسعودي عند البخاري موصولة أو معلقة؟	٣١٠
المطلب الثاني: هل حديث النظر إلى المغنية عند ابن عدي متصل أو منقطع؟	٣١٥
المطلب الثالث: هل الصواب في حديث "إنا ملاقو العدو غدا..." عباية بن رفاعة عن أبيه عن جده أو عباية بن رافع عن جده؟	٣١٨
خلاصة المبحث	٣٢١
المبحث الثامن: الترجيحات المتعلقة بالرفع والوقف	٣٢٢
المطلب الأول: هل الصواب في حديث بيع أمهات الأولاد عند الدارقطني الرفع أو الوقف؟	٣٢٢
المطلب الثاني: هل زيادة " الاستسعاء" في حديث أبي هريرة في العتق موقوفة أو مرفوعة؟	٣٢٦
المطلب الثالث: هل الصواب في رواية أبي داود لحديث أبي هريرة في سماع النداء الرفع أو الوقف؟	٣٢٨
المطلب الرابع: هل زيادة "فإن السن عظم" في حديث رافع بن خديج موقوفة أو مرفوعة؟	٣٣٠
خلاصة المبحث	٣٣٣
المبحث التاسع: الترجيحات في ألفاظ الحديث	٣٣٤
المطلب الأول: هل لفظ أبي داود في قصة نفاس أسماء في حجة الوداع "وترجل" أو "وترحل"؟	٣٣٤

المطلب الثاني: هل الصواب في حديث رجم الزاني أن النبي ﷺ صلى عليه أو لم يصل عليه؟	٣٣٧
المطلب الثالث: ما هو اللفظ الصحيح في حديث قتل أبي جهل؟	٣٣٩
خلاصة المبحث	٣٤٤
المبحث العاشر: الترجيحات في كون الرواية حديثا واحدا أو حديثين	٣٤٥
المطلب الأول: هل روايات قتل العبد والتمثيل به عند ابن عدي حديث واحد أو حديثان؟	٣٤٥
المطلب الثاني: هل رواية أبي الأحوص التي يصف فيها صلاة النبي ﷺ وخطبته حديث واحد أو حديثان؟	٣٤٧
المطلب الثالث: هل حديث جابر في القراءة بأم القرآن حديث واحد أو حديثان؟	٣٥٢
خلاصة المبحث	٣٥٦
خاتمة	٣٥٧
فهرس المصادر والمراجع	٣٦٣
فهرس الأحاديث والآثار	٣٨٦
فهرس الموضوعات	٣٩٢

ملخص البحث:

هذا البحث الموسوم ب "الترجيحات الحديثية لابن المواق في كتابه بغية النقاد" بحثٌ اعتنى بجمع المسائل التي انتصر فيها ابن المواق (٦٤٢هـ) لقول من الأقوال المتعلقة بعلوم الحديث المختلفة في كتابه "بغية النقاد النقلة" الذي تعقب فيه كتاب شيخه ابن القطان الفاسي (٦٢٨هـ) "بيان الوهم والإيهام" ودراستها من أجل محاولة الوصول إلى معرفة قيمة الكتاب ومنزلة مؤلفه من خلال الإجابة عن الإشكالية الآتية: هل لابن المواق ترجيحات حديثية في كتابه بغية النقاد النقلة؟ وما قيمة هذه الترجيحات – إن وجدت – في ميزان النقد الحديثي؟

ويكتسي هذا البحث أهمية كبيرة لتعلقه بعلم النقد الحديثي في بلاد الغرب الإسلامي، والذي لم تتضح ملامحه بشكل كبير إذا ما قورن بنظيره في المشرق الإسلامي.

ولذلك كان من أهم أهداف هذا البحث بيان القيمة العلمية للمؤلف والكتاب وبيان منهجه النقدي، وإكمال تحرير بعض المسائل المتعلقة بالكتاب التي لم يحررها محقق الكتاب.

وقد توصل الباحث في النهاية إلى وجود ترجيحات حديثية كثيرة تدل على رسوخ ابن المواق في هذا العلم، وأنه جار في مضمار النقاد المتقدمين الذين يعتمدون على القرائن المحيطة بكل مسألة وليس على القواعد الثابتة المطردة، كما توصل الباحث إلى إثبات عنوان الكتاب ونسبته إلى ابن المواق، مع كثير من النتائج التي يراها الناظر في ثنايا هذا البحث.

Research Summary:

This research, entitled “The Hadith Preferences of Ibn al-Mawaq in his book Bughyat al-Nuqad,” took care of collecting the issues in which Ibn al-Mawaq (٦٤٢ AH) triumphed to one of the sayings related to the various sciences of Hadith in his book “Bughyat al-Nuqad al-Naqalah,” in which he followed the book of his sheikh Ibn al-Qattan al-Fassi (٦٢٨ AH).) “Explanation of Illusion and Illusion” and studying them in order to know the characteristics of the critical approach followed by Ibn Al-Mawaq, and if this latter can represent the critical approach in the countries of the Islamic Maghreb?

After collecting the preferences in the passage that we received from his book and studying them, we arrived at a speculative conclusion (because the extrapolation of these places is an incomplete one due to the loss of a large part of the book) that the critical approach that Ibn al-Mawaq took in his book does not differ from that of his sheikh Ibn al-Qattan al-Fassi. It does not also differ from the critical approach taken by “Al -Muhdathun” the modern critical scholars in general terms, as it is an approach that is based on evidence and not on fixed, established rules. All of this does not prevent Ibn al-Mawaq or Ibn al-Qattan from having some choices in the issues of this science, but in the end they represent individual choices and not a general approach specific to this part of the Islamic country, in addition to many of the benefits that the observer sees in the folds of this research.